



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى الله عليه وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir



دروس خارج فقه
سال ۴۶-۴۷
آیت الله العظمی شریعتی

((به همراه صوت دروسی))

WWW.GHBOOK.IR

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آرشیو دروس خارج فقه آیت الله العظمی بشیر حسین نجفی ۳۶-۳۷

کاتب:

آیة الله العظمی الشیخ بشیر حسین النجفی

نشرت فی الطباعة:

سایت مدرسه فقاہت

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
١١	أرشيو دروس خارج فقه آيت الله العظمى بشير حسين نجفى ٣٦-٣٧
١١	اشاره
١١	مسوغات التميمم بحث الفقه
١٣	مسوغات التميمم . المسوغ الثالث . المسوغ الرابع . بحث الفقه
١٦	مسوغات التميمم بحث الفقه
١٨	مسوغات التميمم : المسوغ الرابع وهو الحرج فى استعمال الماء . بحث الفقه
١٩	مسوغات التميمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء بحث الفقه
٢٢	مسوغات التميمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء . بحث الفقه
٢٤	مسوغات التميمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء . بحث الفقه
٢٥	مسوغات التميمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء . بحث الفقه
٢٨	مسوغات التميمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء . بحث الفقه
٢٩	مسوغات التميمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء بحث الفقه
٣٠	مسوغات التميمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء . بحث الفقه
٣٢	مسوغات التميمم بحث الفقه
٣٤	مسوغات التميمم بحث الفقه
٣٦	مسوغات التميمم بحث الفقه
٣٧	مسوغات التميمم بحث الفقه
٣٩	مسوغات التميمم بحث الفقه
٤١	المسوغ السادس بحث الفقه
٤٥	مسوغات التميمم بحث الفقه
٤٦	متن الدرر بحث الفقه آيهاالله الشيخ بشير النجفى - الأحد ٢٨ ذى القعدة بحث الفقه
٤٨	المسوغ السابع بحث الفقه
٥٠	المسوغ السابع بحث الفقه

٥٢	المسوغ السابع بحث الفقه
٥٤	مسوغات التيمم : المسوغ السابع: بحث الفقه
٥٦	مسوغات التيمم بحث الفقه
٥٨	مسوغات التيمم : المسوغ السابع بحث الفقه
٦١	مسوغات التيمم بحث الفقه
٦٣	مسوغات التيمم بحث الفقه
٦٦	مسوغات التيمم بحث الفقه
٦٩	مسوغات التيمم بحث الفقه
٧٠	مسوغات التيمم بحث الفقه
٧٣	مسوغات التيمم بحث الفقه
٧٥	مسوغات التيمم بحث الفقه
٧٥	مسوغات التيمم بحث الفقه
٧٩	مسوغات التيمم بحث الفقه
٨٠	مسوغات التيمم بحث الفقه
٨٣	مسوغات التيمم بحث الفقه
٨٤	مسوغات التيمم بحث الفقه
٨٦	مسوغات التيمم بحث الفقه
٨٩	مسوغات التيمم بحث الفقه
٩١	مسوغات التيمم بحث الفقه
٩٦	مسوغات التيمم بحث الفقه
٩٨	مسوغات التيمم بحث الفقه
١٠٠	مسوغات التيمم بحث الفقه
١٠٢	مسوغات التيمم بحث الفقه
١٠٥	مسوغات التيمم بحث الفقه
١٠٧	مسوغات التيمم بحث الفقه
١٠٩	مسوغات التيمم بحث الفقه

١١٢ مسوغات التيمم بحث الفقه
١١٤ مسوغات التيمم بحث الفقه
١١٦ مسوغات التيمم بحث الفقه
١١٩ مسوغات التيمم بحث الفقه
١٢١ مسوغات التيمم بحث الفقه
١٢٤ مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن : عدم امكان استعمال الماء لمانع شرعى بحث الفقه
١٢٦ مسوغات التيمم بحث الفقه
١٢٧ مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه
١٢٩ مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه
١٣١ مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه
١٣٥ مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه
١٣٧ مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه
١٤٠ مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه
١٤٢ مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه
١٤٦ مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه
١٤٨ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
١٥٠ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
١٥٣ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
١٥٦ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
١٥٩ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
١٦١ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
١٦٥ التيمم _ ما يصح التيمم به. بحث الفقه
١٦٨ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
١٧١ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
١٧٥ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
١٧٨ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

- ١٨٢ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ١٨٥ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ١٨٩ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ١٩٣ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ١٩٦ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ١٩٨ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ٢٠٢ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
- ٢٠٦ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ٢٠٨ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
- ٢١٠ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ٢١٤ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ٢١٨ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
- ٢٢٢ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ٢٢٥ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ٢٢٨ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ٢٣١ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
- ٢٣٤ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
- ٢٣٦ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
- ٢٣٩ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
- ٢٤١ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ٢٤٤ التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه
- ٢٤٧ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
- ٢٤٩ التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه
- ٢٥٢ التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه
- ٢٥٧ التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه
- ٢٥٩ التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه

- التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه ٢٤٣
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه ٢٤٤
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه ٢٤٩
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه ٢٧٣
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين بحث الفقه ٢٧٧
- التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه ٢٧٩
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه ٢٨٢
- التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه ٢٨٥
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه ٢٨٦
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه ٢٨٨
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه ٢٩١
- التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه ٢٩٥
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه ٢٩٨
- التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه ٣٠٣
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه ٣٠٧
- التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه ٣١١
- التيمم _ طهاره ما يتيمم به بحث الفقه ٣١٣
- التيمم _ طهاره ما يتيمم به بحث الفقه ٣١٦
- التيمم _ طهاره ما يتيمم به بحث الفقه ٣١٩
- التيمم _ اباحه مكان التيمم وما يتيمم به بحث الفقه ٣٢٣
- التيمم _ اباحه مكان التيمم وما يتيمم به بحث الفقه ٣٢٥
- التيمم _ اباحه مكان التيمم وما يتيمم به بحث الفقه ٣٢٧
- التيمم _ اباحه مكان التيمم وما يتيمم به _ بحث الفقه ٣٣٠
- التيمم _ فصل يشترط في ما يتيمم به _ بحث الفقه ٣٣٣
- التيمم _ فصل يشترط في ما يتيمم به _ بحث الفقه ٣٣٥
- التيمم _ فصل يشترط في ما يتيمم به _ بحث الفقه ٣٣٩

- التيمم _ فصل : يشترط في ما يتيمم به بحث الفقه ----- ٣٤٢
- التيمم _ يشترط في ما يتيمم به طهاره التراب واباحته _ بحث الفقه ----- ٣٤٤
- التيمم _ يشترط في ما يتيمم به طهاره التراب واباحته _ بحث الفقه ----- ٣٤٧
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الأصول ----- ٣٥٠
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٥٣
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٥٦
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٦٠
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٦٣
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٦٥
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٦٨
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٧١
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٧٤
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٧٨
- التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _ بحث الفقه ----- ٣٨٢
- تعريف مركز ----- ٣٨٦

سرشناسه: نجفى، بشير حسين

عنوان و نام پديد آور: آرشيو دروس خارج فقه آيت الله العظمى بشير حسين نجفى ٣٧-٣٦/بشير حسين نجفى.

به همراه صوت دروس

منبع الكترونيكى : سايت مدرسه فقاھت

مشخصات نشر دييجتالى: اصفهان: مركز تحقيقات رايانه اى قائميه اصفهان، ١٣٩٦.

مشخصات ظاهري: نرم افزار تلفن همراه و رايانه

موضوع: خارج فقه

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٢١: لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت إبطال وضوئه بالحدث الأصغر إذا لم يتمكن من الوضوء بعده . (١)

كان الكلام فى المسأله واحد وعشرين قلنا فيها مطلبان ,

الاول : لا يجوز لأحد ان ينقض الطهاره اذا لم يكن لديه ماء للوضوء او للغسل , ولكن

المطلب الثانى : وهو انه يجوز نقض الطهاره فى خصوص الجماع فى السفر او غير السفر والكلام فى هذا الاستثناء وهو كيف

نجوز نقض الطهاره المائيه بواسطه الجماع ؟ قلنا استدل بروايتين فى الباب السابع والعشرين من ابواب التيمم الأولى فى سندها

على ابن السندى

وقال حكيم الفقهاء بوثاقه هذه الروايه وتوثيقها مبنى على توثيق على ابن السندى فأما انه هو ثقه أو انه هو نفس على ابن

اسماعيل ابن عيسى وهذا ثقه والسيد الاعظم ناقش فى الامرين ورفضهما ورفع الاتحاد بين على ابن السندى وعلى ابن اسماعيل

وبين الاختلاف بينهما فى المعجم , واما توثيقهما فتوثيق على ابن السندى هو على ما قاله الكشى حيث قال وثقه نصر ابن الصباح

وهذا نصر مرمى بالغلو كما فى كلمات الكشى والشيخ الطوسى والنجاشى وغيرهم رموه بالغلو وفى نفس الوقت نسب اليه انه

كان يلعن الغلاه وقال عنه السيد لعله كان الغلو عنده فى المرتبه الدنيا وكان يلعن من يقول بالغلو بالمرتبه العليا , على كل حال

الرجل رمى بالغلو وليس رفض الروايه من جهه غلوه بل نحتاج الى توثيق من هو الموثق ؟ انه نصر ابن الصباح وهو مرمى بالغلو وهو لم يرد فيه توثيق الا روايه واحده ذكرها السيد الاستاذ انه كان عنده مال الامام فأستشار رجلا ماذا يفعل فى مال الامام فى الغيبه الصغرى فقال ابعثه الى فلان فهو ما كان متأكدا من سفاره ذلك الشخص ولا وكالته عن الامام ع ومع ذلك بعث المال اليه , قال فى رقيتك قال فى رقبتي , هذه الروايه اقصى ما تدل انه اثنا عشرى ولا تدل على وثاقته , اذن لم تثبت وثاقه السندى كما لم يثبت اتحاده مع على ابن اسماعيل وعليه لا مانع من قول حكيم الفقهاء بان الروايه موثقه ,

ص: ١

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٧٤، ط جماعه المدرسين.

ثم ان السيد الحكيم أثار شبهه اخرى فى دلاله الروايه قال انها تدل على جواز الجماع والاكتفاء بالتيمم بدلا عن الغسل وهذا ليس محل الكلام وانما الكلام فى من كان على طهاره وكان فاقدا للماء هل يجوز له الجماع او لا ؟ يقول ان الروايه تقول انه محتاج الى التيمم فى السفر مطلقا اذا لم يكن لديه ماء سواء كان التيمم بدلا عن الغسل او الوضوء فاذا كان منتقل الى التيمم على كل حال فالروايه اجنبية عن محل الكلام الروايه تدل على نه هل يجوز الانتقال الى التيمم بدلا عن الوضوء الى التيمم بدلا عن الغسل ومحل الكلام انه كان على طهاره وينقضها بالمواقعه , ثم اراد ان يرفع الاشكال بالإطلاق قال الروايه مطلقه يجوز له اللقاء مطلقا أى سواء كان على طهاره او لم يكن على طهاره .

اقول هذا الاشكال رفضه السيد الحكيم بهذا البيان , وبنفس البيان اعتمده السيد الخمينى هذا على ما فى التنقيح يقول بإطلاق الروايه يثبت جواز نقض الطهاره

ولكن نقول نحن

اولا : ليس للسيد الحكيم ان يكتفى لهذه الروايه الموجوده فى التيمم لأنه توجد روايه معتبره فى باب النكاح ذكرها الكلينى فى الكافى وتأتى بهذه الروايه التى هى محل كلام فى السند من جهه على السندى ؟

وثانيا : هذا الاشكال فى الدلاله غير واضح ولا نحتاج التمسك بالإطلاق لان الامام قال لا أحب ان يفعل ذلك لما لا يحب ؟ الامام لا يحب ان يواقع اهله فى السفر ما هو الدليل على المنع او كراهه مواقعه زوجه الانسان , الامام يقول لا أحب لأنه يريد ان ينقض الطهاره ولذلك قال لا أحب فقول الامام لا أحب فى الروايه المعتبره هذا اكبر شاهد انه كان على طهاره والامام قال لا ينقض الطهاره من هذه الجهه قال لا أحب نعم النهى عن الايقاع موجود اذا كان الزوج فى السفر ويأتى مباشرة الى زوجته فى الحضر ويواقعها فهنا يوجد نهى وحمل النهى على الكراهه تعبدا ولكن هو فى السفر وهى فى السفر وقال الامام لا أحب فقال علمائنا ليس هذا الا لكونه كان على طهاره فنقض الطهاره .

ص: ٢

ثم السيد الحكيم تمسك في ذيل هذه الروايه فى قصه ابى ذر وروايه اخرى ذكرها صاحب الوسائل فى ب١٤ وروايه ١٢ قال ابو ذر لرسول الله واقعت اهلى على غير ماء ورسول الله هياً له الماء فأغتسل وزوجته ايضا اغتسلت وقال له النبي ص ليس هلكت والتميم يكفيك عشر سنين , والسيد الحكيم يقول هذه الروايه اجنبيه عن محل الكلام .

مسوغات التيمم . المسوغ الثالث . المسوغ الرابع . بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم . المسوغ الثالث . المسوغ الرابع .

كان الكلام فى ما استدل به على نقض الطهاره المائيه بالمواقعه , من جمله ما استدل به هو الروايه الحاكيه قصه ابى ذر رض انه كان مع النبي ص ويبدووا انهما كانا فى السفر فجاء الى النبي ص وقال يا رسول الله هلكت واقعت اهلى على غير ماء , ولم يكن فى رحل ابى ذر ماء (وبإسناده عن محمد بن على بن محبوب ، عن العباس بن معروف ، عن أبى همام ، عن محمد بن سعيد بن غزوان ، عن السكونى ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن أبى ذر رضى الله عنه ، أنه أن النبي (صلى الله عليه وآله) فقال : يا رسول الله ، هلكت ، جامعت على غير ماء ! قال فأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بمحمل فاستترت به ، وبماء ، فاغتسلت أنا وهى ، ثم قال : يا أبا ذر ، يكفيك الصعيد عشر سنين) (١) استدل بهذه الروايه انه لا يجوز نقض الطهاره بغير الجماع ،

ص: ٣

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ١، ص ٣٦٩، ابواب التيمم، ب ١٤، ح ١٢، ط آل البيت.

السيد الحكيم ناقش فيها : قال الضاهر ان المقصود بالهلاك هو فوت الصلاه وليس الطهاره المائيه وعليه تصوير اجنبيه عن محل الكلام هكذا جاء فى المستمسك , ولكن نتخيل والعلم عند الله ان اشكاله غير واضح علينا والوجه فى ذلك ان مقصود ابى ذر من الهلاك هو فوت الصلاه متعمدا لانه كان فوت عليه الطهاره بواسطه الايقاع ومعلوم فوت الصلاه بلاء يرتكبه مؤمن لأن من ترك الصلاه فقد كفر عقوبه تارك الصلاه عقوبه الكافر هذا صحيح ولكن لما كان فعل ابى ذر مفوتا للصلاه لا يخلو من احد الامرين اما انه لا يعلم بمشروعيه التيمم وواقع فقال انى هلكت ومعنى ذلك انه اعتقد ان فوت الصلاه لأجل فوت الطهاره فعبر انه عرض نفسه للهلاك بتفويت الطهاره المائيه هو موجب لفوت الصلاه ورسول الله قال لا يكفيك الصعيد عشر سنين يعنى لا تفوتك الصلاه وان فاتتك الطهاره المائيه بواسطه الجماع اذن الروايه بهذا لبيان تكون من محل الكلام أى انه يجوز تفويت الطهاره بواسطه الجماع , هذا اذا كان ابو ذر لم يعلم بمشروعيه التيمم لان مشروعيه التيمم لم تكن واضحه عند اكثر المسلمين حتى الى خلافه الثانى انهم لا يعلمون وهناك قصه معروفه ان رجلا جاء الى عمر انه لم يصل لانه لم يكن لديه ماء فأفتى عمر انه لا شىء عليك فقال عمار الا تذكر ان رسول الله ص علمنا التيمم وقرأنا ايه التيمم , فمن هذا نفهم ان كفاء مشروعيه التيمم على ابى ذر فى محله فهو ليس على ابن ابى طالب حتى لا يفوته شىء

هذا بناء على احتمال انه لا يعلم مشروعيه التيمم اما اذا كان يعلم بالمشروعيه فدلاله الروايه وارتباطها بمحل الكلام واضح فهو يعلم بان الطهاره الترايبيه ثابتة ومع ذلك يقول انه هلكت واهلك زوجته فكيف يتحقق الهلاك ؟ انه من جهه فوت الصلاه لأجل

تفويته الطهاره المائيه فهذا البيان تصحيح الروايه مرتبطه بمحل الكلام , تفويت الصلاه بتفويت الطهاره المائيه هو معنى الهلاك ,
هذا هو المسوغ الثالث .

ص: ٤

المسوغ الرابع : فى كلام السيد اليزدى هو اذا كان الطهاره المائيه حرجيه فلم اجد فى فقهائنا رض من شكك فى هذا الحكم فهو ثابت وهو اذا كان الوضوء او الغسل حرجيا فيسقط عنه الوضوء او الغسل وتنتقل وظيفته الى التيمم انما الكلام فى الدليل وهناك فى كلمات الاعلام ويوجد فى كلماتهم شائبه الاجماع لكن قلنا ان الاجماع لا يفيد مع وجود الروايات كما قلنا فى المسأله السابقه اذن دعوى الاجماع من السيد الحكيم رض لصاحب اللثام قلنا انه ليس بواضح .

واستدل بقاعده نفى الحرج : قلنا اننا نؤمن بهذه القاعده ولكن ليس من جهه الآيه الشريفه (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) (١) وان اشتهر فى كلمات الاعلام الاستدلال بها , لأننا نعتقد أن الآيه الشريفه أنها ناضره الى اصل الشريعه المحمديه المقدسه فهى بيان الفرق بين شريعه النبى ص وغيرها من الشرائع حيث ورد فى بعضها انهم يقرضون لحوهم بالمقاريض , أو كانوا كما فى بعض الروايات وان كانت ضعيفه أنهم لا يجوز لهم الصلاه الا فى المسجد و حتى فى السفر يحملون معهم مثل الرحل فإذا أرادوا الصلاه فتحوه فصار لهم مسجدا وصلوا , وهذه الشده كانت بسينات أعمالهم وفى بعض أنهم حرموا على أنفسهم بعض الحلال أى فوتوا على أنفسهم سهوله الاحكام , وهذه الآيه والعلم عند الله ناضره الى هذا المعنى أن شريعه النبى ص سهله سمحاء , ولكن أصل قاعده نفى الحرج تؤمن بها لوجود الروايات , واستدلال الفقهاء بهذا الحكم وهو ان كانت الطهاره المائيه حرجيه فتنتقل التيمم .

هذا ولكن السيد الاعظم استدل بالروايه الاولى لابن سنان ب ٢٥ ابواب التيمم الراوى يسأل الامام انه فى السفر عنده ماء واذا صرفته فى الغسل اخاف العطش فقال له الامام ابقى الماء وانتقل الى التيمم (محمد بن الحسن ياسناده عن الحسين بن سعيد , عن النضر , عن ابن سنان _ يعنى عبدالله _ عن أبى عبدالله (عليه السلام) أنه قال : فى رجل أصابته جنابه فى السفر وليس معه إلا ماء قليل ويخاف إن هو اغتسل أن يعطش ؟ قال : إن خاف عطشان فلا يهريق منه قطره , ولتيمم بالصعيد (٢) , فإن الصعيد أحب إلى) , استدل السيد الاعظم بهذه الروايه ولكن استدلاله غير واضح والوجه فيه ان محل البحث وهو المسوغ الرابع للتيمم هو ان يكون نفس احداث الطهاره المائيه حرجيا لا أنه نفس الطهاره المائيه ليس حرجيا واذا استخدم يلزم الحرج ومحل الروايه الثانى ومحل كلامنا هو ان نفس استعمال الماء حرجى او نفس طلب الماء حرجى او ان الشخص مريض اذا استخدم الماء يزداد مرضه فتصبح هذه الروايه مع صحه سندها أجنبيه ولا تصلح أن تكون دليلا على المسوغ الرابع .

ص: ٥

١- الحج/السوره ٢٢، الآيه ٧٨.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ١، ص ٣٨٨، ابواب التيمم، ب ٢٥، ح ١، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٢١ : المسوغ الرابع. (١)

كان الكلام فى المسوغ الرابع للتيمم وهو اذا كان فى استعمال الماء حرج وضيق قلنا ان هذا الحكم فى الجملة ثابت لا يمكن التشكيك فيه ولم اجده فى كلمات الفقهاء من شكك فيه ولكن بما ان الادله مختلفه ودعوى ان الاجماع التعبدى لا يمكن فنحن والادله فيظهر من بعضهم التشبث بقاعده نفى الحرج واستدلوا بالآيه الكريمه (ما جعل عليكم فى الدين من حرج) (٢) وقلنا ان القاعده تؤمن بها لاكن ليس للأيه وانما ادله اخرى موجوده , ولاكن مع ذلك لا يمكن التشبث بهذه القاعده لان مفادها النفى وليس اليجاد والكلام فى الجانبين معا وليس فى احدهما , يعنى يسقط عنه وجوب الغسل الوضوء وهذا جانب النفى وما جانب الاثبات وهو ان التيمم يقوم مقام الوضوء والغسل , والكلام فى هذا والقاعده تفيدنا سقوط الوضوء والغسل فقط , والتشبث فيها كما هو كلام صاحب مستند الشيعه فهو غير واضح عندنا وغيره ايضا . وما هو الدليل , قلنا ان السيد الاستاذ استدل بروايه فى ب ٢٥ ح ١ (محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن ابن سنان _ يعنى عبدالله _ عن أبى عبدالله (عليه السلام) أنه قال : فى رجل أصابته جنابه فى السفر وليس معه إلا ماء قليل ويخاف إن هو اغتسل أن يعطش ؟ قال : إن خاف عطشان فلا يهريق منه قطره ، ولتيمم بالصعيد ، فإن الصعيد أحب إلى (٣) . فى باب الرجل عن رجل سأل الامام ع كنت فى السفر واذا استخدمت الماء فى الوضوء او الغسل ربما تعرض للعتش قال الامام عليك التيمم , فهذه الروايه اجنبيه عن محل الكلام فالكلام هنا ان استعمال الماء فى الوضوء وأتلفه فى الوضوء أو الغسل سوف يتعرض للعتش فهو يكون فى مشقه بعد استعمال الماء وكلامنا فى المشقه والحرج فى نفس استعمال الماء فاستدلال السيد الاعظم غير واضح , واستدل أيضا بروائتين اخريين وهما الروايه الاولى والثانيه فى الباب الثالث من ابواب التيمم

ص: ٦

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٧٤، ط جماعه المدرسين.

٢- الحج/السوره ٢٢، الآيه ٧٨.

٣- وسائل الشيعه، العاملى، ج ١، ص ٣٨٨، ابواب التيمم، ب ٢٥، ح ١، ط آل البيت.

الاولى : رواها الصدوق فى ما لا يحضره الفقيه أخذها منه صاحب الوسائل فى رجل فى سفر يمر فى ركيه فى طريقه وليس لديه دلو والبئر عميق لاتصل يده اليه فقال الامام ع يتيمم فأن رب الصعيد هو رب الماء , هذه الروايه اجنبيه عن محل الكلام فأنها لا أتمكن الوصول الى الماء وليس فى ان الماء موجود وفى استخدامه مشقه والكلام فى الثانى وليس فى الاول ,

والروايه الثانيه فى نفس الباب وبقطع النظر عن السند فالرجل يمر على بئر وهو جنب فأما يسقط فى البئر ويغتسل او يبقى بدون غسل فقال له الامام لا تفسد الماء على القوم تيمم فان رب الصعيد رب الماء وهى ايضا اجنبيه عن محل الكلام , لان الكلام فى

الماء الذى تحت يدى وليس فى المشقه على او على الناس , ولكن الكلام فى استعمال الماء فى حال البرد الشديد او الماء الحار الشديد فالمشقه ناشئه من نفس الاستعمال ,

ثم ان حكيم الفقهاء فى المستمسك , وتبعه السيد الاستاذ ذكر دليلا أخر قال : اذا كان فى استعمال الماء مشقه فأمام الانسان احتمالات اما ان يترك الصلاه واما يتحمل المشقه واما ان يبحث عن طريق اخر للطهاره غير الماء والتراب هذه احتمالات ثلاثه منفيه لأن الصلاه لا تترك بحال وكذلك ليس هناك موجب وبمقتضى قاعده نفي الحرج عن تحمل المشقه , وليس هناك مصدر للطهاره عن الحدث غير الماء والتراب , فلم يبقى الا التيمم فيتيمم ويصلى .

وهذا الدليل غير واضحه لأن المقدمات غير ثابتة أما سقوط الصلاه فهناك من يقول بها اذا لم يتمكن المكلف ان يأتى بالطهاره منهم الشيخ ابن ادريس رض , قال اذا لم يكن عندك طهاره ولم يمكن الوصول اليها فتسقط الصلاه لأنك عاجز عنها , وكذلك تحمل المشقه فصحيح لا يجب على تحمل المشقه ولكن من أين لك ان تنتقل الى التيمم , فأنت تريد أن تثبت بعدم وجوب الوضوء تثبت وجوب التيمم ,

ص: ٧

والصحيح والعلم عند الله سبحانه أن نتمسك بالآية الشريفة (وأن لم تجدوا ماء...) وقلنا عدم الوجدان أعم من التكويني والاعتباري فقلنا انها تدل على ان الإنسان اذا كان مريض لا يتمكن من استعمال الماء فعدم الوجدان المقصود كنه عدم التمكن من استعمال الماء فالآية الشريفة كافيها لا ثبات التيمم في المقام .

ثم ما هو المقصود من الحرج ؟ الحرج لغه هو الضيق الانسان يكون فيه ضيق والضييق قد يكون وجداني وقد يكون حسي ومقتضى القاعده عدم التمكن من استعمال الماء بشمل الامرين معا سواء كالضييق وجداي كما في رجل مثلا يقف في مكان لا يليق بشأته ومقامه , والحسي كما لو كانت مضايقه خارجيه , فعلى الحالتين يصدق عليه انه غير واجد الماء وهذا يختلف باختلاف الاشخاص , ولا يحكم العرف في المقام وانما ترجع المسؤوليه على نفس المكلف عنده مشقه تيمم وان لم تكن مشقه فعليه الوضوء .

مسوغات التيمم : المسوغ الرابع وهو الحرج في استعمال الماء, بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم : المسوغ الرابع وهو الحرج في استعمال الماء,

وقلنا تعليقا على المسوغ الرابع اذا كان حرج في استعمال الماء او في طلب الماء بعض الفقهاء خلطوا بين عنوان الحرج وبين المشقه حيث قلنا انه يجوز التيمم اذا كان هناك مشقه او خوف في طلب او استعمال الماء وبين الحرج وبين الضرر وبين الحرج وبين الخوف ومن جمله من خلط في بعض هذه العناوين صاحب المصباح الهمداني رض فإنه قال قد قلنا حيث يجوز التيمم اذا كان هناك خوف ومشقه في استعمال الماء , وهذا لا ينبغي ان يحدث في كلمات الاعلام فأن الحرج غير الخوف وغير المشقه وغير الضرر ولا ينبغي الخلط بين هذه العناوين حيث لو ثبت الحكم تحت أحد هذه العناوين يتعدى الى عنوان آخر هذا لا ينبغي أن يحدث في كلمات الاعلام المسوغ عنوان الحرج وبين المشقه هنا يتبين ان هناك مسامحه واضحه في ما فعله السيد الاعظم قال اذا لم تجب الطهاره المائيه لأجل الخوف او المشقه فقد وجب التيمم هذا صحيح ولكن يجب عليك أن تثبت ذلك , انت جمعت بين الحرج والمشقه وبين الضرر وهذا غير واضح فلا بد أن تفرق بين ذلك , وما تقدم انه عدم وجوب الطهاره المائيه لأجل المشقه والضرر فيأتي بالطهاره التراييه ويأتي بروايات تدل على أن الانسان اذا كان في السفر وكان استعمال الماء يؤدي الى موت الشخص فهذا ليس مورد الحرج , اذن لا ملازمه بين العناوين وهذا التنوع في كلمات الاعلام لا ينبغي أن يحدث ابدا ,

ص: ٨

ثم ان هناك مشكله اخرى وهي أنه تقدم من اليزدي قال من جمله المسوغات للتيمم هو الخوف على نفسه أو على النفس المحترمه معه , ويأتي في المسوغ الخامس الخوف على نفسه أيضا والسيد الاعظم وغيره سعوا في بيان اختلاف موارد الخوف على نفسه هنا وبين الخوف على نفسه في ما تقدم وهذا لا يقتضى عقد مسألتين , فان الخوف على النفس من جهه الملابس او من جهه الحاجه الى الماء او تبريد الجسم وغير ذلك يجمعه كله الخوف على النفس وهذا العنوان تقدم يجمعه كله المسوغ الثالث , واذا كان تعدد مصاديق الخوف يوجب تعدد المسوغ فنقول فقد يكون الخوف في النجف وقد يكون في كربلاء وقد

يكون صباحا وقد يكون مساء فتتعدد المصاديق ولا يقتضى ذلك ابدا فيما ان نأتى بفارق للتقسيم أو نجمعهما ونجعله فى مسأله واحده .

مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء .

قلنا فى بدو الامر انه يتخيل الانسان فى كلام اليزدى حيث قال فى المسوغ الثالث اذا كان استعمال الماء مضرا على نفسه تصل النوبه الى التيمم وهنا فى المسوغ الخامس قال نفس كلامه الشريف اذا كان فيه ضررا على نفسه فيتخيل الانسان أنه تكرر منه رضوان الله عليه ولا- كن بالتأمل فى كلامه فى الموردین يعطى أنه ليس فيه تكرر والوجه فيه ان حاجه الانسان الى الماء له معنيان احدهما أنه اذا استعمل الماء يمرض أو انه مريض فيبطأ الشفاء فهذا نحو من الاضطراب الى ترك الماء ومره مضطر الى ترك الماء لأنه مفتقر الى الماء فى غير الطهاره المائيه لرفع العطش عن نفسه أو النفس المحترمه أو العائله أو غير ذلك , وهناك أنه مضطر الى ترك الطهاره المائيه فى الاول لأنه تدفعه الى المرض وهنا مضطر الى ترك الطهاره المائيه لأنه اذا أتلّف الماء فهو مفتقر الى الماء مضطر لخوف العطش ان اتلف الماء و فهذا المسوغ الخامس يصب فى هذا الثانى , ففى الاول هو اذا استعمل الماء تضرر أما هنا فهو اذا أتلّف الماء يتضرر.

ص: ٩

والسيد الاعظم جاء بفارق آخر وهو هناك كان تضرر نفس الانسان وهنا تضرر من يهيمه أمره كالأولاد والزوجه ومن يهيمونه فى السفر , وهذه التفرقه التى نسبت الى السيد الاعظم فى تقريره الشريف غير واضحه فانه فى المقام كما يعترف السيد الأعظم فى كلماته , هاهنا الحاجه الى ترك الماء فى المسوغ الخامس هو ثلاثه أقسام حاجه نفسه وحاجه من يهيمه أمره , وحاجه انسان اخر الى الماء خوف موته , ومقتضى كلام السيد هذا ليس جزء من المسوغ الخامس , والصحيح ما قلناه من الفارق والعلم عند الله والراسخين فى العلم .

ثم الكلام فى القسم الاول : وهو نفس الانسان فاذا توضع أو اغتسل وهو مضطر الى ترك الماء فانه يتعرض للعطش أو يريد الماء الى غايه اخرى , وهنا افتى العلماء ان عليه أن يتيمم ولا خلاف فى الحكم , ولاكن الكلام فى الدليل ,

استدل على ذلك بالإجماع المنقول والمحصل وصاحب الجواهر كان عنده الاجماع المحصل فضلا عن المنقول , وبالنسبه لنا ايضا صار منقولا وهذا الاجماع غير واضح ودعوى الاجماع التعبدى والكاشف عن رأى الامام ع لوجود روايات وغير الروايات فالنتيجه الاجماع ساقط , والغريب ان الكثير من فقهاءنا لما يبحثوا فى الاصول حجيه الاجماع يأتون بقيود فيصبح الاجماع حاله نادره جدا ولما يأتى الى الفقه لا يترك موضعا الا نادرا لا يدعى فيه الاجماع , خصوصا الحلبي رض , كتب فى الاصول والفقه الغنيه هناك ما ترك مسأله الا وادعى فيها الاجماع وهكذا الطوسى فى الخلاف أما فى الاصول فهم يضيّقوا الاجماع , فهذه مشكله وسببها هو ورع الفقهاء لأنه يخاف من مخالفه الاجماع وذلك نتيجه شده ورعه فى الدين فتصير عنده قناعه بان هناك

اجماع , ومهما يكن فلا اجماع فى البين .٠

ص: ١٠

الدليل الاخر : كقاعده عامه وروايات خاصه فى المقام , اما القاعده العامه

البيان الاول : قالوا اذا كان هناك واجبان وعجز المكلف عن احدهما على التعيين ولكن احدهما اهم من الاخر يقدم الأهم فهنا كذلك فحفظ نفس المكلف اهم من الطهاره المائيه والصلاه بالطهاره المائيه فيجب تقديم حفظ النفس , هذا البيان الاول , وهذا صحيح ويستفاد من روايات عديده تقدم منها كمن خاف من السبع عندما يطلب الماء فعليه ترك الماء والتيمم .

البيان الثانى : اذا كان لاحد الواجبين المتزاحمين بدل والاخر لا بدل له فيقدم الذى لا بدل له على الاخر وفى المقام كذلك فان الطهاره المائيه لها بدل وهى التراييه بخلاف حفظ النفس فليس لحفظ النفس بدل فيقدم حفظ النفس ويتيمم , وهذه المقوله صدرت من غير واحد فقهائنا الابرار ونحن نتأمل فى هذه المقوله , والوجه فى ذلك ان البديل للواجب على قسمين قد يكون بديل اختيارى وقد يكون بديل اضطرارى , البديل الاختيارى مثل خصال الكفاره المخيره كالعنتق فى الصوم او الاطعام او الصوم فكل منهم بديل اختيارى , فهنا تجرى هذه القاعده مثلا اذا باع البطانيه لكى يشتري العبد ليعتقه يموت بردا او يبيع داره فهو ضرر على نفسه أو أهله فيلجأ الى الصوم أو الاطعام وليس له ان يبيع , وهذا الكلام يأتى , حفظ النفس لا بديل له فيقدم على الذى له بديل فهنا يجرى هذا الكلام , وأما اذا كان للواجب بديل اضطرارى كما فى محل الكلام فالطهاره التراييه بديل اضطرارى عن الطهاره المائيه فهنا لا تأتى هذه القاعده لأنه التيمم بديل اضطرارى للطهاره المائيه فما ليكن الانسان مضطرا الى ترك الطهاره لا تثبت مشروعيه التيمم لأن المشروعيه تأتى بعد اثبات , وأثبت الاضطرار لا يكون بما اذا كان له بديل لأنه عين المدعى , فالنتيجه على هذا البيان أى ان الذى له بديل يؤخر والذى ليس له بديل يقدم لا يأتى هنا , وانما هذا يأتى فى البديل الاختيارى واما البديل الاضطرارى فلا بد أن تثبت أولا الاضطرار واثبات الاضطرار مبنى على تقديم ذلك الواجب الذى لا بديل له وهذا عين المدعى فتصير مصادره , فنحن نؤمن بالقاعده وهو الاهم يقدم على الاخر , وأما القاعده الثانيه وهو الواجب له بديل لا يأتى فى المقام وانما يأتى فى ما اذا يكون الانسان مضطرا الى ترك الطهاره المائيه ولم يثبت الاضطرار ونحن فى سبيل اثبات الاضطرار فلا يمكن الاعتماد على البيان الثانى .

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء .

الكلام في من كان تحت قبضته الماء ويخشى على نفسه اذا صرف ذلك الماء في الغسل أو الوضوء , أفاد السيد الاعظم وكذلك صاحب المستند وصاحب مصباح الهدى كل هؤلاء وغيرهم في ضمن كلماتهم بنفى العسر والحرج وقاعده نفى الضرر , أما قاعده نفى العسر والحرج فهذا لا- ينبغي أن يتمسك بها في المقام لما قلنا في المسوغ الرابع أن الحرّج غير الضرر وغير المشقه ونفى العسر ليس دليلاً- في المقام وتقدم الكلام في ذلك فلا ينبغي ذكر نفى العسر والحرّج في المقام وأما قاعده نفى الضرر فنقول بها كما تقول في قاعده نفى العسر ولكن التمسك بها في المقام محل نقاش والوجه فيه ان مفاد ومضمون قاعده الضرر هو النفي والسلب والكلام ليس في ذلك وأنه هل يجب عليه الوضوء والغسل أو لا يجب نلتزم أنه لا يجب ولاكن الكلام في المسوغ في ما يوجب على التيمم هذا هو الكلام والدليل على أن هذا مسوغ للتيمم ودعوى التلازم أن قاعده نفى العسر والحرّج تنفي وتثبت وهذا غير صحيح فإنه لا تلازم بين الاحكام الشرعيه على نحو التلازم العقلي بحيث يكون الدال على النفي يكون دالاً- على الاثبات او بالعكس , وهذا المعنى تقدم في موارد مختلفه في بحث البيع وقلنا بعضهم حاول اثبات الخيار في البيع لغير الغررى بدعوى أنه في ذلك ضرر وقلنا أن ذلك غير وارد فان حديث نفى الضرر يرفع وجوب الالتزام بالبيع , واما اثبات الخيار وهو عبارته عن الحق غير بطلان البيع غير عدم صحه البيع هذا شيء آخر أثبات الخيار بالقاعده قلنا غير صحيح , وكذلك في المقام نؤمن بان قاعده نفى الضرر تنفي وجوب الغسل أو الوضوء ولكن لا يمكن اثبات مسوغيه التيمم وطهوريه التراب , فالتمسك بالقاعده نفى العسر والحرّج غير واضح في المقام , وقلنا اذا أردنا أن نجري المسأله على طبق القاعده فنجرى الآيه الشريفه (ولم تجدوا ماء ..) وحسب فهنا منها عدم التمكّن هو عدم التمكّن التكويني والتشريعي فالشارع لا يسمح لى بالغسل أو الوضوء حتى أعطش فيما أنه غير متمكّن من استعمال الماء شرعا فهو غير واجد للماء فيثبت التيمم بمقتضى الآيه الشريفه وبه لا نحتاج الى ماكروه رضوان الله عليهم .

ص: ١٢

ثم ان هناك روايات استدلووا بها على ترك الوضوء والغسل والانتقال الى التيمم كما في ,

الروايه الاولى : روايه عبد الله ابن سنان ح ١ ب ٢٥ ابواب التيمم وهي معتبره سندا ، الراوى هو عبد الله ابن سنان وليس محمد ابن سنان كما ربما يحتمل (في رجل أصابته جنابه في السفر و ليس معه إلّا ماء قليل و يخاف إن هو اغتسل أن يعطش قال: إن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطره و ليتيمم بالصعيد فان الصعيد أحب إلى) (١)

, فبعد تصحيح السند نتأمل بكلمات الروايه فأما السؤال واضح أصابته الجنابه وهي ظاهره في غير الاختياريه سواء كان بالاحتلام أو بغير الاحتلام ولكن تقدم انها حتى وان كانت اختياريه يسوغ له التيمم , أصابته الجنابه وهو عنده ماء قليل والمقصود من القله ان الماء لا يكفي للغسل ورفع العطش بعد الغسل اذا احتاج الى رفع العطش بالماء , فالإمام قال له لا يهريق الماء أى أنه لا يتلف الماء بغير الشرب لأنه لا يكفي ويتعين الصعيد , وذكر كلمه الصعيد في المقام لعله كعاده أبائه ع فانهم كانوا يستعينون بكلمات

القرآن المباركه فى ذيل كلماتهم , ثم قال ع فان الصعيد أحب الى وليس المقصود هو المفاضله بين الماء وبين الصعيد حتى يقال أن الروايه تدل على أفضلية التيمم لا- على تعين التيمم مع أن المدعى هو تعين التيمم , نقول ليس المقصود من كلمات الامام المفاضله لأنه ع فى الجمله السابقه نهى عن اتلاف الماء فصار اتلاف الماء فاذا نهى فأصبح اتلاف الماء محرما على الراوى فلا- معنى لأن يكون الامام ع فى مقام المفاضله فالمقصود أنه فى التيمم المحافظه على المؤمن لذلك قال التيمم أحب الى لا- من جهه المفاضله لأنه لو كان مفاضله لقال لا يتلف الماء وسد الماء فى وجه الراوى وهذا التعبير موجود فى كلمات الأئمه ع , فصار الصعيد أحب اليه من جهه انه يريد ان ينقذ المؤمن من هذا الضيق , والروايه الثانيه هى لمحمد ابن سنان ولم تثبت عندى وثاقته الى الان وهى متحده مضمونا مع الروايه السابقه .

ص: ١٣

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٣، ص ٣٨٨، ابواب التيمم، ب ٢٥، ح ١، ط آل البيت.

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء .

كان الكلام في المسوغ الخامس وقلنا ان التمسك بقاعده نفى الحرج ليس في محله فانه يرجع الى المسوغ الرابع وكما ان التمسك بقاعده نفى الضرر ليس في محله لان القاعده تنفى ولا تثبت , كلامنا في المدعى المركب من جزئين أحدهما عدم جواز الغسل والوضوء والثاني هو وجوب التيمم , وقلنا أن الروايه الثانيه ضعيفه السند لوقوع محمد ابن سنان , وقد غفلنا وبالتأمل منا للروايه سندان في احد السندين محمد ابن سنان والاخر لا يوجد ,وهو الشيخ الطوسى بإسناده للحسين ابن سعيد عن فضاله ابن ايوب وهذا بدون توسط محمد ابن سنان وهذا والسند الثاني تام وليس فيه اشكال , وهذه الروايه تدل على المدعى وروايه سماعه ابن مهران ايضا تدل على المدعى والروايه الرابعه لابن ابي يعفور نجعلها مؤيده لوجود خلل في سندها ولكن مجموع هذا يثبت وجوب المحافظه على الماء وعدم اتلافه لأنه يحتاج اليه في رفع العطش , وقلنا صاحب العروه ذكر ثلاث مطالب في هذا المسوغ الاول المحافظه على الماء لأجل حفظ النفس والمطلب الثاني هو منع العطش عن من يهيمه من العائله والاولاد والضيف الذى هو محسوب من عائلته الذى عليه أكاه وشربه ,

والكلام في المورد الثاني : ما الدليل على وجوب التيمم وصحته حاول البعض منهم السيد الاعظم وصاحب المستند وغيرهم التمسك بقاعده نفى العسر والحرج ويجرى فيهما ماقلناه في البحث السابق والكلام بقاعده الضرر وكما ذكرنا ان المكلف ملزم بحفظ الماء حسب الفرض ولاكن قاعده نفى الضرر فيها نفى وهو عدم جواز الغسل والوضوء أما وجوب التيمم فليس فيها دلالة على ذلك , ودعوى أنه هناك دلالة التزاميه مرفوضه وذلك لان الكلام ليس فى الدلاله الطابقيه والالتزاميه وانما الكلام ان القاعده وردت فى الجعل جعل النفى وليس وارده فى بيان حكم ايجابى فلا تنفعنا القاعده , ويمكن ان نستدل بالآيه الشريه حيث قالت (ولم تجدوا ماء) فعدم الوجدان ليس هو عدم الوجود التكوينى وانما هو الاعم من الوجود التكوينى وعدم جواز الاستعمال أى قد يكون فقدان تكوينى او شرعى بأن يكون المكلف ملزم بالمحافظه على الماء ولايجوز له اتلافه فى الوضوء او الغسل فهذا فاقد للماء شرعا فتطبق عليه الآيه الشريفه فهو غير واجدا للماء فاذا كان فاقد للماء فحكمه التيمم فنستدل بالآيه الشريفه على المحافظه على الماء فوظيفته التيمم , فيجب عليه المحافظه على أكل وشرب العائله والمحافظه على الماء الذى تفتقر اليه العائله , اذن هى تدل على المطلب الثانى من المدعى وهو وجوب التيمم , وقلنا أنه نفس جواز التيمم يكفى لوجوبه لان الأمر يدور بين الوجوب وعدم الجواز فكيف اذا الآيه تدل على الوجوب .

ص: ١٤

واما الروايات الوارده فى المسأله هل يمكن استفاده الحكم أى المحافظه على عطش العائله وليس على نفسه والروايه الاولى كانت مختصه بنفس الانسان (لا يهريقه) (١) وليس على أهله أو ضيفه , نعم اذا ضمت اليها ضميمه يمكن ايضا ان نستفيد الحكم بحق العائله وهى أن الانسان كما هو مطالب بحفض النفقه والماء لنفسه كذلك يجب عليه المحافظه على العائله لأن فضها واجب عليه وهو المسؤول عنها , فان تمت هذه الضميمه فيتم الاستلال بالروايه الاولى وكذلك بالروايه الثانيه التى

صححناها بغير السند الذى فيه محمد ابن سنان , نعم الروايه الثالثه وهى روايه سماعه ابن مهران وهذه الروايه يمكن ان يستفاد مكن اطلاقها كل انسان فى السفر يفتقر الى الماء أى ان مجرد الحاجه الى الماء يكفى لتسويغ التيمم (وعنه ، عن الحسن ، عن زرعه ، عن سماعه قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يكون معه الماء فى السفر فيخاف قلته ؟ قال : يتيمم بالصعيد ويستبقى الماء ، فإن الله عز وجل جعلهما طهورا : الماء والصعيد (٢)) يخاف من القله لرفع عطشه او رفع عطش عائلته فاذا تم الاطلاق فنستفيد من الروايه من دون ان نحتاج الى الضميمه ولاكن السيد حكيم الفقهاء توقف فى هذا الاطلاق .

مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء . بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء .

وصل الكلام الى الروايه الرابعه روايه ابن ابى يعفور وليس فى سندها من يتوقف فيه الا المعلى ابن محمد لأن الشيخ الصدوق يروى عنه وهو الحسين ابن محمد بن عمران ابن بكر وهذا الرجل هو طبقه الكلينى ويوجد عندنا بهذا الاسم ثلاثه اشخاص اخرون باسم الحسين ابن محمد ولكن اسم الجدل مختلف والطبقه مختلفه واما الذى فى طبقه الكلينى فهو هذا الشخص الحسين بن محمد ابن عمران بن ابى بكر وهو جليل القدر هكذا ورد فى المصادر ومعلى ابن محمد ورد فيه وهو ابو الحسن المعلى ابن محمد ورد فيه انه مضطرب الحديث والمذهب فالمذهب يمكن السكوت عنه ولكن اضراب الحديث يسقطه يعنى حديثه غير منتظم وهو يروى عن الحسن ابن على ابن زياد الوشاء وهذا جليل القدر وهو ثقه وهو يأخذ عن حماد ابن عثمان احدهما كثير الروايه وهو صاحب الامام الكاظم والرضاع وغيرهما من الائمه ع والآخر قليل الروايه وكلاهما ثقتان وهو يروى عن ابن ابى يعفور وهو جليل القدر , والمشكله فى المعلى فقط , ولا يمكن القول بأن عمل الاصحاب يجبر ضعف الروايه لانا لا نقول بهذه الكبرى فهذه الروايه لسببين الاول اننا لا نقول بكبرى الانجبار بعمل الاصحاب والآخر فى خصوص المقام وهو ان هذه الروايه ليس هى الوحيديه بهذا المضمون بل عندنا ثلاث روايات معتبره وواحد غير معتبره بنفس المضمون فتوى الاصحاب مطابق لمضمون هذه الروايات فهذا لا يعنى انهم استندوا الى هذه الروايه فلعلهم استندوا الى روايه عبد الله ابن سنان الاولى او روايه محمد الحلبي المعتبره والاخرى الغير معتبره من جهه محمد ابن سنان وروايه رابعه وهى لسماعه ابن مهران فمع وجود هذه الروايات ودعوى الاجماع فى البين وانت تقول عمل الاصحاب يجبر الروايه هذا غير واضح اذن هذه الروايه نرفضها وكذلك نرفض الروايه التى فيها محمد ابن سنان واما الروايه التى نقلها فهى التى ليس فيها محمد ابن سنان , هذا بالنسبه الى سند الروايه .

ص: ١٥

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١٤، ص ٩١، أبواب الذبح، ب ٥، ح ١، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٣، ص ٣٨٨، أبواب التيمم، ب ٢٥، ح ٣، ط آل البيت.

اما بالنسبه الى مضمون الروايه فلا يوجد فيها شىء يتوقف فيه الا شيآن ان صحه النسبه , احدهما هو قوله ع (يتيمم أفضل)

ومعلوم أن التيمم في حال جوازه يتعين الا في بعض الموارد مثل صلاه الميت جوزنا التيمم مع وجود الماء وكذلك النوم على الطهاره , ولكن في مورد السؤال ما معنى الأفضليه ؟ وليس الوضوء والتيمم في عرض واحد حتى يقال احدهما أفضل , وأتخيل أنه قال الأفضل يبقى الماء لان الماء من ضروريات الحياه , هذا المورد الاول في نص الروايه .المورد الثاني يقول (الا ترى انما جعل عليه نصف الطهور) يعنى الشخص الذى لا- يتمكن من الوضوء والغسل فعليه نصف الطهور , ما معنى نصف الطهور هل الطهور يُقسم هل هذا تام وهذا ناقص ؟ كلمه النصف غالبا تستعمل فى بيان الكميّه والمقدار مثل نصف الدار ونصف الشئء الفلانى , وتستعمل فى لازم النصف فى المساواه يعنى هذا مساوى لذاك كمن يسافر ويجعل الشئء الذى يحمله على قسمين عن جهه اليمين ونصف على جهه الشمال يعنى عدل يعنى هذا يساوى ذاك والمقصود بالنصف هو لازم النصف وهو المساواه يعنى أن التيمم يساوى الوضوء أو الغسل فى تصحيح الصلاه وغير الصلاه المتوقف على الطهاره من الحدث , هذا ما نفهمه وهنالك احتمالات اخرى فى فهم الروايه ولكنها غير واضحه عندنا .

ثم ان هناك مشكله اخرى وهى أن صاحب العروه ذكر فى هذه المسأله ثلاثه اقسام , الاول أنه يخاف على نفسه والثانى خوفه على من يهيمه كالأطفال والعائله وحتى كلب الحراس الذى يحتاج له للحمايه , والثالث وهو ابعد من ذلك فى الكافر , أما الكافر الحربى لا تجب المحافظه على حياته والمرتد الفطرى فهو مهدور الدم فلا يجب , وكذلك قالوا فى سقى الزرع ونحو ذلك ,

قالوا اطلاق روايه سماعه تشمل الاول والثانى ولا يعم الثالث , لأنه استفيد من الروايه التى تقول الرجل يكون معه الماء فى السفر فيخاف قلته يعنى لا يكفى لضرورياته لضرورياته وضروريات من يحسب عليه من العائله وغيرها .

أشكل على هذا الاطلاق وهو موجود فى كلام السيد الحكيم فقال هذا الاطلاق لولا أخذ فمعنى ذلك ان كل ما يهتم به الانسان من غسل الظروف وتبريد نفسه من الحر وغير ذلك اذن لابد من رفع اليد عنه لأنه يعنى شمول الحكم حيث نعلم أنه غير ثابت لبعضها .

والسيد الأعظم أجاب عن هذا الاشكال بجوابين .

الاول : قال ان الروايه وارده فى المسافر والسفر فى تلك الايام على الدابه وما كان يحمل من الماء الا مقدار ما يحتاج اليه له ولمن يهتم باموره وليس منها غسل الملابس والوانى .

الثانى : لولا فرضنا ان بعض مصاديق هذا الاطلاق غير مقصود فنرفع اليد عنه فما علم خروجه من هذا الاطلاق ولولا بالاجماع او دليل لبي هذا لا يعنى الغاء الاطلاق وانما هذا الفرد نخرجه , وما أكثر التقييد والتخصيص بواسطه الادله اللبيه فى الفقه الاسلامى .

وكلا الجوابين غير واضح ,

أما الاول : فان كلمه السفر ذكرت كقيد غالبى لأن قله الماء غالبا فى السفر أما لافى الوطن فالماء متوفر , فكلمه السفر هو قيد غالبى لموضوع قله الماء وليس لها الموضوعيه والا لكان الحكم لا يشمل من كان فى النجف وقل عليه الماء وهذا غير واضح , ثم أنه بالنسبه الى الاوانى والملابس اذا كان فى السفر فهى من ضروريات حياه الانسان فى السفر لأنه لا يحمل معه الا التى هو محتاج اليها فكيف ينظف هذه الاوانى والملابس ؟ اذن هو غير واضح ,

وأما الجواب الثاني : فغير واضح أيضا لأنه لو كان هذا الفرد الخارج عن الاطلاق معلوما وواضحا عند الفقهاء لكن ما أفاده واضح جدا ولكن المشكله ان ما هو خارج مختلف فيه فبعض الاعلام اختلف فقال من يخاف على نفسه فقط وأما على غيره فهو مأمور بالوضوء والبعض أخرج الضيف فالنتيجه أن الذى هو خارج عن الاطلاق ليس محددًا حتى تأخذه كقدر متيقن ونحافظ على الاطلاق فمادام هذا مشكوك وغير معلوم فيضرب بالإطلاق , فما أفاده السيد الاعظم على اشكال السيد الحكيم غير واضح , ولكن نفس السيد الحكيم أجاب عن اشكاله .

مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء . بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء .

كان الكلام فى فقه روايه سماعه ابن مهران حيث جاء فيها من يخاف قله الماء قالوا هذا يعم ما كان نفسه يخاف من العطش ومن يهمله امره من أهله وغيرهم

وحكيم الفقهاء أشكل على ذلك وقال هذا يعم الضروريات غير المهمه ايضا مثل تنظيف الملابس والوانى .

وأجاب عنه السيد الاعظم وتقدم الكلام فيه , والكلام فى نفس ما أفاده السيد الحكيم أجاب عنه بأن التعبير منصرف عن تلك الامور غير الضروريه يعنى يحتاج اليها ولكن ليس بنفس حاجته الى الماء ,

هذا الكلام منه غير واضح فنقول ان لفظ الانصراف استعمل فى كلمات الفقهاء وله تفسيران الاول ان يكون موضوع لمعنى عام يكثر استعماله فى بعض المصاديق فاذا ورد على لسان شخص يحمل على تلك المصاديق التى كثر فيها استعماله أما التى لا يكون استعماله فيها كثيرا لا يحمل عليها و وهذا له أمثله معروفه منها مثل لفظ الحيوان فإنه كثر استعماله فى بعض المصاديق وهو ما عدى الانسان فلوا قال رأيت حيوانا فينصرف الذهن فورا الى غير الإنسان وكذا لفظ الدابه موضوع لكل ما يدب على الارض وهو سواء ما له قوائم أربعة أو لا- ولكن كثر استعماله فى المناطق العربيه وخصوصا فى العراق على الجاموس , فاذا قيل حليب الدواب ينصرف الى حليب الجاموس هذا من جهه كثره الاستعمال هذا القسم الاول من الانصراف ونعبر عنه بانصراف اللغوى والاستعمالى , والمعنى الثانى وهو أن تكون عند المخاطب قناعه وهو أن هذا ليس مرادا للمتكلم , وهذا يحصل عند الفقهاء نتيجة ممارستهم للأحكام الشرعيه فهم يعيشون لليل نهار مع هذه الاحكام فيصير عندهم ان هذا غير مقصود للشارع فتصير عندهم قناعه الشخصيه الفقهيه ,

ص: ١٨

فنسأل السيد الحكيم ماذا يقصد من الانصراف فهل يريد به الاول ؟ وهذا لا يمكن أن يطبق فى المقام باعتبار ان قله الماء ليس كثر استعماله فى الضروريات الخاصه ولا- يستعمل فى ضروريات الغير مهمه , فالانصراف الاستعمالى قطعاً لا يقصده حكيم الفقهاء باعتبار أنه ليس محل كلامه , وأما الثانى وهو أقرب ان يكون مراده الشريف من الانصراف باعتبار خبرته الدينيه والفقهيه

واطلاع على التشريعات الالهيه أن هذا الفرد لا يقصده المتكلم ,وهذا لا بأس به ولاكن هذا الانصراف حجه عليه فهو يستعمله فى كتاب منهاج الصالحين واصدار الفتاوى ولكن فى مقام المباحثه العلميه تريد ان تثبت مدعاك امام طلبه الحوزه فنحن نريد تفسير الروايه تفسيراً علمياً حتى أقنع بتفسيرك المقدس , فما أفاده لا يمكن أن نتخذه وسيله للتخلص من هذا الاشكال الذى هو أثاره قده فلايبذ من التفكير بتفسير آخر للروايه , وفى كلامه حصل خلط بين القواعد الجاريه فى محل الكلام وبين المسوغ الرابع الذى يكون فيه العسر والحرج وهو اتى به الى محل الكلام وهو غير واضح عندنا , كيف ما كان لا زلنا فى روايه ابن مهران وماذا يعنى من القله .

مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء

كان الكلام فى موثقه سماعه والذى ينبغى ان يقال فى المقام أن الروايه عاجزه عن افاده الشمول , والوجه فى ذلك أن أقصى ما يستفاد منه ان الماء قليل ولا- يكفى الى جميع الضروريات وهذا يحتاج الى قرينه وليس فى كلام السائل قرينه واثبات السعه والشمول بمقدمات الحكمه غير ممكن وهذا لا يجرى فقرينه الاطلاق لا تكفى فى اثبات العموم فى كلام غير المعصوم ونحن لا نتمسك بمقدمات الحكمه بكلمات الفقهاء رض باعتبار انه ليس بمستوى كلام الامام حتى يكون منتبها الى كل خصوصيات الكلام ومصاديقه حتى يحمل كلامه على ذلك المعنون فاذا لم تجرى مقدمات الحكمه فى كلام السائل خصوصا قيل فى حقه أنه ما نقل لنا روايه خاليه من الخدشه فكيف تثبت لنا بمقدمات الحكمه الشمول و العموم , نعم هى محتمله ولكن الاستفاده شىء والاحتمال شىء آخر , ثم أنه لو تم ما قيل فى حق روايه سماعه أنها تفيد العموم بالمعنى اللغوى لجرى ذلك فى روايه محمد الحلبي ايضا هناك ايضا لفظ القليل موجود ايضا , فمعنى القله يعنى لا يفي لضرورياته , فكلا التعبيرين يعطيان معنى واحد وهو الماء الموجود فى يده ان استخدمه فى الغسل من الأغسال الواجبه او الوضوء الباقي بعد الوضوء قليل لا- يفي لضرورياته فأن جرت مقدمات الحكمه فى روايه سماعه فتجرى فى روايه الحلبي فلماذا تدير ظهر ك عن روايه الحلبي وتمسك بروايه سماعه بمقدمات الحكمه والحال أن فيها نفس التعبير قلته وهناك القليل وكلا التعبيرين لغه يعطيان معنى واحد , فان امكن استفاده العموم من روايه سماعه امكن استفادته من روايه الحلبي , اذن اما أن الروايتين معا تدلان على العموم بمقدمات الحكمه أو انهما معا لا تفيدان العموم , فعلى هذا الاساس يصبح الحكم مذکور فى كلام الامام واما الموضوع فيؤخذ من كلام السائل , فيما ان الموضوع لم يثبت فيها العموم كانت القضيه مهمله جزئيه او تلازم الجزئيه على ما قيل فى محله ,نعم لو كان هناك تعبير لغوى يقول الماء قليل لا يفي لكل ضرورياته أو جميع ضرورياته لو مثل هذا التعبير موجود فى كلام السائل فى روايه الحلبي او سماعه لأمكننا استفاده الشمول وإرادته الشمول من السائل بمقتضى الوضع اللغوى للتعبير وهذا غير موجود فأنت من أين تستفيد الشمول و تحمل السائل مسؤوليه العموم والشمول , فعلى هذا الاساس يمكن ان يقال السعه المستفاده من روايه الحلبي أوسع من السعه المستفاده فرضا من روايه سماعه , لان فى روايه سماعه قيد السفر موجود فيكون الشمول المستفاد فى كلام السائل فيها مختص فى السفر بخلاف روايه الحلبي التى لم يذكر فيها قيد السفر فيكون الشمول فيها أوسع , فأنت تغض بصرك عن تلك الروايه وتثبتته فى روايته سماعه فهذا غير واضح , فعليه تكون القضيه مجمله فنأخذ منها بالقدر المتقين فاذا

اخذنا بالقدر المتيقن تصحيح الروايه الثانيه والثالثه بحكم الروايه الاولى روايه عبد الله ابن سنان فهى كانت بخصوص شخص السائل هو يخاف على نفسه أما خوفه على أطفاله ودوابه وغيرها هذا خارج , ففى الروايه الاولى الخصوصيه مستفاده من النص أما الثانيه والثالثه ليس الخصوصيه مستفاده من النص وانما هى مهمله فيؤخذ منها القدر المتيقن وهو الوارد فى الروايه الاولى , فليس فى الروايات ما يفيد جواز التيمم لحفظ الماء للعائله والاطفال فضلا عن الغير , نعم الاحتمال موجود ولكنه لا يغنى ولا يضمن من جوع , اذن علينا النظر فى الصور المذكوره فى المسوغ الخامس فاستنتاج الحكم من أدله اخرى , هذا حيث استفدنا نفتى واذا لم نستفد لا- نفتى , فعبارته السيد اليزدى مرتبكه فى هذا المسوغ كأنما العبارة كتبت ثم اقحم بعض الالفاظ فيها فأصبحت الروايه فيها شىء من التشويش .

ص: ١٩

السيد الاعظم حاول تلخيص العبارة وترتيبها وقال فى الروايه انه ذكرت فى هذا المسوغ ثلاث صور ,

الصورة الاولى : ان يكون الماء قليلا بمعنى ان اغتسل او توضأ يخاف على نفسه وما يجب عليه حفظه من العائله والضيف وغيرها أى أن معنى ما يجب حفظه هو ان لا يعرضه للتلف والضرر ,

الصورة الثانيه : انه لا يجب على حفظه ولاكن هذا على قسمين يجوز لى اتلافه أو لا يجوز اتلافه أو لا يجب على حفظه وهذا الذى لا يجب على حفظه قسم يجوز اتلافه وقسم لا يجوز اتلافه ففى هذا المورد افتى اليزدى بالخيار

الصورة الثالثه : ان تخاف موت وتلف ما لا- يجوز حفظه كالكافر والمرتد الفطرى فهنا ل لا يجوز لك الانتقال الى التيمم بل تتوضأ أو تغتسل .

مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء . بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم : المسوغ الخامس الخوف من استعمال الماء .

كان الكلام فى ما قاله اليزدى رض وقلنا ان عبارته غير مرتبه ومضطربه والسيد الاعظم حاول تلخيص عبارته حتى يتبين محل البحث عن البحث الاخر وكأنه يترجم عبارته رض فقال انه فى هذا المسوغ نقول حيث انه يجب المحافظه على النفس المحترمه ويحرم التعدى عليها هاهنا لا بد من الرجوع الى التيمم والمحافظه على الماء لأجل المحافظه على النفس المحترمه فهذا القسم الاول ,

اما القسم الثانى اذا كانت النفس غير محترمه أى لا- يجب حفظه ولا-كن قد يجوز قتله او لا- يجوز قتله او اتلافه , كبعض الحيوانات كالدئب مثلا- وقد لا-يجوز حتى فى مثل الذئب الذى قد يتخذه صاحبه للتجاره وباب رزقه فيه وكذلك بعض الحيوانات التى تتخذ للزينة ويجوز الاتجار فيها كالتى تستخدم للزينة فلا يجوز اتلافها لان اتلافها اتلاف للمال , وقد لا يجب المحافظه عليها بأصل الشرع فهنا افتى اليزدى بالتخيير بين الوضوء وبين حفص الماء ,

والقسم الثالث هو النفس غير محترمه كالكافر والمرتد الفطرى الذى يجب قتله فهنا حكم بوجوب الغسل او الوضوء ولا يجوز التيمم ,

السيد الاعظم لم يوافق السيد اليزدى فى القسم الثانى ووافقه فى الأول , فقال حكمه بالتخير غير واضح فانه ان كان هناك يجب حفظ هذه النفس التى يخاف العطش عليها فى ذلك يجب التيمم , واما اذا لم يجب فيجب الوضوء او الغسل عقلا وشرعا ,

هذا الذى قاله غير واضح فماذا يقصد من يجب عقلا ؟ ان كان يقصد انه حكم عقلى مستقل مقابل الحكم الشرعى فليس لدينا حكم عقلى على وجوب الوضوء او وجوب الغسل , وان كان يقصد لاین وجوب الاحكام العقليه كاها ترجع الى اجتماع النقيضين او ارتفاع النقيضين وليس وجوب صرف الماء للوضوء او الغسل من هذه الاحكام التى يلزم من مخالفتها الجمع بين النقيضين او رفع النقيضين . وان كان يقصد انه تجب الطاعه لله تعالى بالطهاره المائيه عقلا , فنقول هذا صحيح ولكن لا يكون دليلا مستقلا عقلا وشرعا وانما هو دليل شرعى فقط , ثم ان وجوب الطاعه وجوب عقلاى وليس وجوبا عقليا , ومن هنا قلنا فى حجية القطع ان الذى قيل انه الذى حججه عقليه يجب اتباع القطع عقلا ليس كذلك وانما هو حكم عقلاى وليس عقلى , فما ذكره السيد الاعظم غير واضح .

والذى ينبغى ان يقال فما جاء فى كلام السيدين غير واضح لان الذمى اما ان يقول من احكام الذمه ان ما على المسلمين على الذمى وما للمسلمين للذمى كما يجب حفظ نفس المسلم من العدو والعطش يجب حفظ الذمى وانقاده , واذا لم يكن كذلك فقد يكون الذمى قد التزم مع الحاكم الشرعى برمى السلاح مقابل ان يكون له ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين ويدافع عنه كما يدافع عن المسلم فى هذا الحاله كما يجب دفع العطش عن المسلم كذلك يجب دفع العطش عن هذا الذمى , ويؤيد هذا المعنى الروايه التى ذكرها صاحب الوسائل ب ١٩ من ابواب جهاد العدو فى ان امير المؤمنين ع رأى فى طريقه رجلا- يتكفف فقال ع ما هذا ؟ قالوا يا امير المؤمنين انه نصرانى فقال ع استعملتموه حتى اذا كبر وعجز منعمتموه انفقوا عليه من بيت المال (محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن عائذ ، عن محمد بن أبي حمزه ، عن رجل بلغ به أمير المؤمنين (عليه السلام) قال : مر شيخ مكفوف كبير يسأل ، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) : ما هذا ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين نصرانى ، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) : استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعمتموه ، أنفقوا عليه من بيت المال (١)).

فأوجب الامام ع دفع النفقه له من بيت المال له ولعائلته ان كانت له عائله فهذا معناه يجب حفظ الذمى من الجوع فاذا وجب حفظه من الجوع وجب حفظه من العطش , فالنتيجه اذا كان الذمى معاهدا فهكذا المعاهده فيبت المال هو ملك للمسلمين الموجودين والذين يأتون الى يوم القيامه , فكيف يصرف مال المسلم لا شباع هذا الذمى اذا لم يكن واجبا فكما يجب حفظ جوعه كذلك يجب حفظ عطشه ,

والذى نلتزم به هو انه فى كل مورد وجب صرف الماء شرعا فى مورد لا يصح الغسل والوضوء ويجب التيمم لأنه بعد وجوب صرف الماء فى تلك الجهه يصبح الانسان الواحد للماء فاقد له أى انه ممنوع من اتلاف الماء شرعا أى انه يصدق عليه قوله سبحانه (ولم تجدوا ماء) فتنتقل وظيفته الى التيمم وليس هناك مورد يكون الانسان مخيرا بين الوضوء والتيمم ,

ثم انه فى كلمات السيد الاعظم فى بعض الموارد يقول بما ان الطهاره المائيه له بدل وحفظ النفس ليس له بدل فالذى لا بدل يقدم على الذى له بدل وهذا المطلب تقدم من السيد الاعظم ومن غيره وناقشناه قلنا ان هذا المعنى يتم اذا كان البديل اختياريا .

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

قلنا فى الجلسه الساقه انه يجب صرف الماء فى رفع العطش عن الرقيق المسلم البالغ وتنتقل وظيفته الى التيمم وليس وظيفته الغسل او الوضوء قلنا هذا بعنوان الدفاع عن المسلم ,

وعندنا روايه فى الوسائل ب ٥٩ من ابواب جهاد العدو وما يناسبه

الروايه الاولى : بعد توثيق النوفلى تكون صحيحه سندا عن الباقر ع عن رسول الله ص قال (محمد بن الحسن ياسناده عن أحمد بن محمد ، عن النوفلى ، عن السكونى ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من سمع رجلا ينادى يا للمسلمين فلم يجبه فليس بمسلم (١)) منطوق هذه الروايه انه شخص يطلب منى النصره فاذا لم انصره فليس بمسلم , وليس المقصود انه محكوم بالكفر والارتداد وانما يقصد ان عقوبته يوم القيامه عقوبه الكافر وايضا ان يكون متمكنا وقادرا على الاستجابه , فهذا منطوق الروايه واذا اضفنا الى ذلك مقدمه انه الصوت او الاشاره او الكتابه او غير ذلك من الدوال لا موضوعيه لها وجدانا وانما الموضوعيه هى حاجه الانسان الى النصره وعجزه عن الدفاع عن نفسه فاذا اشار او قال خلصنى من هذه المصيبه فهو كذلك يطلب منى النصره حتى لو كان فى قلبه يطلب النصره ,

ص: ٢٢

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١٥، ص ١٤١، ابواب الجهاد، ب ٥٩، ح ١، ط آل البيت.

ثم ان النصره ليس فقط دفع الضرر عن نفسه بل حتى الخوف على عرضه او ماله او غير ذلك وأيضا يشمل رفع العطش عنه ,

فعلى هذا الاساس لو فرض ان مسلما محتاج الى شرب الماء وانا اذا اغتسلت او توضيت لم يكن ذلك الماء مفيدا لدفع العطش عن هذا الرفيق المسلم هذا لا يجب ومعنى ذلك يجب على دفع العطش عن المسلم المحقون الدم وحتى غير المسلم المحقون الدم ولو كان ذميا فاذا وجب ذلك اصيح هذا الماء محجوزا شرعا لذلك المسلم وعليه اكون انا ممنوعا عن استعمال هذا الماء فيصدق قوله تعالى (فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) (١) لأنه قلنا عدم الوجدان الاعم من العدم التكويني والتشريعي باعتبار ان الشارع يأمرني بإعانه هذا المسلم وتكوم عقوبه تارك الاعانه القادر عليها عقوبه الكافر , فيمكن ان يستدل بهذه الروايه المعتبره سندا حسب الظاهر فيكون كافيا للثبات الحكم الروايه الثانيه : وهى الروايه الثانيه فى نفس الباب عن الصادق (محمد بن يعقوب ، عن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلى ، عن السكونى ، عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : عونك الضعيف من أفضل الصدقه (٢)) فهى عون الضعيف مطلقا وليس عن الموت ونحو ذلك وهذا عون الضعيف لا يمكن الاستدلال به على الوجوب لذلك حملها صاحب الوسائل على الاستحباب ,

الروايه الثالثه : وهى التى تدل على ان الله تعالى يفرح اذا اعان احد مسلما ودفع الدين عنه ولكن هذه ليس دليلا والدليل فقط الروايه الاولى .

ص: ٢٣

١- المائده/السوره ٥، الآيه ٦.

٢- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ١٥، ص ١٤١، ابواب الجهاد، ب ٥٩، ح ٢، ط آل البيت.

مسأله ٢٢: اذا كان بيد الانسان مائين احدهما ماء طاهر يكفى للوضوء او الغسل والاخر نجس فان استخدم الماء فى الغسل او الوضوء سوف يضطر الى شرب النجس فهنا أفتى رض أن الماء النجس حكمه حكم العدم لان الممنوع شرعا ممنوع عقلا وبما انى ممنوع من شرب النجس فلا يجب على الوضوء بل على ان ابقى الماء حتى لاتصل النوبه الى شرب النجس هذا بالنسبه الى نفس الشخص ,

ثم بعد ذلك ذكر اليزيدى ومن علق على هذا المورد وهو اذا كان عندك طفل او مجنون او غير بالغ فهل يجوز ان يشرب الماء النجس أو أنا اشربه الماء النجس حتى أبقى الماء الطاهر للوضوء والغسل , وكذلك بالنسبه للأجنبى فيظهر من السيد الحكيم والسيد اليزيدى والسيد الاعظم يجوز لى أن اتركه أن يشرب النجس واحتفظ بالماء للوضوء حتى لو أنا أشربته لأن هذا الطفل أو المجنون ليس مكلفا فيجوز أن يشرب النجس فهو غير حرام فان نفس شربه ليس فعلا حراما وعليه أتركه يشرب النجس وأشربه النجس وأحافظ على الماء الطاهر وهذا وان تعدى الى الغريب البالغ الذى لا يعلم أن هذا نجس أو طاهر فأیضا لا يجب على توفير الماء الطاهر .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

كان الكلام فى ما ذكره الاعلام الثلاثه فى ما اذا كان لديه ماء وان توضأ أو اغتسل اضطر الى شرب النجس فاتفقوا بعدم جواز ذلك وذا كان الاضطرار يسرى الى طفله أو عائلته فقالوا لا يجب المحافظه على الماء ليدفع العطش عن الطفل أو العائله بدعوى أن الطفل ليس مكلفا فإذا كان ليس مكلفا فلا يكون محرما عليه فلم يكن مضره عليه واذا لم يكن مضره فيجوز له الشرب بل ذكر بعض الاعلام انه يجوز لى أن اشربه النجس باعتبار أنه ليس مكلفا فما أفاده الاعلام بالنسبه الى الطفل غير واضح علينا وذلك بانه لاشك فى أنه ما من حرمه الا فى متعلقها مضره وتلك المضره بالغه مبلغا حدا لو اطاع الانسان على تلك لحكم عليه العقل بالامتناع عنه وبحفظ نفسه عن ذلك ولذلك قيل أن الاحكام الشرعيه الالزاميه أطفاف فى الاحكام العقليه أى تبين وتمهد لنا الطريق للتخلص مما يلزمنا العقل بالامتناع عنه فى ارتكابه فى الواجبات أو تركه فى المحرمات , فعلى هذا الاساس كما لا يجوز لى أن أترك الطفل ان يقع فى البئر أو فى طريق يكون فيه ضرر عليه فهو ملزم عقلا مع الاطلاع ومع الجهل ملزم شرعا أن يحافظ عليه , فلوا رأى الطفل يحبوا متجها الى البئر أو الى شىء أخر فيه هلاكه فعليه أنفاذه حتى اذا أستلزم قطع الصلاه ,

ص: ٢٤

وكذلك اذا لم يكن يؤدى الى الهلاك ولكن يؤدى الى الضرر وذلك الضرر شرعا يجب محافظه الانسان على نفسه فاذا كان ذلك الضرر الدنيوى يترتب على الفعل الحرام كترتب المعلول على العله نعم الذى يرفع عنه بأدله البراه هو المؤاخذه والعقوبه الاخرويه أما الضرر الدنيوى فهو مترتب على الفعل الحرام مباشرة على غرار ترتب المعلول على العله , وبعد هذا التمهيد يجذب دفع الضرر عن الطفل كذلك يجب عليه دفع الفعل الحرام عن الطفل و هذا ليس لان النهى شامل له ولكن ثبوت الحرمة لطبيعى شرب النجس يعنى ثبوت الضرر الدنيوى على شرب النجس على كل من يشربه هذا وان كانت العقوبه مرتفعه عن غير المكلف

فعلى هذا الاساس لا يريب ولا- شك فان الدفاع عن المسلمين واجب ولا يجوز لى أن أكون سبياً أن يضطر الانسان الى فعل الحرام فكما لا يجوز لى ان أفعل فعلا أضطر الى فعل الحرام كذلك لا يجوز لى أن أفعل فعلا يضطر المسلم أن يفعل فعل الحرام لأجل ذلك , فلا يجوز أن أدفعه الى مجلس يقع فيه فيضطر الى فعل الحرام كشرب الخمر أو الزنا ,

والدفاع عن المسلم واجب وتمسكنا بروايه معتبره حيث دلت على أن من ينادى يا للمسلمين فهذا يدل على وجوب الدفاع ولا موضوعيه للصوت وانما الموضوعيه لعلمى و وكذلك تدل عليه الروايه الاولى فى ب ٦٠ من ابواب الجهاد روى الكلينى بسنده عن أمير المؤمنين قال قال رسول الله ص من رد عن قوم من المسلمين عاديه ماء أو نار وجبت له الجنه (١) , وحملت هذه فى كلمات صاحب الوسائل وغيره على الاستحباب بدعوى أنه اذا ذكرت فائده لفعل فهو لا يدل على وجوب ذلك الفعل وانما يدل على رجحان هذا الفعل ودلاله الوجوب من دال اخر ولكن بينا فى كلامنا فى بعض المباحث ان الضرر الذى يضطر الى فعله الانسان هو على مراتب فقد يكون على مرتبه قليله فهذا ليس ملزم شرعى وتاره يكون الاضطرار الى فعل لا- يرضى الشارع بصدوره وهو الذى يكون موجبا لصدور النهى من المولى على صدور ذلك الفعل وكلامنا فى الثانى الذى يكون الضرر مترتب على انسان الذى يكون مقتضى لصدور النهى من المولى وهو شرب النجس , فاذا كان الامر كذلك فيكون وجوب الدفاع عن المسلم فكما لا يجوز ان اتركه ان يهلك نفسه فكذلك لا يجوز ان اتركه أن يفعل شيئاً فيه هلاكه أو الضرر الذى نهانا الشارع عنه .

ص: ٢٥

١- الكافى، الشيخ الكلينى، ج ٣، ص ٤٢٠، كِتَابُ الْإِيْمَانِ وَالْكَفْرِ ، باب ٧٠، ح ٨، ط دارالحديث.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٢٢ : اذا كان له ماء طاهر يكفى لطهارته وماء نجس بقدر حاجته الى شربه (١)

الكلام فى ما اذا كان عنده ما آن احدهما طاهر والاخر نجس ويوجد مؤمن عطشان فهل يجوز لى أن أتوضأ بالماء الطاهر وأسقى هذا المؤمن من الماء النجس بعلمه أو بدون علمه أفتى السيد اليزدى بعدم الجواز ,

والسيد الحكيم حاول استفاده حكيمين حكم فى الصوره السابقه وهى ما اذا أتوضأ حتى يضطر المؤمن لشرب الماء النجس أو سقى المؤمن بالماء النجس و فهو مال الى هذا الاستدلال بما ورد من النهى عن بيع الدهن النجس لمن لا يعلم أنه نجس فقال لا يجوز وعليك اخباره حتى لا يقع فى المحذور وهو استعمال الدهن النجس فى ما تستعمل فيه الطهاره و وهذا الاستدلال الذى مال اليه السيد الحكيم غير واضح ,

والوجه فيه لعل النهى هناك من جهه انه غش يعنى اذا بعث الدهن النجس باعتقاد انه طاهر فهذا غش للمسلم فكما أنه لا يجوز ستر العيب المخفى الذى يعلم به البائع فهذا محرم تكليفا رغم أن البيع صحيح والكلام فى الحرمة التكليفية , فهناك قلنا انه يلزم الغش وهو من الكبائر حتى روى عن النبى الاعظم ص قال من غشنا ليس منا أى انه لا يحسب من المسلمين من غشهم و فلعل الحرمة من باب الغش وليس من باب أن يأكل المؤمن النجس فهذا احتمال ,

ثم انه يمكن ان يشكل على السيد الحكيم بأشكال اخر وهو انه امرنا بأخبار المشتري بنجاسه الدهن لأنه سوف يستعمل النجس مع الاختيار يعنى يمكن أنه لا يستعمل النجس وانتم جعلته يستعمله أما هنا فهو فى حاله الاضطرار لرفع العطش اذن فرق واضح بين الحالتين , فما أفده السيد الحكيم من الدليل للفرعين معا فرع أجعل المؤمن يضطر لشرب النجس هذا الفرع السابق والفرع الاحق انا اسقى العطشان الماء النجس فاستدلاله بالروايات الوارده بحرمة بيع الدهن النجس بدون الاخبار غير واضح .

ص: ٢٦

١- موسوعه الامام الخوئى، ج ١٠، ص ١٣٧.

السيد الاعظم وافق اليزدى : فى الفرع الاول وخالفه فى الفرع الثانى وهو سقى العطشان بالماء النجس فقال لا دليل على حرمة الا من باب تعاونوا على الاثم والعدوان (تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) (١) و ثم يرد على ذلك ويقول التعاون هو المشاركه ان تكون شريكا فى فعل المعصيه اما اذا لم تكن شريكا وانما تعطيه وهو يشرب فهذا من باب الاعانه وليس تعاون اعانه على الاثم لا دليل على حرمة لأنه من مقدمات الحام وقلنا فى مقدمات الواجب لا دليل على مقدمه الحام الا فى بعض الموارد كما فى سقى الخمر حيث ورد عن الرسول ص انه لعن تسعه الغارس والعاصر حامل وساقى ... , اذن كقاعده عامه لا دليل على حرمة مقدمه الحرام , فالتعاون يقول هو تسجيل الاسم فى سجل الظلمه وهذا فى نفسه مبغوض وليس هو من باب

التعاون , فالتعاون هو المشاركه , فنفس تسجيل الاسم بالقائمه السوداء هو حرام وليس من باب الاعانه .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٢٢ : اذا كان معه ماء طاهر ... _ الاعانه على الاثم (٢) .

السيد الاعظم دخل من خلال هذا البحث فى مسأله الاعانه على الاثم وأفاد مطالب نذكر بعضها والتي فيها عندنا مناقشه او التي نوافقها عليها , قلنا ان السيد الاعظم قال لا دليل على حرمه الاعانه على الاثم والاستدلال بالآيه الشريفه غير صحيح لان التعاون على الاثم غير الاعانه فالإعانه هى تحقق أحد مقدمات الفعل غير الجزء الاخير من العله واما التعاون هو المشاركه فى الاثم والى هنا نوافقه قد , ولكن فى التنقيح على ما نسب اليه هناك فسر كون الانسان من اعوان الظلمه بان يسجل اسمه فى اعوان الظلمه هذا لاننا نوافق عليه لأن تسجيل الاسم لأجل الاستفاده من ما فى يد الظالم هو من جمله المحرمات الالهيه وكون الانسان مكن أعوان الظالم هو التسلط على رقاب الناس فالمقصود من الظالم فى كلام السيد وكلامنا هو هذا نفس كون الانسان من اعوان الشخص حتى لو لم يعينه على فعل الحرام كما لو أعانه فى تقديم الماء أو الطعام أو لف العمامه فلا يجوز ذلك فان الاعانه ولو كان الفعل الذى يعين به السلطان الظالم به مباحا لا يجوز ذلك , اذن لا نوافق السيد الاعظم وهو تفسير اعوان الظلمه بتسجيل الاسم فى أعوان الظلمه , فجاء فى كلامه الشريف فى مقام مثال للإعانه على الظلم لو أعطى للظالم عصى ليضرب أحدا بها , وهذا لا نوافق عليه

ص: ٢٧

١- المائده/السوره ٥، الآيه ٢.

٢- موسوعه الامام الخوئى، ج ١٠، ص ١٣٧.

توضيح ذلك : انه الاثم اقسام قد يكون بينه وبين الله تعالى كما لو اخلق لحيته بالموسى أو يمارس العاده السريه والعياذ بالله .

ومره يكون الاثم من خلال ضرب شخص من دون ذنب فالمضروب مضروبا ظلما فهذا فى حتى نفسه محرما حتى اذا لم يكن الضارب من السلاطين و كما لو زيد يريد ان يضرب عمرا فى الشارع ظلما وأنا أعينه على ذلك فهذا اعانه على الظلم فهذا بنفسه ظلم ووردت الروايات بحرمه الاعانه على الاثم , فمثال السيد الاعظم وهو أن أعطى العصى ليضرب بها اخر ظلما فهذا هو الممنوع وليس مطلق الاعانه على الاثم محرمة الاعانه على الاثم مطلقا لا دليل على حرمة وانما الاعانه على الاثم هذا هو محرمة لذلك أفتينا أنه لا يجوز للمحامى أن يدافع عن الظالم ليخلصه من العقوبه , فهو أخذ المال العام وهذا يدافع عنه حتى لا يدفع ما بذمته من الحق العام أو الخاص , اذن عندنا عده مطالب , كون الانسان من اعوان الظلمه حتى فى عرف الروايات والادله والفقهاء هو ان يكون الانسان متسلطا على رقاب الناس بدون استحقاق ويصير آخر من أعوانه حتى فى المباحات هذا من جمله الكبائر بل

ورد أنه يوم القيامة يجعل فى سرادق من نار جهنم فى المحشر ويجعل فيها أعوان الظلمه حتى من أعانه بتقديم اناء الماء هذا على المباح فمع الفضيحه امام المحشر ثم يُامر بهم الى نار جهنم بدون حساب , فتسجيل الاسم فى ديوان الظلمه مطلقا لا يجوز حتى اذا لم أذهب واكلف شخصا يسجل اسمى , فلان يدعى أنه مرجع وهو لم يكمل السطح فتسجيل الاسم عنده لا يجوز كما فى الاوقاف أيضا يسجل اسمه وراتبه يصل بيته فهذا محرم ورد النهى عنه ,

ص: ٢٨

العنوان الاخر هو ان يعين آخر ليس بسطان كما لو اعطاه عصى ليضرب شخصا آخر فهذا اعانه على ظلم أحد ,

فهناك بعض المحرمات نهينا عن ايجاد مقدماتها مثل جمع رجلين او امرأتين أو رجل وامراه على الحام فهذه لا يجوز فتسمى في المصطلح العرفي القياده وهى حرام ,

وبعض المعاصى نهى الشرع عنها كما فى سقى الخمر ولعن رسول الله ص تسعه () فهذه عناوين فى نفسها محرمة ومن جمله المحرمات الالهيه ,

بقى الكلام فى الاعانه على الفعل الحرام فقط أنا أفعل الفعل وذاك يفعل الحرام هذا افتى السيد الاعظم لا دليل على حرمة وهذا غير واضح عندنا , وهذا يمكن تقسيمه الى قسمين :

أحدهما : أن يحقق احد أجزاء العله كالشرط والمعد ورفع المانع او المقتضى , فإذا حققت احد هذه الاجزاء اما البقيه فهو حققها .

القسم الاخر : ان كل اجزاء العله متحققه وبقى اخر جزء بحيث مجرد تحقيقه يتحقق الحرام هذا قد نلتزم بحرمة ونعبر عنه بالتسبب الى الحرام بحيث يصبح الانسان سببا وعله وجزء أخير للعله لتحقق الحرام وهذا لا يجوز وقلنا فى محله ان مقدمه الحرام ليس بحرام الا التامه وهى الجزء الاخير .

وهنا مطلب اخر السيد اليزدى فرق بين سقى الغير الماء النجس وبين أنه وحده يريد ان يشرب فقال لا يجوز فى الاول وأما فى الثانى فلا يجب على منعه .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسألة ٢٢ : اذا كان عنده ماء طاهر يكفى لطهارته وماء نجس بقدر حاجته الى شربه ... (١)

كان الكلام فى ما أفتى السيد اليزدى فى أنه لا يجوز سقى الغير الماء النجس ووافقناه على ذلك ولكن ليس من جهة فعل الحرام لأن ذاك جاهل غير محرم عليه ولكن من جهة أن ما من حرام الا وفيه ضرر على المرتكب , وهذا الضرر هو الذى يكون ملاكا للحرمة ولذلك قلنا ايقاع الغير فى الحرام ايقاع له فى الضرر , فهو أفتى أن ه اذا ألراد نفس الانسان أن يشرب النجس فلا يجب على أن أمنعه ,

ص : ٢٩

السيد الاعظم لم يرضى بهذه الفتوى فقال وعلى ما أختاره فى جواز سقى الغير النجس فهنا لا يجب منعه ولكن بقول قده انه لا يتلائم مع فتوى السيد اليزدى لأنه يقول لا- يجوز السقى ولا- يجب المنع , ومقتضى القاعده يجب المنع ولو من باب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر , ويقول وأضن على ما نسب الى السيد الاعظم أن فى النسخه يوجد خلل فلا بد ان يقول يجب منعه أن لا يقع فى الحرام ,

أقول أن كلام السيد اليزدى هو الصحيح وأن كلمه لا لا بد أن تبقى على حالها واما رأى السيد أنه تكون كلمه كما بدل كلمه لكن هذا غير واضح ليس قوله كما لا- يجب المنع مرتبط بالجملة السابقه بل هو مرتبط بأواسط الكلام كما يجوز شربه ويجوز سقيه فهذا كما لا يجب منع الانسان من شرب الماء فهو مرتبط بصدر العبارة وليس مرتبطا باخر العبارة واما ما أفاده السيد الاعظم من باب الامر بالمعروف فهو جدا غير واضح لأن الذى يريد أن يشرب النجس اما أنه جاهلا بنجاسه الماء فمادام ان هذا الضرر المتوقع الذى هو من شرب النجس ليس مؤديا الى الموت او الهلاك او نحو ذلك من الاضرار فلا يجب على دفع الضرر عنه , ولكن فى الفتوى السابقه لا يجوز لى ان ادفع عنه الضرر خفيفا أو ثقيلًا ذاك قلنا ان حرمة حرمة الايقاع فى الضرر الواقعى , اما اذا هو يريد ان يوقع نفسه فى الضرر فلا , هذا اذا كان جاهلا

نعم فى صورته العلم يجب على منعه من شرب النجس حتى لو كان يستطيع ان أمنعه بالقوه فيجب أن أمنعه كما قرر فى بحث الامر بالمعروف والنهى عن المنكر , أما اذا كان جاهلا السيد يقول اذن من باب المعروف انبهه بان هذا نجس وأمنعه هذا لا معنى له أصلا لان وجوب الامر بالمعروف و باب النهى عن المنكر يكون اذا كان هذا عالما بان هذا حرام ومع ذلك تمردا على الشرع المقدس يفعل فىجب على أن أمنعه ولو بالقوه , وكلام السيد اليزدى يقول اذا كان جاهلا لا يجب على منعه فما ذكره السيد الاعظم غير واضح .

ثم ذكر السيد اليزدى مسوغ آخر للتيمم :

المسوغ السادس : اذا عارض استعمال الماء فى الوضوء او الغسل واجب اهم (١) :

وهو اذا وجب عليه الوضوء او الغسل وكان يجب عليه صرف الماء فى واجب أهم من الوضوء أو الغسل فيجب صرف الماء فى الواجب الاهم لأنه الغسل أو الوضوء له بدل والواجب الاخر لا بدل له ,وتعبير الفقهاء أنه اثبات الاهميه من جهه انه ليس له بدل وللطرف الثانى بدل هذا غير واضح , باب التفضيل هو ان يكون المفضل والمفضل عليه كلاهما مشتركان فى ماده الفعل ويكون فى احد الجانبين مفاد ماده اكثر من الاخر مثلا هذا فيه حراره والاخر اقل حراره فنقول هذا احمر من ذاك او هذا احلى من ذاك او هذا امر من ذاك , اما انه كون هذا له بدل والاخر ليس له بدل فهذا خارج عن حقيقه الواجب فاذا كان خارجا عن حقيقه الواجب فنفس ثبوت البديل لا يثبت المفضولي للمبديل منه بالقياس الى البديل , فهذا بحث اخر , والا كان أن الامام الحجه ليس له خليفه وأمير المؤمنين له خليفه فهل أن الحجه ع أفضل من أمير المؤمنين ع ؟ , وهل أن عيسى ابن مريم أفضل من النبي ص فى نبوته شريعته ؟ فهذا التعبير لابد من اصلاحه .

المسوغ السادس بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

المسوغ السادس : اذا عارض استعمال الماء فى الوضوء او الغسل واجب اهم (٢) :

أفتى السيد اليزدى اذا كان لدى الانسان ماء يكفى للوضوء أو الغسل وزاحمه واجب اهم مثل تطهير البدن او غسل الملابس فحينئذ بما ان للغسل والوضوء لكل منهما بدل وهو التيمم وتطهير البدن او الثوب المنحصر بالنجس (وهو محل الكلام طبعا) وذاك الواجب لا بدل له فليس للطهاره الخبثيه بدل والطهاره الحديثيه لها بدل وهذه البدليه فى جانب وعدم البدليه فى جانب آخر فهذا يقتضى اهميه ما لا بدل له وهذه المقوله صدرت من السيد اليزدى وهى مقوله المحقق النائينى وغيره من الاجلاء وهذا المطلب تعرض اليه ايضا السيد الاعظم فى المقام وكذلك فى باب المزاحمه . ولكن فى المقام بيان للسيد الاعظم نلخصه ثم نتعرض لبعض الملاحظات ,

ص: ٣١

١- موسوعه الامام الخوئى، ج ١٠، ص ١٤١.

٢- مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، الشيخ محمد تقى الاملى، ج ٧، ص ١٩٨.

قال قده : البديل اما ان يكون بدلا عرضيا واما ان يكون بدلا طوليا ويعنى بالعرضى يعنى المكلف بين عذنين الواجبين او الواجبات فى العرض الواحد بحيث يمكنه ان يختار أى واحد من الواجبات بحيث يكون الاختيار لواحد منهما غير مشروط بالعجز عن الاخر كما فى الصيام والافطار والعتق مثلا فى كفاره الافطار على الحلال وهذا يسمى بالتغيير العرضى.

وقد يكون البديل طوليا لأنه لا ينتقل الى الاخر الا من جهه عجزه عن الاول كما فى الغسل والوضوء والتيمم فإنه لا يجوز الانتقال

الى التيمم الا بعد العجز عن الغسل او الوضوء , قال فى البدل العرضى فى الواقع لا مزاحمه بين الواجب فلو كان عند الانسان ماء يكفى لواجب اخر واذا صرفه فى اطعام ستين مسكين او شراء الرقبه حينئذ لا يتمكن من فعل ذلك الواجب كما مثلا الذهاب الى الحج يقول هنا فى الواقع لا مزاحمه لان الواجب فى الواجب فى التخيير العرضى هو الطبيعه والطبيعه فى كل واحد من الخصال هو مصداق لذلك الواجب وليس هو نفس الواجب والفرد ليس واجبا والفرد محقق للواجب , فلا- تتعقل المزاحمه بين واجب كالذهاب الى الحج وواجب اخر كالتكفير عن الصوم فانه يزاحمه فى الاطعام فقط فهو غير مزاحم فى اصل الواجب وهو التكفير انما مزاحم فى الواجب , وكذلك اذا كان التكفير عقليا عرضيا كما لو دخل الانسان الى المسجد وقد دخل وقت الصلاه فالمكلف مخير بين افراد الصلاه العرضيه والطوليه وهذا التخيير بين افراد الصلاه تخيير عقلى لان كل واحد من مصاديق الصلاه يكفى فى اسقاط التكليف فهذا الفرد الذى يجب عليه ان يتركه لأنه يجتمع مع ازاله النجاسه مثلا هذا الفرد لا يكون مشمولاً للتكليف والفرد لا- يكون مشمولاً للتكليف لان التكليف متعلق بالطبيعه فاذا كان التكليف متعلقا بالطبيعه فالأمر بإزاله النجاسه لا يزاحم التكليف بالصلاه وانما يزاحم هذا الفرد .

هذا الذى افاده يتم على مبنانا من ان الواجب فى جميع موارد التخيير الشرعى العرضى الواجب هو الطبيعه وهذا سواء كانت الافراد عقليه كأفراد الصلاه او شرعيه كما فى التكفير مثل الاطعام والصوم والعتق فانه كل مورد واجب الطبيعه , ففى الصلاه طبيعه وهى الصلاه واجبه وفى مورد الخصال الواجب هو التكفير وذلك التكفير طبيعه شرعيه جعليه وكما ان الصلاه طبيعه جعليه وهذا يتم على مختارنا اما على مختاره فى انه فى الواجب المخير هو احدها واحدها هذا ليس طبيعه وانما هو فرد كلى عقلى يستحيل تحققه فى الخارج فيستحيل تعلق التكليف به وهذا الذى افاده صحيح على مختارنا ولا يتم على مختاره الشريف فى غير هذا المقام .

وايضا يقول السيد الاعظم لا يتصور المزاحمه فى الطهاره الخبيثه والطهاره الحديثه لان كل من الواجبين واجبات غيريه والتراحم انما يتصور فى الواجبات النفسيه لا فى الغيريه وهذا الذى افاده غير واضح لأنه مبنى على ان المصلحه فى الواجبات الغيريه ليس فيها مصلحه وانما المصلحه فى ذى المقدمه فالوضوء ليس فيه مصلحه وانما المصلحه فى الصلاه وكذلك تنظيف الملابس لأجل الصلاه ليس واجبا لمصلحه فى نفسه وانما تجب هذه الامور لإدراك مصلحه فى الصلاه , وهذا ايضا غير واضح .

والوجه فى ذلك قلنا ان الواجبات الغيريه ايضا ذات مصلحه كالواجبات النفسيه والفرق هو ان الواجب النفسى ان مصلحته نابعه من نفس الذات اما الواجب الغيرى فان مصلحته نابعه عن كونها مقدمه وحيثه تحليليه أى من جهه الحيثه المقدميه لهذا اوجبت المصلحه فيه وهذا موجود فى كثير من الموارد أى انه لا- يكون الشىء ذا مصلحه ولاكن يصير ذا مصلحه بعد ارتباطه بالغير فالباب فى مرقد امير المؤمنين ع والحديد والخشب بما هو خشب ليس غيه أى مصلحه او عظمه تستحق التقييل وحرمة التنجيس وغير ذلك وانما جاءت هذه الامور نتيجة ارتباطها بأمر المؤمنين , وهناك أمثله كثيره و كلمه الحسين أيضا تدل على الذات المقدسه ولعظمه ذاته يستحق التحيه والا- كرام وكذلك اكتسب الحسين ع العظمه لكونه ابن رسول الله ص وابن امير المؤمنين وابن الزهراء فهذه عناوين اوجبت له العظمه فهناك عظمه ذاتيه وعظمه جاءت

من جهة انتمائه او من جهة كونه يكنى باين فلان او ابى فلان ,

الخطوات قد تكون لزياره الامام الحسين واخرى ليس للزياره وانما لأجل غايه اخرى كما لو اراد ان يرى صديقه و كما فى من ذهب الى كربلاء ليشتري الى امه حذاء فلما رجع قالت له زرت الحسين قال لا- قالت زرت العباس قال لا لأنى ذهبت لشراء الحذاء ,فهذا لا تشمله من خطى خطوه له الف حجه والف عمره , فاذا كانت الخطوات بقصد زياره سيد الشهداء فنفس هذه الخطوات تكون ذات شرف وعظمه اذا كنت ذاهبا الى زياره الحسين , فالنتيجه كذلك قلنا فى لعن الله ابن زياد وابن مرجانه وهكذا وعبيد الله كل منهم يستحق العن لأنه ابن مرجانه وابن زياد فكما يتصف الشخص بالكمال والطهاره بالانتماء الى أحد فكذلك يتصف بالحقاره والخسه بالاتصاف الى آخر وبهذه العناوين , اذن لا مانع من ان يكون الواجب الغيرى ذا مصلحه وان كان منشأ تلك المصلحه بالإضافه الى الغير اذن ما افاده السيد الاعظم غير واضح وعلى كل حال الذى اشتهر من ان البدليه تقتضى ان يكون ما لا بدل له اهم مما له بدل ذكر هذا السيد الاعظم وذكر الاشكال الذى اشرنا اليه من ان البدليه لا تقتضى ان يكون ما لا- بدل له اهم بل قد يكون الامر بالعكس , ومع ذلك قال السيد الاعظم هاهنا يترك الانسان الوضوء او الغسل لأنه يشترط فى الوضوء او الغسل القدره الشرعيه فالقدره الشرعيه هنا مفقوده لا من جهة البدليه والشارع اذا قال يجب عليك الوضوء اذا قدرت واذا امرنى الشارع امرنى بتطهير البدن فهو سلب منى شرعا القدره على الوضوء او الغسل لأنه امرنى بصرف الماء والقدره شرط فى الوضوء والغسل فكلا المعنيين القدره العقليه والقدره الشرعيه فهنا ان كانت القدره العقليه موجوده ولاكن القدره الشرعيه مفقوده ولذلك لا يجب الوضوء لأنه مشروط بالقدره الشرعيه والشارع لما امرنى بصرف الماء فى غسل البدن والملابس فهو عجزنى ,هكذا تعبيره الشريف , يعنى ان امر المولى معجز للعبد عن الوضوء والغسل .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

كان الكلام فى انه اذا دار الامر بين الطهاره الحديثه و الطهاره الخبيثه فهل هذه تقدم او تلك , الاعلام السابقون الى صاحب الجواهر الى اليزدى الى الحكيم قالوا تقع المزاحمه فيقدم الاله ز

ثم وقع الكلام ماهو الاله ؟ قالوا الذى لايدل له وهو الطهاره الخبيثه .

والسيد الاعظم رفع وقوع التراحم فى الواجبات الغيريه وانما التراحم هو فى الواجبات النفسيه وبما ان الطهارتين الحديثه والخبيثه من الواجبات الغيريه فلا- يكون التراحم بينها فلايد من الرجوع الى طريق اخر للتخلص من هذه المعطله وهى دوران الامر بين الطهاره الحديثه والطهاره الخبيثه فترجع الى باب التعارض ,

نسأله رضوان الله عليه لماذا لم تقع المزاحمه بين الواجبات الغيريه ؟ أما من جهه انها واجبات توصليه أو أنها غيريه وليست نفسيه , واما انها خاليه من المصلحه والمقتضى كذلك , وكل ذلك انت لاتؤمن به , قد آمنت فى بحث مقدمه الواجب ان الطهارات الثلاثه مستحبات نفسيه فاذا كانت كذلك تصبح واجبات غيريه مع فرض كونها مستحبات نفسيه و فاصبحت تعبيديه وليس توصليه, وكذلك ليس لك ان ترفض جريان احكام التراحم من جهه انها ليس نفسيه وانت آمنت أن كل واحد من الطهارات الثلاثه مطلوب نفسى مستحب لاجل مصلحه فيه لذلك قالوا الوضوء نور على نور و وغيره رفض التيمم وانت قلت حكم التيمم حكم الوضوء حكم التيمم حكم الغسل فاذا كان كذلك فكل واحد من الطهارات الثلاث مطلوب نفسى وفيه مصلحه ايضا ومع ذلك هى واجبات غيريه , فاذا دار الامر بين الطهاره الحديثه وبين الخبيثه يكون التدافع بين ما هو فيه مصلحه وما ليس فيه مصلحه , لا- تقل ان كل واحد منها خالى عن المصلحه أو كل منها غيرى أو كل منها توصلى ليس لك حق أن تقول ذلك , هذا فى الطهارات الثلاث .

ص: ٣٥

وزاد فى الطين بله فى المقام حيث انكر وقوع التراحم فى اجزاء الواجب

فنقول لماذا لايقع التراحم ظ ان قلت انها ليست واجبات تعبيديه , وقطعا أجزاء الصلاه واجبات تعبيديه , وان قلت انها خاليه من المصلحه فقد آمنت لصاحب الكفايه ان اجزاء الواجب يوجد فيها ملاك ومقتضى للواجب على غرار الموجود فى جميع المركب , وفى الركوع مصلحه ومقتضى للواجب وفى القراءه كذلك فلماذا تقول لايقع التراحم بين الاجزاء وان قلت أنها ليست واجبات نفسيه والواجبات الغيريه حالها حال الشرائط فقد آمنت فى بحث الاصول أن اجزاء الواجب واجبات نفسيه بالوجوب الضمنى , وعليه لم لا-تقع المزاحمه بين الواجبات ؟ بل قال فى طى كلماته فى مختلف المسائل ان الوجوب النفسى المتعلق بالواجب المركب منبسط على الاجزاء ومع ذلك لكل واحد من الاجزاء حصه من الوجوب النفسى فلكل منها مصلحه فلما لاتقع المزاحمه

بين الاجزاء فعلى هذا الاساس اذا دار الامر بين ان يكون المكلف قرأ فى الصلاه أو ركع يعنى لا يتمكن من الاتيان بهما معا فتقع المزاحمه فيقدم الاله , وبما ان الركوع ركن والقراءه ليس ركنا فيقدم الركوع على القراءه فلماذا تقول لا تراحم بين الاجزاء .

متن الدرسي بحث الفقه آبهالله الشيخ بشير النجفي – الأحد ٢٨ ذى القعدة بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

كان الكلام فى ما اذا دار الامر بين كسب الطهاره الحديثه وكسب الطهاره الخبيثه فيهما يقدم

حاول صاحب الجواهر الاستدلال بروايه موجوده فى الوسائل والكافى فاستدل على تقديم الطهاره الخبيثه على الحديثه والروايه أن الراوى سأل الامام ع تكون المرأه فى السفر وليس لديها ماء وانقطع الحيض ووصل وقت الصلاه وما لديها من ماء لا يكفى للغسل جزما فهذا الماء القليل فماذا تعمل هل تغسل موضع النجس مكن جسمها أو تستعمل الماء فى الوضوء ؟ والامام ع قال انها تستعمل هذا الماء فى غسل الموضع وتيمم بدلا عن الوضوء وكلمه الوضوء غير موجوده فى الروايه ومن هنا حاول حكيم الفقهاء الاشكال على الاستدلال فقال الاستدلال بهذه الروايه يتوقف على ان نلتزم بان الحائض لأجل الصلاه عليها فريضة الغسل والوضوء وبما انها لا تتمكن من الغسل بالماء القليل فهذا الماء القليل هل تستخدمه فى الطهاره الخبيثه فى غسل الموضع او تكسب الطهاره الحديثه بالوضوء , فان قلنا على المرأه واجبان غسل ووضوء فحينئذ يتم الاستدلال باعتبار دوران الامر بين الطهاره الخبيثه والحديثه والامام ع يأمر هنا بغسل الموضع ولا يأمرها بالوضوء واما الغسل فساقط عنها فى مورد السؤال حيث ان الماء الموجود المتوفر لديها لا يكفى للغسل فالتيمم الذى امر به الامام ع يكون بدلا عن الوضوء فعلى هذا الاساس يتم الاستدلال بالروايه يتوقف على ان نلتزم ان الغسل عن الحيض لا يفى عن الوضوء وان قلنا ان الغسل عن الحيض يعنى عن الوضوء فيكون التيمم المذكور بدلا عن الغسل وليس عن الوضوء فالاستدلال بالروايه يتوقف على ان الواجب على المرأه شيئين الغسل والوضوء وهذا محل اشكال فهناك كثير من الفقهاء التزموا بكفايه الغسل عن الوضوء منهم السيد الاعظم كما هو المعروف عنه , وهذا الاشكال فى المستمسك هو على استدلال صاحب الجواهر

ص: ٣٦

والسيد الاعظم حاول دفع اشكال صاحب المستمسك فى المقام قال : هذا الاستدلال وان قلنا ان الغسل عن الحيض يعنى عن الوضوء ولكن لا نلتزم بان التيمم بدلا عن غسل الحيض يعنى عن الوضوء بل هناك نأمر بأن تتوضأ وتيمم والتيمم بدلا عن الغسل وأما الوضوء يعنى عن نفسه وعلى هذا الاساس ان الاشكال الذى ورد حكيم الفقهاء غير تام وانما يتم هذا الاشكال بناء على ان التيمم بدلا عن الغسل فى الحيض يعنى عن التيمم بدلا عن الوضوء ايضا فالنتيجه ان الاشكال غير صحيح ولكن اشكال السيد الاعظم غير واضح علينا

والوجه فيه ان مقتضى الادله بدليه التيمم عن الوضوء فى محله ومعنى ذلك كان التيمم قد اغتسل حيث يحتاج الى الغسل وكان التيمم قد توضأ حيث يحتاج الى الوضوء فاذا كان الانسان غير متوضأ وتيمم هل يجوز له مس كتابه القرآن أو لا ؟ قالوا يجوز

ومن هنا أفتى الفقهاء ومنهم السيد الأعظم انه اذا عجز الانسان عن غسل الجنابه وتيمم يكفى ذلك التيمم عن الوضوء أيضا فالتيمم بدلا عن الغسل فى الحيض ان قلنا ان غسل الحيض يغنى عن الوضوء فلا بد ان نلتزم ان التيمم البدل عن الغسل يغنى عن الوضوء وليس فى المقام سؤال الا فى الروايه , هذا ما قاله صاحب الجواهر

والسؤال هو ان هذا الماء الذى بيد المرأه يكفى للوضوء قطعاً ولا يكفى للغسل والامام ع لم يأمر بالوضوء وانما امرها بالغسل وهذا الاشكال مبنى على ذلك المبنى وهو ان الغسل عن الحيض لا يغنى عن الوضوء حتى يكون عليها واجب الوضوء والغسل والماء للوضوء موجود وغير موجود للغسل فاذا فرض الامر هكذا فيتم الاستدلال فاستدلال السيد الحكيم مازال قائماً على حاله وان الاستدلال بالروايه مبنى على القول بأن الغسل عن الحيض لا يغنى عن الوضوء والذى يقول بغنائه هذا الاستدلال لا يتم لان وظيفتها التيمم على حال والوضوء غير مطالبه به فلا يكون امرها دائراً بين الطهاره الخبثيه والطهاره الحديثه وهو الوضوء وليس دائراً بين الامرين على جميع الاقوال فيكون الاشكال مبنئاً وهذا لا يكون عيباً فى الاستدلال الفقهي .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : المسوغ السابع :

افتى السيد الزدى اذا كان وقت الصلاه ضيقا بحيث اذا اراد ان يصلى بالوضوء او الغسل حينئذ تفوته الصلاه او يفوته بعض الصلاه فى الوقت اما اذا تيمم بدلا عن الوضوء او الغسل يتمكن من اداء الصلاه ولو بالاقصر على الواجبات فأتى بالانتقال الى الطهاره التراييه .

الكلام فى دليل هذه المسأله افاد حكيم الفقهاء دليلين للمسأله

الاول يقول ان هناك ملازمه بين سقوط الطهاره المائيه ووجوب الطهاره التراييه وانه هنا فى المقام كذلك فقد سقطت عنه الطهاره المائيه فلا بد ان تثبت الطهاره التراييه هذا الوجه الاول مع التلخيص والتوضيح .

الثانى : الطهاره المائيه انما تجب ان عدم وجدان الماء المقصود من العدم فى الآيه الشريفه وفى فتاوى الاعلام موضوعا للزوم الانتقال الى التيمم هو اذا كان فى استعمال الماء محذور يعنى هناك محذور من الطهاره المائيه والمحذور قد يكون شرعيا وقد يكون عقليا وقد يكون بنحو ثالث وبما ان المقصود فى المقام انه معذور من جهه ان سعى فى تحصيل الطهاره المائيه فتفوته الصلاه , ثم ان عنده بعض الملاحظات على الوجهين وحاول رد تلك الملاحظات .

وكلا الوجهين غير واضح علينا

اما الوجه الاول : وهو ان ثبوت الملازمه بين سقوط الطهاره المائيه وثبوت الطهاره التراييه هذه الملازمه ان امنا بها هذا لا يبعد وانا نترث فى ذلك وهذا يأتى بعد سقوط الطهاره المائيه , انك ام تثبت سقوط الطهاره المائيه , وفى المقام جهتان على الفقيه ان ينتبه اليهما ويقيم البرهان عليهما حتى نتخلص من معضله ضيق الوقت عن الطهاره المائيه , الاول انه سقوط الطهاره المائيه مع قوله تعالى (اذا قمتم الى الصلاه فأغسلوا ..) (١) وانا اريد ان افتى بالسقوط فيجب ان اتى بدليل على السقوط ولا بد من دليل اخر وهو اذا سقطت الطهاره المائيه فتجب الطهاره التراييه , وكلام السيد الحكيم يصح كأنما سقوط الطهاره المائيه مفروغ عنه مع انه هو محل البحث وهو هل يلزم الطهاره المائيه وان أتى ببعض الصلاه خارج الوقت او لا ؟ او ان على المكلف يصلى بغير الطهاره مثلا حتى لا نفوته لأنه المسوغ للتيمم غير موجود وهو غير متمكن من الطهاره المائيه والصلاه لا تسقط بحال .

ص: ٣٨

الدليل الثانى : عدم الماء الذى أخذ موضوعا لمشروعيه التيمم هو من حيث لا يكون هناك محذور و لعل مقصوده (وان كان تعبيره بعيد عن ذلك) فى الآيه الشريفه (وان لم تجدوا ماء ..) مثلا هذا التعبير بالآيه الشريفه يعنى يكون هناك فقدان القدره

على الماء وهو مره يكون تكوينيا واخرى يكون تشريعيا وفي المقام هناك محذور شرعى فهو غير متمكن من الماء شرعا حينئذ ينتقل الى التيمم يعنى عدم الماء أخذ موضوعا للانتقال حيث لا محذور فيه و هذا المعنى يتم ان قلنا انه فى الآيه الشريفه ان لم تجدوا ماء (المقصود به ان لم تتمكنوا من الاستعمال ونحن التزمنا بذلك واستعمل الوجدان فى التمكن وهذا كما فى حقوق الزوجه مثلا فى سكنها (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) (1) يعنى حسب استطاعتكم وتقدم منا الكلام حول الآيه الشريفه قلنا الوجدان هنا معناه التمكن وهذا لا اشكال فيه ,

ولكن قوله من انه هنا محذور شرعى فهذا يتم ان كان العجز منصبا على الطهاره المائيه , لا يوجد عجز عن الطهاره المائيه عجز عن الصلاه فى الطهاره المائيه , فالعجز متوجه الى الصلاه وليس متوجها الى الطهاره المائيه , وهذا الخلط موجود فى كلمات معظم الفقهاء من تصدوا الى هذه المسأله , فوقت الصلاه ضيق ولا بد ان يكون الوقت بمقدار العمل او اكثر منه وهذا مفقود وعليه المفقود هو القدره او التمكن من الصلاه و السيد اليزدى ملتفت الى هذه النكته فيقول فى كلامه الشريف ما معناه لا يتمكن من الصلاه لم يقل لم يتمكن من الغسل او الوضوء , فهو ملتفت الى اساس المعضله وهو الان القدره مفقوده بالنسبه الى ذى المقدمه اما القدره على المقدمه فهى موجوده الماء موجود استطيع ان اغتسل او أتوضأ فالمثال الواضح هو الغسل الترتيبى فهو ليس عاجزا عنه .

ص: ٣٩

فانت سيدنا الاعظم تناقش صاحب المدارك بان المقصود بالوجدان هو القدره ونحن سلمنا ولكن الكلام ليس بالقدره على الطهاره وانما هو فقدان القدره على الصلاه .

فهذا كما فى الذهاب الى مكه سابقا على الدواب فلوا تأخر عن ايام الحج فهنا قالو يسقط وجوب الحج فهنا هو عاجز عن فعل الحج فى محله وليس عن الوصول الى مكه , فهنا العجز عن الصلاه فى وقتها , فالوجه الثانى للسيد الحكيم مرتبط بانه عاجز عن الوضوء عجزا شرعيا واننا نقول ليس هنا عجز لا تكوينيا ولا شرعيا انما مطالب ان يأتى بالصلاه فى اول وقتها والا يصير اهمال وترك ويستحق العقوبه التى اعدّها الله لتاركى الصلاه .

النتيجه ما ذكره السيد الحكيم من الوجهين شىء منهما غير حاصل .

المسوغ السابع بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : المسوغ السابع

المسوغ السابع : افاد صاحب الجواهر قدّه وتبعه السيد الاعظم قدّه ان التمكن فى الآيه الكريمه هو الاعم من التكويني وغير التكويني فاذا كان الامر كذلك فهذا الشخص اذا استخدم الماء فى الوضوء او الغسل تفوته الصلاه كلها او بعضها فحينئذ هو غير متمكن من استعمال الماء فعلى هذا الاساس يستدل بالآيه الشريفه على صحه التيمم ومسوغيه التيمم حيث ان المكلف غير متمكن من استخدام الماء وان كان متمكنا تكوينيا الا انه غير متمكن شرعا وعلى هذا يمكن ان يستدل على وجوب التيمم فى المقام للمطلقات القرآنيه والروائيه كل المطلقات تدل على انه اذا لم يتمكن من استعمال الماء سواء كان التكويني او غير التكويني او الخوف حينئذ يسوغ له التيمم , بل قلنا كلمه الوجدان وردت فى اللغه وفى القرآن ايضا بمعنى عدم التمكن كما اشرنا للآيه المتعلقه بسكنى الزوجه (من وجدكم) اى حسب تمكنكم .ولكن فى قبال ذلك قال

ص: ٤٠

صاحب المدارك والمحقق فى المعبر قالا فى مسأله اخرى ولكن ما استدلا به هناك يستدل به هنا ايضا فى المسأله , والمسأله هى انه اذا قصر فى الوضوء وأخره الى ان ضاق الوقت فهل له ان يتيمم ؟ قالوا لا لأنه واجد للماء كيف يتيمم وليس له ان يتوضأ ايضا او يغتسل لأن تفوته الصلاه فهو فى الواقع فاقد الطهورين فالنتيجه قال فى المدارك وغيره انه نستفيد من هذا التعبير انهما ايضا يلتزمان بهذا فى هذه المسأله هاهنا ايضا كما ان ذلك الشخص اخر الصلاه تقصيرا فهذا ايضا الذى لم يؤخرها تقصيرا كما لو كان نائما مثلا والآن هو واجد للماء ,

ولكن قلنا كما قال السيد الاعظم وصاحب الجواهر ان الوجدان فى الآيه الكريمه هو التمكن وهذا ليس متمكنا من جهه منع الشارع له من الرجوع الى الغسل او الوضوء وعدم الوجدان هو عدم التمكن , هذا ما اجاب به السيد الاعظم وصاحب الجواهر عما جاء فى المدارك وغيره .

ويمكننا ان نأتى بنقض اخر على اولئك الاعلام الذين قالوا انه واجد للماء فنقول ان كان الانسان يخاف من استعمال الماء لطول المرض او حصول المرض فقالوا يجب ان ينتقل الى التيمم وليس له الوضوء فمع انه تكويننا متمكن من استعمال الماء فاذا كان متمكنا تكويننا فمقتضاها لا بد من الغسل او الوضوء ولم يفتوا بذلك فمن هناك فهمنا في قراره انفسهم انهم يدركون من المقصود من التمكن هو الاعم من التكويني وعيه يصح الاستدلال من الروايات على الحكم ففي احدى الروايات يقول انه ليس عندي ماء وقالوا ان الماء غلوه او غلوتين مع التمكن من الوصول الى الماء فالإمام قال لا لأمرك بذلك وعليك بالتيمم اخاف عليك اخاف عليك من السبع او غيره , فالنتيجه التمكن التكويني لو كان كافيا لرفع وجود الماء لأمره الامام بالوضوء او الغسل ولم يأمره ع فمن تلك الروايات المعتبره عندنا نستفيد منها جواز التيمم .

ولو تأمل الفقيه فى الموارد الفقهيـه لوجد ان عدم التمكن هو الاعم حتى اذا لم يكن الحكم الزاميا مثل الصلاه بدون الوضوء على الميت فيجوز ذلك ولكن يفوته تمام الصلاه او بعضها مع المؤمنين الذين يصلون عليه اذا اراد الوضوء فهنا بنى الحكم على تفسير التمكن بالتمكن الاعم من التشريعى والتكويني وهكذا فى موارد اخرى كما اذا كان الانسان مستطيعا للحج فاذا كانت الدابه له فهذا التمكن التكويني واما اذا كانت الدابه ملكا لشخص اخر واعطاه الدابه ليحج عليها عاريه وليس تملكك فهذا غير التكويني , فالتمكن التكويني يكون حيث يكون هناك دليل صريح عليه .

المسوغ السابع بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : المسوغ السابع :

تحصل مما تقدم ان مقتضى القواعد والادله ان وظيفه المكلف الذى ضاق وقته ولا يدرك الصلاه بالوضوء او الغسل الا بالتيمم فوظيفته التيمم فاتفقنا مع صاحب الجواهر واليزدى ولكن السيد الاعظم اراد ان يفيد فائده اخرى فقال لو تنزلنا عن هذه الادله وقلنا انها غير تامه والتزمنا بالرأى المخالف وهو سيد المدارك وصاحب المعتبر حيث قالوا ان حكمه حكم فاقد الطهورين لأنه لا يتمكن من الوضوء او الغسل لضيف الوقت ولا يشرع له التيمم لأنه واجدا للماء قال ولو التزمنا ان المكلف فى المقام فاقد الطهورين فمع ذلك يجب عليه التيمم

اتبع دليلا يتألف من ثلاث مقدمات

المقدمه الاولى : لا تترك بحال واستدل على ذلك بدليلين الاول الاجماع القطعى والثانى الروايه الوارده فى تفصيل الاستحاضه (عن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، وعن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعا ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زراره قال : قلت له : النفساء متى تصلى ؟ فقال : تقعد بقدر حيضها ، وتستظهر بيومين ، فإن انقطع الدم وإلا اغتسلت واحتشيت واستشرفت وصلت ، فإن جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ، ثم صلت الغداه بغسل الظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل ، وإن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد ، قلت : والحائض ؟ قال : مثل ذلك سواء ، فإن انقطع عنها الدم وإلا فهى مستحاضه تصنع مثل النفساء سواء ، ثم تصلى ولا تدع الصلاه على حال ، فإن النبى (صلى الله عليه وآله) قال : الصلاه عماد دينكم. (1) وهناك بين الامام ع احكام المستحاضه ثم قال ولا تدع الصلاه بحال ,

ص: ٤٢

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٢، ص ٣٧٣، ابواب المستحاضه، ب ١، ح ٥، ط آل البيت.

والسيد الاستاذ استفاد من هذه الجملة بان الصلاه لا تترك بحال , وهذا الاستدلال مرفوض وان كان اصل الحكم نقبل به الصلاه لا تترك بحال ,

اما اولاً : انك استدلت بالإجماع ثم استدلت بالروايه فكيف يكون هذا لان الاجماع تحطم بالروايه التى هى دلاله وضعيه فلا اجماع تعبدى مع الروايه التى استدلت بها فهذا جدليا فقهيا غير واضح

ثانيا : ان لاتدع الصلاه بحال اى هى المستحاضه وهو دفع لما كان شائعا عند ابناء العامه وحتى عند بعض ابناء الشيعه الى الان تترك الصلاه المرأه اربعين يوما فالإمام ع يبين هذه القضيه للناس اى انها فى النفاس تترك الصلاه فقط بعدد ايام الحيض او عشره ايام , ثم فى الروايه يقول ع ان هذا مثل قول النبي ص قال ان الصلاه عمود دينكم فهذا قول النبي ص هو بيان اهميه الصلاه وليس هو بيان انها لا تترك بحال حتى اذا لم يكن متمكنا , وكذلك قوله ص بنى الاسلام على خمس الصوم والحج والزكاه والصلاه والولايه فهذه كلكها اعمده فهل معناه انه لا يترك الصوم بحال حتى فى السفر والمرض ؟ كلا انها لا تترك بحال اذا كانت الشروط موجوده فهو بيان لأهميه هذه الاعمال الصلاه والصوم و .. و اذن الدليل الذى استدل به لا نوافقه عليه , هذا

المقدمه الثانيه وهى لا صلاه الا بطهور اى انها لا تترك الا اذا لم يكن هناك طهور فلا بد ان يكون هناك طهور حتى يصلى هذا المكلف وهذا غير واضح لان هذا الحديث ورد فى بيان ربط الصلاه بالطهور اى ان هذا مشروع وذاك مشروع ولكن ذاك وهو الصلاه لا يتم الا بهذا ولا يثبت هذا مشروعيه الطهاره فى كل مكان و انت تريد تثبت مشروعيه التيمم فى المقام وليس تريد ان تثبت الارتباط بين التيمم المشروع وبين الصلاه ذاك ثابت بلا اشكال وكلامنا هذا هل مشروع او ليس مشروع .

المقدمه الثالثه : قال فيها ان ادله البدليه تقتضى حيث لا يكون الانسان متمكنا من الوضوء فعليه التيمم ان كان متمكنا منه

وهذه عليها ملاحظتان

الاولى : وهى انك قلت ان كلامك مبنى على عدم الادله السابقه وهى بدليه التيمم على الوضوء اى قلت لو انزلنا ولم نقل بمشروعيه التيمم والوضوء وقلنا ان المكلف فاقد الطهورين فهذا الكلام مبنى على رفض ادله البدليه ثم تأتى وتستدل بأدله البدليه

الملاحظه الثانيه هذه مصادره للمدعى فالمدعى عدم شمول ادله البدليه وانت تثبت بأدله البدليه فهذه مصادره فما افاده السيد الاعظم غير واضح , نعم نلتزم ان وظيفه المكلف التيمم فى الوقت بما انه احتمال عدم مشروعيه التيمم بناء على ان المقصود من عدم وجدان الماء عدم التمكن التكويني فهذا الاحتمال وارد وقال به بعض فقهاءنا فهذا الاحتمال يدغدغ قلب المكلف فيرجع الى الاحتياط للاطمئنان والا ان الحكم هو التيمم .

مسوغات التيمم : المسوغ السابع : بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم : المسوغ السابع :

افاد اليزدى رض ان الحكم وهو الصلاه بالتيمم دون الوضوء عند ضيق الوقت هو اذا كان تمام الصلاه يقع فى الوقت او بعض الصلاه يقع خارج الوقت فالحكم يعم تلك الحالات

ما افتى به رض صحيح باعتبار ان الروايات الداله على تحديد الوقت للصلاه دله على ان الصلاه وهى اسم لمجموع الاجزاء وليس لبعض الاجزاء فاذا قال مثلا اذا زالت الشمس فقد وجبت صلاتان الا ان هذه قبل هذه هذا معناه تمام الصلاه ولا يجوز تقديم شىء منها على الوقت ولا تأخير شىء منها فاذا جوزنا التأخير فهذا معناه ليس هناك وقت محدد للصلاه , الى هنا الكلام على طبق القواعد الا- ان المشكله هى فى روايه جاثت بعنوان القاعده وهى قوله ع اذا صحت النسبه) من ادرك ركعه فقد ادرك الوقت فما هو المقصود منها ؟ اى انها لا تكون فى الواقع تمام الصلاه واجبه فى الوقت وانما يكفى ولو بعضه صار خارج الوقت , والسيد اليزدى عبر عنها بالقاعده فهو محتاط لأنها نسبت الى المعصوم وسندها ضعيف , ويذكرها السيد الاعظم والسيد الحكيم بعنوان الروايه , فما هو مفاد هذه الروايه فأن كانت قاعده فنسأل عن مدرکها فنتخذ من مدرکها السعه والضيق فى الحكم فى هذا المطلب ,فما المقصود والمفهوم من هذه القاعده فنسب الى جمله من الفقهاء انهم قالوا روى عن النبى ص وعن الاثمه ع ولولا هذا العطف لقلنا انه انه نبوى غير مسند بسند صحيح فنقبله ونتركه على الرف ولكن قال عن النبى والاثمه ع فعلينا ان نتأمل فى مفاد هذه الجملة , السيد اليزدى قال ليس معناه يترك اختيارا الصلاه ثم يصلى بعد الوقت كلا وانما المقصود ان حدث امر للمكلف ولم يتمكن من الصلاه الا- بمقدار ركعه فالامام يقول ان صحه النسبه ان هذا ادرك الصلاه والوقت فمورد الكلام خارج عن محل كلامنا , والسيد الحكيم يوافق هذا ثم بعد ذلك يأتى فى فقه الحديث يطرح احتمال اخر ويميل اليه ان البدليه فمقدار ركعه من الوقت بدل يكفى عن ذلك الوقت الاصلى غايته يكون بدلا اضطراريا هذا ما رجحه السيد الحكيم .

كل هذا غير واضح عندنا لا الاحتمال الاول وهو انه اذا اضطر الى اتيان الصلاه خارج الوقت يكفى , ولا الثانى الذى رجحه السيد الحكيم , والوجه فى ذلك يظهر من خلال تمهيد مقدمتين مرت علينا فى الاصول والفقه

قالوا ان مقدمه الحرام ليس محرمة الا- فى بعض المقدمات التى دل الدليل عليها كما فى القياده بين اثنين فالقياده للجمع بين الرجال والنساء مقدمه للوقوع الحرام فهى محرمة وفى الحدود عليه العقوبه والضرب فإذا كان ليس بحرام فالضرب يكون ظلم له , ومثال اخر اختلفت فيه مع الاجلاء هل يجوز للشخص ان يورط نفسه بالتقيه فالمشهور عندهم لا مانع فيه فمثلا الذهاب الى مكان يضطر فيه الى شرب الخمر او الى مشاهده النساء العاريات , ولكنى اختلفت مع المشهور بأن ادله التقيه منصرفه عن هذه الصوره او هى غير شامله لها ففى بعض الروايات تقول ان الامام ع ذهب الى الملعون وجلس فى مجلسه عن أبى عبدالله عليه السلام) أنه قال وهو بالحيره فى زمان أبى العباس : إني دخلت عليه وقد شكك الناس فى الصوم ، وهو والله من شهر رمضان ، فسلمت عليه ، فقال : يا أبا عبدالله ، أصمت اليوم ؟ فقلت : لا ، والمائده بين يديه قال : فادن فكل ، قال : فدنوت فأكلت ، قال : وقلت : الصوم معك والفطر معك ، فقال الرجل لابي عبدالله عليه السلام: تفطر يوما من شهر رمضان ؟ ! فقال : اى والله ، افطر يوما من شهر رمضان أحب إلى من أن يضرب عنقى (١)

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١٠، ص ١٣٢، أبواب مكان المصلّى، باب ١٢، ح ٤، ط آل البيت.

اذن فالقضية واصله الى هذه المرحله فهذه الروايه لا تكون دليلا على جواز ان يفعل الانسان ما يورطه بالتقيه فهذه النقطه مهمه جدا فى بحث التقيه , فالمشهور قالوا ان مقدمه الحرام محرمه فيجوز للإنسان ان يورط نفسه.

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

كان الكلام فيما افاده الاعلام منهم السيد الاعظم من انه بمقتضى قوله ع من ادرك ركعه فقد ادرك الوقت فتقع المزاحمه بين الصلاه كامله فى الوقت بالتيمم وبين كون الصلاه خارج الوقت بالطهاره المائيه , ولكنه قد ناقش فى التزام من جهة اخرى فعلى رأيه الشريف لا يقع فى الواجبات الغيريه ويقع فقط فى الواجب النفسى ادراك الوقت واجب غيرى والطهاره المائيه واجب غيرى ومن هنا رجح رض الطهاره , والكلام فى هذه المطالب

اما الاصل فى من ادرك ركعه فقد ادرك الوقت لم يثبت فى سند معتبر وانما ورد من الشهيد الاول فى الذكرى وغير الذكرى على انه نبوى معروف وايضا انه مروى عن اهل البيت ع ولكن لم يذكر السند واما الروايه الاولى (وعنه) عليه السلام) من أدركك ركعه من العصر قبل أن يغرب الشمس فقد أدرك العصر (1) انه من صلى ثلاث وادرك ركعه قبل احمرار الشمس فقد جازت صلاته واما الثانيه مع تماميه السند ايضا بهذا المضمون .

هاتان الروايتان حسب فهمنا اجنبيتان عن محل البحث وذلك لان الروايتين وخصوصا الاولى ناضره الى حكم اخر وهو اذا بدى الاحمرار فى الافق ان لا يصلى الانسان بل يصلى بعد طلوع الشمس قضاء يعنى بعد لا يطلع الشمس وحصل الاحمرار للشمس فالإمام يقول اذا حصل الاحمرار بعد الاتيان بركعه صحت صلاتك فالروايه اجنبيه وهى ناضره الى حكم اخر وقد افتى الفقهاء فيه بالكراهه وليس بالإلزام ومن جهة اخرى ما ذكرناه من ان من ادرك ركعه فقد ادرك الصلاه حتى اذا تمت عليه روايه سندنا لا يمكن ان تفسر بما فسره الاعلام من انه اختيارا يجوز للإنسان له ان يبدأ الصلاه قسم داخل الوقت وقسم خارج الوقت فهذا يتنافى مع ادله الوقت ومع قطع النظر عن ذلك يلزم منه كما قلنا ان مقدمه الحرام ليس بحرام فيجوز للإنسان ان يرتكب محذورا فيشتغل حتى اذا الوقت ويصلى قسم داخل الوقت وقسم خارج الوقت وهذا لم يقل به احد ولذلك التزم ان هذه الروايه ناضره الى مطلب اخر وهو من فاته بعض الصلاه فى الوقت وادرك بعضها فى الوقت فقد ادرك ثواب الصلاه واجر تمام الصلاه وفى صورته التقصير فهى خارجه فلا يحصل المقصر على اجر فتلك الشبهه التى وجهت الى العلماء لا تتوجه الينا بعدما وجهنا الروايه وتفسيرنا لها .

ص: ٤٦

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٤، ص ٢١٨، ابواب المواقيت، ب ٣٠، ح ٥، ط آل البيت.

اما مع ما فرضه السيد الاعظم من ان التزام هو فى الواجبات النفسيه فقط فهذا اولا مخالف لمبنانا حيث قلنا ان الواجبات الغيريه

تجب لأجل مصلحه فيها وان كانت تلك المصلحه تحدث فيها لأجل انها تكون مقدمه لغيرها , فقد يكون الشىء فى نفسه مصلحه وقد يكون ذا مصلحه او وسيله الى اخر كما فى المشى لزياره الحسين ع فيكون ذا مصلحه فى نفسه وكذلك المشى للحج , اذن نفس الواجبات الغيره تشتمل على المصالح لكن النقاش مبناى , ومع قطع النظر عن المناقشه ونسلم مع السيد الاعظم بذلك نقول ان هاهنا التزاحم بين الواجبين النفسيين وليس الغيرين وتوضيح ذلك :

ان العمل المقيد المشروط بالشرط يتباين مع العمل المشروط بالشرط الاخر فالصلاه المقيده بالطهاره المائيه تباين الصلاه المقيده بالطهاره الترابيه والصلاه الواقع بعضها خارج الوقت تباين الصلاه التى تقع بتمامها داخل الوقت ففى الواقع التزاحم بين الصلاتين وليس بين الطهاره والوقت ,

ثم السيد الاعظم اضاف مشكله اخرى فى المقام حيث جعل الجزء كالشرط فقال كما لا تقع المزاحمه بين شرطين كذلك لا تقع بين جزئين يعنى الانسان يصلى فى الوقت مع الركوع او يصلى خارج الوقت مثلا- بالإيماء اذن لا تقع المزاحمه لان الجزء ليس واجبا نفسيا , وهذا المبنى السيد الاعظم رفضه فى الاصول وقال ان اجزاء الواجب واجبات نفسه ضمنيه

نقول اذا كانت نفسه فلماذا تجعل الجزء بمنزله الشرط ؟, فالأجزاء بتمامها عين الواجب فاذا كان الجزء غيرى فيصير المركب النفسى كله غيريا فالأجزاء بتمامها عين الصلاه والصلاه بتمامها عين الواجب , فحصل الخلط فى الكلام المنسوب للسيد الاعظم حيث جعل الجزء والشرط فى حكم واحد . فالصحيح ماقلناه فى هذه المسأله من انه لا بد ان ينتقل الى التيمم .

ثم السيد الاستاذ اثار مسأله اخرى فقال يوجد فرض ثالث وهو ان الذى يقع خارج الوقت مقداره يختلف

مسوغات التيمم : المسوغ السابع بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

اضاف السيد الاستاذ قسما ثالثا وهو اذا كان بعض الصلاه واقعا خارج الوقت والباقي داخل الوقت سواء صلى بالطهاره المائيه او بالطهاره الترابيه ولكنه ان صلى بالترايبه سوف يقع نسبه قليله منها خارج الوقت اما مع الطهاره المائيه فيقع اكثرها خارج الوقت كرتين مثلا ففى مثل ما هو الحكم والوظيفه ولعل هذا الحكم عندكم كما هو السابق ولكن هذا مجرد احتمال وكيف ما كان نستعرض ما افاده السيد الاعظم ثم ما نفهمه نحن منه

افاد السيد الاعظم قده فى المقام يقول على رأى القوم من التراحم يكون فى الواجبات الغيريه كما فى الواجبات النفسيه وهنا تراحم بين ادراك الوقت من حيث الركعه الثانيه التى تقع خارج الوقت ان صلى بالطهاره المائيه وحينئذ اما ان يدرك الوقت بالقياس الى هذه الركعه واما ان يدرك الطهاره المائيه فيقع التراحم فتصل النوبه الى اختيار الاهم والوقت اهم فيرجع الى التيمم ثم تدارك السيد وقال ان الثابت اهميه الوقت اذا كانت الصلاه بتمامها يقع داخل الوقت واما اذا كان البعض يقع خارج الوقت قطعاً ففى مثل ذلك يكون الوقت اهم وهذا ليس عنده عليه دليل , فيقول المسأله من باب التعارض وذلك بما انه لا تجرى قاعده التراحم فى المقام فيجربى التعارض بمعنى انه الواجب على المكلف اما العمل بما دل على وجوب الطهاره المائيه او العمل بالالتمزام بالطهاره الترابيه لأنه فى احدهما يدرك الوقت اكثر وفى الاخر اقل يقول انه من ادرك ركعه فى الوقت فقد ادرك الصلاه فمقتضى ذلك لا تسقط الصلاه والقاعده الاوليه هو سقوطها وفى باب التعارض انه عاجز عن اداء الصلاه ولكن بما انه دل الدليل على ان من ادرك ركعه فقد ادرك الصلاه فمعناه انها لا تسقط بحال فعليه ان يتوضأ فإما ان يحكم بالتخير او لا أقل احتمال الترجيح الوقت هذا تلخيص لما جاء فى كلام السيد الاعظم

ص: ٤٨

وفى كلامه الشريف محل نظر من عده وجوه وتقدم بعض تلك الوجوه ونعرضها من باب الاشاره فنقول

ان ميناه القائل ان المعارضه تقع فى الواجبات النفسيه دون الغيريه مبنى على رأى فاسد حسب تصورنا وهو ان الواجبات الغيريه ليس فيها مصلحه ورفضنا ذلك وقلنا انه توجد روايات تدل على وجود المصلحه ايضا فى الواجبات الغيريه فيجربى التعارض فيها على غرار الواجبات النفسيه

ووجه اخر انه رض يقول لن يثبت ان يكون وقوع الصلاه بقليل خارج الوقت يكون اهم من وقوعها اكثرها خارج الوقت وهذا منه العذر غير واضح حسب الميزان العلمى بدون دليل تعبدى فى اليد , وذلك الأب العلمى نعرضه فى خدمتكم وهو ان اتيان الصلاه فى الوقت فيه مصلحه والا لما امر المولى بإتيان الصلاه فى الوقت وكان الاتيان بها خارج الوقت وداخله على حد سواء

فتحديد الوقت للصلاه دليل على انه المصلحه فى الصلاه تدرك اذا كانت داخل الوقت دون خارج الوقت , والمصالح تقوى وتضعف ولاشك انكما ان اجر واهميه الصلاه يختلف باختلاف نفس الصلاه فقد يكون متمكنا ياتيان فرض الصلاه تام من القيام وبعض غير قادر عليه فأفتى العلماء بانه ما يتمكن من الاتيان به مع القيام عليه الاتيان به وهذا ليس قياس وانما للمصالح مراتب فان الصلاه فى الوقت اذا كان لها مصلحه فلا- شك ان فيها مراتب وعليه كلما كان مدركا للوقت اكثر كان مدركا للمصلحه اكثر فدعوى انه لا موجب للترجيح كما قال قده غير واضح فمادامت المصالح فيها مراتب وشده وضعف فلا بد انه يدرك مصلحه الوقت بمقدار اكثر اولى من ادراك المصلحه بمقدار اقل ولكن هذا لا يمكن الاعتماد عليه للفتوى وانما هو من باب الترجيح فقط من باب الاعتقاد فلاشك انه يكون الاتيان ببعض الصلاه بمقدار اقل خارج الوقت اهون من الاتيان بأكثر من ركعه خارج الوقت .

ولكنه قلنا مرارا ان جميع باب التراحم ترجع الى باب التعارض وعلى هذا لا ترجيح لأحد الامرين وليس هناك مرجح وانما تجرى قاعده التعارض وهى هنا سقوط الصلاة وقد قلنا انها لا تسقط بحال وبما انه فاقد للماء فوظيفته التيمم لأنه بينا ومعنى وجدان الماء وقلنا انه التمكن وهذا غير متمكن من الماء فعليه التمكن وهذا انما يجرى اذا كان متمكنا من الصلاة فى الوقت وهذا المروض غير متمكن , فالنتيجة انه يغتسل ويصلى وان كان بعض الصلاة يقع خارج الوقت .

وملخص ما ذكرنا : اولاً اهمية الوقت فيها مراتب وبمقتضى ذلك نرجح التيمم على الوضوء ولاكن اثبات ذلك بدليل تعبدى مشكل وعلى هذا الاساس نرجع الى القواعد الاولية وهى هنا سقوط الصلاة لأنه عاجز عن ادائها داخل الوقت ولكن الصلاة لا تترك الصلاة بحال فعليه ان يصلى وبما انه لا- يتمكن من ادراك الصلاة حتى مع التيمم داخل الوقت فوظيفته الوضوء وليس التيمم

ثم استدلال السيد الاعظم بقوله ع ان من ادرك ركعه فقد ادرك الصلاة على ان الصلاة اذا تمكّن من الاتيان ببعضها فى الوقت فلا بد من العمل به هذا الاستدلال لنا كلام فيه

اما اولاً قد تقدم منا هذا الخبر انه لم يثبت بسند معتبر

وثانياً على فرض ثبوته فانه ليس معنى ذلك ما فهمه السيد الاعظم وغيره من الاعلام بل المقصود به هو ادراك الاجر وليس المقصود منه ادراك الصلاة والا كان منافياً لا دله الوقت ولأجر انما يثبت اذا لم يكن هناك فوت للصلاة فى الوقت من تقصير المكلف واما اذا لم يكن من تقصير المكلف فلا يشمل لان الاجر مرتبط بالطاعة والخضوع , فلو كان نائماً مثلاً او مغمى عليه ثم اراد الصلاة وكان الوقت الباقي قليلاً فهو يدرك الأجر وليس يدرك الصلاة والسيد الاعظم يريد ان يثبت انه يدرك الصلاة بما صلى وليس ادراك الأجر

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

افتى اليزدى (رض) اذا كان لدينا وكان متمكنا من الماء للغسل او الوضوء ولكنه اختيالا اخر استخدام الماء حتى ضاق الوقت فلاذن ان توضأ او اغتسل ضاق عليه الوقت ويلزم ان يكون قسم من الصلاه او بكاملها خارج الوقت او عليه ان يتيمم ويدرك الصلاه داخل الوقت فما هي وظيفته ؟ أفتى ان عليه التيمم ويدرك الصلاه فى وقتها , والمسأله محل خلاف بين الاعلام المحقق فى المعتبر ولعلامه وغيرهم و صاحب المدارك تبعا للمحقق فى اول كلامه قال عليه ان يغتسل او يتوضأ ويقضى الصلاه ان خرج الوقت ويقول هذا هو الصحيح باعتبار ان المكلف واحد للماء والآيه التى تدل على مشروعيه التيمم اذا كان فاقدا لماء وكل ما هنالك ان الوقت لا يكفى ليصلى فى الوقت اذن موضوع وجوب التيمم فى الآيه الشريفه هو فقدان الماء ان لم يجد وهذا ليس فاقدا فلا معنى لان ينتقل الى التيمم ,

والسيد الاعظم حاول ان بين ما ذكره صاحب المدارك رض فجاء فى ما نسب اليه رض فى المحاضرات بما معناه ان صاحب المدارك عنده مبنيان وهذا الذى صار اليه هنا مبنى على ذينك المبنين :

المبنى الاول : ان المسوغ للتيمم هو ان يكون المكلف فاقدا لطبيعى الماء

المبنى الثانى : المكلف انما تنتقل وظيفته الى التيمم اذا كان غير متمكنا من طبيعى الصلاه لأنه غير متمكن من الوضوء او الغسل واما اذا كان غير متمكن من بعض افراد الصلاه الطويله ومتمكن من الاثيان ببعض فحينئذ يعتبر متمكنا من اداء الصلاه , فاذا كان متمكنا من بعض افراد الطبيعى دون البعض الاخر فهذا متمكن من الطبيعى لان الطبيعى يتحقق بأحد افراده فاذا كان متمكنا من الطهاره المائيه فلا يسوغ له الانتقال الى الطهاره الترابيه , وفى المقام كذلك فان المكلف قبل ان يضيق الوقت كان واجدا للماء فهو متمكن من تلك الافراد الطويله للصلاه بالطهاره المائيه فهو متمكن من طبيعى الصلاه بالطهاره المائيه فلا يسوغ له التيمم .

ص: ٥١

وكذلك فى المبنى الاول هو ان الفاقد للماء هو الفاقد للاسباب الطبيعى وهذا هو عجز نفسه وليس فاقدا للأسباب الطبيعى , وعليه اذا ضاق الوقت فيغتسل ويصلى فان خرج الوقت يصلى قضاء هكذا افاد فى المدارك , والسيد الاعظم هذا ما تقدم منه ومنا انه حاول الاستفاده من الفهم العرفى ان الإنسان اذا كان فاقدا للماء حين العرض ويكون المقصود بالفقدان هنا هو التمكن وهذا الآن غير متمكن من استعمال الماء اذ لو استعمله خرج وقت الصلاه فتنتقل وظيفته الى التيمم وفاقا لصاحب العروه .

والعلامه فى منتهى المطلب قال ان الروايات تدل على المساوات بين الطهاره المائيه والترابيه وهذه الروايات يستفاد منها ان التراب بديل الماء واذا كان غير متمكن من استعمال الماء لضيق الوقت فالتراب يقوم مقام الماء ويستدل بمعتبره حماد ابن عثمان ب ٢٠ من التيمم (وعنه ، عن فضاله ، عن حماد بن عثمان قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل لا يجد الماء ، أيتيمم

لكل صلاه؟ فقال: لا، هو بمنزله الماء) (١).

واقعا استغربت من استدلال العلامة وهو صاحب الدقه الفقيهيه، اذا نزل شيء منزله شيء اخر او قيل مثل ذاك مثل التراب بمنزله الماء او امير المؤمنين ع انت منى بمنزله هارون من موسى، فإما ان يكون هناك قرينه لجهه التنزيل بينها وقد لا يبين الجهه فاذا لم يبين فهناك رأيان

الاول ان الكلام يصبح مجملا فمثلا انت منى بمنزله هارون هل من جميع الجهات حتى الاخوه؟ فكيف يأخذ بنت رسول الله؟ على كل حال اما يصبح مجملا

ص: ٥٢

١- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٣، ص ٣٨٥، ابواب التيمم، ب ٢٠، ح ٣، ط آل البيت.

واما الثانى : يثبت العموم الا ما خرج بالدليل هذا منزله ذاك يعنى جميع الاحكام الثابته للمنزل عليه والحديثات تثبت جميعها الا ما خرج بالدليل فصار عندنا احتمالان هذا ينزل منزله ذاك او هذا يشبه ذاك , اذن اما ان بين ويقول لماذا نزلت هذا منزله ذاك او لم يبين فاما ان يثبت العموم كل ما لهذا يصير للمنزل الا- ما خرج بالدليل او ان يصير مجملا- فيبحث فى الادله الاخرى , الطواف فى البيت صلاه فهل تثبت كل ما للصلاه للطواف حتى ؟ فعندى فى وقت من الاوقات كان عندى هذا المعنى هو العموم ثم تنبته له وقلت انه مجمل الى ان يثبت ذلك على لسان المتكلم او من جهه اخرى بماذا يقصد من هذا التنزيل .

ونأتى الى الصحيحه التى اراد العلامه ان يستدل بها فهو سأل الامام من انه فى الحاله الفعليه انه كان فعلا فاقدا للماء وحالته مستمره فهل يعيد التيمم (اذا لم يحدث حدثا) فقال الامام ع لا هو بمنزله الماء فالطهاره مستمره فالإمام ع ينزل الطهاره الترابيه منزله الطهاره المائيه من هذه الجهه اى انه اذا اغتسل او توضأ ثم لم يحصل ناقض للطهاره واستمرت الحاله الى وقت صلاه اخرى او مستحبه فهو هنا بمنزله الماء لا يعيد التيمم , فأنت تريد تثبت ان التراب مثل الماء مطلقا فهذا غير واضح , فليس الكلام فى المقام من هذه الجهه الكلام هو فى ان الماء موجود وهو ضيق الوقت على نفسه فهل هنا التراب مثل الماء ؟ من اين لك هذا , فالروايه تقول التراب مثل الماء ولكن فى جهه اخرى وليس فى هذه الجهه .

مسوغات التيمم بحث الفقه

الموضوع : امر الأمر مع علمه بانتفاء الشرط .

كان الكلام فى ما أفاده المحقق الاول فى المعبر وتبعه فى المدارك وجامع المقاصد واخرين وملخص ما ذكروا ان التيمم مشروط بالعجز عن طبيعى الصلاه وهذا العجز لا يتحقق الا بالعجز عن جميع مصاديقه العرضيه والطويله واذا كان متمكنا من بعض الافراد فهو متمكن من طبيعى الصلاه بالوضوء فعليه لا يشرع بحقه التيمم

والسيد الا-عظم فى مقام الجواب فى مقام الاستدلال قال اصل الفهم العرفى ان الانسان لو كان عاجزا ولوا كان العجز عن اختيار اى انه عجز نفسه فيكون مشمولاً للآيه الشريفه (ولم تجدوا ماء ..) وكذلك يكون مستفادا من الروايات , وهذا المقدار منه غير واضح فهو يقول ان هذا الذى ذكره صاحب المدارك غير كافى فى حل المشكله فما معنى هذا الكلام حينما اقول انا متمكن من طبيعى الصلاه او غير متمكن من الصلاه متمكن من الوضوء او غير متمكن فيها التعبير ماذا يعنى ؟

المقدمه الاولى :حسب الفهم الدقيق ان لكل شىء ماهيه مع قطع النظر عن دخول الجود عليها الذهني او الخارجى فطبيعى الوضوء ماهيه الوضوء اما انها مقدوره او غير مقدور , او ان ماهيه الوضوء مقدوره او غير مقدوره له معنى اخر حسب فهمنا والعلم عند الله ان المقدور هو ان يكون الانسان غير عاجز عن اضافه الوجود على هذه الماهيه عاجزا عن ايجاد الماهيه اما الماهيه من حيث هى هى ليس شيئا ولا تستحق اى محمول حتى عنوان المقدور او غير المقدور فلا تحمل عليها الصفاه , فالماهيه يعنى ان وجودها مقدور وغير مقدور اى ان المكلف متمكن من افاضه الوجود عليها او عدم القدره عن افاضه الوجود عليها اما بقطع النظر عن هذا فهى لا مقدوره ولا غير مقدوره ولا موجوده ولا غير موجوده حتى يسلب منه طرفى .

ص: ٥٤

المقدمه الثانيه : الوجود للماهيه سواء كان وجودا ذهنيا او خارجيا فالماهيه وجودها مقدور او غير مقدور فلا بد ان تكون ماهيه جزئيه لان الشىء مالم يتشخص لم يوجد تتعلق بالأفراد لا تتعلق بالماهيه من حيث هى ولا معنى لهذا الكلام وان صدر من سيد المدارك ,

فصار عندنا مقدمتان الاولى ان الماهيه من حيث هى هى لا يقال انها مقدوره او غير مقدوره تحت قدره المكلف او ليس تحت قدره المكلف هذا ليس فى مقام الماهوى انما هو فى مقام الوجود والايجاد فقط .

المقدمه الثانيه هى انه مادامت القدره تتعلق بالوجود والوجود للماهيه مع قطع النظر ان الانسان غافلا او منتبها الى جزئيه الوجود ففى الواقع فهى جزئيه فمعنى ان القدره من الفاعل تتعلق بأفراد الماهيه وجزئياتها وليس بالطباع , ارتفاع النقيضين عدا ممكن فى مرحله الماهوى , فالمكلف يكون له قدره من حيث الافراد الطويله (كما فى صلاه فى البيت وصلاه فى المسجد وصلاه ...) او الافراد الطويله (كما فى الصلاه فى اول جزء من الوقت وصلاه فى الجزء الثانى من الوقت .. وهذه مصطلحات فنيه للتمييز فقط) , ولا يكون المكلف عاجزا بحيث يعتبر انه يرتفع عنه التكليف الا مع عجزه وفقدان القدره عن جميع المصاديق العرضيه والطويله فلوا كان المكلف متمكن من اداء الصلاه فى الشارع وغير متمكن منها فى المسجد فهو ليس عاجزا عنها لان المكلف مخير

بحكم العقل وفي بعض الاحيان بحكم الشرع انه مخيلا بين الافراد فاذا كان التخيير عقلي وهو قادر على بعضها فهو ليس بعاجز ,
وعليه اذا كان المكلف قادرا في اول الوقت على الوضوء او الغسل فهو متمكن من ايجاد الطهاره المائيه فهذا الفرد الاول والثاني
الى الفرد الاخير فاذا فاتته الاخير ان اغتسل فيه تفوه الصلاه فهو غير قادر فعلى هذا الفرض غير قادر فالتقديره تتعلق بالأفراد فلا
معنى لقول صاحب المدارك من انه متمكن من الصلاه لأنه متمكن من الطبيعي ,وقلنا الفرد يحقق الطبيعه .

ص: ٥٥

نعم الماهيه مقدوره بالقدره على الفرد لان الماهيه خارجا تتحد مع الفرد بهذا اللحاظ يقال ان الماهيه مقدوره لا ان اساس الطبيعه تتعلق بالماهيه , فعلى هذا الأساس هذا المكلف غير قادر على الاتيان بالفرد الاخير للصلاه بالطهاره المائيه فتشمله الآيه الكريمه (ولم تجدوا ماء) لم تجدوا المقصود منها لم تتمكن من ايجاد الطهاره الماهيه فهو غير قادر على ايجاد الطهاره المائيه , فتكون وظيفته التيمم , فعلى هذا الاساس لا نحتاج الى ما أفاده السيد الاعظم ز

ثم اتفقت كلمات الاعلام تقريبا (حسب ما اطلعت عليها) ان الذى اخر صلاته عمدا فقد عصى فما معنى انه عصى مع حكمنا بصحة الصلاه مع التيمم وان احتاط اليزدى احتياطا شديدا فما معنى انه عصى ؟ فان كان المقصود انه لم يتوضأ او لم يغتسل فى سعه الوقت فمع ذلك انه ترك المقدمه مع القدره عليها فى وقتها ولكن هذا العصيان يكون على من بنى على وجوب المقدمه كما هو قول صاحب الكفايه وخادم الطلبه اما بالنسبه الى السيد الاعظم فلماذا يقول ان هذا عاصيا حيث انه لا يرى وجوب المقدمه ؟ وان كان المقصود عجز نفسه عن فعل الطهاره المائيه بالتأخير فهذا معناه اى شخص عمل عملا يكون فيه العجز بالإتيان بالتكليف المعين فهو عاصيا ؟ وهذا لا تلتزمون به فلو كان على المكلف كفاره مرتبه مع ذلك ضيع المال بصرفها فيكون عاصيا عن المبدل منه وانتقل الى البدل وهذا لا تلتزمون به .

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم

فى مسأله مكن اخر الطهاره المائيه الى ان ضاق الوقت واضطر الى الترابيه قلنا تبعا للعلماء رض عليه ان يصلى بالتيمم ولا يصلى بالمائيه قضاء وبقى مطلبان

ص: ٥٦

الاول هل يعد عاصيا او لا

الثانى الصلاه بالتيمم هل هو مثل البدل الاضطرارى لا يجوز للإنسان الجاء نفسه اليه حتى يضطر الى ارتكاب الامر الاضطرارى او ليس كذلك يظهر من الاعلام منهم السيد الاعظم انه هذا يعد الشخص عاصيا للمولى فى المطلب الاول وفى المطلب الثانى يلتزم انه لا- يجوز ان يفعل فعلا- يلزم منه امتثال الامر الاضطرارى هذا المطب اجمالا تعرض له العلمان اليزدى والسيد الاعظم وحكيم الفقهاء فى مسأله من كان لديه ماء والجأ نفسه الى التيمم والسيد الاعظم وسع المطلب .

المطلب الاول هل يكون هذا الشخص يعد عاصيا او لا يعد عاصيا معلوم ان العصيان هو ترك الطاعه ترك المأمور به هذا معنى العصيان من دون الدخول فى التحقيقات اللغويه والمعقولييه الكلاميه فى معنى العصيان فالعصيان هو ترك الامتثال , وماهوا المأمور به الذى تركه المكلف فى المقام الصلاه حسب الفرض صلاها بالتيمم وانما ترك الطهاره المائيه وهى كانت واجبه عليه لما كان متمكنا عليها ولما اصبح عاجزا عنها ولو وقتيا فهاهنا هو ترك الطهاره المائيه فعليه ان يلجا الى التيمم فالمكلف هل هو

عاص لأجل انه لم يتطهر بالطهاره المائيه قبل ان يعجز عنها او انه عاص لأنه ترك الصلاه بالطهاره المائيه فالصلاه المتصفه بكونها بالطهاره المائيه تركها فهو عاص ؟ فما هو معيار الأعلام رض لما قالوا انه عاص ؟ العصيان هل هو ترك الطهاره المائيه فقط او انه بترك الصلاه المقيده بالطهاره المائيه حتى يكون العصيان فى ترك الواجب التعبدى والنفسى بخلاف العصيان الاول الذى يكون بترك الواجب الغيرى , كلام الاعلام الثلاثه غير واضح ففى بعض كلماتهم يظهر منها الاول وبعضها يظهر منها الثانى فيقول كان عليه ان يتوضأ او يغتسل مع سعه الوقت ولم يفعل فهذا معناه ان العصيان كان من جهه مخالفه الامر الغيرى ويمكن ان نقول فى المقام انه ان قلنا ان الصلاه المتصفه بكونها عن طهاره مائيه تختلف عن الصلاه التى تكون عن طهاره ترابيه ان قلنا ان هذا يختلف عن ذلك فانه لاشك عاص لأنه ترك الصلاه المطلوبه ولما ترك الصلاه المطلوبه فالصلاه الثانيه عن تيمم فهى غير الاولى فيستحق ان يحكم عليه انه عاص ويستحق المؤاخذة وحالفه حال من ترك الصلاه فى طول الوقت اختيارا فعليه القضاء بأمر جديد , فكذلك فى المقام يستحق المؤاخذة ولكن اثبات هذا المطلب يتوقف على كون الصلاه عن الطهاره المائيه مباينه للصلاه مع الطهاره الترابيه وان الصلاه بالطهاره الترابيه كالصلاه فى خارج الوقت , ولكن اثبات هذا مشكل لأنه تقرر فى محله ان القضاء بأمر جديد يعنى كأن ذلك الامر قد عُصى وسقط (السقوط التمردى) وكيف ما كان لم نستفد من ادله التيمم وايه التيمم والروايات الوارده فى التيمم لا صراحه ولا ضهورا ان الصلاه بالطهاره الترابيه تباين الصلاه بالطهاره المائيه بل بالعكس قد ورد ان التراب احد الطهورين وتكفيك عشر سنين فليس بينهما تنافى وانما التنافى بين الشرطين الماء والتراب وليس بين الصلاتين التى صلاها بالطهاره المائيه والاخرى بالترابيه , اذن لن نثبت الى الآن العصيان من جهه الواجب النفسى ,

واما المطلب الثانى بان العصيان يكون راجعا الى جانب الطهاره المائيه او الترابيه فاذا تركها باختياره حتى اضطر الى الترابيه فقد عصى والسيد الاعظم مثل له مثال وهو اذا قال المولى لعبده اطبخ لى الطعام وان لم تتمكن فاشترى لى من السوق وكان عنده الادوات والمعرف والوقت ولكنه عجز نفسه بنومه او اراق الماء متعمدا ثم ذهب الى السوق ليشتري الطعام بعد ضيق الوقت يقول قد ان هذا عرفا يعد عاصيا عرفا فهو عجز نفسه حتى ينتقل الى الواجب الثانى وهو الاضطرارى ,

وهذا الكلام لا- يجرى فى المقام لأنه مثال فى ترك نفس الواجب النفسى فهو يعد عاصيا عرفا لأنه لم يطبخ وليس لأنه اراق الماء وانما هو ترك الواجب النفسى , وكلامنا فى ترك الامر الغيرى وهو ترك الطهاره المائيه وعجز نفسه فعلى هذا الاساس ان كان الاعلام يلتزمون بوجود المقدمه شرعا فلهم ان يقول ترك المقدمه وهى واجبه شرعا فقد عصى واما لم يقل بهذا مثل السيد الاعظم بقى مصرا على عدم وجوب المقدمه فلماذا يكون عاصيا .

نعم عندنا الاحكام العقلية والعقلانيه فى مقابل الاحكام الشرعيه :

توجد احكام عرفيه واحكام عقليه او عقلائيه , الاحكام العقلائيه او حكم العقل ان كان بنحو يلزم منه مخالفه حكم المولى نقول انه عاص واما اذا كانت مخالفه حكم العقل او العقل لا يودى الى مخالفه المولى الحقيقى فهذا لا يعد عاصيا , وهناك مثال واضح وهو ان تزوج العبد بدون اذن مولاه سأل الامام ع قال ع لم يعصى الله وانما عصى سيده فان اجاز كفى (فقلت لابي جعفر (عليه السلام) : فان أصل النكاح كان عاصيا ، فقال أبو جعفر (عليه السلام) : انما أتى شيئا حلالا وليس بعاص لله إنما عصى سيده ولم يعص الله ، إن ذلك ليس كإتيان ما حرم الله عليه من نكاح فى عده وأشباهه) (1) , مع انه يجب على العبد اطاعه المولى , من هنا نفهم ان اطاعه المولى العرفى على نحوين ففى بعض الموارد تكون مخالفه للمولى الحقيقى والمولى العرفى مثلا الجاريه لا تُسلم نفسها لسيدها فهذا يعد عاصيانا ونحو اخر انه يعصى المولى العرفى فقط كما فى مثال العبد الذى زوج نفسه من دون اجازته وعلم سيده , اذن قد يكون عصيان للمولى الحقيقى والعرفى وقد يكون للعرفى فقط وكذا فى الاحكام العقليه والعقلانيه , فقد يكون عاصيا لله والمولى العرفى وقد يكون عاصيا للمولى العرفى فقط , فعصيان الاحكام العقليه والعقلانيه قد يكون عصيان للشرع الشريف ايضا وقد لا يكون فهل ترك الطهاره المائيه واللجوء الى الطهاره الترابيه هل هو من القسم الاول او هو من الثانى طبعا على القول بعدم وجوب المقدمه والا فلما مشكله فى البين .

ص: ٥٨

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢١، ص ١١٥، ابواب العبد اذا تزوج من اذن مولاه، ب ٢٤، ح ٢، ط آل البيت.

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

كان الكلام فى ما افتى به السيد الاعظم وغيره فى من اخر الصلاه بالطهاره المائيه حتى عجز عن ادائها فى وقتها وادائها بالطهاره الترابيه فقال انه عصى

فكيف حكم الاعلام انه عاص ؟ قلنا اما انه من جهه ترك المقدمه وهى الطهاره المائيه وقلنا انه لا يقول بوجود المقدمه شرعا وانما عنده عقلا واجبه نعم هى مستحب نفسى ولكن ترك المستحب ليس فيه عصيان ولا يحكم عليه بانه فاسق فلا يمكن ان يفسر باعتبار انه ترك الطهاره المائيه

ثم ترك الطهاره المائيه كثيرا ما يكون باختياره كما كان فى الزمان السابق الماء لا يتوفر على طول الطريق وانما هو فى اماكن محدده فى الابار وبعض الاماكن فيقصدون تلك الاماكن فيكون بسبب ذلك فاقداء للماء باختياره بسبب سفره فيكون فاقداء للطهاره المائيه اختيارا فهو ترك النجف حيث هو متمكن من استعمال الماء للطهاره وذهب الى زياره الامام الحسين ع فعليهم ان يحكموا بعصيانه ولا احد يلتزم بهذا (ولم يكن الحج او الزياره واجب عليه) فالمثالثان مشتركان فى نقطه واحده وهو انه عجز نفسه عن الطهاره المائيه , فهم لماذا لم يحكموا هناك فى المعصيه وهنا حكموا بالمعصيه ؟ فهو (1) اخر الطهاره وسافر وهنا ترك الطهاره حتى ضاق الوقت .

يظهر منه فى طى كلامه فى شرح بعض الروايات انه لا يجوز للإنسان ان يورط نفسه (ح ٥ ب ١٤ ابواب التيمم وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير قال : سألته عن رجل كان فى سفر وكان معه ماء فنسيه فتميم وصلى ، ثم ذكر أن معه ماءً قبل أن يخرج الوقت ؟ قال : عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاه) يعلق الحر العاملى على هذه الروايه انه يحتمل الحمل على المستحبات وعلى من تيمم قبل اخر الوقت مع رجاء حصول الماء وعلى من لم الماء بقرينه النسيان اى انه قصر فى الوصول الى الماء فهذا الحمل الاخير يقول من قصر كان اصل الاحكم مسلم عنده اى من قصر فى الوصول الى الماء حتى تيمم وصلى عليه ان يعيد الصلاه , فهذا الاحتمال لذلك فى عنوان الباب قال (باب عدم وجوب اعاده لصلاه الا ان يقصر فى طلب لماء فتجب) فنحن نبحت عن مستمسك للسيد الاعظم والا هو بعيد عنه كلامه رض وهذا الحمل الذى افاده رض بعيد عن محل الكلام فهو يقول اعاده الصلاه واجبه ولم يقل انه عاص فهو صلى وتبين انه كان على غير وضوء فهو يعيد فى لوقت وبقضى خارجه , السيد الاعظم يقول ان هذا عاص فنقول العصيان غير واضح علينا ,

ص: ٥٩

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٣، ص ٣٦٧، ابواب التيمم، باب ١٤، ح ٥، ط آل البيت.

الانسان حينما يمر فى الفروع الفقهييه هناك بحث وهو ان كان هناك واجبان او واجب له حالتان وظيفه للمكلف فى حاله

الاختيار ووظيفه فى حاله الاضطرار كمالا فى البديل الاضطرارى ففى موارد البديل الاضطرارى لا يعد المكلف عاصيا اذا عجز نفسه عن المبدل منه , كما فى مثال الكفاره المرتبه فاذا عجز نفسه عن الغسله الاولى حتى اضطر الى الثانيه وعجز نفسه عن الثانيه واضطر الى الثالثه فلم يفتى احد انه عاصى , بل الانسان اذا اتعب نفسه بعمل مباح بحيث يعلم انه ان اتعب نفسه لا يستطيع ان يصلى من قيام وصلّى من جلوس فما رأيت احدا افتى بانه عاص

نعم فى بعض الموارد قام الدليل ان عجز نفسه عن خصله اختياريه واضطر الى الخصله الاضطراريه حكم هنا بالعصيان ولكن هنا يوجد النص اما مع فقدان النص , نعم وجدانا وشعورا ان هذا اخر الصلاه ولم يمثل مع وجود الماء فلعل عند العقلاء هذا فيه حرازه ولكن الحرازه شىء والعصيان شىء اخر اذن الحكم فى العصيان صعب مستصعب , فالحكم الذى افتى به السيد الاعظم والسيد اليزدى اذ احتاط احتياطا شديدا فهذا نتابعه ان شاء الله .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

تحصل مما اذكرنا ان لا دليل على ان المكلف يعتبر عاصيا اذا اخر لوضوء او الغسل الى ان ضاق الوقت للصلاه مع لطهاره المائيه وما احتمل من الاستدلال غير تام ,

وبقى علينا ان نفرق بين هذه المسأله والمسأله لمتقدمه فى باب التيمم فى من اتلف لماء عمدا من دون مسوغ للإتلاف وهناك التزمنا بالتيمم والعصيان واما فى المقام فهو اتلف الوقت فقط فقلنا هنا لم يتم ندينا دليل على ان المكلف عصى لأنه عجز نفسه من حيث لم يبادر الى الطهاره المائيه ,

ص: ٦٠

فلماذا هناك التزمنا انه عاصيا وان صححنا الصلاه لأنها لم تسقط بحال وقلنا هنا بلزوم لتيمم وليس هو عاصيا

فى مقام التفرقه بين المقامين ان هناك اتلاف للماء وهنا الماء موجود فهو عجز نفسه عن الطهاره المائيه بتأخير الطهاره باختياره الى ضاق وقت الصلاه حتى يأتى بالطهاره الترايبه , وقلنا اذا حكمنا هنا بالعصيان فيلزم فى كثير من الموارد ان نحكم بان السفر سفر معصيه لأنه لم يحمل معه الماء وسافر سفرا مستحبا وهو يعلم بعدم وجود الماء امامه وهكذا فى من نام متعمدا (هذا عندهم وان كان عندى محل اشكال) مع سعه الوقت الى ان ضاق الوقت بالصلاه فى الطهاره المائيه فلآن اذا تيمم امكن له ان يدرك الصلاه فى الوقت قالوا انه ليس بعاص فبفسره ونومه قالوا انه ليس بعاص وهناك امثله كثيره افتى الاصحاب بعدم العصيان , فحل المشكله هو ان معنى الطهاره المائيه مبدل منه والطهاره الترايبه بديل وهو انه مع التمكن من الاول لا يسوغ له الثانى اما انه يجب عليه المحافظه على المبدل منه لا دليل عليه والا كنا افتيتا بحرمة هذه الاعمال كلها ,

تعجيز النفس له صورتان مره اتلف الزمان واخرى اتلف المكان كما لو ابعد نفسه عن الماء والدليل عندنا عجز نفسه وهذه قاعده

نمشى عليها , سفر فعجز نفسه وليس نفس الفعل الحرام لأنه فعل فعلا ترتب عليه ترك الوضوء او الغسل فهو فقد القدره ,

فهاهنا تعجيز بمعنى صرف الوقت والزمان فى غير الطهاره المائيه وهناك اراق الماء فهو اتلف الماء ولم يستعمله فى المباح وهو كان عليه ان يحافظ على الماء فحملكنا عليه بالمعصيه لأنه اتلف الماء وكان يجب عليه المحافظه على الماء ومن الادله الداله على وجوب البحث عن الماء استفدنا وجوب المحافظه على الماء فهو لم يحافظ فقلنا انها معصيه لترك الواجب فهذا يأتى اشكال على السيد انه السفر يكون معصيه والنوم معصيه اذا ترك الطهاره المائيه وضاق الوقت ؟ فهذا ما يترتب على فعل المعصيه من الوازم والآثار

ص: ٦١

فالتتيجه نبقى على التزمنا والعلم عند الله من انه فرق بين المسألتين فهناك المحافظه على الماء واجب والدليل هو وجوب البحث واستقدناه من لسان بعض الروايات فى طلب الماء , فاذا وجب اليجاد وجب المحافظه عليه كما قلنا اذا حرم الفعل حرم المحافظه عليه كما فى مثال تطهير المسجد انه ورد وجوب التطهير ولم نجد روايه تدل على حرمه تنجيس المسجد وانما الادله تدل على وجوب التطير , فمن هذا نستفيد انه يجب على المحافظه على الماء لآجل الوضوء او الغسل وان لم احافظ لم امثل وان لم امثل فلم احافظ على حكم المولى فهناك معصيه وهنا ليس بمعصيه والعلم عند الله .

مسأله ٢٧ : اذا شك فى ضيق الوقت وعدمه بنى على البقاء وتوضأ او اغتسل .. (١).

ثم انتقل السيد اليزدى الى مسأله اخرى وهى اذا شك فى ان الوقت ضيق او ليس بضيق فان كان غير ضيق فعليه ان يتوضأ او يغتسل ويصلى واما اذا كان ضيق فيتيمم وقسم المسأله الى صورتين

الصوره الاولى : انه يعلم ان الطهاره المائيه والصله يستغرق خمس دقائق مثلا ولكن هل الباقي خمس دقائق او لا .

الصوره الثانيه : انى اعلم ان الباقي خمس دقائق ولكن لا- اعلم ان هذه الفتره كافيه للطهاره المائيه او غير كافيه ففى الصوره تمسك السيد اليزدى بالاستصحاب فاذا جرى الاستصحاب فوظيفته الطهاره المائيه والصله , والسيد الحكيم طرح بعض الشبهات على هذا الاستصحاب منها انه لعله اصل مثبت باعتبار ان الفريضه هو ايقاع الصلاه فى الوقت واستصحاب بقاء الوقت لازمه وقوع الصلاه فى الوقت وهذا اصل مثبت , انه هذا الماء واستصحاب بقاء الكريه يعنى فيكون المستصحاب هو مفاد كان التامه واثبت فى مفاد كان الناقصه فهذا اصل المثبت

ص: ٦٢

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٨٤، ط جماعه المدرسين.

والسيد الاعظم يقول ليس اصل مثبت وانما الوظيفة هو الانسان يوقع الصلاه والجزء الثانى ان يحرز انه لم يقع شىء من الصلاه خارج الوقت فالأول احرز بالوجدان وهو قام فصلى والجزء الثانى من وظيفته وهو انه يتم وظيفته داخل الوقت وه بالاستصحاب هناك مشكله اخرى اثرناها فى بحث الاستصحاب وهى هل يجرى الاستصحاب فى الامور المستقبلية كما يجرى فى الامور الماضيه والحاليه العلماء رض يجوزون الجريان فى الامور المستقبلية اما نحن فقلنا ان ادله الاستصحاب منصرفه او غير شامله اصلا اذا كان الشك واليقين كلاهما فى المستقبل فلم اجد دليلا على حجيه الاستصحاب فى الامور المستقبلية فيكون الاشكال من جهتين.

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٢٧ : اذا شك فى ضيق الوقت وعدمه بنى على البقاء وتوضأ او اغتسل .. (١).

هناك مشكله اخرى اثرناها فى بحث الاستصحاب وهى هل يجرى الاستصحاب فى الامور المستقبلية كما يجرى فى الامور الماضيه والحاليه ؟

فى باب الاستصحاب رفضنا جريانه رفضا باتا وقلنا روايات الاستصحاب حتى مع المسامحه فى المصاديق لا تشمل الاستصحاب وقلنا هناك ملخص روايات الاستصحاب هو يقين بحدوث شىء وشك فى بقاء ذلك الشىء فيكون الشك متعلقا بما تعلق به اليقين ويكون الفرق بينهما ان اليقين تعلق بالحدوث والشك يتعلق بالبقاء واما الشىء الذى سوف يوجد هل يستمر او لا يستمر هذا روايات الاستصحاب منصرفه عنه ولذلك رفضنا روايات الاستصحاب فى الامور الاستقباليه

وهنا كذلك فاننا لست متطهرا وغير داخلا- فى الصلاه وارىد ان اتطهر بالطهاره المائيه ثم ادخل فى الصلاه واشك فى الوقت الذى ادخل فيه فى الصلاه مع الطهاره المائيه هل يستمر الى ان افرغ من الصلاه او لا يستمر فليس المستصحب الآن موجودا والشك فى بقاء هذا الموجود بل هاهنا متعلق اليقين هو الزمان فهل يستمر او لا يستمر فهى منصرفه بل ادله الاستصحاب غير شامله له حتى مع المسامحه فى المصاديق والرجوع الى العرف , اذن هاهنا قلنا حتى اذا قلنا ان المصاديق بيد العرف المسامحي فهنا الروايات غير شامله للامور المستقبلية لانها تقول و كنت على يقين تحقق اليقين معناه تحقق المتيقن لانهما يحدثان معا ثم بعد ذلك يشك فى بقاء المتيقن فهناك قال الامام ع ابقى على يقينك .

ص: ٦٣

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٢، ص ١٨٤، ط جماعه المدرسين.

اما هنا لم ادخل فى الصلاه ومع ذلك اقول ذلك الذى ادخل فيه فى الصلاه مع الطهاره المائيه ان شاء الله باق , وبغض

النظر عن الاشكال الذى قلناه فى الاستصحاب (بان الروايات غير شامله لهذه الحاله) فنقول ما هو المستصحب ؟

فى كلمات اليزدى اشاره وفى كلمات السيد الحكيم والسيد الاعظم وغيرهم صراحه قالوا المستصحب هو الزمان وهو عباره عن مقدار محدد مثلا- خمس دقائق هل يستمر ام لا يستمر يقول بالاستصحاب انه يستمر الى ان افرغ من الصلاه بالطهاره المائيه ومعلوم انه نفس ذلك ذلك الزمان لا يستمر قطعاً لأنه عند دخولى فى الصلاه فقطعا القيقه الاولى تنتهى ثم الثانيه وهكذا فانا اقطع ان الدقائق انقضت , فهم يقولوا ان نفس هذه الزمان الذى عبروا عنه بخمس دقائق انه باق ونقول انه قطعاً غير باق , اذن لا بد من تقريب الاستصحاب بشكل اخر

ونقول انه انتهاء الوقت بغروب الشمس او بحصول منتهى الوقت ذلك المنتهى الذى حدده الشرع الشريف هل تحقق ذلك المنتهى او لم يتحقق فشك فى تحقق ذلك فنستصحب عدم نهايه ذلك المنتهى الذى لم يتحقق قبل هذا فيكون الاستصحاب عدمى وليس وجودى ط فهم يقولون انه استصحب وجودى وقلنا ان هذا الاستصحاب الوجودى قطعاً غير باق , فنحن نستصحب عدم تحقق ذلك المنتهى , هل يحدث ذلك المنتهى قبل فراغى من الصلاه ام لم يحدث فيصير استصحاب عدمى مستقبلى اما على ما اخترناه فهو قبل الفراغ من الصلاه فنشك ان ذلك العدم باق او ليس باق فحينئذ يجرى الاستصحاب او لا , ولكن هذا لا يفيدنا لأنه يكون بعد الفراغ من الصلاه ونحن نريد نجوز الدخول فى الصلاه بالطهاره المائيه وذاك يفيدنا بعدم وجوب القضاء لأنه لم يثبت الفوت.

ص: ٦٤

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٢٧ : اذا شك في ضيق الوقت وعدمه بنى على البقاء وتوضاً او اغتسل .. (١).

ذكر السيد اليزدى في المورد مسالتين الاولى ان المكلف يعلم المقدار الذى يحتاجه للاتيان بالصلاه بالطهاره المائيه ولنفرض انه خمس دقائق ولكنه لم يعلم هل ان الباقي خمس دقائق او لا فيقول هنا يتمسك باستصحاب بقاء الزمان فعليه الصلاه بالطهاره المائيه

والمساله الثانيه وهى ان يكون المقدار للوقت الباقي معلوم وهو خمس دقائق مثلا- وبعد انتهاء الخمس دقائق لايشك في بقاء الوقت ولكن لا يعلم هل ان هذه الخمس دقائق تكفى للصلاه بالطهاره المائيه او لا.

السيد الاعظم يقول ان كلا- المسالتين هى مورد الاستصحاب فهو يوافق السيد اليزدى في المساله الاولى وهى ما اذا كان يعلم الوقت الذى يحتاج اليه فى الصلاه وهو يشك فى انتهاء الوقت قبل اتمام الاصله فيستصحب بقاء الوقت اما فى المساله الثانيه وهى التى اذا كان مقدار الوقت معلوما ولكنه لا يعلم هل ان هذا المقدار من الوقت يكفى للصلاه بالطهاره المائيه او لا يقول ما افاده اليزدى هنا من انه لايجرى الاستصحاب فى التسلسل الزمانى هو صحيح ولكن يمكن اجراء الاستصحاب بشكل اخر وهو ان الشىء قد يشك فى بقائه من حيث هو نفسه وقد يشك فى بقائه بالقياس الى حادث اخر هل هذا الشىء باقى الى حصول الحادث الفلانى او لا هذا الشك غير اتلشك فى اصل بقاء الشىء فاذا كان الامر هكذا ففى المقام نفس الوقت معلوم المنتهى فلايجرى الاستصحاب ولكن الوقت بالقياس الى فعل الصلاه فى الطهاره المائيه هل يستمر وجوده الى ان افرغ من الصلاه او لا يستمر حينئذ هذا مشكوك فيجرى الاستصحاب لا ثبات استمرار الوقت الى حين الفراغ من الصلاه بالطهاره المائيه

ص: ٦٥

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٨٤، ط جماعه المدرسين.

قلنا اننا نرفض الاستصحاب الاستقبال يلانه لا بد من تحقق الشك واليقين لانهما من الاركان الاساسيه للاستصحاب والشك قد يتصور الانسان معنى الشك وقد يحرز تحقق الاشك ومعلوم ان اتصاف المشكوك بالشك لا بد ان يكون فى لحظه واحده لا يمكن ان يقال ان الشك موجود والمشكوك غير متصاف انه مشكوك لان وجود الشك هو الذى يصحح كون الشك بانه مشكوكا واما اذا كان الشك موجودا والمتصاف بالشك غير موجود فلا يكون متصفاً بالمشكوك وكونه مشكوكا اذا لم يكن متصفاً بكونه مشكوكا نستكشف ان الشك غير موجود وبما ان المشكوك يوجد فى المستقبل فمادا

الموضوع : مسوغات التيمم

مسألة ٢٧: إذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء وتوضأ أو اغتسل وأما إذا علم ضيقه وشك في كفايته لتحصيل الطهارة والصلاة وعدمها وخاف الفوت إذا حصلها فلا يبعد الانتقال إلى التيمم. والفرق بين صورتين أن في الأولى يحتمل سعه الوقت. (١)

كان الكلام في افاده السيد الاعظم وغيره وهو التمسك بالاستصحاب في محل الكلام وقلنا ان هذا الاستصحاب مع قطع النظر عن الجوانب الاخرى غير جار عندنا باعتبار انه يلزم عندنا الاستصحاب في الامور الاستقباليه فمعلوم انه اذا لم يكن المتيقن حاصلًا الآن ويحدث في المستقبل او ان المشكوك يكون مشكوكًا في المستقبل ففي المقام في الوقت لم يكن هناك شك فعلي ويقين فعلي حتى يجرى الاستصحاب فالاستصحاب في الامور المستقبليه غير جار نعم يمكن التمسك بالاستصحاب بعد الفراغ من الصلاة فهو يشك ان الوقت انقضى قبل فعل الصلاة او لم ينقض فيمكن استصحاب بقاء الزمان الى الفراغ من الصلاة بالطهارة المائيه ولكن هذا الاستصحاب لا ثمره له فالثمره انما تترتب اذا كان العمل بالاستصحاب قبل فعل الصلاة حتى يكون اثر الاستصحاب جواز الدخول في الصلاة بالطهارة المائيه وفي المقام هذا لا فائده في الاستصحاب

ص: ٦٦

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٢، ص ١٨٤، ط جماعه المدرسين.

ثم ان السيد الاعظم قال ان مقتضى الاستصحاب ما قرره حسب رأيه الشريف ولكن في المقام روايتان معتبرتتان تدلان على ان هذا الاستصحاب مرفوض شرعا في خصوص المقام وعلى المكلف ان يعمل بالاطمئنان وليس بالاستصحاب

الروايه الاولى وهي روايه معتبره (وبإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن ابن سنان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي _ في حديث _ قال : سألته عن رجل نسي الأولى والعصر جميعاً ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس ؟ فقال : إن كان في وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر ، وإن هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته فتكون قد فاتتاه جميعاً ، ولكن يصلى العصر فيما قد بقي من وقتها ، ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها) (١) سُأَل فيها الامام ع شخصٌ غفل عن صلاه الظهر والعصر معا وقريب من غروب الشمس تذكر فماذا يفعل فقال الامام ع اذا كان مطمئنا من ادراك الظهر والعصر فليصلي الظهر ثم العصر اما اذا لم يكن مطمئنا فيترك الظهر ويصلي العصر فانه ان انشغل في الظهر فكلتا الصلاتين قد فاتته ، فالإمام ع يريد ان يبين ان فعل الظهر في الوقت المختص بصلاه العصر هو فعل للظهر بعد وقتها فكانه يقول ان الوقت الاخير بمقدار اربع ركعات هو وقت للعصر ، فالإمام في مقام بيان الوقت المختص بالعصر الذي لا يصح فيه فعل الظهر وليس في مقام بيان انه اذا شك في بقاء الوقت او لم يشك فيستصحب او لا يستصحب فالروايه غير ناضره الى الاستصحاب فهي في بيان الوقت المختص بصلاه العصر كما غيرها من الروايات الاخرى في نفس الباب او غير الباب وان فعل الظهر لا يجوز في الوقت المختص بالعصر

١- وسائل الشيعة، العاملى، ج ٤، ص ١٢٩، ابواب المواقيت، ب ٤، ح ١٨، ط آل البيت.

الروايه الثانيه وهى معتبره زراره عن احدهما (محمد بن يعقوب ، عن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينه ، عن زراره ، عن أحدهما (عليهما السلام) قال : إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام فى الوقت ، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتمم وليصل) (١) وهى فى رجل فى السفر وليس لديه ماء وجاء وقت الصلاه فماذا يفعل فالإمام ع يقول اذا كان يخاف فوت الصلاه فليترك طلب الماء ويصلى بالتميم , مع انه اذا كان خوف الفوت فمقتضى الاستصحاب يتمسك بالاستصحاب ويسقط سعه الوقت بالاستصحاب ويبحث عن الماء , وهذه الروايه حسب فهم السيد الاعظم مانعه من التمسك باستصحاب بقاء الوقت لإدراك الصلاه فى الوقت ,

ولكن هذه الروايه اجنبيه حسب مبانى السيد الاعظم قده فهو يقول ان مقدمات الواجب واجبه عقلا وليس شرعا فاذا جاء الدليل يدل على وجوب مقدمه فيكون ذلك الحكم يدل على الارشاد الى حكم العقل فاذا كان الامر كذلك فالبحث وطلب الماء بما انه مقدمه لمقدمه الصلاه اى انه مقدمه للغسل او الوضوء وهما من جمله مقدمات الصلاه وهذه المقدمه واجبه عقلا والدليل الدال على وجوب الطلب يعتبر ليس دالا- على الوجوب وانما هو ارشاد الى حكم العقل والعقل انما يحكم بوجوب المقدمه ان كان العقل محرزا ان المكلف يتمكن من ادراك ذى المقدمه مع البحث عن المقدمه فعلى هذا فمعنى ذلك انه حينما يشك هل تفوته الصلاه او لا- تفوته فالمقدمه غير واجبه عليه فاذا كانت غير واجبه بمقتضى الروايه فالروايه تكون بعبده عن محل الكلام على مبناه الشريف وعلى هذا الاساس لا تجب .

ص: ٦٨

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٤، ص ٣٤١، ابواب التيمم، ب ١، ح ١، ط آل البيت.

واما عندنا فنلتزم بوجود البحث اذا كان ممكنا واما اذا لم يكن ممكنا فلايجب البحث , وانما الكلام فى ان السيد يريد ان يتمسك بالروايه لإثبات جواز ترك مقدمه مقدمه الواجب لأنه لا يتمكن من الادراك وقلنا انه انت من الاساس ان الوجوب عندك مختص بما اذا كان مطمئنا من ادراكها وهنا غير متمكن فالمقدمه غير واجبه والادله الداله على وجوب المقدمه ايضا لا تشمل فالروايه تكون اجنبية عن محل الكلام جمله وتفصيلا وللکلام متابعه .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٢٧: إذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء وتوضأ أو اغتسل وأما إذا علم ضيقه وشك في كفايته لتحصيل الطهاره والصلاه وعدمها وخاف الفوت إذا حصلها فلا يبعد الانتقال إلى التيمم. والفرق بين الصورتين أن في الأولى يحتمل سعه الوقت. (١)

كان الكلام اذا شك فى الوقت الباقي للصلاه فى الطهاره المائيه فما هى وظيفته المكلف هل يتوضأ ويصلى او يتيمم ويصلى وحاول الاعلام التمسك بالاستصحاب وهذا الفرض قسم الى صورتين الاولى اذا كان مقدار الوقت معلوم ومقدار العمل غير معلوما والصوره الثانيه عكس ذلك وفى احدى الصورتين تمسك بالاستصحاب والسيد الاعظم تمسك بالاستصحاب فى الموردین معا ولكن قال هناك روايه تمنع من التمسك بالاستصحاب ونحن ناقشنا فى ذلك وقلنا ان الاستصحاب يجرى فى الامور الحاليه والماضيه ولايجرى فى الاستقباليه وعليه فان الاستصحاب ساقط عندنا مع قطع النظر عن الروايات وناقشنا الروايتين ايضا

التحقيق فى المسأله :

التأمل فى الآيه الشريفه ايه التيمم وكذلك فى الروايات خصوصا الروايه التى ذكرها صاحب الوسائل مرتين فى ابواب التيمم المره الاولى ذكرها فى الباب الاولى الروايه الاولى والمره الثانيه ذكرها فى باب ١٤ الروايه ٣ , وهذه الآيه الشريفه تقول ان لم تجدوا ماء وفسرنا عدم الوجدان بعدم التمكن وعدم التمكن اما الماء غير موجود او ان هناك مانع شرعى او عقلى او نحو ذلك من استعمال الماء ففى كلتا الحالتين يعتبر الانسان غير متمكنا من الماء , فاذا لم تكن متمكنا أى اذا لم تحرزوا التمكن من الماء فحينئذ يجب التيمم سواء احرزتم عدم التمكن او لم تحرزوا لا التمكن ولا عدم التمكن

ص: ٦٩

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٨٤، ط جماعه المدرسين.

الاولى هي احراز التمكن

والثانية احراز عدم التمكن

والثالثة الشك فى الاحراز

والآيه دلت على وجوب التيمم فى صورتين صورته العلم بعدم التمكن وصورته الشك فى التمكن لأنه فى صورته الشك ايضا لم يحرز التمكن وانما امر بالوضوء مع احراز التمكن .

واما مفاد الروايه ب١٤ ابواب التيمم (محمد بن يعقوب ، عن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زراره ، عن أحدهما (عليهما السلام) قال : إذا لم يجد المسافر الماء فيطلب ما دام فى الوقت ، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم وليصل فى آخر الوقت ، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه ، وليتوضأ لما يستقبل (١) يقول الانسان اذا كان فى السفر ولم يجد الماء فيطلب مادام فى الوقت أى يبحث عن الماء مادام هناك سعه فى الوقت ومادام التمكن من حيث الماء موجودا أى يجب البحث عن الماء والوضوء اذا احرز السعه فى الوقت واما اذا لم يحرز فله صورتان صورته احراز العدم وهذه حكمها معلوم لم يذكرها الامام وصورته الشك انه يتمكن او لم يتمكن فهنا امره الامام ع بالتيمم ، فالنتيجه فى صورتين يجب التيمم وفى صورته يجب الوضوء او الغسل وهذه الروايه ان لم تكن نضا فهى ظاهره فى ما ندعيه وهو ان وجوب الطهاره المائيه هو التمكن ومع عدم التمكن أى مع عدم احراز التمكن سواء احرزنا عدم التمكن او شككنا فى ذلك فالوظيفه التيمم .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

ص: ٧٠

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٤، ص ٣٦٦، ابواب التيمم، ب ٤١، ح ٣، ط آل البيت.

مسأله ٢٨ : إذا لم يكن عنده الماء وضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو فى بعض أجزاء الصلاه انتقل أيضا إلى التيمم، وهذه الصوره أقل إشكالا من الصوره السابقه، وهى ضيقه عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان فى هذه الصوره، بخلاف السابقه .. (١)

افاد اليزدى رض اذا ضاق وقت الصلاه ولم يكن لديه ماء يتوضأ به ولم يسع الوقت للبحث افتى ان عليه ان يتيمم ويصلى وهذه المسأله اقل وأخف اشكالا من المسأله السابقه وكان رض يحتاط فى القضاء

الكلام فى المساله مره من حيث القاعده المستفاده من الآيه الشريفه واخرى من حيث الروايه اما من حيث القاعده فقد اشرنا ان

الآيه دلت على وجوب الانتقال الى التيمم اذا لم يكن الانسان متمكنا من الماء وعدم الوجدان المقصود منه عدم التمكن وذلك لقرينه وجدانيه وقرينه فى الآيه اما الوجدانيه هى انه اذا كان مجرد وجود الماء مانعا من التيمم فلا يشرع التيمم فى حق احد الا المريض لأنه الماء موجود فى الدنيا فالأرض مليئه بالمياه فقطعا هذا غير مراد اذن القرينه الوجدانيه تقتضى ان يكون المقصود بعدم الوجدان هو عدم التمكن

اما القرينه فى الآيه الشريفه كما اشار الاعلام فهى ذكر المريض ونحوه فهذا قرينه على ان المقصود هو عدم التمكن , فاذا لم يكن الماء متمكنا من استعمال الماء لبعده او عجزه فيتيمم وفى المقام كذلك فهو غير متمكن من الوصول الى الماء لأنه بعيد لا قدره التكويني لا تكفى لوجوب الوضوء ما لم يكن هناك مسوغ شرعى

النتيجه لا- يجوز له التأخير وعليه ان يتيمم ويصلى ولكن فى اخر الوقت هذا من حيث الآيه , والغريب ان العلمين السيد الحكيم والسيد الاعظم قد ذكر روايه ثانيه وهى مضمرة ومرسله حسين العامرى وذكرها صاحب الوسائل فى ب ١٩ (وعنه , عن ابن سنان , عن ابن مسكان , عن حسين العامرى , عن سأل , عن رجل أجنب فلم يقدر على الماء , وحضرت الصلاه , فتيمم بالصعيد , ثم مر بالماء ولم يغتسل , وانتظر ماءً آخر وراء ذلك , فدخل وقت الصلاه الأخرى ولم ينته إلى الماء , وخاف فوت الصلاه , قال : يتيمم ويصلى , فإن تيممه الأول انتقض حين مرّ بالماء ولم يغتسل) (٢) هذه الروايه من حيث السند فيها عدّه مناقشات منها ان حسين العامرى لم نجد من وثقه كما فعل السيد الاعظم ثم هو ليس نفسه الذى سأل الامام ع وانما يقول عن من سأل الامام فالسائل مجهول ثم المسؤول عنه مضمّر فذكر الضمير ولم يصرح من السؤال من الامام ع ولسنا نعلم ذلك السائل حتى نعلم جلاله قدره فمثلا نقول لو كان زراره ومثله لم يسأل الا الامام ع فأصبحت ثلاث اشكالات فى سند الروايه العامرى ثم الواسطه مجهوله ثم الاضمار من دون قرينه على تعيين المسؤول

ص: ٧١

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٨٥، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٤، ص ٣٧٧، ابواب التيمم، ب ١٩، ح ٢، ط آل البيت.

اما من حيث الدلاله فهى ورد فيها ان الرجل كان مجنبا فتييم وصلّى ثم مر على الماء لأنه كان يتوقع انه يصل الى ماء اخر فلم يغتسل فضاق وقت الصلاه الاخرى ولم يتمكن من الوصول الى الماء الذى كان يتوقع ان يصل اليه فقال الامام ع يتيمم ويصلى والتيمم السابق قد بطل نتيجة مروره على الماء

وهذه الروايه فيها امر بالتيمم اذا ضاق الوقت وهذا الامر موجود بلا اشكال ولكن هل عليه البحث مع التمكن او ليس عليه البحث فهذا الجعل مغفول عنه , اذن الروايه ليس صريحه فى مانحن فيه مضافا الى ان اهتمام السائل والمجيب منصب على مرور المجنب على الماء فتكون اجنبية عن محل الفقهاء فكان الاستدلال بهذه الروايه غير واضح علينا وكان بإمكان الاعلام الاستدلال بالروايه التى ذكرها صاحب الوسائل اكثر من مره فمره فى ب ١١١ من ابواب التيمم (محمد بن يعقوب ، عن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زراره ، عن أحدهما عليهما السلام قال : إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام فى الوقت ، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتييم وليصل) (١) ولكن لم ينقلها بتمامها ومره ثانيه ب ١١٤ (محمد بن يعقوب ، عن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زراره ، عن أحدهما (عليهما السلام) قال : إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام فى الوقت ، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتييم وليصل فى آخر الوقت ، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه ، ولتوضاً لما يستقبل .) (٢) ومره ثالثه نقلها ايضا وهى صريحه ووارده فى محل الكلام فهى تقول اذا كان المسافر اذا لم يجد الماء فليطلب مادام فى الوقت اى انه الطلب انما يأتى اذا كان فى الوقت سعه اما اذا لم يكن فى السعه فلا تطلب ,

ص: ٧٢

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٤، ص ٣٤١، ابواب التيمم، ب ١، ح ١، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٤، ص ٣٦٦، ابواب التيمم، ب ١، ح ٣، ط آل البيت.

ثم بعد ذلك صرح وقال اذا ضاق الوقت فليتميم ويصلى فالروايه دلت مرتين مره فى قوله فليطلب مادام فى الوقت والمره الثانيه فى قوله اذا ضاق الوقت فليتميم ويصلى , فكان على الاعلام الاستدلال بهذه الروايه .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٢٨ : إذا لم يكن عنده الماء وضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو فى بعض أجزاء الصلاه انتقل أيضا إلى التيمم، وهذه الصوره أقل إشكالا من الصوره السابقه، وهى ضيقه عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان فى هذه الصوره، بخلاف السابقه .. (١)

كنا فى محاوله فهم كلام السيد الزدى حيث قال اذا ضاق الوقت ولايسع للبحث لتحصيل الماء والصلاه فى الوقت فاذا فحص عن الماء فرمما تقع الصلاه كلها او بعضها خارج الوقت يقول فى هذه الصوره يجب التيمم وهذا ذكرناه .

اليوم يقول لصدق عنوان الفقدان فى حق هذا المكلف وانه فاقد للماء فتأتى الآيه التى تأمر بالتيمم فيقول بما انه يصدق عليه انه غير واجد للماء فيكون التيمم واجبا عليه

السيد الحكيم يعلق على هذا الكلام فيقول الفقدان له معنيان

الاول بمعنى عدم الوجود

والثانى هو عدم التمكن من الوصول الى الماء

لو اخذ الفقدان بالمعنى الاول فكلام السيد الزدى صحيح وتام فان المكلف فاقد للماء ووظيفته التيمم واما اذا اخذ الفقدان بالمعنى الثانى بعدم التمكن فليس صحيحا فمفروض الكلام ان المكلف متمكن من تحصيل الماء تكوينا فاذا كان متمكنا فلا يصدق الفقدان بالمعنى الثانى عليه فاذا لم يصدق الفقدان فلا يشرع التيمم فيه ويقول ان الفرق بين المعنى الاول للفقدان والمعنى الثانى هو انه فى الاول انعدم الوجدان اذا تحقق فيجب التيمم ولايجب الفحص ووجوب الفحص يحتاج الى دليل خاص بخلاف المعنى الثانى فانه مادام متمكنا فلا يصدق عليه الفقدان الا بعد البحث والياس من وجود الماء ودليل وجوب البحث لا يشمل المقام وانما يشمل حيث سعه الوقت هذا ملخص ما أفاده السيد الحكيم مع توضيح منا .

ص: ٧٣

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى الزدى، ج٢، ص ١٨٥، ط جماعه المدرسين.

اما اولاً ان المعنى الاول للفقدان وهو عدم الوجدان ان كان مقصوده هو عدم وجود الماء فى العالم فهذا المعنى غير صحيح قطعاً لانهم قالوا ان ثلاثه ارباع الارض مغموره بالماء من البحار والانهار والثلوج الذائبه و.. , وان فسر عدم الوجدان بعدم الوصله اليه فهو يتحد مع المعنى الثانى وليس مع المعنى الاخر فتقسيمه للفقدان اصبح غير واضح ولأجل ذلك قلنا فى ما تقدم فى مقام محاولتنا لفهم الآيه الشريفه انها تقول ان لم تجدوا ماء أى لم تتمكنوا وليس المقصود لم يوجد الماء فى الكون فانه ليس له مصداق اصلاً

وثانياً يقول رض ان الفقدان بمعنى عدم التمكن غير متحقق فى المقام اذ المفروض انه يتمكن ان يبحث عن الماء فيصل اليه , قلنا ان هذا غير واضح لأنه المكلف ان كان متمكناً من تحصيل الماء تكويناً الا انه مأمور بالإتيان بالصلاه داخل الوقت فهو ممنوع ان يصرف شىء من الوقت فى تحصيل الماء فعلى هذا فهو ممنوع شرعاً والممنوع الشرعى كالممنوع العلقى فهو عاجز عن تحصيل الماء بحكم الشارع فما افاد حكيم الفقهاء غير واضح

ثم ان كلام السيد اليزدى منصب على جانب ان الانسان قد ضاق وقت الصلاه عليه ولا يتمكن من تحصيل الطهاره المائيه لأجل الصلاه فيلجأ الى الطهاره الترابيه , ولكنه لم يصرح ان هذا الضيق كان بسوء اختياره او انه ليس بسوء اختياره وكلامه يعم الصورتين معا , ولكن الظاهر انه اعتمد على ما تقدم منه فى السابق وهو انه ان كان هو السبب فى التأخير فيكون عاصياً فاذا كان عاصياً فحكم هذه الصوره قد تقدم ولذلك اكتفى بدون ذكر تلك الصوره

مسوغات التيمم بحث الفقه

الموضوع : مسوغات التيمم

(مسألة ٢٩) : من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف وتوضأ أو اغتسل بطل لأنه ليس مأموراً بالوضوء لأجل تلك الصلاة، هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاة، وأما إذا توضأ بقصد غايه أخرى من غاياته أو بقصد الكون على الطهاره صح على ما هو الأقوى من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده. ولو كان جاهلاً بالضيق وأن وظيفته التيمم فتوضأ فالظاهر أنه كذلك فيصح إن كان قاصداً لإحدى الغايات الأخرى، ويبطل إن قصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاة (١)

افاد السيد اليزدى رض فى العروه اذا كانت وظيفه المكلف الصلاة بالتيمم وترك التيمم واغتسل او توضأ فهل يحكم بصحة الوضوء او لا ؟ قالوا اذا قصد بالوضوء والغسل الوصول الى الصلاة التى ضاق وقتها فهو ليس مأموراً بالوضوء ولا بالغسل فيحكم بالبطلان وان قصد بذلك الوضوء او الغسل شيئاً اخر من الامور التى يشترط فيها الطهاره المائيه كصلاه القضاء او مس كتابه القرآن فيصح منه الوضوء او الغسل لأنه اقصى ما يمكن ان يقال انه فعل الوضوء او الغسل وترك التيمم وهو مأمور بالتيمم وقلنا ان الامر بالشىء وهو التيمم لا يقتضى النهى عن ضده الخاص من جمله تلك الاضداد الخاصه الغسل او الوضوء فليس ممنوعاً عنه فيحكم بالصحة ، هذا ما أفاده السيد اليزدى

السيد الاعظم زاد فى المطلب مطلباً اخر ا وقال حتى اذا قلنا ان الامر بالشىء يقتضى النهى عن ضده فنحن نقول بالترتب وبمقتضى الترتب فكل من الضدين فى ضرفه مأمور به فهو مأمور بالتيمم وان عصى وتوضأ كان آتياً بالمأمور به وهو الوضوء او الغسل بنحو الترتب ، اذن كلا العلمين ملتزمان ان المسأله تدخل فى مسأله الضد ، وكذلك يلوح من كلام السيد الحكيم رض ولكن لنا تأمل فى هذا الذى افاده الاعلام وذلك انه فى مساله الضد هناك حدود مالم تتوفر تلك الحدود لا تكون المساله من مسأله الضد والكلام فى الضد لخاص ومن ابرزها ان يكون كل من الضدين مأموراً مع قطع النظر عن الاخر و كل منهما مقدور مع ترك الاخر فأقصى ما يلزم هو ان المكلف غير قادر على فعل الضدين معا هذا هو محل الكلام وفى المقام ليس كذلك اذ المفروض ان المكلف عاجز عن الوضوء او الغسل لضيق الوقت فاذا كان عاجزاً فلا يكون الوضوء او الغسل مأموراً به لعجز المكلف عنه فاذا كان عاجزاً فكيف يدخل مانحن فيه فى مسأله الضد فمساله الضد هو ان كل منهما فى نفسه مقدورا

ص: ٧٥

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٨٥، ط جماعه المدرسين.

ان قلت : انه مقدور تكويناً

قلنا : انه مقدور تكويناً ولكن حسب الفرض باعتبار يلزم من ذلك ترك الصلاة هو ليس مأموراً بالوضوء سواء كان المقصود بالوضوء نفس فعل الصلاة او كان شيئاً اخر هذا هو عاجز عن الوضوء لأنه مأمور بصرف هذا الوقت بالتيمم والصلاه وليس

مسموحا له بغيرها فهو غير قادر على الضدين معا فاذا غير قادر فالذى نحن لا يدخل فى مساله التضاد .

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

(مسأله ٢٩) : من كانت وظيفته التيمم من جهه ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف وتوضأ أو اغتسل بطل لأنه ليس مأمورا بالوضوء لأجل تلك الصلاه، هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاه، وأما إذا توضأ بقصد غايه أخرى من غاياته أو بقصد الكون على الطهاره صح على ما هو الأقوى من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده. ولو كان جاهلا بالضيق وأن وظيفته التيمم فتوضأ فالظاهر أنه كذلك فيصح إن كان قاصدا لإحدى الغايات الأخرى، ويبطل إن قصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاه (١)

الكلام فى ما اذا ترك التيمم والتجأ الى الطهاره المائيه وصلى هذه الصلاه التى ضاق وقتها فما حكم هذه الصلاه وما حكم هذا الوضوء وهذا الغسل ؟ طبعاً ان حكماً بصحة الغسل او الوضوء فلا بد من الحكم بصحة الصلاه وان وقع بعضها او تمامها خارج الوقت غايه ما هنالك يكون عاصياً فى تأخير الصلاه ولكنه صلى بطهاره صحيحه وصلاته صحيحه الا انه ارتكب بمعصيه تأخير الصلاه .

انما الكلام فى صحة الطهاره المائيه السيد اليزدى قسم الى قسمين والسيد الاعظم فصل بنحو اوسع , فنجعل كلام السيد الاعظم ويأتى فى ضمن كلامه كلام صاحب العروه قده افاد رض على ما نسب اليه انه اذا التجأ المكلف الى الطهاره المائيه فإما يكون عالماً بضيق الوقت وان وظيفته التيمم او كان جاهلاً به والجاهل اما ان يقصد بالوضوء او الغسل هذه الصلاه التى يريد ان يأتى بها مره يقصد بالوضوء او الغسل اى عمل مشروطاً بالطهاره المائيه او يأتى بها بكونها مطلوبه فى نفسها فصار عندنا صورتان ثم الصوره الثانيه الى صورتين

ص: ٧٦

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٦، ط جماعه المدرسين.

الكلام فعلاً فى الصوره الثانيه وهى اذا كان عالماً بضيق الوقت ومع ذلك تجرأ واشتغل بالطهاره المائيه قالوا اما انه قصد التشريع (كلام السيد الاعظم وصاحب العروه وفى الجمله كلام حكيم الفقهاء رض) اما ان يقصد التشريع بمعنى انه يعلم بانه غير مأمور بالوضوء او الغسل ومع ذلك يأتى بهما بانه مطلوب منه تشريعاً فاذا قصد التشريع فقالوا ببطلان الوضوء والغسل لان التشريع مبغوض والفعل الذى تحقق فى ضمنه المبغوض او تحقق مبغوضاً لله سبحانه لا- يمكن ان يقع مقرباً الى الله سبحانه اما اذا لم يقصد التشريع وانما اتى بهما بما انهما مطلوبان لطبيعى الصلاه ولو للصلاه الفائتة او لغايه اخرى من الغايات الشريفه التى تتوقف على الطهاره باعتبارهما مطلوبين نفسيين ولو بنحو الاستحباب الذاتى فحينئذ يحكم بالصحة فصار عند الاعلام صورتان لهذه

الحاله وهى العلم بضيق الوقت والوضوء والغسل لأجل هذه الصلاه التى ضاق وقتها ليس احدهما مطلوباً فحينئذ ان قصد بذلك الغسل او الوضوء الايتان بتلك الصلاه قالو العمل باطل فالنتيجه الصلاه باطله , هذا ما فاده الاعلام

ثم ربطوا هذه المسأله بمسأله الضد

يقول انما يحكم ببطلان الوضوء او الغسل فى المقام اذا لم يكن تشريع يمكن الحكم بالبطلان اذا قلنا ان الامر بالشىء يقتضى النهى عن ضده ولم نقل بالترتب , السيد اليزدى لم يقل بالترتب السيد الاعظم يقول بالترتب يقول ان قلنا ان الامر بالشىء يقتضى النهى عن ضده يكون هذا العمل باطلا عند اليزدى مطلقاً ولم يكن باطلا عند السيد الاعظم لأنه يقول بالترتب , قلنا ان اقحام مسأله الضد فى المقام فى غير محله , فان مسأله الضد اذا كان المكلف متمكناً من احد الضدين وعدم التمكن منهما معا او عدم التمكن من احدهما فقط دون الاخر فتأتى مسأله الضد وأما اذا كان احد الضدين ليس مقدوراً للمكلف ففى مثل ذلك لم يأتى بحث الضد اصلاً اجنبى عن بحث مسأله الضد والوجه فى ذلك ان الوضوء والغسل فى محل الكلام غير مقدور للمكلف لأنه يجب عليه صرف الوقت الموجود عنده فى التيمم والصلاه بالتيمم فاذا كان الامر كذلك فهو ليس مأموراً بالوضوء ولا بالغسل لا بنحو التعجيز ولا بنحو انه احد الضدين لأنه غير قادر الممنوع شرعاً كالممنوع عقلاً فاذا كان ممنوعاً من صرف الوقت فى الغسل او الوضوء هو ليس متمكناً منه لأنه ممنوع شرعاً عليه ان يصرف الوقت فى غير التيمم والصلاه فحينئذ هو غير قادر فعدم قدره قد يكون تكوينياً وقد يكون تشريعياً فهو غير قادر حتى اذا لم يتيمم ولم يصلى بالتيمم فهو غير قادر لان ذلك ممنوع عليه فاذا كان الامر كذلك فمسأله الضد تأتى حيث يكون كل من الضدين مطلوباً فى نفسه مقدوراً للمكلف فى نفسه والمكلف مأمور بهما لكن لا يتمكّن منه فالجمع بينهما هاهنا غير ممكن الا من احدهما وهو الصلاه بالتيمم وانت تجعل هذه المسأله داخله فى مسأله الضد فهذا غير واضح جداً .

ثم لو تماشنا معهم وغضضنا النظر عن شبهتنا لو ادخلنا هذا الفرد في مسأله الضد فيمكن تقريبه بوجهين احدهما ما هو صريح كلام اليزيدى والكلام المنسوب للسيد الاعظم يقول الضدان هما التيمم والطهاره المائيه ويمكن ان يقرب بتقريب اخر ولم اجد فى كلماتهم هذا التقريب وهو ان الوقت لن يسع للتيمم والصلاه فى الوقت وترك التيمم مستلزم لترك الصلاه فى الوقت , وهذا هو الفرض فى المسأله , فاذن يمكن ان يقال انه مأمور بالصلاه فكل ما يكون مضاد للصلاه فه يعتبر ضد فالوضوء والغسل يكون ضدا للصلاه وليس للوضوء , الذى عاجز عنه هو الصلاه والطهاره المائيه وليس بين الغسل والتيمم , فليس الامر دائر بين الوضوء والتيمم وانما بين الصلاه فى الوقت وبين الوضوء او الغسل , فان كان لايد من اقحام مسأله الضد فى المقام فلايد من تقريب المساله هكذا وهو ان الامر دائر بين الصلاه فى هذا الوقت الذى ضاق بحيث تقع تمام الصلاه او بعضها خارج الوقت اذن المضاده تقع بين الصلاه وبين الغسل بين الصلاه وبين الوضوء .

فصار عندنا ملاحظتان

الملاحظه الاولى ان المساله اجنبيه عن باب التيمم , والتضاد يبحث عنه اذا كان المكلف متمكنا من فعل كل من الامرين ولكن على نحو البدل اما ينقد الغريب مع عدم الاجتناب عن الارض المغصوبه , لا يمكن ان ينقد الغريب بغير هذا ولا يمكن ان يتحقق منه الوصول بدون المرور بالأرض المغصوبه , والمثال الاخر وهو دخوله للمسجد للصلاه ويرى امامه النجاسه فى المسجد فكلاهما مقدور لكنه لم يمكنه الجمع بينهما

الملاحظه الثانيه هى ان كان لايد من اقحام هذه المسأله فى مساله الضد فالمضاده بين الصلاه وبين الغسل او الوضوء .

ثم مطلب اخر وهو انه اذا قصد التشريع قال العلمان رض يكون عمله باطلا ,

نقول لا- ليس دائما اذا قصد التشريع يكون مبطلا- للعمل يمكن ان نصور التشريع بنحوين فى محل الكلام مره ياتى بالوضوء لاجل هذه الصلاه التى ضاق وقتها ويقصد بان الشارع طلب منه الوضوء او الغسل لهذه الصلاه ينسب هذا الى الشارع , معنى التشريع لغه ان ينصب نفسه مشرعا

اما المعنى الثانى فهو يقول الله امرنى فهذا لا يسمى لغه تشريعا وانما هو كذب على الله ورسوله والكذب شىء والتشريع شىء اخر فهذا خلط , فالتشريع يعنى ينصب نفسه مشرع مقابل تشريع رب العالمين وهذا هو المحرم من التشريع ومن الكبائر وليس كل تشريع هو حرام , واما انه ينسب الى الله وهو يعلم انه لم يشرعه فهذا كذب على الله ورسوله وليس تشريعا , وللكلام متابعه .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

(مسأله ٢٩) : من كانت وظيفته التيمم من جهه ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف وتوضأ أو اغتسل بطل لأنه ليس مأمورا بالوضوء لأجل تلك الصلاه، هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاه، وأما إذا توضأ بقصد غايه أخرى من غاياته أو بقصد الكون على الطهاره صح على ما هو الأقوى من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده. ولو كان جاهلا بالضيق وأن وظيفته التيمم فتوضأ فالظاهر أنه كذلك فيصح إن كان قاصدا لإحدى الغايات الأخرى، ويبطل إن قصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاه (١)

كان الكلام فى ما اذا ضاق الوقت ولايسع للصلاه مع الطهاره المائيه فوظيفته الصلاه بالطهاره المائيه ولكن المكلف اتى بها بالطهاره المائيه

ص: ٧٩

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٦، ط جماعه المدرسين.

قالوا ان كان عالما بالتيمم وليس بالوضوء او الغسل لهذه الصلاه قالوا ان كان تشريعا يكون وضوئه باطلا لأنه لم يكن مأمور به .

هذا الكلام فيه خلط بين الكذب على الله وبين التشريع فالتشريع ان الشخص ينصب نفسه حاكم شرعيا على العباد بانه امير المؤمنين او انه نبي او خليفه رسول الله , واما الكذب على الله هو ان يقول ان الله امرنى بهذا الفعل وهو لم يأمره الله تعالى فى الواقع فهذا ليس تشريعا.

فى كلتا الحالتين الكذب على الله والتشريع يمكن الالتزام ببطلان الوضوء فى حاله وبصححه الوضوء فى حاله اخرى فى حال

التشريع انه شرع ولكن فى مقام العمل ايضا يأتى تطبيقا للشرعيه التى شرعها هو فهنا يحكم بالبطلان لأنه لم يكن مقربا الى الله تعالى وانما يكون مقربا الى نفس المشرع ومره انه شرع ولكن فى مقام العمل لم يبق ما شرعه بل طبق التشريع الالهى وهو الوضوء او الغسل لطبيعى الصلاه فالتشريع موجود ولكنه يمثل التشريع الالهى فالتشريع فعل محرم ولكن الفعل الوضوء او الغسل صحيح .

اما اذا نسب الامر بوجوب الصلاه الى الله تعالى وهو يعلم انه تعالى لم يوجهه فقد كذب على الله سبحانه ففى هذه الحاله حينما يكذب على الله وينسب له ما لم يثبت انه فعله فحينئذ اما يأتى بالوضوء امثالاً للأمر الذى كذب به على الله فهنا لا يكون الفعل مقربا الى الله فيكون العمل باطلا , ومره انه نسب الامر بالوضوء لأجل هذه الصلاه ينسبه الى الله تعالى ولكنه فى مقام العمل لم يمتثل هذا الامر المنسوب الى الله كذبا بل هو يمتثل الاوامر الشرعيه الثابت فى الشرع الشريف فهذا الافتراء والكذب موجود ولكن الفعل مع ذلك صحيح .

واما مسأله التضاد فقلنا انه يأتى مسأله الضد فى المقام فى ما اذا قصد امتثال الامر الالهى المتعلق بالوضوء لطبيعى الصلاه قلنا ان مساله الضد لا- تأتى فى المقام فان التضاد يأتى فيما اذا كان كل من العمليين فى نفسه مقدورا ولكن المكلف يعجز عن الجمع بينهما وفى المقام المكلف غير قادر على الوضوء او الغسل لان الوقت لا يسع له ولصلاته , هذا فى ما اذا كان المكلف يعلم بانه لا يسع وقته للصلاه مع الوضوء او الغسل .

اما اذا كان جاهلا- ولا يعلم بان وقت الصلاه ضيق ومع ذلك اقدم على الوضوء او الغسل فمره امتثالا للأمر الذى تخيله لهذه الصلاه ومره انه تخيل الامر الذى وجد فى الشرع المقدس للوضوء لطبيعى الصلاه فاذا كان بالنحو الثانى فهو يحكم بالصحه باعتبار انه الوضوء نامور لأجل طبيعى الصلاه وهو اتى بذلك امتثالا لذلك الامر فالوضوء صحيح والصلاه ايضا صحيحا .

وهنا ايضا جاء الاعلام بمساله الضد وقد قلنا انها لا تأتى هنا مساله الضد وانما تأتى فى ما اذا كان كل من الامرين مطلوباً فى نفسه شرعا ويكون مقدورا عقلا وشرعا كل منهما وفى المقام ليس الوضوء او الغسل مقدور شرعا وانما مقدور عقلا فقط .

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم

(مسأله ٢٩) : من كانت وظيفته التيمم من جهه ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف وتوضأ أو اغتسل بطل لأنه ليس مأمورا بالوضوء لأجل تلك الصلاه، هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاه، وأما إذا توضأ بقصد غايه أخرى من غاياته أو بقصد الكون على الطهاره صح على ما هو الأقوى من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده. ولو كان جاهلا بالضيق وأن وظيفته التيمم فتوضأ فالظاهر أنه كذلك فيصح إن كان قاصدا لإحدى الغايات الأخرى، ويبطل إن قصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاه (١)

ص: ٨١

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٦، ط جماعه المدرسين.

الكلام فى الصوره الثالثه التى اشير اليها فى كلمات السيد اليزدى والسيد الحكيم والسيد الاعظم وملخص هذه الصوره هى ان يتوضأ المكلف او يغتسل بقصد مقدميته للصلاه التى ضاق وقتها ومروض الكلام انه جاهل بضيق الوقت ظن ان الوقت واسع وتوضأ او اغتسل فهل يحكم بصحه هذا الوضوء؟

مال السيد اليزدى الى البطلان والسيد الحكيم والسيد الاعظم الى الصحه وحسب ما جاء فى الكلام المنسوب للسيد الاعظم ان المعتبر فى الامر العبادى امران حتى يكون ذلك الفعل صحيحا احدهما الاتيان بالفعل بالنحو المطلوب والثانى نسبه ذلك الفعل واضافته الى البارى جل عظمته بان يأتى بالفعل مضافا الى الله تعالى باى نحو من انحاء الاضافه وهذان الامران متحققان فى المقام فى مفروض الكلام انه توضأ لله تعالى ولم تكن له غايه اخرى اتى بالوضوء بالنحو المطلوب وكذلك فى الغسل فلماذا

التوقف فى الحكم بالصحه هنا ،

ثم استدرك رض يقول لوا قلنا ان الوضوء او الغسل يتقيد بقصد المقدميه فحينئذ يحكم بالبطلان كما هو مختار اليزدى

التوضيح : ان المكلف اذا اتى بالوضوء او الغسل بنيه كونه مقدمه لهذه الصلاه التى ضاق وقتها ومعلوم ان هذا الامر غير صحيح يعنى هذا الوضوء ليس مقدمه لهذه الصلاه الشارع لم يأمرنى بهذا الوضوء او هذا الغسل فالوضوء الذى اتى به مقيدا بكونه مقدمه لهذه الصلاه التى ضاق وقتها فحينئذ يكون قد اتى ما ليس مطلوباً منه والمطلوب منه هو اما التيمم او الوضوء بدواعى اخرى لا- بهذا القيد فاذا قلنا بان الوضوء والمأمور به يمكن تقييده بالقصد بالمقدميه فحينئذ يكون ما مال اليه السيد اليزدى صحيحاً اى الحكم بالبطلان لأنه ليس مقدمه وليس مأموراً به بهذا القيد

ص: ٨٢

لكن السيد الاعظم يقول نحن رفضنا هذا فى بحث الوضوء فى غير هذا المقام انه يكون هذا العنوان قيذا للوضوء وكونه مقدمه للصلاه الحاضره لا يصح ان يكون قيذا للفعل الذى اتى به كالوضوء او الغسل , وهذا ملخص مع توضيح منا ما جاء فى الكلام المنسوب الى السيد الاعظم .

وفى الواقع فى المقام بحثان

الاول هو ما نسب الى السيد اليزدى وهو هل يعتقل ان يكون الوضوء مقيدا بعنوان المقدميه للفعل الذى يريد ان يأتى به او لا يكون اى هذا يكون داعى ولا يكون قيذا اى ليس الامر متعلقا للمركب من باقى الفعل الوضوء زائدا بكونه مقدمه للصلاه التى حل وقتها وهذا البحث سوف نتكلم به

الثانى ما افاده وجهها لحكم الشريف بصحة الوضوء او الغسل فهو قلنا انه قال المطلوب فى الامر العبادى امران احدهما الايتان بالفعل بالنحو المطلوب والثانى ان يكون اضافته ذلك الفعل الى الله تعالى وكلا- الامرين موجود فى المقام فلما يتوقف عن الحكم بالصحة , يقول نعم هو كان المقصود ان يكون الداعى والدافع الى الوضوء الى الغسل هو الامر النفسى او كونه مقدمه لطبيعى الصلاه لأنه ليس الامر الا هكذا واما ان يكون الداعى الى هذا الوضوء او الغسل كونهما مقدمه الى الصلاه هذا الداعى والقصد يكون خلاف الواقع واذن لزم فى المقام هو تخلف الداعى فما دعاه الى الوضوء او الغسل لم يكن موجودا وكان خيالا بحثا والذى اتى به نفس الوضوء , وتخلف الداعى لا يوجب بطلان الامر لأنه ليس له ارتباط بالفعل .

نلخص مطلبا قد تعرضنا له فى الاصول فى بحث مقدمه الواجب وبعض المباحث الاخرى وهو كون الفعل مقربا للعبد الحقيقى من المولى الحقيقى او العبد العرفى للمولى العرفى ما هو مناط ذلك ؟ مجرد اضافته الفعل الى المولى اذا كان القصد شريفا فأقصى ما يتحقق بهذا القصد هو ان العبد يكون مرضيا لدى المولى من حيث القصد مالم يكن نفس العمل الذى اتى به مطلوبا للمولى واذا كان هذا القصد غير مطابق للواقع لم يكن هذا القصد الذى كان دافعا للعبد الى الفعل لم يكن للقصد موجب اصلا لان المولى لم يطلب منه هذا الفعل بهذا القصد فحينئذ كون هذا الفعل مقربا الى المولى مطلقا ولو كان المولى فعلا لمك يره فهذا غير واضح

ص: ٨٣

وبعبارة واضحة : ان المولى اذا ارسل العبد ليشتري من السوق مثلا الخضره فظن العبد انه يريد قميصا فجاء بالقميص تقربا الى المولى , المولى يمدح العبد ويكون محبوبا لدى المولى بهذا القصد انه اراد وقصد العبد بنفسه و ارادته وعقله قصد الامتثال لأمر المولى من هذه الجبهه هو محبوب ولكن هذا الفعل الذى اتى به وهو عبارة عن القميص وان كلن المولى يحتاج الى القميص فى وقت اخر غير مقرب , فهذا الفعل من العبد مقرب من جهه الى المولى وغير مقرب من جهه اخرى , فهو مقرب من حيث قصده انه نوى الامتثال واما ما به نوى الامتثال لم يكن مطلوبا للمولى وفى المقام الوضوء والغسل وان كان طبيعيا واحده الوضوء الذى كونه لأجل طبيعى الصلاة او الوضوء الذى كون لهذه الصلاة هذا الوضوء طبيعه واحده كما يقول السيد الاعظم ولكن الطبيعه تتقيد بالقصد الذى يقصده وذلك لأجل انه لو قلنا انه لم يأتى مثلا انه هو توضحاً لأجل التبريد غسل الوجه واليدين ومسح الراس والرجلين لأجل التبريد لا بقصد امر المولى فمعنى ذلك انه لا يكون هذا مقربا فمعنى ذلك انه الفعل انما يكون مقربا للعبد اذى كان فى نفسه قابلا ان يتقرب به العبد الى المولى فعلى السيد الاعظم ان يثبت ان هذا الذى اتى به العبد صالح ان يتقرب به الى المولى , غاية ما هنالك السيد يقول انه بنفسه مقرب لكنه تخلف الداعى , الداعى ان نقول ان الداعى قيد ولكن عنوان المقدميه ليس قييدا , فقد خلط بين مطلبين بين قصد المقدميه والداعى ان يكون لأجل المقدميه فالداعى شىء ووصف المقدميه فى المقام الا تيان شىء اخر

وبعبارة واضحة ان العبادات لاشك فى انها تتقيد بالقصود لان عباديه العباده انما هى بالقصد وليس بدون القصد الانسان اذا اتى بصوره الصلاة هذا بدون قصد العباديه بدون كونه مطلوبا هذا لا يكفى لصحة الصلاة وكذلك اذا اتى الوضوء بقصد التبريد لا بقصد امر المولى فلا بد ان يكون العبد قاصدا امتثال امر المولى وفى المقام قاصدا لامتثال امر ليس موجودا فى الواقع , اذن الفعل لابد ان يكون صالحا للإضافه الى الله سبحانه الفعل يصبح صالحا ان يضاف الى المولى اذا وقع بعنوان كونه مأمورا به اما اذا وقع لا بعنوان المأمور به فلا يكون مقربا .

ملخص المناقشه مع السيد الاعظم انه قال العباده يشترط فيها امران الاتيان بالفعل والثاني اضافته الى المولى قلنا انه يوجد شىء ثالث وقد غفل عنه قلم صاحب المطبعه وهو ان يكون العمل قابلتا للإضافه الى المولى وفي المقام وقع الفعل بوجه غير قابل للإضافه ولذلك نحكم بالبطلان .

يمكن ان نلخص هذا الكلام بجمله مختصره : وهى ان الافعال تختلف بالوجوه والاعتبارات ضرب الطفل اذا كان ظلما فيكون محرما اما اذا كان للتأديب فيكون مأمورا به اذن اختلاف الوجوه والاعتبارات يوجب اختلاف الشىء المعتبر , وبعد هذا الامر الذى هو واضح الذى قال به ايضا السيد الاعظم وعليه نقول ان الوضوء باعتبار انه مقدمه للصلاه شىء وباعتبار كونه مطلوباً نفسياً شىء اخر كونه مقدمه لطبيعى الصلاه شىء اخر لذلك وقع الكلام فى بحث المقدمه ان ووجوبها غيرى فكيف يعتبر قصد القربه فى الطهارات الثلاث وقالوا هناك بالإجماع وغير الاجماع , كون الفعل واجبا غيريا اعتبار من الاعتبارات هذا الفعل مطلوب قد يكون مطلوب بعنوان الغيرى وقد يكون مطلوباً بالعنوان النفسى ايضا الامر اعتبارى فاذا كانت الامور تختلف باختلاف العبارات نقول هذا الوضوء او الغسل مقيدا باعتبار وهو اعتبار كونه مقدمه لهذه الصلاه وهذا الاعتبار قيد وان قلنا القصد والداعى للتخلف لا يؤثر هذا صحيح لكن تغير الاعتبار يوجب تغير المعتبر , لذلك قلنا انه اذا غسل وجهه ويديه ومسح راسه ويديه بقصد التبريد فهل يحكم بصحة الوضوء ؟ الجواب انه لم يقصد .

المكلف فى المقام لم يأتى بالوضوء بكونه مأمورا بطبيعى الصلاه بكونه مأمورا فى نفسه لمحجوبه نفسه لكن ذلك الاعتبار الغاه وجاء باعتبار اخر غير موجود وهو اعتبار كون الوضوء مقدمه الى هذه الصلاه وعلى هذا ما ذهب اليه الاسيد اليزدى هو الصحيح من الحكم بالبطلان , نعم ذاك البحث الذى اشار اليه السيد الاعظم فى اول البحث وهو هل ان العناوين التى تثبت للأفعال او القصود فى مقام الامتثال يمكن ان تكون قيذا للمأمور به نقول الحق مع السيد الاعظم من انه لا يمكن وقلنا فى الاصول انه ما كان الشىء متأخرا رتبنا بل زمانا ايضا لا يمكن ان يكون ما خودا فى المأمور به امر المولى صدر بالوضوء فى وقته لما صدر الآن فى مقام الامتثال يأتى به بكونه مقدمه او بداعى الصلاه هذه فهذا القصد فى مقام الامتثال والذى يكون فى مقام الامتثال لا يصلح ان يكون قيذا فى المأمور به .

فما ذكره السيد الأعظم عن صاحب العروه انه الشيء الذى يكون متأخرا عن متعلق الامر لا يمكن ان يكون قيده فما افاده صحيح وهو قصد المقدميه للصلاه هذا القصد جاء فى مقام الامتثال وهذا ماجاء فى مقام الامتثال لا يصلح ان يكون قيده فى متعلق التكليف الذى هو متقدم على التكليف.

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣٠ : التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاه التى ضاق وقتها فلا ينفع لصلاه أخرى غير تلك الصلاه (١)

قال السيد اليزدى رض اذا انشغل المكلف بالصلاه بالتيمم عن الطهاره لمائيه لضيق الوقت عن الطهاره المائيه وبعد ذلك وجد الماء ثم فقد الماء اثناء الصلاه قيل ان يتوضأ للصلاه الاخرى فهل يجوز له ان يكتفى بهذا التيمم للصلاه الاخرى ؟

يفتى بعدم الجواز ويحتمل عدم الجواز فأفتى عليه ان يتيمم من جديد للصلاه الاخرى ووافق السيد لحكيم رض والسيد الأعظم يقرر لا يجوز له الدخول فى الصلاه الاخرى .

فعلا نحاول تقرير انه كيف يصح الدخول فى الصلاه الاخرى فنقول ا مشروعيه التيمم هى لأجل فقدان او عدم التمكن من الماء وعدم التمكن قد يكون تكوينيا وقد يكون شرعيا فاذا كان عدم التمكن حاصلا لضيق الوقت ودخل فى الصلاه فهذا غير متمكن فصح دخوله فى الصلاه ولما وجد الماء اثناء الصلاه كان متمكنا تكوينيا ولكنه الآن يتمكن من استعمال الماء تكوينيا ولكنه ممنوع من استعمال الماء شرعا باعتبار ان الانشغال فى الوضوء او الغسل يعنى ابطال هذه الصلاه التى هو فيها ثم بعد ذلك طرى العجز عن استعمال الماء من جديد قبل ان يفرغ من الصلاه او بعد الفراغ من الصلاه قبل ان يأتى بصلاه اخرى فهل ذلك التيمم باق ويجوز له الدخول فى صلاه اخرى او لا يجوز ؟

ص: ٨٦

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٧، ط جماعه المدرسين.

السيد الحكيم قال بجواز الدخول بتقريب ان المعتبر فى مشروعيه التيمم فقدان القدره شرعا وعقلا وهو فاقد للقدره شرعا قبل الدخول فى الصلاه لضيق الوقت ونفس ضيق الوقت ارتفع ولكنه جاء مانع شرعى اخر بدل المانع الشرعى السابق كان السابق هو الضيق الآن المانع الشرعى الاخر هو انشغاله بالصلاه

فالتبعية المانع الشرعى كما كان موجودا فكذلك الان وان تبدل بمانع اخر , والآن المانع هو عدم تمكنه من استعمال الماء لأجل انشغاله فى الصلاه فاذا فرغ من الصلاه وهو عاجز عن الطهاره المائيه مره اخرى فيجوز له الصلاه بالتيمم السابق , هذا هو ملخص كلام حكيم الفقهاء واحد احتمالات صاحب العروه

ولكن لا بد ان نلتفت الى خصوصيات مورد البحث منها هذا الكلام يأتي اذا كان الدخول فى الصلاه لأجل ضيق الوقت اما اذا لم يكن لذلك بل لمانع اخر مثل المرض ونحوه هذا خارج عن محل الكلام ومحل الكلام هو فى ما اذا كان الدخول فى الصلاه بالتيمم لأجل ضيق الوقت فقط بحيث يكون المانع شرعى وجانب اخر انه ليس الانسان اثناء الصلاه تمكن تكويننا ولم يتمكن شرعا وهذا مال اليه لأجل اخراج صورته يأتي الكلام عنها وهو اذا ضاق الوقت ولم يكن عنده ماء وتيمم وصلى ثم بعد ذلك وجد فى الطريق الماء بعد فراغه من الصلاه السابقه واحتمل بوجدان الماء فى الطريق فلم يغتسل او لم يتوضأ بهذا الاحتياط بال ثم لما وصل الى منزل اخر لم يجد الماء فهنا الروايه الصحيحه ذكرت انه انتقض التيمم السابق لتمكنه من الوضوء تكويننا وشرعا , هذه الصوره نريد ان نحترز منها بدعوى ان وجود الماء اثناء الصلاه لا يكون مصداقا لتلك الروايه التى فيها يكون المكلف فيها تمكن تكويننا وشرعا اما هنا فهو متمكن فقط تكويننا وغير متمكن شرعا ,

فعلى هذا الاساس مال السيد الحكيم للاكتفاء بالتيمم السابق للصلاه الاخرى وبما انه فقدان الماء هاهنا شرعى وانما شرع التيمم لأجل الصلاه فقط فلا يجوز له الاتيان بما يشترط فيه الطهاره غير الصلاه كمس كتابه القرآن ولو فى اثناء الصلاه هذا لا يجوز

السيد الاعظم مال الى ما مال اليه اليزدى من انه التمكن من الماء فى اثناء الصلاه يوجب نقضان الصلاه التراييه بالقياس الى الصلوات القادمه لان هناك مزاحمه بين الصلاه وبين الوضوء وفى المتراحمين يكون التكليف ثابتا لكلا المتراحمين ولكن يقدم الاهم الزاما اذا كان احدهما اهم وفى المقام التكليف بالماء ثابت حسب الفرض وعليه فهو متمكن منه شرعا فاذا كان متمكنا فقد انتقض التيمم بالقياس الى صلاه اخرى فعليه التيمم مره اخرى

هذا لب كلام السيد الاعظم ويأتى تفصيله ان شاء الله تعالى.

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣٠ : التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاه التى ضاق وقتها فلا ينفع لصلاه أخرى غير تلك الصلاه (١)

فى فرض المثال حينما كان التيمم لأجل الصلاه التى ضاق وقتها فكان التيمم لأجل ضيق الوقت ولم يكن لأجل فقدان الماء تكويننا فهل تمكنه من الماء ينقض التيمم بالقياس الى الصلاه القادمه او لا ؟

السيد اليزدى وتبعه السيد الاعظم يقول انه ينقض التيمم لأنه تمكن من الطهاره المائيه .

السيد الحكيم يقول انه غير متمكن من استعمال الماء شرعا فلا يكون هذا التيمم منتقض لأجل الماء الذى وجد .

الكلام فعلا- فى محاوله كلمات السيد الاعظم وقد اطال الكلام فيه يقول هاهنا اذا وجد الماء اثناء الصلاه فانه قد تمكن من الطهاره المائيه ولكنه هل هو متمكن شرعا ايضا ؟

ص : ٨٨

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٧، ط جماعه المدرسين.

يقول انه متمكن من الماء شرعا كما هو متمكن منه تكويننا وعقلا , يقول ما هو المانع من الوضوء او الغسل ؟

الجواب ان المانع هو امر الله تعالى بالتيمم فاذا ترك هذا الامر يكون عاصيا وبما انه يوجد امر بالتيمم وهو لا يتمكن من الاتيان بالوضوء والتيمم معا شرعا فهنا تأتى مساله التضاد بين الواجبين الوضوء والتيمم فاذا كان التضاد فالأمر بالشىء لا يقتضى عن ضده فالأمر بالتيمم لا يقتضى النهى عن الوضوء فعليه فالوضوء صحيح شرعا فيكون هو متمكن من الوضوء بالقياس الى الصلاه

ثم يتنازل يقول لوا قلنا ان الامر بالشىء يقتضى النهى عن ضده فحينئذ نحن نقول بالترتب , ان الامر بالتييم يقتضى النهى عن الضد وهو الامر بالوضوء او الغسل وهذا النهى كان ناشئا من هذا الامر ونحن نقول بالترتب ومقتضاه نلتزم بالطهاره المائيه , هذا ملخص كلام السيد الاعظم قده .

ولكن قلنا فى جلسات سابقه انه مساله الضد لا تاتى فى المقام وذلك لما قرناه فى ما تقدم من ان مساله التضاد فى علم الاصول تاتى حينما يكون هناك فعلا ن كلف من الفعلين مصب للتكليف فى نفسه ومقدور عقلا وشرعا وجاء العجز بسبب وجود الامر بالضد الاخر والا هو فى نفسه مقدور كما قالوا فى مثال الدخول وقت الصلاه الى المسجد ووجود النجاسه فالاشتغال بأحدهما يقتضى ترك الاخر والا- مع قطع النظر عن الاخر فكل من الواجبين فى نفسه مطلوب ومقدور عقلا وشرعا , وفى المقام ليس كذلك فالمكلف لما ضاق الوقت فحينئذ الامر بالوضوء غير موجود لأنه غير متمكن من الوضوء شرعا , فاذا كان متمكنا فقط عقلا وتكوينا وغير متمكن شرعا فلاتاتى مساله التضاد ابدا , فملاك بحث التضاد هو ان يكون كل منهما مقدورا عقلا وشرعا .

اما فى المقام الذى يزىء فى الطين بله مشكله اخرى وهو ان المكلف تيمم ودخل فى الصلاه واثناء الصلاه وجد الماء فاذا كان الامر كذلك فالامر بالتيمم قد سقط لأنه قرر فى محله ان الامر يسقط بارتفاع الموضوع وبالعجز الشرعى والعقلى وبالامثال فامثال الامر من جمله اسباب وعلل سقوط الامر وفى المقام ان المكلف قد امثال الامر بالتيمم فاين هى مساله التضاد التى لا بد ان يكون امران امر بهذا الضد وامر بذاك الضد ويكون هناك عجز عن امثالهما معا , فالأمر بالتيمم قد سقط فلامعنى لمساله التضاد بين التيمم والامر بالطهاره المائيه , فهذا الكلام من السيد الاعظم غير واضح علينا .

قلنا فى المباحث السابقه انه اذا كان لا بد من التضاد فليكن بين الطهاره المائيه والصلاه لا بين التيمم وبين الطهاره المائيه فهناك التزامنا وفى المقام لا يأتى هذا الكلام لأنه هناك كان قبل الدخول فى الصلاه انه كل من الفعلين مقدورا عقلا وشرعا حسب الفرض مع قطع النظر عن الاخر ولكن المكلف ابتلى بالماء وهو لا يتمكن الا من احدهما فيصير تضاد اما فى خصوص المقام لا يأتى بين الامر بالصلاه وبين الامر بالطهاره المائيه كما سوف نذكره ان شاء الله.

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣٠ : التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاه التى ضاق وقتها فلا ينفع لصلاه أخرى غير تلك الصلاه (١)

قلنا فى المساله ان الاعلام الثلاثه وغيرهم قالوا ان المكلف لو دخل فى الصلاه بالتيمم لضيق الوقت مع وجود الماء فهو مأمور بالصلاه عن تيمم فلو دخل الصلاه وفقد الماء اثناء الصلاه وبعد الفراغ من الصلاه فقد الماء فاذا جاء وقت الصلاه الاخرى هل يجوز له الدخول بالتيمم السابق او لا يجوز ؟

ص : ٩٠

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٧، ط جماعه المدرسين.

قلنا ان السيد اليزدى رجح عدم الدخول بالصلاه الاخرى بدعوى ان الامر بالتيمم لا يقتضى النهى عن ضده وهو الوضوء فالوضوء ليس محرما عليه فهو مكلف به باعتباره عبادته ولو للاستحباب النفسى

السيد الاعظم ايضا ملتزم بهذا فيقول ان المكلف متمكن من الطهاره المائيه تكوينيا وشرعا اما تكوينيا فهو محل الكلام واما شرعا فلأجل ان الصلاه بالتيمم لا يقتضى النهى عن الوضوء لأننا لا نقول بان الامر بالشىء يقتضى النهى عن ضده وان قلنا به فإننا نقول بالترتب فالوضوء مأمور به مترتبا على ترك ضده وهو التيمم هكذا جاء فى الكلام المنسوب للسيد الاعظم .

والتحقيق فى المساله : نقول اما قبل الدخول فى صلاه العصر او الصلاه الاولى فالمفروض انه عاجز عن الطهاره المائيه شرعا لانهم امور بالتيمم ومأمور بالصلاه فان تركهما فقد عصا فكما ان المكلف منعه ظالم بسيفه عن الوضوء والصلاه فحينئذ يحرم

عليه الوضوء ويسوغ له التيمم فكذلك خوف الله تعالى وعقوبته وامره في وجهه فتلك العقوبه تمنعه عن الوضوء فاذا كان هذا الخوف الالهى موجود فهو عاجز شرعا عن الوضوء فوظيفته التيمم ودخل في الصلاه والمفروض كان الماء موجودا اثناء الصلاه او فقد الماء اثنائها فقبل الصلاه كان العجز من جهه الشرع فقط اما الآن فصار عجز تكويننا وشرعا لأنه مشغول ايضا في الصلاه ولا يجوز عندى ابطال العمل لا لأجل المن والأذى فقط كما في احدى الآيتين بل مطلقا كما جاء في سوره محمد ص (لا تبطلوا اعمالكم) (١) فأبطال العمل مطلقا لا يجوز وهو من المحرمات اذن الآن هذا جائه العجز الشرعى والعجز التكويني ايضا وهذا العجز اذا استمر الى صلاه المغرب بحيث يضيق ولا يبقى هناك احتمال تمكنه من الماء فحينئذ العجز مستمر شرعى قبل الدخول فى الصلاه الاولى شرعى فقط وفى اثناء الصلاه العجز شرعى وتكويني وبعد الصلاه العجز التكويني مستمر فإذا نجز له الدخول لصلاه المغرب بالتيمم السابق نعم لو حصل التمكن من استعمال الماء بعد الفراغ من العصر ولم يتوضأ فعليه ان يعيد التيمم للنص الصريح ومن جمله تلك الروايات صحيحه زراره ابن اعين (محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زراره قال : قلت لأبى جعفر (عليه السلام) : يصلى الرجل بتيمم واحد صلاه الليل والنهار كلها ؟ فقال : نعم ، ما لم يحدث ، أو يصب ماءً) (٢) الراوى يسال الامام الباقر هل ان الرجل له ان يصلى كل الصلوات بما فيها صلاه الليل بوضوء واحد فقال ع يجوز له ما لم يحدث او يصب الماء فان اصاب الماء فعليه التيمم للصلاه , هذا ما عندنا فى التحقيق .

ص: ٩١

١- محمد/السوره ٤٧، الآيه ٣٣.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ٣، ص ٣٧٩، ابواب التيمم، ب ٢٠، ح ١، ط آل البيت.

يقول السيد الاعظم الامر بالطهاره المائيه موجود فى المقام وذلك لان الامر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده وعلى القول به فإننا نقول بالترتب فهو امر بالصلاه بالتيمم فهذا اهم الصلاه اهم من الوضوء ولكن الامر بالشىء وهو الامر بالصلاه لا يقتضى النهى عن الوضوء فيصبح الوضوء مأمور به بمقتضى الترتب , يعنى فى حاله عصيان الامر بالاھم فيوجد الامر بالمهم على القول بالترتب .

نقول ما قاله فى التضاد تقدم منا انه مساله الضد لا تأتى فى المقام , وبغض النظر عن ماقلناه فمسأله الترتب لا تفيد فى المقام لأن معنى الترتب هو ان يتحقق العصيان بالفعل وليس بإمكان العصيان فقط فإمكان العصيان ليس الترتب , الترتب هو الامر بالمهم مع تحقق العصيان للأمر بالاھم فهنا لم يعصى الامر بالاھم فهو تيمم وصلى فاذا دخل فى الصلاه فهو غير عاصى فكيف يأتى الأمر بالمهم ؟ الامر بالمهم يأتى مع تحقق العصيان بالفعل فهنا خلط بين امكان الترتب وبين فعليه الترتب هاهنا امكان الترتب موجود وهو ان تحقق العصيان بالتيمم الاتيان بالصلاه فحينئذ بالأمر بالمهم وهو الوضوء او الغسل يتحقق ويتنجز وفى المقام لم يتنجز فالكلام المنسوب اليه مبنى على الخلط بين امكان الترتب وفعليه الترتب .

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣٠ : التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاه التى ضاق وقتها فلا ينفع لصلاه أخرى غير تلك الصلاه (١)

قال السيد الاعظم ان السيد اليزدى يفرق بين التمكن من الماء اثناء الصلاه ثم فقدان التمكن وبين التمكن قبل او بعد صلاه العصر (كما فى المثال الذى اخترناه تبعا للسيد الاعظم) , ففى كلتا الحالتين الملاك واحد فالمكلف متمكن تكوينيا ولكن ضيق الوقت منعه , اذن رأى السيد اليزدى اذا وجد الماء اثناء الصلاه وطراً العجز فهذه الصوره قد يقال انه يكفى التيمم يقول ان هذا الاحتمال غير واضح , هذا كلام السيد الاعظم .

ص: ٩٢

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٧، ط جماعه المدرسين.

لكن يمكن الدفاع عن السيد اليزدى بدعوى انه قبل الدخول فى الصلاه كان الماء موجودا وانما ضاق وقت هذه الصلاه أى صلاه العصر والمفروض بعد الصلاه طراً العجز من جديد وان تمكن اثناء الصلاه ولكنه اثناء الصلاه ايضا كان غير متمكن من فعل الوضوء وذلك لان عدم التمكن الشرعى كعدم التمكن العقلى كما لو رفع الظالم سيفه ليمنعنى من الوضوء كذلك فى المنع الشرعى بل هو اقوى من أى مانع آخر , فعلى هذا الاساس ان قلنا ان المنع العقلى كالمنع الشرعى فيكون هنا ايضا هو ضيق الوقت موجود أيضا نفس الكلام الذى افاده اليزدى نفسه موجود , واما ان قلنا ان المانع ليس مانعا عقليا لان الآيه الشريفه (فان

لم تجدوا ماء (١) (٢) المقصود به المانع التكويني فاذا كان المانع التكويني لمرض او غيره فهنا المانع ليس تكوينيا فعليه يكون وجدان الماء اثناء الصلاه مانعا لفعل صلاه المغرب بهذا التيمم فأما افاده السيد اليزدي من التفرقه له وجه وان كنا لم نلتزم بذلك الوجه لاین المانع الشرعی كالمانع العقلي , والآيه القرآنيه المقصود منها ان لم تتمكنوا الاعم من عدم التمكن الشرعی والعقلي .

ثم قال رض ان هذه المساله مساله دخول الصلاه بالتيمم لأجل ضيق الوقت ليس منصوصه في الروايات وانما استنبط ذلك الحكم مما تقدم من المباحث .

وهذا الكلام غير واضح وان نسب الى السيد الاعظم والوجه فيه انك فسرت الآيه ووافقناك في تفسير الآيه من ان عدم الوجدان هو عدم التمكن وذلك بقريته الآيه الشريفه (وان كنتم مرضى او على سفر) فالمرض مانع مع وجود الماء وعدم وجوده , فلم تجدوا المقصود منها عدم التمكن , فتصبح هذه الصلاه مشموله للآيه الشريفه .

ص: ٩٣

١- المائده/السوره ٥، الآيه ٦.

٢- النساء/السوره ٤، الآيه ٤٣.

وايضا افاد مطلبا اخر يقول فيه :

ان الاكتفاء بالتيمم الواحد للصلوات المتعدده يقول ان كان موضوع التيمم مستمرا فيصح فعل صلوات متعدده بتيمم واحد وان لم يكن الموضوع مستمرا فلا بد من تيمم جديد لكل صلاه حل وقتها , واتى بمثال لاستمرار الموضوع وهو ان يكون فعل التيمم لأجل المرض فالمرض مانع من الوضوء , فلوا تيمم لأجل المرض وبقي هذا المرض نفسه والتيمم موجود ولم يحدث فيقول هنا يصح فعل الصلوات المتعدده بتيمم واحد اما اذا الموضوع غير مستمر كما فى المثال اذا كان الوقت ضيقا قبل الدخول فى صلاه العصر واثناء الصلاه كان المانع الشرعى وبعد الصلاه حصل المانع التكويني بفقد الماء فالموضوع ليس مستمرا فعليه ان يتيمم من جديد وهذا بخلاف المرض المستمر .

قلنا ان هذا لكلام منه ايضا غير واضح وذلك لأنه يقول ان المرض يخلق مانعا تكوينيا عن الوضوء والغسل فاليد اذا لم يستطع تحريكها ليغسل جسمه ووجهه ويديه فالمرض اصبح مانعا تكوينيا من الغسل والوضوء , وقد يكون لأجل المرض يكون هناك مانع شرعى فالشارع يقول لا تستعمل الماء مع انى استطيع ان أتوضأ واتحمل المرض حتى لو طال المرض لكن الشارع يقول لا يصح ففى هذه الصوره الموضوع مستمر ولكن الشارع يمنعنى فأیضا اذا ارتفع المانع الشرعى هذا يقول لا بد من التيمم يعنى المرض موجود ولكنه خفّ فالشارع لا يمنعنى , فالنتيجه ان التفرقه بين المرض وبين ضيق الوقت من هذه الجبهه غير واضح فانه كما انه فى ضيق الوقت قد يكون المانع التكويني وقد يكون المانع شرعى فكذلك فى المرض فقد يكون المانع شرعيا وقد يكون تكوينيا , فهو لم يفرق بينهما , فعلى هذه فهذا المطلب من كلامه غير واضح . هذا تمام الكلام فى هذه المساله .

ص: ٩٤

مسأله ٣١: لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة ... (١)

وهذه المسأله اشترنا اليها وهى ان هذه الصلاة التى تيمم لها لضيق الوقت هذا التيمم لا يباح له الا لهذه الصلاة اما الصلاة الاخرى فلا يباح له بها وحتى الاعمال الاخرى المتوقفه على الطهاره كمس كتابه القرآن فلا بد من تيمم اخر

السيد الاعظم فى ضمن التعليق على هذا جاء بمثال وهو رفع ورقه من القرآن من حاله معينه تتوقف على لمس كتابه القرآن ولا يجوز المس الا على طهاره فيقول هذا لتيمم لأجل الصلاة غير كاف لأجل لمس كتابه القرآن اذا وجب للمس ولوا مقدمه للرفع .

قلت هذا غير واضح ايضا فقد يكون الواجبان فى عرض واحد وكل منهما متوقف على الطهاره وهو غير متمكن للواجبين معا لضيق الوقت كما فى مثال الصلاة والقرآن يريد ان يقع فى النجاسه فالوقت ضيق فكلاهما واجبان ضيقان وكل منهما يتوقفان على الطهاره , فهنا ماذا تفعل هل تقول اولاً- اتيمم لمنع القرآن ثم اتيمم للصلاه ؟ , بل فى هذه الصوره يكفى تيمم واحد للواجبين ومثال السيد الاعظم فيه نقاش وندخل فيه.

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣١: لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة ... (٢)

افاد السيد الاعظم مطلباً علمياً وهو ان الاحكام الشرعيه المتعلقة بالواجبات الموقته لا تثبت قبل حصول ذلك الوقت فمثلاً صلاه الظهر لا تجب قبل دخول وقتها وكذلك باقى الواجبات ,

قلنا الوجوب ينشأ بعد حصول الوقت فاذا كان كذلك فما لم يتحقق وقفت صلاه المغرب فلم يتحقق وجوب الصلاة ووجوب التيمم والغسل والوضوء تكون واجبه بالوجوب الغيرى والوجوب الغيرى انما يكون مع فرض تحقق وجوب ذى المقدمه والمفروض ان صلاه المغرب لم تجب بعد فعليه يكون الوضوء والغسل والتيمم لم يجب ايضا فاذا لم يجب لا- يشرع التيمم بالقياس الى فعل المغرب ايضا فلا يشرع التيمم وقال تعالى (اذا قمتم للصلاه) اى اذا بنيت وعزمت على فعل الصلاه الصلاه المؤقته لم يحل وقتها ومالم يكن هناك وقت المغرب لا يجب الوضوء والغسل ولا يشرع التيمم لان مشروعيتها للذى قام لأجل الصلاه فى وقتها وان الآيه (ولم تجدوا ماء) جاء فى ذيل الامر بالوضوء والامر بالوضوء جاء لأجل الصلاه , فاذا كان الامر كذلك فيقول لذلك التزمنا بجواز اراقه الماء قبل دخول الوقت مع علمه بعدم وجدانه بعد دخول الوقت لأنه غير واجب الوضوء فلا يجب عليه المحافظه على ابقاء الماء

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٧، ط جماعه المدرسين.

٢- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٧، ط جماعه المدرسين.

وعلى هذا الاساس التيمم الذى شرع لأجل صلاه العصر مختص بصلاه العصر ولا يشرع هذا التيمم بالنسبه الى صلاه المغرب , هذا ما فاده قده وعندنا محل نظر فى كلامه الشريف بعض مبناى وبعض النظر غير مبناى .

الملاحظه المبنايه : ان هذا الذى ذكره مبنى على ما هو المشهور عندهم من ان الوقت فى الواجبات المؤقته قيد للوجوب اى لا وجوب للمغرب قبل زوال الحمرة المشرقيه فوجوب صلاه المغرب مقيد بالوقت وهذا الكلام يعنى تقسيم الوجوب الى الكلى والجزئى لان القابل للتقييد هو الكلى لان التقييد معناه هو تضيق الدائره كان للوجوب مثلا الف فرد بعد التقييد بقى خمسمائه فرد مثلا- فيخرج بعض الافراد بمقتضى تضيق دائره الوجوب وهذا انما يصح اذا كان الوجوب قابل للتقييد ولكن قلنا مرارا ان وصف الكلى يثبت للمفهوم واما المتحقق فى نفس الامر والواقع فهو جزئى حقيقى دائما ,

والسيد الاعظم وغيره آمن بان الشىء مالم يتشخص لم يوجد فاذا لم يكن الوجوب مشخصا فى عالم الانشاء والتشريع فلا يوجد فالوجوب المنشأ من قبل المولى جزئى حقيقى دائما فاذا كان كذلك فلا معنى لتقييد او تضيق دائره الوجوب فكيف تقول ان الوجوب مقيد بالوقت , نعم الجزئيات غير قابله للتقييد ولكنها قابله للتعلق بان يكون الوجوب الجزئى وجوده معلق على شرط ممكن (ان جاء ك زيد فاكرمه) فوجوب الا-كرام شخصى معلق على مجيء زيد , ووجوب صلاه المغرب جزئى معلق على مجيء الوقت هاهنا ممكن , ولكن هذا غير ممكن فى الاحكام الشرعيه لأنه يلزم ان يكون انشاء الوجوب معلق وايجاده متوقف على زوال الشمس او زوال الحمرة وهذا ليس له معنى انه ليس معلقا عليه , فاذا قلت الشارع الآن انشاء الوجوب ويتحقق بتحقق الزوال مثلا فمعنى ذلك ان الوجوب غير موجود ويوجد بعد ذلك , وبعد تحقق الشرط يوجد فممن فاعل هذا الوجوب هل هو الله ؟ قلنا ان الله انشاء الوجوب فالموضوع الخارجى هو جزئى فمعنى ذلك ان لا يكون هذا الحكم من مجعولات الله تعالى وانما هو من مجعولات الوقت حينئذ فعلى هذا الاساس مع ان الشرائط الالهيه قد تم تشريعها قال الله تعالى (اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى) (١) فقد جف قلم التشريع فاذا قلت وجوب جزئى معلق يوجد بعد تحقق غرب الشمس فمعنى ذلك ان هذا الوجوب قبل الزوال وقبل وقت المغرب لم يكن موجودا فاذا لم يكن موجودا لم يكن منشئا فكيف يقول الله تعالى ان الاحكام قد انشأت كلها ؟ .

ص: ٩٤

وعلى هذا الاساس لا- معنى لان يكون الوجوب كلياً انما هو جزئى والجزئى يكون معلقاً وليس مقيداً والتقييد فى المقام غير معقول لأن الذى عُلق غير موجود قبل تحقق المعلق عليه فاذا كان غير موجود فقولهُ رض ان الوجوب مقيد بالغروب غير واضح فاذا كان غير واضح فما بناه عليه ايضاً غير واضح ايضاً , فما افاده غير واضح .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣١: لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاه ... (١)

واما ان قلنا ان الوجوب جزئى ففى هذه الحاله يمكن التعليق ولكن لا يمكن التقييد , ولعل قائل يقول وجوب صلاه الظهر معلق على الزوال لما لا تلتزم بذلك ان الوجوب يثبت حينما يتحقق المعلق عليه وهو زوال الشمس ؟

وهذا الكلام ايضاً فيه بحث وهو ان التعليق على ثلاثه اقسام فعلاً من باب الاستقراء فربما يجد غيرنا اقسام اخرى

القسم الاول : ان يكون المعلق عليه فى القضيهِ الشرطيه عله مؤثره او مقتضياً بالقياس الى مفاد الجزاء .

القسم الثانى : بان يكون المعلق عليه فى القضيهِ الشرطيه ان يكون معلولاً او مقتضى بالقياس الى مفاد الجزاء وهنا امثله معروفه فى العله وهو ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود فالشمس عله لطلوع النهار والعكس ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعه فهنا الشمس المعلق عليه فى الشرطيه معلول فى ذلك الجزاء . قد يكون مقتضياً ولا يكون عله ان شرب السم فسوف يموت , من شرب سما مات فشرب السم ليس عله للموت (الله يتوفى الانفس حين موتها) (٢) بنفسه او بملائكته يقبض الارواح وليس السم هو الذى يقبض الارواح انما هو مقتضى ان وجدت شرائط الموت يموت والا فان الله لو منع عزرائيل عن قبض الروح فلو شرب السم ستين سنه فلا يموت اذن فشرب السم مقتضى والموت مقتضى .

ص: ٩٧

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٨٧، ط جماعه المدرسين.

٢- الزمر/السوره ٣٩، الآيه ٤٢.

القسم الثالث : ان لا يكون اى من الشرط والجزاء عله للأخر ولا معلولاً للأخر بل يكون المعلول والعله شىء اخر غيرهما مثلاً (ان جاءك زيد فآكرمه) مجيء زيد عله للوجوب فليس هو الذى اوجب على نفسه الا-كram فلامعنى لذلك بل ان المنشأ للوجوب هو المولى الحقيقى او العرفى ومجىء زيد انما يحقق ضمناً لاجل كرام الا-كram لا ان الوجوب انشأه زيد بمجيئه . فالنتيجه ان الانشاء او الوجوب او النسبه الطلبيه بين الأمر والمأمور والمأمور به هذه النسبه يكون فاعلها هو المولى ليس زيد فهنا نقول تعليق ولكن التعليق فى الواقع المعلق هو الفعل الواجب وليس الوجوب هو معلق على مجيء زيد لان الوجوب انشأه

المولى وانتهى , فبعد هذا التمهيد نأتى الى الاحكام لشرعيه

فالتبيجه ان القسم الثالث من التعليق لا- يكون شىء من الشرط والجزء عله وانما يكون صرفا لتحقق متعلق الحكم فقط وزوال الشمس كذلك فهو يهيبى صرفا الذى حدده الله تعالى لفعل صلاه الظهر لا الشمس انشأت وجوبا , اذن دائما الحكم من الله سبحانه فلا- معنى لاین يكون الوجوب متوقفا على دلوك الشمس او على زوالها فهذا غير واضح فعلى ذا مادام الجوب لذى المقدمه موجود فتجب المقدمه بناء على ان وجوب المقدمه حاصل من وجوب ذى المقدمه وان كان عندنا تحقيق فى مقدمه الواجب ان لكل منهما جب بوجوب مستقل ولكن هذا نقوله مماشاتا مع القوم , فما افاده السيد الاعظم غير واضح نعم ان قال المولى لا يجب عليك الوضوء قبل الوقت آمنا وان قال يجوز لك اراقه الماء امنا فالعقل ليس له دخل .

ثم ان السيد الاعظم عنده مطلب فى المقام يستدل بروايه (محمد بن الحسن ياسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زراره قال : قلت لأبى جعفر (عليه السلام) : يصلى الرجل بتيمم واحد صلاه الليل والنهار كلها ؟ فقال : نعم ، ما لم يحدث ، أو يصب ماءً) (1) وهى الاولى الوسائل يقول ان كان التيمم جل موضوع كالمرض وان كان الموضوع مستمرا فالتيمم ثابت للصلاه الاخرى وان كان لضيق الوقت فلايكفى وهى روايه زراره ابن اعين عن رجل يجوز له ان يصلى صلوات متعدده بتيمم واحد قال ع نعم مادام لم يحدث ومادام لم يصب الماء , يعنى لم يتمكن من الماء , نقول ان اصاله عدم التمكن سواء لمرض او لسبب آخر فلما تقول ان المقصود هو عدم التمكن لأجل المرض هذا غير موجود فى الروايه كيف يستدل فغير واضح ؟

ص: ٩٨

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٣، ص ٣٧٩، أبواب التيمم، باب ٢٠، ح ١، ط آل البيت.

والصحيح والعلم عند الله انه اذا تيمم لصلاه العصر لضيق الوقت كان عاجزا شرعا ودخل في الصلاه وهو عاجز عن الوضوء لأنه لا يجوز له قطع الصلاه وبعد فراغه من الصلاه وقبل ان يتوضأ لصلاه المغرب فقد الماء فهذا عجز مستمر ومادام العجز مستمرا فذلك التيمم يكفي كما افتى السيد الحكيم , نعم خلافا هنا مع السيد الاعظم وصاحب العروه .

ثم قال السيد في العروه رض اذا تيمم لصلاه لضيق الوقت فلا يصح له ولايسوغ له الا تلك الصلاه اما اى عمل آخر مشروط بالطهاره فلايسوغ ولايجوز له بهذا التيمم حتى مس كتابه القرآن ووافقته على ذلك الاعلام وهو الصحيح .

ولكن يأتي سؤال اليس الله قال على لسان اوليائه التراب احد الطهورين يكفيك عشر سنين , ورب الماء والتراب واحد فلما تكتفى بوضوء واحد ولاتكتفى بتيمم واحد , والذي يمكن ان يدعم به مبنى صاحب العروه وهو ان نقول ان الآيه قالت (ان لم تجدوا ماء) (١) (٢) وعدم الوجدان هو عدم التمكن والتمكن يختلف بين شخص وشخص كأن يكون شخص عنده ماء فهو متمكن وبجنبه شخص ليس لديه ماء لان الماء ملك للأول كما يمكن ان يكون الشخص واحد وبلحاظ حاله يكون متمكن وبلحاظ حاله لا يكون متمكنا فمادام الاحوال والحشيات تختلف فمن حيثه متمكن ومن حيثه اخرى غير متمكن مادام اخذ التمكن في مشروعيه التيمم فيجرى هذا الحكم وهو من حيث لا يكون متمكنا ومن حيثه يكون متمكن يكفي التيمم والا فلا , فما افتى به اليزدى هو الصحيح .

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

ص : ٩٩

١- النساء/السوره ٤، الآيه ٤٣.

٢- المائده/السوره ٥، الآيه ٦.

مسأله ٣٢ : يشترط في الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاه فقط، فلو كان كافيا لها دون المستحبات وجب الوضوء والاقتصار عليها، بل لو لم يكف لقراءه السوره تركها وتوضأ، لسقوط وجوبها في ضيق الوقت (١)

افتى السيد اليزدى في المساله بفتوين

الاولى ان المكلف يلجأ الى الطهاره الترابيه والاعراض عن الطهاره المائيه لأجل الضيق بالقياس الى الاجزاء الواجبه في الصلاه فقط واما في المستحبات فلا , فاذا امكن له فعل الطهاره المائيه والاتبان بالصلاه بواجباتها فعليه ان يختار الطهاره المائيه ويكتفى بالأجزاء الواجبه حتى لا يفوته شيء من الاجزاء الواجبه في الوقت

الفتوى الثانيه قال اذا اضطر الى ترك الصوره والاتبان بباقي الاجزاء بالطهاره المائيه وجب ذلك فليترك السوره ويكتفى

بإلغافحه فى الركهفان الاولفن؁ هفا ما افاف به رض ووفافه على ذلك السفء الففم والسفء الاعظم اعلى الله مقامهم .

اما الفافى الاولى فمبفبه على ما اشافهر فى السن الاصولفن والفقهاف من الففل الواجب لا- فكون مركبا من جزء واجب وجزء مسافب ولا ففقل ان فكون للواجب جزء مسافب لان المسافب ففوز افكه واذا جاز افكه فقد انافى المركب ومع ذلك فقولون ان المركب لا فافى بانافاء المسافب فمعنى ذلك لا ففقل ان فكون للواجب جزء مسافب .

هفا الكلام المسافهر بفن الاعلام ففها واصولا- وكان هفا المطلب موجود فى طى كلمات العلماء قبل صاحب الكفافه حسب ااطاعنا وصاحب الكفافه اول من رفع رافه هفا المطلب وقال لا- ففقل ان فكون للواجب جزء مسافب وانما هو امر مسافب نفسى فى ضمن الواجب كما كافر من الاعمال المسافبه فكون فى اافاء الواجب كما فى الففوف ورفره والصلاف على النبى ص ففر الصلاف الفى عقفب الفشهد؁ فهفه مسافبه نفسا ولكن صرفه اافاء الصلاف وعلى هفا الفقرر الفافى تامه ولكن عندنا مناقشه على اصل المبنى وهو (انه لا ففقل الجزء المسافب للواجب) .

ص: ١٠٠

١- العروه الوافى؁ السفء الفزى؁ ج ٢؁ ص ١٨٨؁ ط جماعه المدرسفن.

فنقول ان المركب قد يلاحظ مركبا من اجزاء وقد يلاحظ المركب بكماله فالييت الكامل كما يحتاج الى الجزء كما فى الحائط والسقف فهو ايضا محتاج الى الباب والشباك والديخ فهو جزء من البيت الكامل

اذن هناك اجزاء تكون جزءاً من المركب الكامل لا- انه مستحب المركب يختلف فقد يكون المركب بمابه القوام وقد يكون المركب بما هو مركب كامل فالأجزاء المستحبه فى الصلاه اجزاء للصلاه الكامله التى فيها الركوع والسجود وفيها القنوت , والقنوت اذا تركناه تكون الصلاه صحيحه بأجزائها المقومه ولكنها غير كامله و على كل حال اذا تمت مناقشتنا هذه وتوقفنا فى قبول كلمات الاعلام فما بنيت عليه هذه الفتوى الاولى ايضا ينهار وللتحقيق لهذا المطلب مقام آخر .

واما الفتوى الثانيه وهى الاضطرار الى ترك لصوره لأنه اذا لم يترك يقع بعض الصلاه خارج الوقت , ومبنى هذه الفتوى هو ثلاث طوائف من الروايات فى باب الصلاه فى السوره الطائفه الاولى تدل على وجوب السوره والثانيه تقول السوره ليس جزءاً , والطائفه الثالثه تقول يجوز لك ان تترك السوره اذا اعجلتك امرك واضطرت لإدراك ذلك الامر الاخر فاترك السوره واكتفى بفاتحه الكتاب , وهذه الطائفه الثالثه اعتبرت قرينه لرفع التعارض والتناقض بين الطائفتين الاولى والثانيه , فهى تجمع بين الطائفتين فتقول ان المقصود من الطائفه الاولى هى فى حاله عدم الاستعجال او الاضطرار والطائفه الثانيه التى تقول ان السوره ليس جزءاً هى فى حاله الاستعجال والاضطرار ,

وبعد تماميه هذا المطلب فى محله جاء الفقهاء الثالثه وارادوا تطبيق هذه الفتوى على ذلك البحث الذى قرر فى باب الصلاه فهنا المكلف مستعجل فى امره فعليه ان يترك السوره لكى يدرك الصلاه كلها فى الوقت (وهى روايات فى ب ٢ و ب ٣ من ابواب القراءه فى الصلاه) . ليس لدينا مناقشه فى هذه الروايات من هذه الجبهه التى استفادوها فى الصلاه _ اذا كان الانسان يفوته غريم او استخدام الدواء او ركوب الدواء او غيرها فيجوز له ترك السوره _ ولكن تطبيق ذلك فى محل الكلام هنا ليس واضحا علينا , ففى مورد الروايه طرفى العجله تمام الصلاه وذلك الفعل الاجنبى وفى محل الكلام طرفى العجله الصلاه والسوره وليس الصلاه والشىء الاجنبى , فتطبيق تلك الروايه على محل الكلام ليس يخلوا من المناقشه , وللكلام تتمه .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣٢: يشترط في الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاه فقط، فلو كان كافيا لها دون المستحبات وجب الوضوء والاقتصار عليها، بل لو لم يكف لقراءه السوره تركها وتوضأ، لسقوط وجوبها في ضيق الوقت (١).

قلنا انه افتى السيد اليزدى في المساله بفتوتين احدهما انما يصح التيمم للأجزاء الواجبه لضيق الوقت اما المستحبات اذا كان الوقت يسع للواجبات دون المستحبات فعليه ان يتوضأ ويصلى ويترك المستحبات ويكتفى بالواجبات

وفي الفتوى الثانيه ان عنده تفصيل وهو ان السوره يجب عليه ان يتركها اذا كان الوقت لا يسع لفعل الصلاه مع السوره في الركعه الاولى والثانيه .

قلنا ان هذه الفتوى الثانيه مبنيه على ما فهمه الاعلام من الروايات الوارده في شأن السوره ففي بعضها انها واجبه مطلقا وفي بعضها لا تجب مطلقا وفي بعضها تفصيل اذا كان الانسان في ضيق الوقت او مستعجلا فيترك السوره اما مع عدم الاستعجال فلا يجوز ان يترك السوره وقلنا ان هذه الطائفه الثالثه يكون وسيله للجمع وايقاع المصالحه بين ما دل على عدم وجوب السوره مطلقا وبين ما دل على وجوب السوره مطلقا وهذا الجمع صحيح بلا اشكال ولكن كلامنا مع الاعلام هو انه ما هو المقصود من كلام الامام ع وهو في الروايه (وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله بن علي الحلبي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : لا بأس بأن يقرأ الرجل في الفريضة بفاتحه الكتاب في الركعتين الأولىين إذا ما أعجلت به حاجه أو تخوف شيئاً) (٢) ، (وبإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن الحسن الصيقل قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أيجزى عني أن أقول في الفريضة فاتحه الكتاب وحدها إذا كنت مستعجلاً أو أعجلني شيء ؟ فقال : لا بأس) (٣) ما هو المقصود بالعجله فقد يكون العجله في نفس فعل لصلاه وهو محل لكلام فعلا ولكن قد يكون الاستعجال لقضيه اخرى كما اذا تفوته القافله او الطائره فيتعرض للخطر ونحو ذلك ، والمفهوم والواضح وحسب تخيلنا ان لروايه ناضره الى المعنى الثنى وهو ان تكون العجله في فعل اخر لا- في نفس لصلاه فتكو الريه جنبيه عن محل لكلام فلا يكون فيها دلالة على ترك السوره والاكتفاء بفاتحه الكتاب لأجل ان يتوضأ او يغتسل ويترك التيمم ، والصحيح والعلم عند الله انه لا يجوز ان يتوضأ او يغتسل ويكتفى بصلاه بدون السوره بل يجب عليه التيمم والاتيان بكلتا السورتين .

ص: ١٠٢

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى، ج ٢، ص ١٨٨، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٦، ص ٤٠، ابواب القراءه، ب ٢، ح ٢، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٦، ص ٤٠، ابواب القراءه، ب ٢، ح ٤، ط آل البيت.

بِالْوَجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَاتِ ضَمِنَ الصَّلَاةَ كَالْقَنُوتِ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَ ضَمِنَ السُّجُودَ وَالرُّكُوعَ مِثْلًا .

قلنا ثلاثه من الاعلام متفقون انه يترك المستحب المؤكد ضمن لصلاه ويكتفى بالوضوء او الغسل , وقلنا ان هذا غير واضح علينا والوجه في ذلك لأنه سوف يأتي من السيد الاعظم في المساله القادمه انه يجوز فعل المستحبات المؤقته بواسطه التيمم وهذا القنوت ايضا من المستحبات المؤقته لكنه مؤقت في ضمن الصلاه فلما لا يصح فعل هذه المستحبات اثناء الصلاه بواسطه التيمم .

السيد اليزدي صرح بذلك واما السيد الحكيم فيميل مره الى هذا الجانب ومره الى ذلك الجانب اى انه غير مقتنع بأحد الجانبين , فلما لا يكون الأمر في المستحبات المؤقته كذلك ؟ اقصى ما يقوله الفقهاء على ذلك انه اذا فرغ من الحمد والسوره الآن ان كان متيمما فيمكنه فعل القنوت وان كان متوضئا فلا- يمكنه فعل القنوت فيكون مستعجلا في الركوع وغير الركوع من اجزاء الصلاه فحينئذ ترك واجب آخر لأجل فعل هذا ليس ملزما ابدا ولكن المساله غير واضحه عندنا كما قلنا والمساله مشكله ومقتضى الاكتفاء بالتيمم لفعل المستحبات المؤقته ان يكتفى في المقام ايضا .

مسأله ٣٣: في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته إشكال فلو ضاق وقت صلاه الليل مع وجود الماء والتمكن من استعماله يشكل الانتقال إلى التيمم. (١)

ثم تعرض الاعلام رض للمستحبات المؤقته فقال السيد اليزدي انه مشكل والسيد الاعظم يقول لا- فرق من هذه الجهه جهه الاكتفاء بالتيمم بين المستحبات المؤقته وبين الواجبات المؤقته كما يصح فعل الواجبات المؤقته بالتيمم كذلك يصح فعل المستحبات المؤقته بالتيمم وبرز مثال هو فعل صلاه الليل فان صلاها بالتيمم فيمكنه ان يأتي بها في وقتها وبين ان يتوضأ فيفوته صلاه الليل او بعضها في الوقت , السيد الاعظم يقول ان الآية تقول (اذا قمتم الى الصلاه) فهي شامله وبدون فرق بين الصلاه الواجبه والمستحبه

ص: ١٠٣

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج٢، ص ١٨٩، ط جماعه المدرسين.

والذى ينبغى ان يقال فى المقام ان المستحبات المؤقته تنقسم الى قسمين الاول يكون المستحب مطلوب فى ضمن الوقت بنحو مطلوب واحد بمعنى انه اذا فاته الوقت فات المستحب الا بعنوان القضاء وهذا خارج عن محل الكلام , ومرة يكون بنحو تعدد المطلوب اى ان هناك مستحبان احدهما نفس العمل والآخر ايقاعه فى هذا الوقت ففى الاول الذى هو على نحو وحده المطلوب حينئذ ما افاده السيد الاعظم نلتزم به اى انه يأتى بالمستحب بالتيمم حتى لا يفوته .

اما اذا كان المستحب من قبيل الثانى فعليه فى هذه الحاله ان يتوضأ حتى يأتى بهذا الفعل المستحب ولو خارج الوقت لأنه لا يفرق فيه بين خارج الوقت او داخل الوقت غايته ان المستحب الثانى وهو ايقاع نفس هذا المستحب ضمن الوقت يفوته ففى هذه الحاله لا يسوغ التيمم , وللکلام تتمه .

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣٤ : إذا توضأ باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه فقد مر أنه إن كان وضوؤه بقصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاة بطل لعدم الأمر به، وإذا أتى به بقصد غايه أخرى أو الكون على الطهاره صح، وكذا إذا قصد المجموع من الغايات التى يكون مأمورا بالوضوء فعلا لأجلها، وأما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلاة فالظاهر وجوب إعادتها وإن تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعا توضأ وجوبا ... (١)

مطلب تعرض له السيد اليزدى فى مساله من المسائل وتعرض له فى هذه المساله والسيد الاعظم تعرض لمطلب لم يتعرض له سابقا ونحاول الاستفاده منه والمطلب الذى افاده اليزدى هو اذا كان وضيفه المكلف التيمم لأجل ضيق الوقت ولكنه خالف وتوضأ فحينئذ يقول ان كان الوضوء بداعى امتثال الامر المتوجه اليه لأجل الصلاة وفات وقتها وهو قد تخيل ان الوقت واسع فهنا يحكم بطلان الوضوء لان المطلوب التيمم , وان كان الوضوء لا- للأمر المتوجه اليه من قبل الصلاة التى ضاق وقتها بل كان الوضوء لأجل غايه اخرى والتى يصح الوضوء او الوضوء مطلوب فيها مثل الاستحباب النفسى او مس كتابه القرآن وغيرها من المقاصد التى يكون الوضوء مطلوب لأجلها فهنا يحكم بصحة الوضوء والصلاه ايضا

ص: ١٠٤

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٨٩، ط جماعه المدرسين.

السيد الاعظم علق وقال ان الوضوء المأتى به جزئى والجزئى غير قابل للتقييد التقييد يأتى فى المفاهيم العامه والتى تقبل التوسعه والتضييق واما الفعل المأتى به خارجا فهو جزئى ولا معنى لتقييده , نعم يأتى بالفعل الجزئى لغايه من لغايات فتتخلف تلك الغايات وتتخلف الغايه عباره عن تخلف الداعى وهذا لا يؤثر فى العمل , مثال على ذلك (والمثال من عندنا) من تخيل ان على باب بيته ضيف وخرج لاستقباله فتبين ان الهواء حرك الباب ولم يكن هناك ضيفا فهنا تخلف الداعى والداعى هو استقبال

الضيف ولم يتحقق ولكن اصل خروجه الى الباب صحيح على النحو المرضي تحقق فلا- يقال ان الخروج ليس صحيحا وانما يقال ان الخروج لأجل كذا لم يكن مطلوبا ففي المقام السيد الاعظم يقول تخلف الداعي وهو ان يأتي بهذا الوضوء لأجل هذه الصلاه لان الوضوء لأجل هذه الصلاه ليس مطلوبا فاذا توضحاً لأجل هذه الصلاه لتى ضاق وقتها فقد تخلف الداعي ولا يقال ان الوضوء باطل هكذا افاد قده

وما افاده غير واضح

الملاحظه الاولى : لان تخلف الداعي فى لمقام ليس الجزئى مقيدا فالسيد اليزدى لم يقل هذا الوضوء المأتى به قيده لمكلف قيده بكونه لهذه الصلاه وهو ايضا قال ان اتى بالوضوء لأجل الصلاه التى ضاق وقتها يعنى تخلف الداعي واليزدى لم يقل وايضا لا- يصح ان يقول احد لان الماتى به فى لخارج جزئى وليس هو متعلق لتكليف لائن التكليف يتعلق بالطبائع وصاحب الكفايه ولسيد الاعظم وغيره قال الفعل الخارجى مسقط للتكليف وليس هو مصب الحكم , هذه الملاحظه الاولى .

الملا-حظه لثانيه : تخلف الداعي ليس على نحو واحد فقد يكون موجبا لبطلان العمل وقد لا يكون موجبا لبطلان العمل وانت تريد ان تؤسس قاعده وهى ان تخلف لداعي لا يؤثر فى العل هذا غير اوضح علينا , فلو ان الانسان اذا اراد ان يصلى بداعي لطاعه ولم يتحقق معنى الطاعه فحينئذ يحكم ببطلان العمل واذا كان الداعي شيئا اخر غير تحقق الطاعه فحينئذ قد نحكم بصح العمل فلو انه صلى صلاه لضهر ولم يقصد امتثال الامر الالهى ولم يقصد الطاعه فيحكم بالبطلان واما هذا تخلف الداعي اثر فى صحه العمل وقد يكون الداعي انى اصلى صلاه الضهر لهذا اليوم حتى الله يعطينى الف قصر فى الجنه ولم يحصل له ذلك فتخلف الداعي ففى مثل ذلك لا يؤثر فى صحه العمل فالعمل صحيح وان كان الداعي تخلف , اذن ليس قاعده عامه ان الداعي يؤثر بصحه العمل .

ص: ١٠٥

والملاحظه الثالثه : السيد الاعظم وغيره من الابرار قسموا الحكم الى كلى وجزئى ونحن رفضنا هذا التقسيم وقلنا ن لحكم لامعنى ان يكون كليا اذ ليس المقصود بالحكم هو مفهوم الحكم فالشارع لمقدس لم يجعل المفاهيم انما جعل واقع الاحكام والواقع الذى اوجده المولى جزئى حقيقى لان الشىء مالم يتشخص لم يوجد فاذا كان المجعول الشرعى جزئيا دائما فالوجوب والطلب الصادر من المولى جزئى دائما ولا معنى لتقسيمه الى الكلى والجزئى والسيد الاعظم قال بصحة هذا التقسيم كغيره من الاعلام ولم ارى احدا من الاعلام توقف فى هذا القسم , وقلنا ان تقسيم الحكم والمجعول الشرعى الى الكلى والجزئى الى العام والخاص ليس بصحيح , انت سيدنا الاعظم قلت بصحة التقسيم فلماذا تتوقف هنا ,

اذن ما علق به السيد الاعظم على كلام السيد اليزدى بحكمه ببطلان الوضوء فى المقام اذا كان فيه تخلف الداعى من جهة عدم صدق الطاعه , والطاعه معناها هناك امر ومجوبيه الوضوء لأجل هذه الصلاه ليس مطلوبا وليس محبوبا فلا- معنى للحكم بالصحه .

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣٤ : إذا توضأ باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه فقد مر أنه إن كان وضوؤه بقصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاه بطل لعدم الأمر به، وإذا أتى به بقصد غايه أخرى أو الكون على الطهاره صح، وكذا إذا قصد المجموع من الغايات التى يكون مأمورا بالوضوء فعلا لأجلها، وأما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلاه فالظاهر وجوب إعادتها وإن تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعا توضأ وجوبا ... (١)

ص: ١٠٦

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٨٩، ط جماعه المدرسين.

بعدهما قرر السيد اليزدى الشق الاول من المساله وهو اذ كان وضوؤه خلاف الواقع , انتقل الى شق آخر وهو اذا كان تيمم على خلاف الواقع اى انه اذا اعتقد ضيق الوقت فمعناه انه اعتقد ان وضيفته التيمم ثم تبين له ان الوقت كان وسيعا وبإمكانه الحصول على الطهاره المائيه فحكم رض ببطلان الصلاه وهذا اذا تبين له بعد فعل الصلاه اما اذا كان قبل الصلاه فيجب عليه ان يتوضأ ويترك التيمم حتى يكون قد صلى عن طهاره مائيه , والكلام فى الصوره الاولى وهو اعتقد ضيق الوقت وتيمم وصلى ثم تبين بعد ذلك ان تيممه كان فى غير محله فهنا حكم قده ببطلان الصلاه .

اما السيد الحكيم عنده بعض التحقيقات فى المقام وهو يبدى فى اول الامر الموافقه للسيد اليزدى ولكنه من باب المطلب العلمى قال الا- ان يقال ان الاعتقاد بضيق الوقت يسوغ له باعتبار انه حسب اعتقاده انه عاجز عن الماء فتتطبق عليه الآيه الشريفه (ولم تجدوا ماء) بل يزيد على ذلك مادام يعتقد الضيق فى الوقت فهو يعتقد ان الوضوء لأجل هذه الصلاه غير مشروع كعباده فيكون

الاقدم على الوضوء وعلى الغسل يكون تجريا منه يعنى يقدم على ما يعتقد من انه ليس جائزا فيكون تجريا , وايضا نلتزم اذا اعتقد الانسان قبل ان ينكشف له خلاف اعتقاده يجوز له ان يبادر بالتييم والصلاه فاذا اجتمعت هذه العناوين الثلاثه (الاعتقاد بضيق الوقت وان هذا الاعتقاد يسوغ له التيمم والشىء الثالث انه الاقدم على الطهاره المائيه يعتبر تجريا ومعصيه منه) اذ المفروض الكلام فى الوضوء لأجل هذه الصلاه وهو يعتقد انه هذا الوضوء ليس مطلوبا منه فنسبته الى الله والايان به قربه الى الله تعالى يكون تجريا يعنى وان كان فى الواقع هو صحيح ولكن حسب اعتقاده يقدم على معصيه الله تعالى ينسب الى الله ما لم يطلب , فاذا كان تجريا وجوزنا البدار فى المقام فمقتضى القاعده يحكمكم بصحه الصلاه لأنه لو صلى بالوضوء لكان متجريا فيحكم بالصحه ,

ص: ١٠٧

ثم السيد الحكيم يحاول تأييد مطلبه بصحيحه زراره وهذه الروايه ذكرها صاحب الوسائل فى ثلاث اماكن من بحث التيمم ب ١ روايه (محمد بن يعقوب ، عن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زراره ، عن أحدهما عليهما السلام قال : إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام فى الوقت ، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتمم وليصل) (١) ، روايه ب ٢ ب ٢٢ ولكنه قطعها وذكرها تماما فى ب ١٤ روايه ٣ قال زراره عن احدهما ع اذا كان الانسان فى لباديه وطلب الماء ولم يجد و فليطلب مادام سعه فى الوقت اما اذا لم يكن سعه وخاف ان يفوته الواجب فيصلى فى خر لوقت ، وهذه الروايه فيها عده خصوصيات والمهمه هى خصوصيتان الاولى انه صلى فى اخر الوقت والثانيه انه بحث وكان مسافرا فهو لم يعتقد ضيق الوقت لان محل كلام الروايه هو لم يجد الماء اما محل كلامنا الماء موجود ولكنه كان يعتقد انه فى ضيق الوقت ، فالسيد الحكيم يقول اذا رفعنا النظر عن هاتين الخصوصيتين وتعدينا من مورد الروايه الى محل كلامنا فنحكم بصحه الصلاه ،

والسيد الاعظم اهتم بالمطلب الثالث وترك الروايه لأنه يمكنه ان يشكل على السيد الحكيم ، اما المطالب الثلاثه هى ان الاعتقاد يكفى لمشروعيه الصلاه والثانى مسأله التجزى اى انه لو اتى بالوضوء حسب اعتقاده كان متجريا والثالث جواز المبادره الى فعل الصلاه ، والسيد الاعظم يهتم بهذا المطلب الاخير فى مقام الاشكال فيقول ان جواز البدار اذا كان العذر مستوعبا للوقت وفى المقام انه لم يكن مستوعبا فى الواقع فعلى هذا الاساس فما افاده السيد لحكيم لم يكن تاما حسب ما بينه السيد الاعظم .

ص: ١٠٨

١- وسائل الشيعة، العاملى، ج ٣، ص ٣٤١، ابواب التيمم، ب ١، ح ١، ط آل البيت.

هذا الذى افاده السيد الاعظم غير واضح علينا (مع اننا لم نقبل ما افاده السيد الحكيم من التحقيق وسوف يأتى) وذلك لأنه نقول ان موضوع البدار انما يتعلل حيث يكون الاعتقاد انه لا يتمكن اى انه يعتقد باستمرار العذر اما انه استمرار الواقع فهذا لا ينكشف الا بعد انتهاء الوقت , مهما يكن الانسان اعتقاده جزئيا فقد يأتى من لديه القدره الاعجازيه ويحصل على الماء او يأتية شخص آخر غير متوقع فيعطيه الماء , فانكشف استمرار العذر واقعا لا يتحقق الا بعد انقضاء الوقت اما قبل الوقت فلا يكون الا الاعتقاد الجازم والمفروض ان الاعتقاد الجازم موجود (والفقهاء حينما يقولون اعتقد كذا فارتكب الشئ يقصدون من الاعتقاد هو الاعتقاد الجازم وليس الضن الا- فى موارد معينه كما فى عدد ركعات الصلاه فهناك المولى قال ان ذهب وهمه الى كذا واعتقد يعنى المقصود به الضن) فموضوع البدار انه يجوز المبادره اولان يجوز انما تتصور فى صورته الاعتقاد باستمرار العذر لا ان الواقع يكون مستمرا فأشكاله غير واضح علينا , ثم نأتى الى ما افاده السيد الحكيم .

مسوغات التيمم بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣٤ : إذا توضحاً باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه فقد مر أنه إن كان وضوءه بقصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاه بطل لعدم الأمر به، وإذا أتى به بقصد غايه أخرى أو الكون على الطهاره صح، وكذا إذا قصد المجموع من الغايات التى يكون مأمورا بالوضوء فعلا لأجلها، وأما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلاه فالظاهر وجوب إعادتها وإن تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعا توضحاً وجوبا ... (١)

ص: ١٠٩

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ١٨٩، ط جماعه المدرسين.

السيد الحكيم فى المستمسك علق على كلام السيد اليزدى فقال لو قلنا ان الاعتقاد بضيق الوقت يمنع المكلف من الاقدام على الوضوء او الغسل باعتبار انه لا يكون مأمورا بالوضوء او الغسل فيكون انشغاله فى ذلك معصيه وجوزنا البدار ايضا اى انه على فرض سعه الوقت يجوز للمكلف ان يبادر الى الصلاه بالتيمم فى هذه الصوره ينبغى ان نحكم بصحة الصلاه وصحة التيمم نظرا الى انه قد فعل ذلك امثالا للتكليف المتوجه اليه مادام قد ارتكب ما ارتكب امثالا لأمر المولى فلماذا لا يحكم بصحة التيمم والصلاه , هذا ما جاء فى كلامه لشريف

نقول فى مقام التأمل فى كلامه الشريف : ان الالفاظ والجزم موضوعه للمعانى الواقعيه وليس للمعانى الاعتقاديه فلوا تخيل احد من بعيد ان الذى امامه زيد فصاح به زيد ولم يلتفت اليه ثم قال انه ليس بزيد وانت تخيلت باننى زيد , فلفظ زيد ليس موضوعا لما اتخيل انه زيد او فى من اعتقد انه زيد وانما هو موضوع لواقع زيد وهذا لا ينبغى الريب فيه ولا اعلم من توقف بالالتزام بهذا المطلب اصولا- وفقها , فعلى هذا فالآيه الشريفه لما تقول (وان لم تجدوا ماء) فالمقصود هو عدم لوجدان الواقعي وليس الاعتقادى فاذا كان يعتقد بان هذا السائل ماء وتوضأ به وتبين انه ليس بماء فهل يحكم بصحة الضوء ؟ كلا ابدا , فان ان لم

تجدوا ماء يعنى لفظ الماء موضوع ومستعمل فى نفس طبيعه الماء الواقعيه والمقصود بعدم الوجدان مهما فسرنا ذلك وقلنا اتباعا للقوم ان عدم الوجدان هو عدم التمكن فالمقصود عدم الواقعي لا الاعتقادى , وتقدم من السيد الحكيم ومن غيره انه لو تخيل انه ليس لديه ماء وتيمم وصلى ثم وجد الماء فى رحله لم يلتزم احد بصحة التيمم والصلاه هنا , فاذا كان الامر كذلك فالمكلف حينما اعتقد الضيق فى لوقت ولم يكن فى الواقع هناك ضيق يعنى انه اعتقد انه عاجز غير متمكن من الوضوء يعنى انه اعتقد انه مصداق للآيه (وان لم تجدوا ماء) ولم يكن الامر كذلك فالنتيجه حينئذ اذا تيمم لابد اننا نحكم ان التيمم باطل لأنه لم يكن مأمورا بالتيمم وانما تخيل انه مأمور بالتيمم واعتقد ذلك فالاعتقاد ان كان الامتثال للأوامر الاعتقاديه يكفى فقد قلنا ايها السيد الحكيم وانت قلت فى تعليقتك على الكفايه ان امتثال الامر الخيالى بل الظاهري لا يجزى عن الواقع لأنه لا يوجد امر , فهو يعتقد بالأمر , فهذا الاعتقاد اما ان نلتزم بانه امر ظاهري واما ان نعتقد انه امر خيالى فان قلنا انه امر خيالى فترتيب اثار الامر الواقعي على الخيالى مبنى على الخيال فهذا غير واضح , ومقتضى الميزان العلمى ان هذا الامر بالتيمم فى مفروض السؤال اما امر خيالى والاكتفاء بامتثال الامر الخيالى واحد فهذا غير ممكن , وان قلنا انه ظاهري فليس الامر , الامر الظاهري اذا كان له منشأ عقلائي فيقال انه تخيل امر ضاهري موجود ولكن الامر الظاهري ليس معناه عدم الامر انما الامر موجود وظاهري معناه انى لست اعلم انه بدافع انشاء وايجاد وابلاغ الحكم الواقعي هذا معنى الامر الظاهري وليس معناه لا يوجد امر فيصير امر ظاهري , فمقصود العلماء من الاوامر الضاهريه هو ان الامر موجود وجدانا ولكن هذا الامر هل هو فى الواقع لإنشاء الحكم الواقعي من المولى او ابلاغ الحكم الواقعي من سيد الرسل ص والائمه ع فهذا ليس امر وانما بيان لمطلب اخر ولكن انا تخيلت انه امر , فلنفرض كانت جمله خبريه فتخيلت ان جمله استخدمت فى مقام الطلب فتخيلت انه امر فتبين انه ليس امرا , فليس فى المقام امر اصلا انما هو امر خيالى اعتقادى تخيل واعتقد المكلف ان هناك امر نعم شبهه موضوعيه فيكون المكلف معذورا فلا يستحق العقوبه لأنه تخيل ضيق الوقت , والبحث فى الشبهات الموضوعيه غير واجب الا- فى المقام اى فى التيمم والوضوء فلا- يسوغ لتيمم الا- بعد البحث لوجود الادله الداله عن البحث عن الموضوع , فلوا بحث وكانت الساعه عاطله فهو ادى وضيفته فى لبحث ولكن لا يقال انه مأمور بالتيمم فالوقت واسع والساعه عاطله فليس فى المقام امر بالتيمم فكيف حكم حكيم الفقهاء بان هنا يوجد امر وامتثال وهو يحكم بصحة ذلك , فما حكم به غير واضح جدا

وكذلك ما ورد في ذيل كلامه الشريف انه تجرى وتقدم منه ومن غيره وسوف يأتي انه اذا خالف الانسان باعتقاده ان الوقت ضيق ومع ذلك اقدم على الوضوء او الغسل يحكم بالصححة باعتبار اذا وقع الوضوء في ضمن الامر , والتجربى وانه معصيه او غير معصيه ذلك مطلب اخر وبحث مستقل الكلام ليس في الحكم التكليفى وكلامنا في الحكم الوضعى وهو الاكتفاء بهذه الصلاه التى هى مطابقه للواقع والاكتفاء بهذا الوضوء الذى مشتمل على امثال الحكم الواقعى للمولى , اذن ما أفاده السيد الحكيم غير واضح ,

والصحيح هو ما فتى السيد اليزدى وهو الحكم ببطلان التيمم والصلاه لأنه لم يكن فعل الصلاه مع الطهاره بالنحو المطلوب , وهذا لا- يفرق سواء كان الانكشاف قبل انتهاء وقت الصلاه او بعد انتهاء وقت الصلاه فعلى كلا التقديرين صلاته وقعت بلا طهاره , فلو احد اعتقد انه متوضى فصلى ولما انتهى الوقت تبين له لم يكن متوضاً فهل من فقيه يقول ليس عليه القضاء ؟ كلا بل ادله وجوب القضاء هنا تأتي بانه يجب عليه القضاء , فكذلك فى المقام هذا الامثال للأمر الخيالى لا يجزى ولم اجد له قده فى الاصول مستندا واضحا , والغريب انه مصر فى الفرع القادم معتمدا على بيانه هذا ويخالف السيد اليزدى فى الفتوى ايضا

مسوغات التيمم بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم

مسأله ٣٤ : إذا توضأ باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه فقد مر أنه إن كان وضوؤه بقصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاه بطل لعدم الأمر به، وإذا أتى به بقصد غايه أخرى أو الكون على الطهاره صح، وكذا إذا قصد المجموع من الغايات التى يكون مأمورا بالوضوء فعلا لأجلها، وأما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلاه فالظاهر وجوب إعادتها وإن تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعا توضأ وجوبا ... (١)

ص: ١١١

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٢، ص ١٨٩، ط جماعه المدرسين.

كان الكلام فى ما أفاده صاحب العروه فيما اذا تيمم لاعتقاده بضيق الوقت ثم تبين ان الوقت كان وسيعا فحينئذ يحكم ببطلان الوضوء والصلاه التى صلاها تيمما , ووافق الاعلام ما عدى السيد الحكيم

الفرع الثانى : هو فيما اذا تيمم ولم يصلى بعد وتبين سعه الوقت فعليه ان يتوضأ ويصلى

الفرع الثالث : اما اذا تبين له بعد الصلاه قبل انتهاء الوقت او بعد خروجه فيحكم ايضا ببطلان الصلاه وعليه الوضوء او الغسل وان يعيد الصلاه .

هذه الفروع الثلاثه ويمكن ان نطرح مطلباً يمكن ان يكون رافعا لما قيل وقتناه فى هذه الصور خصوصا الصورة الاولى وذلك ان

المكلف اذا كان معتقدا بضيق الوقت فاذا كان الامر كذلك فهو يعتقد بانه عاجز فعلا عن الطهاره المائيه فمع هذا الاعتقاد منه فمقدمات الاراده المائيه مفقوده لان اراده الوضوء و اراده الغسل تتوقف على مقدمات من تصور وتصديق الفعل والجزم والعزم وكل هذه مقدمات فاذا كان المكلف فاقدا لهذه المقدمات فهو فاقد للإراداه فاذا كان فاقدا للإراداه فهو فاقدا للقدرة فكيف يحكم من انه متمكن من فعل الطهاره المائيه فهو عاجز عن اراده الوضوء عاجز عن اراده الغسل وانت تحكم بانه متمكن من فعل الطهاره المائيه فهذا غير واضح

فاذا كان الامر كذلك فمقتضى القاعده انه عاجز فاذا كان عاجزا فالآيه الشريفه لتي فسرت بعدم الوجدان بعدم القدره فهو هنا غير قادر لان القدره شرط ولا تتحقق الا بالإراداه وهو عاجز عن الاراده لفقدان مقدماتها فإذن لا بد من رفع اليد عن ما قلناه تبعاً للأعلام رض ولكن مع ذلك نبقي على بياننا السابق ونحكم ببطلان التيمم والصلاه التي صلاها بهذا التيمم , ولماذا ؟

والوجه فيه : ان ذلك للتعبد الشرعى فان المستفاد من الروايات انه اذا اعتقد ان عدم الوجدان بمعنى عدم القدره على الماء فتيمم وصلى ثم تبين انه متمكنا فان الامام ع قال يعيد الصلاه فنفس حكم الامام ع وهو يفتى طبق اللوح المحفوظ يعنى ان الشارع الذى اوجب على الصلاه لم يكتفى منى بتلك الصلاه التي صليتها بالتيمم فأمرنى بالصلاه بعد ذلك , كما فى الروايه (محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، وعن على بن إبراهيم ، عن أبيه جميعا ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زراره قال : قلت لأبى جعفر (عليه السلام) : يصلى الرجل بوضوء واحد صلاه الليل والنهار كلها ؟ قال : نعم ، ما لم يحدث ، قلت : فيصلى بتيمم واحد صلاه الليل والنهار كلها ؟ قال : نعم ، ما لم يحدث ، أو يصب ماءً) (١) والروايه ١ ب ٢٠ ب ٢١ تدل على من تيمم وبعد ذلك تمكن ن وجدان لم يغتسل او يتوضأ ثم فقد القدره على الماء فهذه القدره التي حصل عليها موجبه لنقض التيمم ومعنى ذلك ان القدره الواقعيه كافيه لنقض التيمم وكذلك الروايات التي فيها انه كان يعتقد انه ليس لديه ماءً وتيمم وصلى ثم وجد فى رحله ماء فقال الامام ع يتوضأ ويعيد الصلاه

ص: ١١٢

فالنتيجه ان القدره الواقعيه وان كان هو غير قادر فعلا- للبيان الذى ذكرناه فهو غير قادر لأنه غير متمكن من الاراده لفقدان المقدمات فهو بالنتيجه غير قادر على الفعل , اذن هذه المقدمه التى رتبناها ومع ذلك نتنازل عن نتيجه هذه المقدمه وملتزم بما افتي به الاصحاب من بطلان التيمم ووجوب الصلاه بالطهاره المائيه , هذا تمام الكلام فى هذه المساله

المسوغ الثامن : عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعى، كما إذا كان الماء فى آنيه الذهب أو الفضة وكان ظرفه منحصرًا فيها بحيث لا- يمكن تفريره فى ظرف آخر، أو كان فى إناء مغصوب كذلك فإنه ينتقل إلى التيمم وكذا إذا كان محرم الاستعمال من جهه أخرى (1).

المسوغ الثامن وهو انما يكون هنتاك مانع شرعى من استعمال الماء وذكر له مثالين ونحن نذكرهما

المثال الاول ان يكون الماء فى اناء من الفضة او الذهب فاستخدام الاوانى من النقدين من المحرمات الالهيه فى الدنيا وان شاء الله نحصل عليها فى الاخره بشفاعه اهل البيت ع , فلوا كان الوضوء مستلزما لاستعمال هذا الاناء الذى من الذهب او الفضة فيكون الاستعمال محرما ومعلوم انه استعمال الماء هو بمعنى تأخذ الماء وتصبه على وجهك وتجره واما استعمال الاناء فهو استخدامه كضرف للماء , وكون الاناء ضرف للماء غير استعمال الماء فكيف يذكر هذا المثال لحرمه استعمال الماء ؟ انما هذا ملازم لفعل الحرام وهو استخدام الضرف من النقدين , فهذا المثال الذى ذكره يحتاج الى تأويل

المثال الثانى : وهو ان يكون الاناء مغصوبا والكلام فيه هو الكلام فان الماء ليس مغصوب وانما الاناء مغصوب فيكون استعمال الماء ليس محرما وانما استعمال الماء مستلزم لاستعمال الاناء المحرم .

ص: ١١٣

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٢، ص ١٩٠، ط جماعه المدرسين.

ويمكن ان نوسع دائره الامثله كما فى وجود الماء امامى ولكن وصولى اليه يستلزم الدخول فى الارض المغصوبه فالاستعمال يستلزم فعل الحرام وليس نفس الاستعمال للماء هو الحرام . المثال الاخر وهو المرأه تريد ان تتوضأ ولكن يستلزم رؤيه الاجانب لها عندما تكشف عن وجهها او يديها للوضوء وهو محرم عليها وليس لها ان تمنعهم عن الرؤيه فهذا ايضا يمكن ان نجعله مثلا للبحث الذى يريد ان يثيره السيد اليزدى .

مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن : عدم امكان استعمال الماء لمانع شرعى بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن : عدم امكان استعمال الماء لمانع شرعى ..

افاد السيد اليزدى فى العروه قده فيما اذا لم يمكن استعمال الماء لمانع شرعى اى ان الشارع يمنعه فيكون الاستعمال غير صحيح شرعا وذكر له مثالين او حسب التعبير لسيدنا الاعظم صغريين المثال الاول ان لا يكون استعمال الماء الا باستعمال الاناء الذى لا يجوز للمكلف للمسلم استعماله , والمثال الثانى ما اذا كان الماء فى الاناء المغصوب هاهنا استعمال الماء يكون فى نفس الوقت للاناء المغصوب وبما ان استعمال الاناء المغصوب محرم فيكون هذه الحرمة مانعه من استعمال الماء شرعا , هكذا افاد قده ,

وهذا الكلام يحتاج الى تأمل فندعى ان فى المقام استعمالان احدهما الاناء المغصوب او المصنوع من النقدين والشىء الثانى الماء ولكل منهما استخدام ومن حيث التحقق فى الخارج النسبه بين الاستخدامين عموم من وجه فقد يكون استعمالا للنقدين ولا يكون استعمالا للماء وقد يكون استعمال للماء من دون ان يستلزم استعمال الاناء الذى من النقدين وقد يجتمعان فى مورد الاجتماع يتحقق طبيعيا فى ظرف واحد لا ان ذلك الواحد يكون مصداقا للطبيعيين , وفى خصوص المقام هكذا والا فان فى موارد النسبه عموم وخصوص من وجه ان القسم الثالث نفسه مصداق للإنسان ومصداق للجوهر او مصداق لأى طبيعه اخرى كما فى الابيض والانسان فينبهنا العموم والخصوص من وجه ففرد واحد حقيقتا مصداق للأبيض ومصداق للإنسان واما فى المقام فليس كذلك فانه فى الواقع هناك استعمالان وكلا الاستعمالين منفصل عن الاخر ولكن قد يتحقق الاستعمالان معا ولكنهما استعمالان احدهما للاناء والاخر للماء فينبهنا تقارن فى الوجود وليس اتحاد فى الوجود فليس استعمال احدهما عين استعمال الاخر حتى يقال ان هذا استعمال للاناء محرم واستعمال الماء ليس محرما ولكن استعمال الماء مستلزم لاستعمال الاناء وكذلك الكلام فى الاناء المغصوب

ص: ١١٤

ولكن السيد الاعظم قال ان هناك فرق بين الصغريين بين الماء فى الاناء من النقدين وبين الماء فى الاناء المغصوب يقول رض ان استخدام الماء فى الاناء من النقدين ولو بالتفريغ فى الكف او بغير الكف هذا يعد استخدام للاناء اما اذا كان الاناء مغصوبا فلا يعد لدى العرف استعمالا .

هذا الذى افاده السيد الاعظم غير واضح علينا فهذا يعنى تحكيم العرف المسامحى على تشخيص الموضوعات وهذا لا نقبله ابدا وقد اقمنا البراهين فى موارد مختلفه وبرز هذه البراهين هو ان ينتهى القياس من الشكل الاول لا- يكون موجبا للقطع واليقين

وذلك لان الصغرى انما هي تشخيص للمصداق فاذا جعل تشخيص المصداق بيد العرف فصارت الصغرى عرفيه مسامحيه فاذا كانت كذلك فالنتيجه تكون مسامحيه ايضا لان النتيجه تتبع اخس المقدمات , وكذلك لا يمكن وفي خصوص المقام وفي تشخيص المصداق لا يمكن تحكيم العرف العقلائي فأیضا غير ممكن والوجه في ذلك ان الاعراف العقلائيه تختلف باختلاف الاقوام والمناطق فهناك عرف يستحسن شيئا ويستقبح شيئا اخر فاذا ابتلينا بعرف اخر فربما يكون العرف بالعكس ومثال نضربه دائما انه تعارف في العراق وايران مثلا ان احترام المرجع يكون بتقيل يده واما في الخليج فالمتعارف هو تقيل الجبين واما في اوربا فهو التصفيق في وجه من يحترمونه مع انه ما يستحسن في منطقه يستقبح لدى العقلاء في منطقه اخرى ولذلك لو صفق في وجه المرجع فيعتبر اهانه في المنطقه الاخرى , وهكذا في الملابس فمثلا الثوب (الدشدشه العرييه) فهو في البلاد العرييه لباس المحترمين اما في مناطق اسيا الوسطى فلا يستخدمه الا السائل (المستعطى) الذي يتكفف , فهذا اختلاف في العرف وكذلك حتى في منطقه واحده يختلف العرف حسب الزمان كما في لبس العمامه على هذه الهيئه الحاليه فالى اخر زمن بنى العباس لا تلبس العمامه بهذا الشكل فكانت مستقبجه جدا وانما تلبس على غرار عمامه ابناء العامه حيث يكون لها ذيل الى الخلف او الى الامام ولكن بمرور الزمن شيئا فشيئا تحول العرف العقلائي الى عرف اخر فاصبح يختلف , ولعل بهذا يفسر ما نسب الى المعصومين من ان من تعمم ولم يتحنك فأصابه داء فلا- يلومن الا- نفسه . فالنتيجه لا- يمكن ان يجعل العرف العقلائي مناطا لتشخيص الموضوع , والصحيح ان التشخيص للموضوع هو العقل الدقيق .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم _

المسوغ الثامن : عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعى، كما إذا كان الماء فى آنيه الذهب أو الفضه وكان ظرفه منحصرا فيها بحيث لا- يمكن تفريره فى ظرف آخر، أو كان فى إناء مغصوب كذلك فإنه ينتقل إلى التيمم وكذا إذا كان محرم الاستعمال من جهه أخرى .. (1).

قلنا فى ما اذا كان استخدام الماء للوضوء مستلزم لفعل محرم كأن يكون الماء فى اناء الذهب او الفضه او الاناء المغصوب هل يعد الوضوء من هذا الاناء بدون تفرير او بالتفرير استخدام او لا ؟ يظهر من السيد اليزدى بانه استخدام فيلتزم بوجود الترك ولزوم التيمم ولكن ان فعل ذلك.. فمقتضى كلامه الشريف يحكم ببطلان الوضوء لأنه نفس هذا اعتبره استعمالا وقلنا ان ما أفاده السيد الاعظم ايضا غير واضح علينا لأنه اعتمد على تحكيم العرف المسامحى فى تشخيص الموضوعات وهذا لا نلتزم به ولا هو فى كثير من الموارد ايضا يلتزم به , وذكرنا بعض الامثله فى بعض الموارد من بحثنا .

قلنا والعلم عند الله انه قد يكون مره حسب الموازين العلميه التى قررها الاعلام من علمائنا الابرار ومره بقطع النظر عن هذه الموازين ومقتضى الموازين العلميه ان نفصل بين غمس اليد والوجه بالإناء من النقدين او بالإناء المغصوب فهنا وان كان استعمالان ولكنهما فى الواقع جزآن من استعمال واحد استخدام اناء الذهب والفضه للوضوء وهذا الاستعمال نفسه محرم فلا يعد طاعه وكذلك فى الاناء المغصوب ان غمس يديه او وجهه فى الماء وكان الحوض مغصوبا وكذلك ان اغتسل بالارتماس فى هذا الحوض فهو استعمال فلا يحكم بصحة الوضوء ولاصحه الغسل , فهما استعمالان تركب منهما استعمال واحد , فنفرق بين هذا وبين اذا اخذ الماء بالكف او بغير الكف من اناء النقدين او من الاناء المغصوب والمفروض ان الماء مباح فهنا بالميزان العلمى احدهما محرم والآخر مباح فنفس حفظ الماء وجمعه فى اناء من النقدين محرم واستعمال الماء وهو عباره عن تحريك واجراء الماء على المحل المطلوب غسله هذا عمل آخر فذاك محرم والثانى لا دليل على حرمة ومقتضى القاعده ان يحكم بالصحة هذا حسب الميزان العلمى , ولكن عندنا مشكله اخرى وهى ان عند العقل لا يمكن ان يكون العبد مطيعا اذا اقدم على المعصيه ليطيع فاذا اقدم على معصيه المولى ويقصد التمرد على المولى ومن خلال هذا التمرد وبواسطه التمرد يريد ان يطيع المولى فان العقل لا يُعدُّ هذا مطيعا وليس العقلاء والعرف لأننا قلنا العرف لأنَّ حكمه فى هذه المصاديق وكذلك لعقلاء فانهم بما هم عقلاء قد يحكمون بهذا وقلنا ان الاحكام العقلائيه تختلف باختلاف المناطق ولشعوب والعادات , وفى لمقام نقول لن نفس العقل لا- يحكم ان هذا العبد مطيع لان يريد ان يصل الى الاعه بارتكاب المعصيه والتمرد على المولى فاذا لم يعد مطيعا فلا يحكم بصحة الوضوء والغسل , فالنتيجه اننا نحكم بانه على مقتضى الموازين العلميه يختلف الحكم بين الوضوء بالغمس والوضوء بالغرفه او بالتفرير (كما فى تعبيرات العلماء) فيحكم فى الفساد فى الاول ويحكم بالصحة فى الثانى ولكن عنوان الطاعه بحكم العقل لا يتحقق وذلك لان العمل مركب من معصيه وما يتخيله العبد طاعه والعمل المركب مرتبط احدهما بالآخر فلا يعد طاعه فلا يكون العبد مطيعا .

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى، ج ٢، ص ١٩٠، ط جماعه المدرسين.

مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن .

مسأله ٣٥: إذا كان جنباً ولم يكن عنده ماء وكان موجوداً في المسجد فإن أمكنه أخذ الماء بالمرور وجب ولم ينتقل إلى التيمم، وإن لم يكن له آنية لأخذ الماء أو كان عنده ولكن لم يمكن أخذ الماء إلا بالمكث، فإن أمكنه الاغتسال فيه بالمرور وجب ذلك، وإن لم يمكن ذلك أيضاً، أو كان الماء في أحد المسجدين ... (١)

افاد في العروه انه اذا كان جنباً وامكن له اخذ الماء من المسجد والاعتسال من دون دخول فلا يجوز له التيمم ويجب عليه اخذ الماء والاعتسال فيجوز للمكلف ان يأخذ الماء من المسجد ويغتسل خارج المسجد وكذلك اذا كان الماء داخل المسجد وامكنه ان يغتسل من خلاله مروره في المسجد لانه المرور في المسجد يجوز للجنب اخذ الماء ماراً ولا يحتاج الى اى شىء , ماعدا المسجدين الشريفين فلا يجوز له المرور فيهما وهو جنب .

وهذا التفريع منه رض مبنى على جواز اخذ الشىء ووضع الشىء في المسجد للجنب زائداً على جواز المرور وهذا محل كلام بين الاعلام ونحن تبعاً لجملة من الابرار التزمنا بعدم جواز اخذ شىء او وضعه في المسجد في حاله الجنابه , والمقصود من اخذ شىء او وضع شىء في المسجد هو من دون ان تدخل اليد الى المسجد بناء على ان جو المسجد حكمه حكم ارض المسجد والا- اذا قلنا بان جو المسجد ليس بمسجد وان المسجد هو الارض فقط والحيطان اذا اوقفت مسجداً فلا بد ان نفرض ان اخذ الشىء من دون ادخال اليد الى جو المسجد مثلاً اذا كان يمكنه اخراج الشىء من دون ادخال يده وبأى طريقه كانت (والكلام لا- يكون في الصغرى في خلق الامثله وليس ذلك بعزير على طالب العلم) , فهو رض جوز اخذ الشىء ووضع في المسجد فيقول اذا امكنه اخذ الماء من المسجد من دون الدخول فيجب عليه ذلك او يغتسل وهو مار بحيث لا يتحقق المكث المحرم (وهذا في غير المسجدين) فيقول يجوز الغسل عن الجنب او الحيض اذا توفرت الامور التي يفتقر اليها الانسان لأجل الغسل كما لو كان الماء غزير او كانت فواره داخل المسجد او ان احدهم يأخذ الماء ويصب عليه وهو داخل من باب ويخرج من الباب الاخر فعليه ان يفعل ذلك , وهذا المعنى نلتزم به لأنه ليس فيه اخذ شىء او وضعه وتتحقق الطهاره من خلال المرور وفي هذا الفرع نوافق السيد اليزدى رض .

وهذه الفروع على مبناه الشريف وعلى مبنى السيد الاعظم وحكيم الفقهاء انها لا اشكال فيها , ولكن نحن نريد ان نفهم هذه المساله فقلنا تبعا للأعلام ان الطهاره التراييه تختلف عن الطهاره المائيه فالطهاره المائيه اذا حصلت ولو كانت لأجل غايه تسوغ جميع الغايات حتى التي كان غافلا عنها حين الوضوء او الغسل لأنه أرتفع الحدث فكل شىء كان الحدث لا يمنعنى منه لا يمنعنى الآن لان الحدث قد ارتفع وهذا بخلاف الطهاره التراييه فانه التزم رض كما تقدم والترم به العلمان السيد الحكيم والسيد الاعظم وجمله بل عموم الفقهاء قالوا ان المسوغ للتيمم يختلف فاذا كان المسوغ للتيمم ضيق الوقت فحينئذ قالوا لا يصح بهذا التيمم الا تلك العباده التي ضاق وقتها اما الصلاه الاخرى او مس كتابه القرآن فلا تسوغ له فعلى هذا الاساس لابد من دليل يدل على ان التيمم سائغ لهذا العمل فنلتزم به حينئذ , نعم دل دليل انه يسوغ له الخروج من المسجد فكان فى المسجد واجنب بفعل حرام او ليس بفعل حرام فعندما يريد ان يخرج من المسجد فهنا يتيمم ويخرج فهذا ثابت بالأدله وانت تريد ان تدخل الى المسجد لأجل الصلاه وانما لأجل الوصول الى الماء فعليك ان تثبت بان الشارع المقدس سوغ التيمم لمثل هذا العمل وليس لأجل الصلاه اما الدخول للمسجد لأجل الصلاه بالتيمم فذلك جائز اذا كان المسوغ للتيمم موجود كما لو كان مريضا والطبيب منعه من الغسل او الوضوء فيجوز له ان يذهب الى الحرم او الى المسجد ويصلى ولكن التيمم لأجل الوصول الى الماء فقط هل دل دليل على انه يسوغ التيمم كما افاده رض وسكت عنه الفقهاء وقالوا على مبناه من جواز الاخذ ووضع الشىء فى المسجد يجوز للجنب ؟ .

ربما يتخيل احد بوجود عموميات فى الروايات مثلا (التراب احد الطهورين) (التراب مثل الماء) وفى بعض الروايات ولو الغير معتبره (يكفيك عشر سنين) وهذا تشبيه وتنزيل وفى التشبيه والتنزيل قلنا ان فيه ثلاث احتمالات وحسب الاستقراء الاحتمال الاول ان يثبت كل ما للمشبه به للمشبه الا ما خرج بالدليل مثلا تشبيه الرسول ص بموسى ع والامام ع بهارون الا النبوه والنبي ع ابن اسماعيل والنبي موسى ع ابن اسحاق فهذا النسب لا يصح نسبه احدهما من جهة النسب للآخر فهذا خارج , الاحتمال الثانى ان ابرز الاحكام الثابته للمشبه به تثبت للمشبهه , الاحتمال الثالث انه اجمال ولانعلم ما هو سببه فليس عندنا قاعده ان يثبت كل ما للمشبه به يثبت للمشبهه فليس لك الحق ان تأخذ من هذه الروايات التراب احد لطهورين وانه كالماء فهذا صحيح انه تشبيه ولكن هناك نأسس قاعده اولاً- والقائلون بالتشبيه نادر فاعلهم لا يلتزمون بذلك فالنتيجه ان هذه الروايات لا تفيدنا وعلى الاسيد اليزدى ان يثبت ان من مسوغات التيمم الوصول الى الماء اذا كان متوقف على الطهاره .

مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن .

مسأله ٣٥ : إذا كان جنبا ولم يكن عنده ماء وكان موجودا فى المسجد فإن أمكنه أخذ الماء بالمرور وجب ولم ينتقل إلى التيمم، وإن لم يكن له آنيه لأخذ الماء أو كان عنده ولكن لم يمكن أخذ الماء إلا- بالمكث، فإن أمكنه الاغتسال فيه بالمرور وجب ذلك، وإن لم يمكن ذلك أيضا، أو كان الماء فى أحد المسجدين ... (١)

ص: ١١٩

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٠، جماعه المدرسين.

كان الكلام فى ما أفاده السيد اليزدى فى العروه من انه يسوغ له الدخول فى المسجد لأجل الاغتسال اذا لم يمكن الاغتسال بأخذ الماء خارج المسجد واشكلنا عليه بانه يحتاج الى دليل يدل على مشروعيه التيمم فى مثل هذه الحاله وهى الدخول الى المسجد لأجل الوصول الى الماء لا- لأجل المكث فى المسجد عباده اذا كانتا متوقفه ولايمكن تأجيلها , ولم نجد دليلا على ذلك ,

واشكل رض بانه لا يرد هذا الاشكال وهو ان التيمم اذا تم فصحته تستمر الى حين التمكن من الماء فاذا وصل المكلف بواسطه التيمم الى داخل المسجد فقد انتقض التيمم لان التيمم من جمله نواقضه القدره على الماء وهاهنا قد اقتدر على الماء فلا بد ان ينتقض التيمم ,

واجاب عن هذا الاشكال بان هذه الشبهه ان هذا التيمم لا يسوغ له الا الدخول والدخول متحقق والتيمم انما يرتفع بتمام الغسل وليس بمجرد الوصول الى الماء يكون ناقضا

بعباره واضحه : التيمم سوغ لأجل الدخول فى المسجد فقط ولا يترتب على هذا التيمم اى غايه اخرى حتى يرد هذا الاشكال

والسيد الاعظم لم يقبل من السيد اليزى ذلك واشكل بان صحه التيمم هاهنا لأجل الدخول فى المسجد ليس صحيحا ولكن اشكال لسيد الاعظم غى اشكالنا نحجن عليه , فالسيد الاعظم يقول ان الدخول للجنب فى المسجد حرام والتيمم حسب الفرض لا- يرفع الجنابه ولا يرفع احكام الجنابه ولا يرفع الحدث ومن جمله احكام الجنابه حرمة الدخول الى المسجد فكيف يمكن ان يكون التيمم صحيحا ويدخل فى المسجد وهو حرام عليه , وهذا الاشكال الذى ذكره هو ضمن الاستدراك فى نهايه هذه المساله .

ولكن هذا الاشكال من السيد غير واضح علينا

ص: ١٢٠

والوجه فيه انه قد ثبت كما اعترف هو في المقام وفي ما سبق تبعا للأعلام انه التجزئه في الاثار المترتبه على الطهاره ممكن بواسطه التيمم بمعنى ان لطهاره تترتب عليها عده اثار كالصلاه ومس كتابه القرآن والمكث والنوم في المسجد فكل ذه اثار ولا مانع من يكون التيمم مبيحا لا لبعض هذه الاثار دون البعض الاخر لا ان التيمم يرفع الحدث حتى يقال كل ماكن حراما على الجنب يحل له بواسطه التيمم فيقول بناء على صحه فتوى السى اليزدى من ان التيمم لأجل الدخول في المسجد صحيح فحينئذ ترتفع الحرمة حرمة دخول الجنب فقط بهذا لمقدار وهو الذى يفتقر اليه لأجل الكون فى المسد ولأجل الاغتسال ولا مانع من ذلك فحرمة دخول الجنب فى المسجد لا- يحول دون الحكم بصحة هذا التيمم ولكن اصل المساله وهو صحه التيمم لأجل الدخول فى المسجد لا- لأجل قصد المكث فيه اذا كان لمكث واجبا او كان المكث مستحبا ولا يمكن تأجيله باى اعتبار من الاعتبارات فنحكم بصحة التيمم لأجل هذه العباده الكث او الصلاه او الكون فى المسجد فهذه الطهارات قد ثبت مشروعيه التيمم له اما مشروعيه التيمم لأجل الدخول فى المسجد لا الى الوصول الى الماء فقط دون شىء آخر هذا لم نجد له دليا

فالتتيجه ان ما أفاده اليزدى غير واضح وما افاده السيد الاعظم غير واضح ايضا ولكنه بعض المطالب العلميه نتعرض اليها بعون الله تعالى .

مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن

مسأله ٣٦: لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا فى موضعين: أحدهما: لصلاه الجنازه فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقا لكن القدر المتيقن صورته خوف فوت الصلاه منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل، نعم لما كان الحكم استحبابينا يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضا، لكن برجاء المطلوبيه لا بقصد الورود والمشروعيه... (١)

ص: ١٢١

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩١، جماعه المدرسين.

افاد صاحب العروه انه سيتثنى من الاحكام السابقه فى حكم التيمم وهو انه لا يستباح التيمم الا لضيق الوقت عن الطهاره المائيه او لفقدان الماء فيقول عندنا مقامان انه يجوز التيمم فيهما من دون الضيق والفقدان للماء

المورد الاول : الصلاه على الجنازه فى حاله تمكن المكلف او عدم تمكنه من الغسل او الوضوء فيمكنه الصلاه على الجنازه بالتيمم بدون الطهاره المائيه ,

طبعا لاشك ولاريب من جواز الصلاه على الجنازه بدون طهاره ويستحب ان يكون متطهرا وهذا الاستحباب ثابت مطلقا ولكن ان التيمم يقوم مقام الطهاره المائيه مع العجز بمعنى ضيق الوقت بحيث اذا اراد ان يتوضأ او يغتسل تفوته صلاه الجنازه هاهنا مستحب ولكن هذا يدخل فى ما تقدم وهو مشروعيه التيمم مع ضيق الوقت فبناء على حاله الضيق لا يكون هذا الحكم استثناء

مما سبق بل هو على طبق ما تقدم وهو انه عاجز من جهة ضيق الوقت , لكن صاحب العروه يقول يصح له التيمم حتى مع عدم ضيق الوقت واستدل على ذلك بروايتين وذكرهما السيد الاعظم والروايتان فى باب ٢١ فى صلاه الجنازه

الروايه الاولى : معتبره الحلبي وهى (عن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنازه وهو على غير وضوء ، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاه عليها ، قال : يتيمم ويصلى) (١) وهذه الروايه لا تفيد السيد اليزدى كما قال السيد الاعظم لأنها وارده فى الضيق اذا ذهب ليتوضأ او يغتسل تفوته الصلاه وبناء على هذا لا يكون استثناء من السابق .

ص: ١٢٢

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ١١١، ابواب صلاه الجنازه، ب ٢١، ح ٦، ط آل البيت.

الروايه الثانيه : وهى موثقه سماعه ابن مهران (وعنه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعه ، عن سماعه قال : سألته عن رجل مرت به جنازه وهو على غير وضوء ، كيف يصنع ؟ قال : يضرب بيديه على حائط اللبن فيتيمم به) (١) ، اذا قلنا ان اللبن هو غير المطبوخ فهذا لا - كلام فيه اما اذا قلنا ان اللبن هو المطبوخ فهذا يحتاج ان نقول بوجود الغبار على هذا اللبن كى يصح التيمم به ، والسيد الاعظم يقول ان هذه الروايه ايضا منصرفه عن محل الكلام وهو مشروعيه التيمم فى حال الاختيار فتعبير الروايه هو فى حاله الضيق كيف يصنع ، والسيد يدعى انها منصرفه من حيث الثواب الى حاله الاضطرار فان تم هذا الانصراف فلا تكون الروايه دليلا على مشروعيه التيمم فى حاله السعه .

والروايه الاخرى ذكرها السيد رض يقول انها تدل على مشروعيه التيمم مطلقا ولكنها ضعيفه السند فهى عن حريز عن من اخبره فهى مرسله عن ابى عبد الله ع (وعنه ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن أخبره ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : الطامث تصلى على الجنازه ، لأنه ليس فيها ركوع ولا سجود ، والجنب يتيمم ويصلى على الجنازه) (٢) فهى مطلقه سواء كان هناك ضيق الوقت او لم يكن يقول ان هذه لروايه دلالتها تامه ولكنها مرسله ،

ص: ١٢٣

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ١١١، ابواب صلاه الجنازه، ب ٢١، ح ٥، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ١١٢، ابواب صلاه الجنازه، ب ٢٢، ح ٢، ط آل البيت.

ويقول هناك روايه اخرى معتبره حسب الظاهر وتدل على المدعى وهى روايه سماعه (وعنه ، عن أبى جعفر ، عن عثمان ، عن سماعه ، عن أبى عبدالله عليه السلام عن المرأه الطامث إذا حضرت الجنازه ، فقال : تتيمم وتصلى عليها ، وتقوم وحدها بارزه من الصف) (١) ولم يذكر فيها الامام انها فى حاله الحاجه او حاله عدم الحاجه فان تمت سندنا كما هو واضح العلم عند الله فهذه تعتبر دليلا على جواز التيمم وفى حاله السعه .

ثم هنا مطلب وهو انه اصل هذه الصلاه لا يشترط فيها الطهاره لا المائيه ولا الترايبه كما اشير فى بعض الروايات انها عباره عن تسبيح واستغفار ودعاء وكما انت يافلان تسبح وتهلل وتستغفر وانت فى البيت وعلى غير وضوء كذلك يمكنك ان تصلى على الجنازه وانت على غير وضوء فإذن اصل فعل هذه الصلاه ليس مشروط بالطهاره , ففعلها بالوضوء او التيمم فما هو معنى ذلك ؟

يستفاد من الروايه (وعنه ، عن ابن عبد الجبار ، وعن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعا ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الحميد بن سعد قال : قلت لأبى الحسن عليه السلام الجنازه يخرج بها ولست على وضوء ، فإن ذهبت أتوضأ فاتتنى الصلاه ، أيجزى لى أن اصلى عليها وأنا على غير وضوء ؟ فقال : تكون على طهر أحب إلى) (٢) انه يكون العمل احب الى الله سبحانه وتعالى يعنى يكون الفعل بالطهاره احب الى الله سبحانه وبواسطه المحبوبيه يثبت زياده الاجر ولا يثبت الاستحباب , والاستحباب يستلزم الرجحان ورجحان الفعل ومحبوبيته لا يستلزم الاستحباب وهو انشاء الحكم , اذن الذى ثبت هو ان العمل وهو فعل صلاه الجنازه هو احب الى الامام ومن هنا نعلم انه احب عند جده الرسول الاعظم ص وعند الله سبحانه اذا كان مع الطهاره فكون الانسان على طهاره يجعل العمل احب عند الله سبحانه والمحبوبيه تقتضى زياده الاجر وزياده الاجر لا يعنى ثبوت الاستحباب فعلى هذا الاساس لا يعد هذا الحكم فى العروه استثناء مما سبق ويكون استثناء اذا قلنا ان فعل صلاه الجنازه بالتيمم او الوضوء مستحب يعنى ثبت استحباب التيمم لصلاه الجنازه بدون ضيق وبدون فقدان الماء فيكون هذا استثناء من الحكم السابق وان ثبت على ذلك زياده الاجر فقط فزياده الاجر فقط لا يعد هذا استثناء من الحكم السابق , فالروايه ٢ ب ٢١ يعنى كون الانسان فى صلاه الجنازه على طهر احب الى الامام فالثابت فى الروايه هو كونه على طهر وليس الاستحباب فاذا لم يكن الاستحباب ثابت فلا يكون استثناء مما سبق .

ص: ١٢٤

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ١١٢، ابواب صلاه الجنازه، ب ٢٢، ح ٥، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ١١٠، ابواب صلاه الجنازه، ب ٢١، ح ٢، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن

مسأله ٣٦: لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا في موضعين: أحدهما: لصلاه الجنازه فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقا لكن القدر المتيقن صورته خوف فوت الصلاه منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل، نعم لما كان الحكم استحبابينا يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضا، لكن برجاء المطلوبه لا بقصد الورود والمشروعيه... (١)

كنا في ما افتي السيد اليزدي وغيره من الاعلام في جواز التيمم والاكتفاء به مع التمكن من استعمال الماء في صلاه الجنازه وقرأنا بعض الروايات التي استدلت بها في المقام وهما روايه الحلبي ومعتبره سماعه واخرى مرسله , ولكنهم قالوا ان الروايات الداله على الكفايه مطلقا وذلك انما هو من جهه هذه الروايه المرسله فلا بد من تأييدها بقاعده التسامح في ادله السنن والا فان اصل الحكم وهو انه يشرع التيمم مشهور بل ادعى الاجماع في كلمات غير واحد من فقهاءنا كالشيخ الطوسي وصاحب الجواهر وغيرهم .

اما دعوى الاجماع فلامعنى ان نصغى اليها مع وجود هذه الروايات لأنه يصير الاجماع معلوم المدرك ومع العلم بمدرك الحكم لا يثبت الاجماع ابدا .

اما قاعده التسامح بأدله السنن واننا لا- نقول بها ومع فرض القول بها فإنها تفيد فقط في الروايه المرسله وهى التي دلت على مشروعيه التيمم مطلقا حتى مع التمكن من الطهاره المائيه , وليس هذه القاعده تجرى في الجميع

ثم قلنا توجد روايه وذكر لها سندان سند للشيخ الطوسي وسندا للشيخ الصدوق اما سند الطوسي ففي السند ابو جعفر ولم يذكر اسمه من هو (وعنه ، عن أبى جعفر ، عن عثمان ، عن سماعه ، عن أبى عبدالله (عليه السلام) عن المرأه الطامث إذا حضرت الجنازه ، فقال : تيمم وتصلى عليها ، وتقوم وحدها بارزه من الصف) (٢) والمكنى بابى جعفر خمس اشخاص واغلبهم ضعاف فاذا كان الامر كذلك فأصبحت الروايه مجهوله الحال لأننا لم نعرف من هو ابى جعفر ،

ص: ١٢٥

١- العروه الوثقى، السيد اليزدي، ج ٢، ص ١٩١، جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ١١٣، ابواب صلاه الجنازه، ب ٢٢، ح ٥، آل البيت.

اما السند الثانى وهى بسند الشيخ الصدوق رواها بسنده الى سماعه ابن مهران وسنده اليه قوى ومعتبره لدى الرجالين , فعليه عندنا روايه معتبره فى كتاب من لا يحضره الفقيه وهى تدل على ان المرأه الطامث اذا ارادت الصلاه على الجنازه فلها ان تيمم وتقف خلف الرجال , والكلام من ناحيه التيمم فقال الامام ع تيمم .

لا يقال : ان هذا التيمم لا يكون رافعا لان المرأه طامث يعنى هى ايام الحيض لا تتمكن من كسب الطهاره لان حدثها مستمر

فنقول : التيمم ليس لرفع الحدث وانما التيمم لمشروعيه عمل معين مثلا مرأه فى المسجد وحاضت فنتيمم وتخرج وكذلك الجنب فى المسجد يخرج بالتيمم من المسجد وهذا التيمم ليس لرفع الحدث فلا تأتى هذ الشبهه وهى ان الروايه وارده فى المرأه التى لا يمكن ان تتخلص من الحدث فالتيمم ليس للتخلص من الحدث حتى يشكك علينا , فالروايه تدل على مشروعيه التيمم فى حق الطامث لأجل الصلاه على الميت ولا فرق بين الطامث والمجنب وغيرهما ممن يكون مبتلا- بالحدث الاصغر او الا-كبر فانتم الفقهاء اعرضتم عن ذكر هذه الروايه فى الاستدلال جدا غير واضح .

اما الاجماع فقد انتفى لان مع وجود هذه الروايه الداله على مشروعيه التيمم مع عدم التمكن ومع التمكن ثم متمسك بالاجماع وتدعى الاجماع التبعدى فهذا جدا غير واضح , والصحيح ان الحكم يكون بمقتضى الروايات فنفتى بكذا .

ولكن قلنا ان هذا التيمم لانحكم بالاستحباب وانما نقول انه يزيد الاجر لان الاجماع فى الروايه التى ذكرناها انه الصلاه مع الطهاره احب الى اى ان الانسان مع التيمم او الوضوء او الغسل يكون العمل راجحا وليس الرجحان يستلزم الاستحباب ولكن الاستحباب يستلزم الرجحان , فالرجحان عند الله والمعصوم هو لكسب الاجر فقد يثبت الاجر بدون ان يكون هناك استحباب او وجوب او نحو ذلك , كما قلنا فى الروايه المعتبره ان الرسول ص قال لابي ذر ان الرجل يؤجر عند المواقعه مع زوجته قال هل له فيه اجر قال ص نعم كما العقوبه على الجماع حراما كذلك اجر فى الجماع حلالا , فبمطلق الجماع فيه اجر وان لم يكن مستحبا كما لو دخلت فيه عناوين اخرى كطلب المؤمنه فيكون مستحبا من باب استجابته طلب المؤمن ,

اذن هذه الروايه التي تقول ان الكون على طهاره احب الى اى تفيد الاجر محبوبه لدى الامام ولدى النبي ص اى عند الله فالذى يكون محبوبا عند الله عزوجل يكون ماجورا عليه .

مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن

مسأله ٣٦ : لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا فى موضعين: أحدهما: لصلاه الجنازه فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقا لكن القدر المتيقن صورته خوف فوت الصلاه منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل، نعم لما كان الحكم استجابينا يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضا، لكن برجاء المطلوبيه لا بقصد الورود والمشروعيه... (١)

قلنا لا يفرق بين كون المصلى اماما او مأموما لان الروايات مطلقه

وبقيت نقطه : فى كلام السيد الاعظم بعدما يفرغ يقول لابس بالتيمم للحائض والجنب وغير ذلك رجاء فى حاله التمكن وغير التمكن , وهذا غير واضح والظاهر ان العبارة فيها خلل مطبعى وهو انه يريد رجاء فى صورته عدم الضيق لا مطلقا وهو يصرح فى العبارة مطلقا رجاء اى ولو كان متمكنا من الوضوء او غير متمكن ويظهر ان المقصود انه غير متمكن والعبارة كان فيها خلل لأنه رض قد صرح قبل ذلك بأسطر صرح برايه الشريف .

الاستثناء الثانى : وهو النوم للجنب او غير الجنب ينام ويتيمم حتى يكون بحكم المتطهر فى هذا النوم .

والروايات التى دلت على ذلك ذكرها صاحب الوسائل فى ابواب الوضوء وهى مرسله روى الشيخ الصدوق (محمد بن على بن الحسين، عن الصادق (عليه السلام) قال: من تطهر، ثم آوى إلى فراشه، بات وفراشه كمسجده، فإن ذكر أنه ليس على وضوء، فتيمم من دثاره كائنا ما كان، لم يزل فى صلاه ما ذكر الله (٢) هذه الروايه استدلووا بها على هذا الحكم وهو التيمم للمحدث وينام , ولم يذكر فى الروايه انه بدل عن لغس او الوضوء فان ثبت اعتبارها فيعم لحكم للمحدث بالحدث الاكبر وللذى يتمكن والذى لا يتمكن .

ص: ١٢٧

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩١، جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ١، ص ٣٧٨، ابواب الوضوء، ب ٩، ح ٢، ط آل البيت.

ولكن التمسك بهذه الروايه يتوقف على اتمام قاعده التسامح بأدله السنن باعتبار ان الروايه ضعيفه , وقلنا مرارا ان هذه لقاعده غير ثابتة وكذلك جمله من الاعلام منهم السيد الاعظم ولكنه له اشكال من جهه سند لروايه اما نحن فالأشكال فى فقه الروايه وذلك لان معنى من بلغه ليس اى روايه لان ذلك يشمل حتى الروايات العاميه فيصدق عليها ايضا من بلغ

البلوغ التكويني والحقيقي : وهو وصول الحكم من مصدره الشريف مباشرة كما لو انت سمعت مباشرة من الامام ع .

والبلوغ التعبدي وهو انه حسب الموازين لست مقتنعا من ان هذا قاله الامام او لنبي ص لكن ميزان اعتبار السند يقتضى ان يكون هذا الخبر يسند الى المعصوم لأنه عن ثقة عن ثقة الى ان يصل الخبر الى , فبمقتضى ادله واعتبار حججه خبر الواحد نأخذ به .

ونحن مبتلون بالنقل بالوسائط ولولا- اعتبار خبر الواحد او طرق اخرى من الطرق المعتمده فيصدق اعتبار البلوغ العبدى , ففي الصورة الاول غير موجوده لان الامام ع غائب ونحن بعيدون عن عصر النص , فيبقى التعبدي فقط ولكن احتمال الخطأ والنسيان موجود في كل روايه الا- المتواتره (البعض احتمال الخطأ والنسيان حتى في المتواتره) , فاذا كان هناك اشتباه او نسيان وانا اعتمدت بناء على نقلهم وعملت العمل بمضمون الروايه فهنا الله تعالى يتفضل على بالأجر والثواب لأنى مشيت فى الطريق الذى حدده لى فهو قال ليس لاحد لتشكيك بما رواه الثقاف فلو , فلو كان العمل ليس طبق الواقع الذى اعتقده فهنا يتدخل التفضل الالهى والعطف على عبده وعلى نيته وعزمه الامتثال فيعطيه الاجر وان كان الله تعالى ورسوله لم يقله فهذا هو معنى حديث من بلغه وليس معناه اه كاذب ولم توجد فيه شرائط البلوغ لا التكويني ولا التعبدي فهذا نسبه فقط , فالاعلام مع كل احترامنا لهم فسروا البلوغ بما هو شائع فى السنه اخواننا الاجلاء ولكن بأدنى تأمل يتضح ما قلناه فتفسير روايه من بلغ تشمل الروايه الضعيفه حتى لو كانت من بى هريره لامعنى له , اذن قاعده التسامح لا نقول بها فلا بد للحكم بالاستحباب يحتاج الى دليل شرعى .

فالتنتيجه ان هذه الروايه دعمها بقاعده التسامح غير واضح .

وتوجد مشكله اخرى فى الروايه فهى قالت (من تطهر ... فان ذكر انه ليس على وضوء فتيتم من دثاره كائنا ما كان) يعنى الدثار لو كان معلقا لا يكفى الا اذا كنت تريد ان تنام عليه فاذا لم يكن دثارا لم يصح التيمم به ,

وفى مقابل هذه الروايه توجد رويه اخرى وهى اوسع و اشار اليها السيد الحكيم وهى فى العلل (عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم بن يحيى ، عن جده الحسن بن راشد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) قال : لا ينام المسلم وهو جنب ، ولا ينام إلا على طهور ، فإن لم يجد الماء فليتمم بالصعيد) (١) وهذا الحسن ابن راشد وزير المهدي ووزير هارون ووزير لآخر فهى ضعيفه به , فهذه الروايه تقف فى مقابل تلك الروايه ولكنها ايضا ضعيفه السند من جهه الحسن ابن راشد فلا يثبت الحكم بها .

وتوجد روايه معتبره الروايه الاولى فى نفس الباب (محمد بن على بن الحسين بإسناده عن عبيد الله بن على الحلبي قال : سئل أبو عبدالله (عليه السلام) عن الرجل ، أينبغى له أن ينام وهو جنب ؟ فقال : يكره ذلك حتى يتوضأ) (٢) فهى قالت حتى يتوضأ فخصوص التوضؤ وليس التيمم ويمكن ان يقال انها لا تدل على نفي التيمم ولكن الروايه المعتمده على ذلك .

ص: ١٢٩

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢، ص ٢٢٧، ابواب الجنابه، ب ٢٥، ح ٣، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢، ص ٢٢٧، ابواب الجنابه، ب ٢٥، ح ١، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن

مسأله ٣٦: لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا في موضعين: أحدهما: لصلاه الجنازه فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقا لكن القدر المتيقن صورته خوف فوت الصلاه منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل، نعم لما كان الحكم استحبابينا يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضا، لكن برجاء المطلوبه لا بقصد الورد والمشروعيه... (١)

كنا في اثبات انه هل يشرع التيمم للنوم او لا حينما كان متمكنا من الوضوء قلنا تمسك الاعلام رض بمرسله وردت في الفقيه للشيخ الصدوق في ما اذا آوى الى فراشه ثم تذكر انه ليس على طهاره فله ان يتيمم بدثاره

وقاعده التسامح في ادله السنن رفضناها ولكن بقطع النظر عما قلناه في القاعده يوجد بحث عند الاعلام بانه هل تجرى القاعده في الفتوى او لا، يعني اذا كانت الروايه ضعيفه السند فتشملها القاعده اما اذا كانت فتوى فهل يجوز لفقيه اخر الذي لم تثبت عنده هذه الفتوى بمقتضى الادله الشرعيه هل يجوز له ان يعتمد على فتاوى الفقهاء كالروايه ويفتى بالاستحباب _ وهو افتى بالجواب _ تمسكا بقاعده التسامح او لا ؟

يظهر من السيد حكيم الفقهاء رض انه يمكن ذلك ولو ليس بمعنى الالتزام عنده وان كان صريح كلامه احتمال قوى انها تشمل ذلك .

وهذا مرفوض لدينا ولدى كثير من المحققين رض لان الفقيه مصدر حكمه قد يكون ايه او روايه او اجماع وقد يكون ان اصل المطلب ثابت في مورد وكان المورد يتحمل تنقيح المناط وهو قام بتنقيح المناط فشمّل المناط لغير المورد المنصوص فأفتى بثبوت الحكم والتعدى به من مورد النص الى مورد آخر فهنا حينئذ ليس هنا روايه حتى يقال انه يشمله الحديث المعبر من بلغه عن النبي ص فهذا لم يخبر عن النبي وانما يخبر عن رأيه حتى لو كان يعتمد على ايه او روايه فهو لا يقول قال الله كذا انما يقول هكذا اعتقد فهو يخبر عن رأيه ورأيه فعله هو وليس فعل الله فهو لا يخبر عن الله تعالى ،

ص: ١٣٠

١- العروه الوثقى، السيد اليزدي، ج ٢، ص ١٩١، ط جماعه المدرسين.

فالتتيجه ان فتوى الفقيه هو اخبار عن رايه ولذا قالو في بحث حجيه فتوى الميت في حق المكلفين مطلقا او في الذي كان مقلدا له قالو ان تلك الفتاوى انتهت وتبخرت لان روحه ارتفعت وليس هي شيئا موجودا حتى تعمل على رايه . اذن الفقيه حينما يفتى فهو يعبر عن روايه وليس يخبر عن الله او عن النبي ص او عن الامام ع حتى يقال بشمول حديث من بلغ فتوى الفقيه ، فميل السيد الحكيم الى ان قاعده التسامح تشمل فتاوى الفقهاء غير واضح علينا .

وايضا فى خصوص المورد توجد مشكله اخرى تمنعنا من التمسك بقاعده التسامح ان قلنا بها وهى ان القاعده موردها على فرض ثبوتها الخبر الذى ورد عن النبى ص واما اذا كان الخبر له معارض فأصل التعارض التساقط فاذا قلنا بالتساقط فحينئذ الروايه معارضه بروايه اخرى خصوصا اذا كان المعارض اقوى سندا فلا يبقى لهذا الخبر وجود فعليه كيف يشمله حديث من بلغ ,

لا يقال ان هذه الروايه الضعيفه معتبره بعمل الاصحاب .

لأنه يقال ان عمل الاصحاب يثبت السند ولا يثبت التعدى من مورد السند الى غيره وهنا تعدى والروايه وارده فى من آوى الى فراشه وهو على غير وضوء أى انه محدث بالحدث الاصغر وانت تريد ان تتعدى الى الحدث الاكبر وهذا التعدى ليس منصوص , فإنما التعدى يثبت بعمل الاصحاب لا اصل الحكم لان اصل الحكم معارض بروايه ابى بصير التى قرأناها التى وردت فى باب الجنابه عن امير المؤمنين قال المسلم لا ينام جنبا واذا كان لا يتمكن فعليه ان يتيمم بالصعيد وليس بالدثار كما فى روايه الصدوق .

ثم تعرض السيد اليزدى الى فرع اخر وهو اذا كان المكلف فى احد المسجدين (المسجد الحرام المكى ومسجد النبى ص) واحتلم وخرجت منه الجنابه فقال الفقهاء يشرع له التيمم لأجل الخروج من المسجد وهنا ليس للاحتلام خصوصيه انما الخصوصيه انه جنب ويريد ان يتصرف فى المسجد خروجا ,

ص: ١٣١

فقال الاعلام الثلاثة انه لا يصح التيمم مطلقا ولكن يجب عليه ان يقارن بينهما في الوقت الذى يستغرقه فى الخروج هو الاقصر او الذى يستغرقه فى الخروج هو الاقصر وعليه ان يختار ما هو اقل مكثا فى المسجد وكذلك اذا كان فى المسجد حوضا فيرتمس فيه وتنتهى المشكله , فيقول امامه ثلاث اشياء الغسل والخروج والتيمم فعليه ان يختار الوقت الاقصر .

وهذا الحكم منهم بعد هذه التوضيحات التى اجريناها لكلماتهم نقول ان موضوع هذا البحث يأتى اذا قلنا ان الادله الداله على حرمة المكث فى المسجدين والمرور منهما يشمل الوقت الذى يستغرقه خروجا والا المكث غير الخروج فحرمة المكث شىء والمرور ليس مكثا وانت تقارن الوقت الذى يستغرقه الخروج مع الوقت الذى يستغرقه فى التيمم , فهذا يحتاج الى توسعه بان يقيم دليلا على ان الكون فى المسجد خروجا كالكون فى المسجد مكثا او يقيم الدليل على ان التصرف فى المسجدين حرام حتى خروجا كالمكث فلا بد من اثبات ذلك من قبل الاعلام الثلاثة حتى يصح التفصيل فى هذه المساله .

مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن

مسأله ٣٦ : لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا فى موضعين: أحدهما: لصلاه الجنازه فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقا لكن القدر المتيقن صورته خوف فوت الصلاه منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل، نعم لما كان الحكم استجابينا يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضا، لكن برجاء المطلوبيه لا بقصد الورود والمشروعيه... (١)

قلنا افتى الاعلام الثلاثة فى ما اذا كان انسان فى احد المسجدين الشريفين واصابته الجنابه بالاحتلام مثلا فاذا كان وقت التيمم اقصر من وقت الخروج من المسجد وكذلك اقصر من وقت الاغتسال فيه فحينئذ يتيمم ويخرج واذا كان وقت الخروج بدون التيمم اقل من وقت التيمم فعليه ان يخرج بدون التيمم وكذلك اذا كان وقت الاغتسال فى المسجد اقل فعليه ان يغتسل هكذا افتى الاعلام الثلاثة فى المقام وفى بحث الجنابه , ولنا مطالب

ص: ١٣٢

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩١، ط جماعه المدرسين.

المطلب الاول : قلنا هذا يفتقر الى اثبات ان مطلق الكون فى المسجد محرما حتى لا يكون الوقت الاضافى لأجل التيمم او الكون الاضافى لأى طريق للخروج من المسجد زائدا على الضروره يكون محرما وقلنا ان هذا ثابت فى الروايه المعتمره وهى معتبره محمد ابن مسلم (محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن نوح بن شعيب ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : قال أبو جعفر (عليه السلام) _ فى حديث الجنب والحائض _ ويدخلان المسجد مجتازين ولا يقعدان فيه ، ولا يقربان المسجدين الحرامين) (١) والمقصود من لا- يقربان هو عدم الدخول ولو لحظه وليس المقصود بعدم المرور ان لا يمشيا قرب حائط المسجد مثلا , فإلى هنا يمكن ان يكون هذا هو مصدر حكم الاعلام رض

ولكن ما افده الاعلام غير واضح علينا :

الوجه فيه : انه قلنا وقد التزموا به ايضا ان التيمم غير رافع للحدث وغير مزيل للحدث عند المحدث وانما هو يبيح بعض التصرفات المتوقفه على الطهاره من الحدث وعليه فتنحصر مشروعيه التيمم حيث ورد دليل مشروع لهذا العمل وهذا العمل يجوز وتقدم منه ذلك قال انه يجوز له الدخول فى الصلاه بالتيمم ولكن لا يجوز له مس كتابه القرآن ولا اثناء الصلاه فاذا كان الامر كذلك نطالب الاعلام رض الدليل على مشروعيه التيمم للاغتسال فى احد المسجدين , اما الوقت اقل من التيمم فهذا استنباط اذا لم نتجر او نقل هو قياس فاذا كان الامر كذلك فلا يشرع الغسل فى المسجدين ولا بالتيمم ايضا .

ص: ١٣٣

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢، ص ٢٠٩، ابواب الجنابه، ب ١٥، ح ١٧، ط ال البيت.

المطلب الثاني : وهو مرفوعه ابي حمزه الثمالى قال ابو جعفر (وعن محمد بن يحيى رفعه ، عن ابي حمزه قال : قال أبو جعفر) عليه السلام) : إذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام ، أو مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) فاحتلم فأصابته جنبه فليتمم ، ولا يمر في المسجد إلا متيمماً حتى يخرج منه ، ثم يغتسل ، وكذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل كذلك ، ولا بأس أن يمر في سائر المساجد ولا يجلسان فيها (١) فإضافه كلمه ثم من الامام ع ما كان بحاجة الى ان يبين انه ان يغتسل بعد ذلك لأنه سوف يغتسل فهو مسلم ولا بد ان يغتسل ولكن اضافه كلمه ثم بعد الخروج فهو يقول يخرج متيمماً ثم يغتسل ، فانت تريد ان تفتي بالغسل داخل المسجد فهذا غير واضح علينا ،

وليس للأعلام التخلص من هذه الروايه الا بأحد طريقين

الطريق الاول : وهو الاشكال في السند بان لروايه مرفوعه ولكن هؤلاء الاعلام استدلوا بها لأجل جبرها بعمل الاصحاب او وجود روايات اخرى تؤيد هذا المضمون فالمهم ليس لهم التخلص من مواجهه الروايه من هذا السند

اما الطريق الثاني : هو مادام يوجد انصراف وهو كون المسجد الحرام او مسجد النبي ص قد هيا فيه مكان للاغتسال فهذه حاله نادره لعله الآن في الوسائل الحديثه يمكن ان يفعلوا ذلك بطريقه ما ، واما في ذلك الوقت لا يوجد هذا فالروايه منصرفه عن ما اذا وجد مكان الغسل في المسجد .

وهذه الدعوى مرفوضه ان ادعاها احد منهم ايضا لان الانصراف الذى نعتد عليه في مقام استفاده الحكم الشرعى من الروايات والآيات هو ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى عام اى للطبيعى ويكثر استعماله فى بعض المصاديق فحينئذ اذا اطلق اللفظ ولم تكن هناك قرينه فينصرف اللفظ او الذهن الى ذلك المصداق الذى كثر استعمال اللفظ فيه مثلاً لفظ الحيوان كثر استعماله فى غير الانسان ففي هذه الحاله يكون الانصراف اما هنا فليس كذلك فليس كلمه الاغتسال كثر استعمالها فى خارج المسجد فالغسل استعمل فى معناه مطلقاً اين ما كان

ص: ١٣٤

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢، ص ٢٠٥، ابواب الجنابه، ب ١٥، ح ٣، ط ال البيت.

فالنتيجه ليس فى المقام لدعوى الانصراف مجال , فالروايه بعد الاعتماد على السند تكون واضحه الدلاله من انه لا يجوز الاغتسال فى احد المسجدين .

ومع قطع النظر عن هذه الروايه توجد روايه معتبره اخرى وهى عن ابى حمزه الثمالى قال ابو جعفر (وبإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن النضر بن سويد ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبى حمزه قال : قال أبو جعفر (عليه السلام) : إذا كان الرجل نائما فى المسجد الحرام ، أو مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) فاحتلم فأصابته جنابه فليتمم ، ولا يمر فى المسجد إلا متيمما ، ولا بأس أن يمر فى سائر المساجد ، ولا يجلس فى شىء من المساجد (١) فهذا مطلق حصر سواء كان وقت الذى يحتاج اليه فى الخروج بدون التيمم اقل او كان مساوى للتيمم و اكثر فالروايه فيها اطلاق وتمنعنا عن الخروج مطلقا بدون تيمم , فالحكم بجواز الخروج بدون تيمم اذا كان الوقت اقل من اوقت الذى يفتقر اليه التيمم هذا اجتهاد مقابل النص , نعم استنباط وتحليل عقلى يقول هناك مكث اكثر او مكث اقل هذا يكون (يمشى) لمن يؤمن به ولكن قلنا ان الحكم تعبدى بحث انه لا يجوز لك ان تخرج من المسجدين الى متيمما وانت تقول يخرج بدون التيمم اذا كان الوقت اقل هذا رفض لهذا الحصر الصريح , فالصحيح والعلم عند الله تعالى نلتزم بمايلى انه لم تثبت مشروعيه الاغتسال فى المسجدين الشريفين حتى مع التيمم ايضا لان التيمم ورد فقط لأجل الاجتياز فقط واما لجل المكث او الغسل لم تثبت مشروعيته .

ص: ١٣٥

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢، ص ٢٠٦، ابواب الجنابه، ب ١٥، ح ٦، ط ال البيت.

المطلب الثالث : هو لو امكن الاغتسال وهو مار بالتييم وحصل الاغتسال فذاك خارج عن محل البحث لأنه لم يمكث فى المسجد والشىء الاخر انه لا يجوز المرور بدون التيمم سواء كان المرور بدون التيمم يحتاج الى وقت اكثر او اقل او مساوى للخروج مع التيمم فقال ع تعبدا لا تخرج الا وانت متيمم وانتهى الامر .

مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : مسوغات التيمم _ المسوغ الثامن

مسأله ٣٧ : إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه أو غسله وأمكن تميمه بخلط شىء من الماء المضاف الذى لا يخرجه عن الإطلاق، لا يبعد وجوبه وبعد الخلط يجب الوضوء أو الغسل، وإن قلنا بعدم وجوب الخلط، لصدق وجدان الماء حينئذ. (١)

افاد السيد اليزدى رض قبل ان يدخل فى بحث التيمم قال اذا كان عنده ماء بمقدار لا يكفى للوضوء او الغسل ولكن يمكن ان يخلط فيه مضاف فيتحول ذلك المضاف بالاستهلاك الى ماء فيكون المستهلك والمستهلك فيه كافيا للوضوء حينئذ يجب عليه الوضوء ولا يشرع فى حقه التيمم , ولكن هل يجب عليه الخلط او لا ؟ ولأنصور المضاف كعصير البرتقال او الذى له لون او طعم او كذا وانما نتصور المضاف الذى كالزلال ويشبه الماء تماما فهذا اذا خلط بالماء لا يتغير الماء بل يصبح زائدا على الماء السابق مثلا كان مثقالين فصار ثلاثه مثاقيل فالكلام فى هذا هل يجب الخلط او لا يجب ؟

السيد اليزدى مال الى وجوب الخلط فقال لا يبعد الوجوب .

اما السيد الحكيم فكان ميله اشد من ميل الماتن فقال نعم يجب عليه الخلط وانه بهذا هو متمكن والآيه القرآنيه تقول من يتمكن وهذا متمكن من الوصول الى الماء فيجب عليه الخلط حتى يتوضأ او يغتسل

ص: ١٣٦

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ٢٠٧، ط جماعه المدرسين.

اما السيد الاعظم على ما نسب اليه فى التقارير ايضا صرح وقال هذا هو الصحيح فيجب الخلط واصله المضاف الى الماء المطلق حتى يصبح كافيا للوضوء .

ثم اشكل السيد الاعظم رض بأشكال على رأيه فقال ان هذا كما فى الزاد والراحله فى الحج فهناك الاستطاعه مترتب عليها وجوب الحج ومعلوم ان حصلت الاستطاعه بفعله او بدون فعله كما لو مات مورثه فاصبح مالكا مستطاعا فرتب وجوب الحج على وجود الاستطاعه المفسره بالزاد والراحله ولا يجب على الانسان تحصيل الزاد والراحله اى خلق وتحصيل الزاد والراحله ليس واجبا عليه فكذلك فى المقام رتب وجوب الوضوء والغسل على وجودان والتمكن من الماء واجاب رض عن هذا الاشكال فقال انه فى الحج وجود الاستطاعه غير موجود وهاهنا القدره مفقوده على الماء وبما ان القدره مفقوده فى المقام وقلنا يجب تحصيل

القدره على الماء باى نحو ومن جمله انحائه الخلط بالمضاف .

هذا ما قاله الاعلام الثلاثة رض ويجب ان نلتفت الى الخلط الذى حصل فى كلامهم قده .

نقول : فى المقام مطلبان

احدهما ان يكون الماء موجودا فيجب على البحث عنه والسعى فى الوصول اليه فهذا الشىء موجود وانا اسعى فى الوصول اليه ببذل المال او شراء الدابه او السرعة او غيرها فالشء موجود والبحث عنه والآيه الشريفه ناضره الى هذا المعنى (ان لم تجدوا ماء) اى ان لم تكن متمكنا اى ان الماء موجودا وانت لست متمكنا فان كنت متمكنا بقرينه المقابله فيجب عليك الضوء فباى شكل من الاشكال يقدر الوصول الى الماء فهو متمكن بالواسطه فالماء موجود .

المطلب الثانى : الماء غير موجود وانا اخلق الماء اى شىء اخر غير الماء اى انى اسعى بطريقه واخرى لتحويل شىء غير الماء الى ماء فهل هذا واجب على او لا ؟ وكلامنا من هذا القبيل فهاهنا مثلا عندى ثلاث مثاقيل من الماء واحتاج مثلا الى نصف مثقال ولكنه مضاف فاخلطه حتى يضمحل ويصبح ماء فحينئذ يكون هاهنا تحويل غير الماء الى ماء كما فى البخار الكثيف لو امتلأت به الغرفه فهل يجب على تحويل البخار الى الماء ؟ مقتضى كلماتهم الوجوب فأحوّل الذى ليس ماء الى ماء , فهنا المضاف ليس ماء وبما انه ليس ماء فقالو صحه الضوء وصحه الغسل وكالاستبراء وغيره كل ذلك لا يشمل لأنه ليس ماء وانت تريد ان تحوله الى الماء ؟ , فما الفرق بين تحويل المضاف الى الماء وبين تحويل البخار الى الماء , واذا قلنا بهذا فيجب علينا ان نرفع ايدينا بالدعاء الى الله تعالى حتى يتحول بخار الماء الموجود فى الغيوم الى قطرات الماء وينزل علينا وتتوضأ , فهل من فقيه شك او احتمال بذلك فيقول يجب عليك ذلك ؟

ص: ١٣٧

فالصحيح انه حصل الخلط بين الشيء الموجود وبين خلق الشيء الغير موجود ومحل الكلام فى الثانى وليس الاول فما اتفقت عليه كلمات الاجلاء الثلاثة غير واضح علينا .

نعم ان حصل الخلط صدفه كما اذا وقع من المضاف فى اناء الماء المطلق او انا فعلت ذلك فيجب على ذلك ولكن الكلام فى انه هل يجب على الخلط او لا , هذا تمام الكلام فى شرائط التيمم وندخل فى نفس التيمم .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق، وأما بعده فلا- يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (١)

يقول رض يجب التيمم على مطلق الارض , فنقول ان كلمه (على) ليس هذا محلها ومكانها فكلمه التيمم يتعدى الى ما يتيمم به بنفسه (فتيمموا صعيدا طيبا) واذا كنت تريد تقويه العلاقه بين الفعل والمفعول به فلا بد ان تأتى بالباء فتقول بالأرض وليس (بعلى) , وعلى كل حال الكلام فى ان كلمه الصعيد هل هى مشتق او هى اسم الجنس وضاهر كلمات الفقهاء هى اسم الجنس .

التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (٢)

ص: ١٣٨

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

الكلام فى ما يصح الكلام به والمعروف والمشهور عند علمائنا رض انه يصح التيمم بكل ما هو من الارض الحجر بأقسامه الذى يخرج من الارض او المدر او غيره قبل ان يخرج عن كونه ارضا فى مقابل القطن والنايلون والخشب وما يصنع من الخشب , وهناك اقوال اخرى يأتى الكلام فيها واهمها ان التيمم انه يكون بخصوص الغبار فلو كانت الارض خاليه من الغبار فلا يصح التيمم بها كما لو كانت مكنسوه مثلا , والكلام فعلا فى القول المشهور .

الملاحظه الاولى : نقول ما هو الدليل على ان التيمم هو فى مطلق وجه الارض قالوا كلمه الصعيد فالصعيد معناه الارض كما ي كلمات بعض او هو وجه الارض كما فى كلمات البعض وكان دليلهم هو ان هذا قول الزجاج فهو ادعى هذا وقال لم اعرف له

مخالفا (لم احصل على كتاب الزجاج ولكن اخذت عبارته من كلمات علماء العامه والخاصه) قالوا استدل بآيتين من سوره الكهف فى احدها وصف بالجرز (وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا) (١) وفى الثانيه وصف بالزلق (فَتُصَبِّحُ صَعِيدًا زَلَقًا) (٢) والزلق هو الارض الخاليه من النبات لا تثبت فيها القدم ولا ينبت فيها شىء والجرز هو المقطوع اى قطع عنه الماء والنبات فاصبح جرزا , فهاتان الزلق والجرز صفتان للقشره الفوقانيه للأرض وزاد على ذلك بانه بما ان قشره الارض هى الجنب الاعلى والفوقانى من الارض فلذلك استعمل لفظ الصعيد فهو بمعنى الصعود والارتفاع فيما ان القشره هى الجبهه العليا فلذلك عبر عنه الصعيد ووصف بالجرز وكذلك بالزلق فهذا الوصف انما يصلح لوجه الارض والفقهاء جاءوا بكلام الزجاج واستشهدوا به .

ص: ١٣٩

١- الكهف/السوره ١٨، الآيه ٨.

٢- الكهف/السوره ١٨، الآيه ٤٥.

ولكن هذا غير واضح

ان الزجاج ليس لغويا وانما هو نحوى وهذا علم وذاك علم فلا دخل لاحدهما بالآخر , وان قلت انه نحوى ولغوى وسلمنا به فنقول انه يريد يثبت معنى الصعيد انه وجه الارض والقشره الفوقانيه بما استنبط من تينك الآيتين فى سورة الكهف فنقول هل ان اللغه تثبت بالاستنباط ؟ كلا اللغه بالنقل فلان شاعر او فلان عربى ان بعض الادباء كان يخرج الى الارياف ويسمع من اهل اللغه ويسجل فى كتابه فكيف الزجاج يستنبط من القرآن .

الملاحظه الثانيه : علمائنا الابرار وكذلك بعض علماء العامه الذين وافقوا علمائنا فى ان كلمه الصعيد وجه الارض , فينبغى ان كلمه وجه الارض موجوده فى كلمات فقهاءنا العظام لا يقصدون ما يقصده الزجاج بل يقصدون به الارض وهو التمييز بين الخشب والقطن وغيرها من الامور التى تخرج من الارض او موجوده فى باطن الارض ولكن لاتعد من الارض , اذن فمقصودهم يختلف فالزجاج يفرق بين القشره الفوقانيه من الارض وبين الباطن اما الاعلام فيقصدون التمييز بين نفس الارض وبين الخشب وغيره وان خرج من باطن الارض , فالاستشهاد بكلام الزجاج غير واضح , مضافا الى ان جمله من علمائنا قالوا ان الصعيد مطلق الارض سواء كان فوق سطح الارض او فى السرداب حتى لو كان فى الطابق الثالث فالطبقه الثالثه عند الفقهاء صعيد وعند الزجاج ليس بصعيد , فلا بد ان يخرج الزجاج عن الاستشهاد بكلامه , لذلك بعض المفسرين كالقرطبي يستشهد بأشعار عربيه من الذين ادركوا الاسلام والكفر فى تفسير معنى الصعيد .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

ص : ١٤٠

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (١)

كنا فى محاولتنا لفهم كلمه الصعيد فى الآيتين الشريفتين (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) (٢) ونقلنا رأى الزجاج واعتماد العلماء على رايه وقلنا انه رجل نحوى وليس لغوى ولا يعتمد عليه لأنه من احدى المناطق التى ليس عربيه حسب الضاهر وهو فى القرن الرابع العجرى فى بغداد فكيف يعتمد عليه وقد كانت بغداد فى ذلك الوقت مليئه بالغات المتعدده فليس كل من عاش فى ذلك الوقت هناك يمكن الاعتماد عليه فى مصادر اللغه العربيه , وعلى كل حال حسب ما قيل فى ترجمته انه مات فى القرن الرابع الهجرى وكيف ما كان انه مضافا الى انه رجل يعتمد على الاستنباط فنقول كيف يمكن ان يستنبط المعنى الحقيقى فهذا كلام غير صحيح .

وبعد التتبع للأقوال وجدت عدة اقوال عند ائمه اللغه فى لفظ الصعيد بعضها تُنبأ ان المترسخ فى ذهن اللغوى ان الصعيد هو اسم الجنس والبعض الآخر عندهم الاسم الاشتقاقى للفظ الصعيد فهذه اول مشكله .

المشكله الاخرى وهى الاختلاف فالزجاج ومن تبعه قال انه مطلق وجه الارض وكذلك عند الخليل ولكن الزجاج يعتبره وجه الارض بالمعنى الاشتقاقى لا بمعنى اسم الجنس فى مقابل الاخرين الذين يقولون الصعيد وجه الارض يعنى كانه اسم الجنس , فاصبح ليس بينهما اتفاق فلا يكون احدهما مؤيد للآخر فهنا رأيان

ص: ١٤١

-
- ١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.
 - ٢- المائده/السوره ٥، الآيه ٦.

الراى الاول انه اشتقاقى

والراى الثانى ان وجه الارض على معنى اسم الجنس

الراى الثالث : الارض المرتفعه مطلقا

الراى الرابع : الارض المرتفعه فى المكان المنخفض كالوادى مثلا وفى وسطه مكان مرتفع فهذا المرتفع فى المكان المنخفض يسمى صعيدا

الراى الخامس : واصر عليه غيره انه التراب الخالص فاذا لم يوجد تراب فلا يسمى صعيدا كما عند الشافعى فهو اصر على هذا .

فهذه خمس اقوال معروفه عند اهل اللغه والاستشهاد عند بعض هؤلاء أخذوه ايضا من قول جرير وغير جرير , فلا- يمكن الاستشهاد بأقوال هؤلاء لإثبات اللغه وان كانوا من العرب لأنه ليس شاعرا جاهليا او مخضرم كلييد والحطيه الذين ادركوا الجاهليه والاسلام فيمكن ان يستشهد بأقوالهم اما جرير والفرزدق وغير هؤلاء فلا يصح الاستناد على اشعارهم .

اذن ليس لدينا ما يعتمد عليه لا أثبات المعنى اللغوى للفظ الصعيد الوارد فى الآيه الشريفه بحسب قواعد اثبات اللغه فقصرت يدنا عن هذا .

وبعد التأمل وقلنا ان كلمه الصعيد مشتقه من الصعد بمعنى الصعود والارتفاع كما فى الذى يصعد السلم , فالارتفاع مأخوذ فى لفظ الصعيد فاذا كان هذا المعنى فمعلوم انه الشىء المرتفع خاليا من الاوساخ والقذارات فالشىء المرتفع ملازم او ملزوم للنظافه فالمقصود بالمرتفع هنا كناية عن ذكر الملزوم واراده اللازم وهو النظافه فالآيه تقصد والعلم عند الله مع قطع النظر عن الروايات تقصد النظافه فالنظافه وحدها لا توجد فلا بد من وودها بشىء فالقرآن يقول اقصدوا مكانا نظيفا والمكان النظيف قد يكون مرتفعا وقد يكون منخفضا وقد يكون كذا كل ذلك يعرف بالأدله الاخرى , فكلمه الصعيد فى الآيه الشريفه المقصود منها كناية عن النظيف , وكلمه طيبا تؤيدنا على هذا الفهم وكذلك باقى موارد استعمال الكنايات وليس لفظ الصعيد فلفظ الصعيد استعمل فى سوره الكهف مرتين وفى بعض الآيات ماده الصعيد تفسر الكلمه حسب القرائن الموجوده هناك وفسرناها هنا فى الآيتين فقط بالنظيف حسب القرائن هنا وليس فى كل القرآن فلا يشكل علينا كيف تفسر صعيدا زلقا او جرزا فنقول كل ذلك فى محله , فالصحيح والعلم عند الله ان كلمه الصعيد فسرناها فى ايتى التيمم بالنظيف وحسب القرائن .

ص: ١٤٢

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالحزف والآجر... (١)

قلنا توجد خمسة اقوال عند اهل اللغة فى تفسير معنى الصعيد فعليه انسد الطريق فى وجهنا , وقلنا دعوى الاجماع بينهم من ان المقصود بالصعيد هو وجه الارض او التراب او غيره فهى دعوى غير واضحة وذلك :

اولا:- ان اريد من الاجماع هو اجماع اهل اللغة فنقول توجد خمسة اقوال فكيف بالاجماع , والزجاج ليس بمصدر حتى ترجع اليه فهو نحوى فقط فى القرن الرابع الهجرى , والخليل كذلك نحوى فدعوى الاجماع عند اهل اللغة عهدتها على مدعيها

ثانيا : ان اريد من الاجماع هو الاجماع الفقهى اى من حيث الفتوى اى ان التيمم يصح بمطلق وجه الارض او الارض المرتفعه ونحو ذلك فمع وجود الروايه المحدده لمورد التيمم ومكان التيمم فأیضا دعوى الاجماع عهدته على مدعيه فمع وجود الروايات كيف تدعى الاجماع الذى يكون حجه فهذا جدا غير واضح .

بقى الكلام فى كلمه الطيب (تيمموا صعيدا طيبا) فما معنى الطيب ؟

لم اجد فى شىء من المصادر التى يمكن الاعتماد عليها والاعتراف بها من يفسر الطيب بالنظيف , نعم الطيب فسروه ان الطيب من كل شىء هو ما يستلذ به فى الجبهه التى يستخدم ذلك الشىء فيها فالملابس تستخدم للبس والزينه والستر فالملابس الطيبه هى التى تستلذ بها فى هذه الجبهه , والورده الطيبه يعنى التى يكون منظرها طيب وهكذا المسكن الطيب فهو الذى يسكن فيه هو وعباله فما يستلذ به فى السكن والاستفاده منه يعتبر منزلا طيبا وهكذا الصوت الطيب والطعام الطيب وهو الذى يستلذ به فى الاكل , والزوجه الطيبه وهى التى يستلذ بها عند المعاشره او المواقعه والحديث مع المرأه وكذلك المرأه الزوج حليلها , وهكذا فى كل شىء .

ص: ١٤٣

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

فالمكان النظيف يكون طيبا اذا لم يكون مؤذيا فاذا كانت النوره مثلا محرقة فى المكان المرتفع فاذا تيمم فيها تحترق اليد فهنا لا يتيمم بها لأنه والعلم عند الله ان تقصد المكان الطيب الذى لا- تتأذى من لمسه او استعماله , واما فامسحوا (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ) (١) وما هو المقصود بالمسح فهذا نستفيده من الروايات واما فى المقام

فالكلام نحن والآيه الشريفه .

فتحصل من الآيه ان المراد هو المكان النظيف ويستلذ ويستطاب بالقصد اليه بالجلوس او المسح او غيره ولا- يكون فيه اذيه للإنسان , وليس المراد من الطيب الطهاره حتى تقول انك فسرت الصعيد بالطيب بالكنايه ثم ما معنى ذكر الطيب

نقول ليس المراد من الطيب الطهاره فمدينه الرسول ص سماها الطيبه واما اللعين يزيد سماها الخبيثه , هذا من حيث الآيه .

اما من حيث الروايات : فالتأمل فيها يستفاد منه انها تدل على جواز التيمم بالأرض مطلقا وهذه الدلاله بعض الروايات صريحه وبعضها باللازم فلما تأمر الآيه بالتيمم بالأرض فهذا واضح

الروايه الاولى : وهى مرسله (إبراهيم بن محمد الثقفى ، عن محمد بن مروان جميعاً ، عن أبان بن عثمان ، عن ذكره ، عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : إن الله تبارك وتعالى أعطى محمداً (صلى الله عليه وآله شرائع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى _ إلى أن قال وجعل له الأرض مسجداً وطهوراً) (٢) يعنى كل ارض هى مسجد

الروايه الثانيه : وهى مرسله الشيخ الصدوق فى الفقيه (محمد بن على بن الحسين قال : قال النبى (صلى الله عليه وآله) : أعطيت خمسا لم يعطها أحد قبلى : جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً) (٣) فأیضا كل الارض هى مسجد .

ص: ١٤٤

١- المائده/السوره ٥، الآيه ٦.

٢- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٣، ص ٣٥٠، ابواب التيمم، ب٧، ح ١، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٣، ص ٣٥٠، ابواب التيمم، ب٧، ح ٢، ط آل البيت.

الروايه الثالثه : وهى معتبره (عن محمد بن جعفر البندار ، عن مجاهد بن أعين ، عن أبى بكر بن أبى العوام ، عن يزيد ، عن سليمان التميمى ، عن سيار ، عن أبى أمامه قال : قال رسول الله (صلى الله عليه واله) : فضلت بأربع : جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا ، وأيما رجل من أمتى أراد الصلاه فلم يجد ماءً ووجد الأرض فقد جعلت له مسجدا وطهورا ، ونصرت بالرعب مسيره شهر يسير بين يدي ، وأُحلت لأمتى الغنائم ، وأرسلت إلى الناس كافه (١) فى بعض النسخ جعلت لى الارض مسجدا وطهورا وفى بعض النسخ جعلت لامتى مسجدا وطهورا ، فمن اراد من امتى الصلاه ولم يجد الماء فُجعت له الارض مسجدا وطهورا ، وهذه الروايه سندا معتبره مع الدلاله واضحه بان التيمم بالأرض كلها وهكذا الروايات الاخرى .

وبعض الروايات تدل باللازم كما فى الروايه (محمد بن الحسن ، عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن على بن محبوب ، عن أحمد بن الحسين ، عن فضاله ، عن السكونى ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن على (عليه السلام) ، أنه سئل عن التيمم بالجص ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالنوره ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالرماد ؟ فقال : لا ، إنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر (٢) اذن المقصود ان الارض وما يخرج منها _ من هنا تبعضيه _ يعنى يكون بعض الارض يصحح التيمم به . وكذلك الروايه الوارده فى جواز التيمم بغبار اللبد او بالثوب او بغبار عرف الدابه فهذه تدل باللازم على اختيار الارض لأجل التيمم .

ص: ١٤٥

-
- ١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٠، ابواب التيمم، ب ٧، ح ٣، ط آل البيت.
 - ٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٢، ابواب التيمم، ب ٨، ح ١، ط آل البيت.

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به.

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالحزف والآجر... (١)

كان الكلام فى معنى الصعيد فى الآيه الشريفه وحاول جمله من الاعلام اثبات ان المراد من الصعيد فى الآيه هو مطلق وجه الارض وكان استنادهم الى بعض الاقوال واهما عندهم قول الزجاج مع انه قلنا انه نحوى فى القرن الرابع الهجرى وحتى ابن عربى وغيره فلم اجد النقل الذى يُعتمد عليه حسب موازين اللغه , ونحن التزمنا بان المراد فى الآيه كناية عن المكان النظيف الملازمه عادة للارتفاع.

الا- ان السيد الحكيم استدل على هذا الادعاء بما ورد فى الروايه الناس يحشرون يوم القيامه على صعيد واحد , والمعلق على النسخه الموجوده لدينا يقول لم نجد هذا النص بهذا الطريق فى المصادر نعم هناك روايه رواها الطبرسى (فى مجمع البيان فى سوره الرحمن ايه ٣٥) هناك عن الامام الصادق (وروى مسعده بن صدقه عن كليب قال: كنا عند أبى عبد الله عليه السلام، فأنشأ يحدثنا فقال: إذا كان يوم القيامه، جمع الله العباد فى صعيد واحد، وذلك أنه يوحى إلى السماء الدنيا أن اهبطى بمن فيك، فيهبط أهل السماء الدنيا بمثلى من فى الأرض من الجن والإنس، والملائكه. ثم يهبط أهل السماء الثانيه بمثل الجميع مرتين، فلا يزالون كذلك حتى يهبط أهل سبع سماوات، فيصير الجن والإنس فى سبع سرادقات من الملائكه. ثم ينادى مناد: يا معشر الجن والإنس إن استطعتم) (٢) الآيه. فينظرون فإذا قد أحاط بهم سبعة أطواق من الملائكه , فهذا فى الكلام المنسوب الى الامام الصادق ع.

ص: ١٤٦

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- مجمع البيان، الطبرسى، ج ٩، ص ٣٤٢.

ولكن هذا بعد التأمل ايضا هو كنايه على ان الناس هناك كلهم مكشوفون ايه كنايه عن انكشاف الناس وليس هو بيان لذاك , فليس فى الروايه ما يدل على ان الامام فسر الصعيد بمعنى الارض.

وهناك روايات استدل بها على ان التيمم يكون بمطلق الارض فى قبال الاستدلال الاخر الذى يقول لا يصح التيمم الا فى الارض التى فيها غبار اما اذا كانت الارض يابسه ونظيفه وليس فيها غبار فلا يصح الاستلال بها.

نحن نحاول فهم الروايات التى استدل بها على ان التيمم يصح بمطلق وجه الارض

الروايه الاولى : معتبره عبيد الله ابن علي الحلبي (محمد بن علي بن الحسين ياسناده عن عبيدا لله بن علي الحلبي ، أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يمر بالركيه وليس معه دلو؟ قال : ليس عليه أن يدخل الركيه ، لأن رب الماء هو رب الأرض فليتيمم) (١) فهذه داله على انه يتيمم ولكن هذه الروايه بعد التأمل هي في مقام بيان الوظيفه الوضوء او التيمم وليس في بيان خصوصيات ما يوتضأ به بل هي في بيان الوظيفه هذا الفعل وهو الضوء او ذاك الفعل وهو التيمم واما انه التيمم يكون بالحجر والمدر او غير ذلك فليس هي في بيان متعلق الفعل الوظيفه وهو التيمم وليس في بيان متعلق الوضوء وهو ان يكون من البئر او النهر او الحوض او القليل او الكثير فهي كذلك ليس هي في مقام بيان خصوصيات الارض , فلا يصح التمسك بالروايه لإثبات صحه التيمم بكل ما يعد من الارض.

الروايه الثانيه : وفي سندها اشكال وظاهرها صحيح عندي (محمد بن الحسن ياسناده عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم ، عن عبدالله بن أبي يعفور وعنبسه بن مصعب جميعا ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : إذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلو ولا شيئا تغرف به فتيمم بالصعيد ، فإن رب الماء رب الصعيد ، ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم) (٢) وهي ايضا في بيان انتقال الوظيفه عند الجنابه الى التيمم وليس في مقام بيان خصوصيات ما يتيمم به فالتمسك بها لإثبات صحه التيمم بكل منطقه من مناطق الارض من حجر ومدر وعلو وارتفاع و .. فهذا غير واضح علينا.

ص: ١٤٧

-
- ١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٤٣، ب ٣، ابواب التيمم، ح ١، ط آل البيت.
 - ٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٤٣، ب ٣، ابواب التيمم، ح ٢، ط آل البيت.

الروايه الثالثه : وهى صحيحه ابن مسلم عن ابى عبد الله (محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبى عبد الله عليه قال : سمعته يقول : إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم فأخر التيمم إلى اخر الوقت ، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض) (١). ايضاً الروايه فى مقام بيان الوظيفه وهو ان التيمم لا بد ان يكون فى اخر الوقت ولا يجوز فى آخر الوقت.

ونحن نلتزم بما افتى به الفقهاء رض من انه يصح التيمم بمطلق ما يخرج من الارض ولكن ليس لهذه الروايه ولكن لروايه السكونى (محمد بن الحسن ، عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن على بن محبوب ، عن أحمد بن الحسين ، عن فضاله ، عن السكونى ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن على (عليه السلام) ، أنه سئل عن التيمم بالجص ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالنوره ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالرماد ؟ فقال : لا ، إنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر) (٢) فالإمام ع فى مقام بيان ان كل ما يخرج من الارض يعنى يكون بعض الارض او يتولد بالأرض يعنى يخرج من الارض ولا يكون حقيقته خارجه عن ذلك يصح التيمم واما ليس يخرج من الارض إنما يخرج من الشجر والشجر لا يصح التيمم به وما يخرج من الارض شجر ايضاً وهو الرماد فلا يصح التيمم به وهذه الروايه داله على كفايه التيمم بكل ما يعد من الارض وليس بكلمه الارض الموجوده فى الروايات وفى مقابل هذا يوجد رأى وهو لا يصح التيمم الا بالغبار وذهب اليه جماعه.

ص: ١٤٨

-
- ١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٨٤، ابواب التيمم، ب ٢٢، ح ١، ط آل البيت.
 - ٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٢، ابواب التيمم، ب ٨، ح ١، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً أو مدراً أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالحزف والآجر... (١)

انما الكلام فى القول الآخر للمشهور وهو لا بد ان يكون التيمم بالتراب وهو منسوب الى جمله وافره من الابرار منهم السيد المرتضى علم الهدى رض يستدل فى بعض مؤلفاته الشريفه بما روى عن جده رسول الله ص انه قال (جعلت لى الارض مسجدا وترابا طهورا)

وتقريب الاستدلال انه لو كان التيمم يصح بالتراب وغيره من الارض لصار ذكر التراب هنا لغوا .

وهذا التقريب استفاده السيد الاعظم منه او من غيره وكان السيد الاعظم ليس لديه اشكال من جهة الدلاله وانما اشكاله من جهة السند فيقول ان اقحام كلمه التراب فى هذا الحديث لم يثبت بسند معتبر فصاحب الوسائل ذكر اربع روايات فى باب ٧ من ابواب التيمم بهذا الحديث جعلت لى الارض مسجدا وطهورا (محمد بن على بن الحسين قال : قال النبى صلى الله عليه وآله : أعطيت خمسا لم يعطها أحد قبلى : جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً) (٢) وهذه الروايات بكاملها خاليه من هذه الاضافه , نعم صاحب جامع الاحاديث ذكرها بهذه الاضافه ولكن فى سندها ابو البخترى وهو وهب ابن وهب وقد قيل فى حقه انه اكذب البريه , ولكن يوجد سند اخر لا يوجد فيه هذا الشخص ولكنها ايضا ضعيف فالنتيجه لم تثبت هذه الكلمه فى ضمن الحديث المنسوب الى الرسول الاعظم ص , وهذا ملخص ما نسب الى السيد الاعظم قده .

ص : ١٤٩

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٠، ابواب التيمم، ب ٧، ح ٢، ط آل البيت.

وفيه ان ما افاده السيد الاعظم من الهجوم والنقاش مع السيد علم الهدى بهذه الطريقه اراه ليس بصحيح وذلك ان النظر والنقاش مع شخص من العلماء لا بد ان يكون بعد اخذ موافقه ومبانيه بعين الاعتبار حتى يفسر كلامه وموقفه على ضوء تلك المباني والمواقف فعلم الهدى رض لا يقول بحجيه الخبر الواحد بل يقول على ما نقل عنه ان طرح خبر الواحد وعدم العمل به هو من مميزات الاماميه فهم لا يعملون الا بالمحفوظ بالقرائن المفيده للاطمئنان او العلم او بالخبر المتواتر وعلى ضوء هذا المبنى يمكن ان نقول لعله رض اطلع على سند فى هذا الحديث وانه منسوب الى الرسول ص او انه كانت لديه قرآن كانت تفيد الاطمئنان به ولم تصل اليه , وهذا الذى ذكره السيد الاعظم من ضعف السند والمراسيل نقول يستحيل انه كان قد اعتمد عليها مع وجود

ذلك المبنى عنده .

والذى يمكن ان نقول انه لا بد عند السيد علم الهدى ما يبرره ويسوغ له العمل بهذه الروايه من حيث السند ولكن بما انه لم ينقل اليها فتصبح بالنسبه اليها مرسله فهي حجه عليه وليس علينا ولا لنا , وبهذا تخلصنا من هذه الروايه بهذا البيان المختصر

ثم انه يظهر من السيد الاعظم وغيره الخضوع الى دلالة هذه الروايه التى ادعا بها السيد علم الهدى من ان التيمم هو بالتراب ولا يكون بمطلق وجه الارض , ولكن هذا غير واضح فبقطع النظر عن السند يمكن المناقشه فى الدلاله فأقصى ما يمكن ان يقال كما قال السيد الاعظم من انه لو كان التيمم سائغا بغير التراب ايضا لكان ذكره لغوا .

فنقول انما يكون لغوا اذا لم تكن هناك فائده اصلا ولكن لعل الفائده هى افضليه التيمم بالتراب على غير التراب ولعل التراب مقدم على الارض كما قال به جمله من اعلامنا الابرار فقالوا اذا وجد التراب فعليك التيمم به واذا لم يوجد التراب تنتقل الى باقى الارض اما اذا وجدت لدينا ادله على صحة التيمم بمطلق وجه الفارض كما ذكرنا فى بعض الروايات تكون كافيته وهذه الروايه لا- تعارضها لان اثبات شىء لا يدل على نفي ما عداه فما افاده علم الهدى غير واضح علينا , فاتفقنا مع السيد الاعظم ولكن طريقنا يختلف عن طريقه .

ص: ١٥٠

وهناك روايات استدلت بها على ان التيمم يكون بالتراب وهى روايه زراره (محمد بن على بن الحسين ياسناده عن زراره أنه قال لأبى جعفر (عليه السلام) : الا تخبرنى من أين علمت وقلت : إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ _ وذكر الحديث إلى أن قال أبو جعفر (عليه السلام) _ : ثم فصل بين الكلام فقال : (وامسحوا برؤوسكم) فعرفنا حين قال : (برؤوسكم) أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، _ إلى أن قال _ : (فلم تجدوا ماء فتمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم) فلما أن وضع الوضوء عمن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحا ، لأنه قال : (بوجوهكم) ثم وصل بها (وأيديكم منه) أى من ذلك التيمم ، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجز على الوجه ، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها (1) يسأل الامام ع من اين علمت او كيف قلت حسب تفسيرك لكتاب الله العزيز ان التيمم يكون ببعض الكف او المسح ببعض الراس والامام يبين ويقول ان علوق التراب انما يكون ببعض الكف وليس بجميع الكف فيكون التيمم ببعض الكف وليس بجميعه فيكون التيمم بتلك المنطقه التى يعلق عليها التراب فيكون التيمم ببعض الكف فالتعبير بالتعلق او العلوق يكون بالتراب والذى ليس فيه التراب فلا يعلق شىء فى الكف , وهناك روايات اخرى .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به.

ص: ١٥١

١- وسائل الشيعة، العاملى، ج ٣، ص ٣٦٤، ابواب التيمم، ب ١٣، ح ١، ط آل البيت.

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (1)

كان الكلام فى الروايات التى استدلت بها على ان التيمم بالغبار وليس بمطلق وجه الارض ومن تلك الروايات

الروايه الاولى : ما رواه فى المستدرک نقلا عن امالى الطوسى رض فقال عن ابن الشيخ الطوسى عن المفيد عن على ابن محمد ابن رباح او رباح , وضبطه بعضهم منهم صاحب الرجال النجاشى قال على ابن محمد بن على ابن عمر ابن رباح او رباح بن قيس بن سالم مولى عمر ابن سعد _ ولكن مع ذلك نوثق الارجل لانهل امانع منه وان كان من ابناء من شارك فى قتل الامام الحسين ع لان الله تعالى يخرج الطيب من الخبيث والخبيث من الطيب - فالرجل ثقه .

والكلام انه نسب تاره الى على ابن رباح اى يكون جده رباح او رباح واما ان يكون ليس جده وانما جد جده , هذا كما فى رجال النجاشى , وعلى كلا- التقديرين انه لا ينبغى الريب من انه رجل واحد لان الرجل قد ينسب الى ابيه او الى جده او الى جدجده انما تؤثر هذه النسبه اذا كان الاسم واحدا فمادام النسبه واحده فلا يؤثر فعلى ابن محمد سواء كان هو حفيد ابن رباح او

حفيد حفيد رباح ولكن مادام لاسم نفسه فهذا متعارف في الكتب الرجاليه وما يؤيد ذلك ما عن الشيخ المامقاني في رجاله
اعتمادا على الوجيزه وغير الوجيزه فهم حسب ما بحثوا قالوا ان الرجل واحد , فاذا وثق النجاشي بما ذكره فهو عين هذا الرجل
الذي جاء في كلام ابن الشيخ الطوسي رض فهو ثقه .

ص: ١٥٢

١- العروه الوثقى، السيد اليزدي، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

اما من جهة رباح او ربا فاختلّفوا فى فقال السيد الاعظم بانه (رباح) ولكن اصر المامقانى بانه رباح وليس رباح _ والسبب فى هذا لعله لكون الكتابه كانت خاليه من النقط وكان يعتمد على القراءه _ وبعد الاطمئنان بانه شخص واحد فلا يؤثر انه ابن رباح او رباح فى ما يهمنى وهو وثاقه الخبر او عدم وثاقته . هذا فرغنا منه انه من موالى عمر ابن سعد .

عن ابى على الحسن ابن محمد ابن سماعه , وعلى ابن الحسن كثيرون لكن بتحديد محمد ابن سماعه يتحدد هذا الشخص منهم فهو ثقه وان كان من الواقفه حتى قيل فى الكتب الرجاليه كان فقيها وكان ثقه , عن الحسن ابن محبوب عن على ابن رثاب عن ابى بصير عن ابى جعفر فاصحبت الروايه معتبره سندا .

نحن ونص الروايه التى استدل بها على ان التيم بالتراب وليس بكل الارض (ابن الشيخ الطوسى (رحمه الله) فى مجالسه: عن أبيه عن المفيد، عن على بن محمد بن رباح، عن أبى على الحسن بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن على بن رثاب، عن أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه السلام) فى خبر أنه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لسلمان وأبى ذر: وجعل لى الارض مسجدا وطهورا أينما كنت أتيمن من تربتها واصلى عليها) (1) الضمير عائد الى الارض والاضافه تقتضى التباين والتباين بين المضاف والمضاف اليه اضافه الشىء الى نفسه غير صحيحه ومنم ثم يصدر ذلك من سيد البلغاء الرسول الاعظم ص بسند معتبر والامام الباقر ينسب اليه. فالضمير عليها يعود الى الارض وتربتها ايضا ضمير مضاف اليه مجرور يعود الى الارض يعنى اتيمن من تربه الارض وبهذا البيان يتبين التخلص الذى اختاره السيد الاعظم على ما ينسب اليه من هذه الروايه يقول ان ذلك التخلص غير واضح علينا فهو حاول التخلص من هذا قال اصلى على تربتها قربنه على ان المقصود به هو الارض لان الصلاه لاتكون على التربه وانما تكون على الارض . فنقول ان هذا جدا غير واضح فالرسول ص قال صلى عليها اى على الارض ضميران معا تربتها وعليها فكلا الضميرين حسب الظاهر يعودان الى الارض , اصلى على الارض واتيمن من تربتها اى من تربه الارض وكلمه التربه ذكرت مضافتا الى الارض والتيمم يكون بالمضاف وليس بالمضاف اليه

ص: ١٥٣

(اين ما كنت اتيمم بتربتها) اى بتربه الارض واصلى عليها اى بالأرض ؟ .

والعمده فى التخلص من هذه الروايه اذا كان لابد من التخلص هو التأمل فى لفظ التراب وانه هل التراب مختص بما يكون من الطين والناعم او انه يعم الارض كلها , فالآيه القرآنيه التى فيها الحوار (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّأَكَ رَجُلًا) (١) فالمقصود من الارض اى من الارض وفيها نعيدكم ... , فالإنسان يخلق من التراب وروايات كثيره فسرت التراب بمعنى الأرض , فهذا يدل ايضا انه فى نفس تربتها ومعلوم ان الانسان لم يخلق من التراب . فليس المقصود من التراب هو الغبار . فهذا الفقيه يريد ان يستفيد ان المقصود هو من غبارها , ونص بعض اهل اللغه ان التربه هى الارض وهذا مؤيد وليس دليلا .

السيد الاعظم عنده قرينه اخرى وهى ان التراب مقصود به الارض لأنه غالبا فى المناطق الصحراويه لا يوجد تراب وانما هى رمال فالرسول يقصد بالتراب هو هذه الرمال يعنى الارض .

ولكن هذا كلما حاولت افهمه لم استطع لأنه فى اسيا الوسطى مثلا كلها تراب ولم يوجد فيها رمال فكيف يقصد الرسول ص من التيمم بترابها يعنى الغبار غير الارض , فهذه القرينه ايضا غير واضحه علينا .

فنفرض الاستدلال بهذه الروايه بدعوى ان التراب هو الارض وليس بالنحو الذى افاده السيد الاعظم .

الروايه الثانيه : (ويأسناده عن محمد بن حمران وجميل بن دراج أنهما سألا أبا عبد الله (عليه السلام) عن إمام قوم أصابته جنبه فى السفر وليس معه من الماء ما يكفيه للغسل ، أبتوضأ بعضهم ويصلى بهم ؟ فقال : لا ، ولكن يتيمم الجنب ويصلى بهم ، فإن الله عز وجل جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا) (٢) هذه الروايه رفض الاستدلال بها فقهائنا الابرار ونحن نتبعهم فى رفضنا الاستدلال بها لان الروايه على فرض ان المراد من كلمه غبار ما يكون ناعما من قسم الطين (لو آمنا به ولن نؤمن به كما قلنا فى الجلسه السابقه) ولكن الروايه ليس فى مقام بيان ما يصح به التيمم انما هى فى مقام ان الرجل اذا امكنه ان يتيمم فلا يضيع الماء على المصلين , فالأمام ع فى مقام بيان انه لا تتلف الماء على المصلين بالغسل فاتركه لأصحابك فقدم الاكثره على الاقله , والقضيه تعديده ولا كلام فى التعديات , اذن الروايه لا يمكن الاستدلال بها لأنها ليس فى مقام بيان ما تيمم به ونما هى فى مقام بيان ان الامام يترك الماء لمصلين وعليه ان يتيمم و مضافا الى مقلناه ان الغبار يظهر من كلمات اللغويين والآيات استعمل لفظ التراب وفسر بالأرض فهذا اكبر شاهد على ان التراب والارض فى الاحكام الشرعيه واحد.

ص: ١٥٤

١- قرآن مجيد، سوره الكهف، آيه ٣٧.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٨٧، ابواب التيمم، ب ٢٤، ح ٢، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به.

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (١)

استدراك : قلنا فى ضمن كلماتنا ان السيد الاعظم رض نسب الى ابن ابى عبيده ان فسر الصعيد بالتراب , ولكن هذا غير واضح علينا فكتابه المجازات الموجود فيه معنى الصعيد هو مطلق وجه الارض ولست ادري من اين حصل هذا الاشتباه ؟ .

نعم صاحب الصحاح الجوهري فسر الصعيد بالتراب فى كتابه الموجود بين ايدينا ولكن هذا الرجل لم يكن متتبعا باللغه فالاعتماد عليه ليس فى محله وانما هو مجتهدا فى اللغه والاجتهاد فى اللغه غير صحيح والذى يعتمد عليه فى اللغه هو النقل فقط . ثم انه استدل على اختصاص التيمم بالتراب بروايات .

الروايه الاولى : معتبره ذكرها صاحب الوسائل وهى من جهه السند معتبره (وبإسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن رفاعه ، عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : إذا كانت الأرض مبتله ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتييم منه ، فإن ذلك توسيع من الله عز وجل ، قال : فإن كان فى ثلج فلينظر لبد سرجه فليتييم من غباره أو شىء مغبر ، وإن كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتييم منه) (٢) فالإمام ذهب الى الانتقال الى المكان الجاف مطلقا فى حاله فقدان التراب وهذا معناه ان التيمم انما يكون بالتراب واجاب السيد الاعظم ان هذا الاستدلال بان الامام فرض الارض مبتله واذا كان كذلك فعدم التراب من جهه ان الارض مبتله والارض المبتله يقال له الطين ولا يقال له التراب وليس فى الروايه ما يدل على ان التيمم الا بالتراب , هذا ما افاده السيد الاعظم فى نقاشه على هذا الاستدلال .

ص: ١٥٥

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٤، ط آل البيت.

وهذا غير واضح علينا وذلك لان على كلام السيد الاعظم يكون ذكر التراب لغوا فاذا كان التيمم يصح بالتراب وغير التراب فيكون ذكره لغوا والصحيح فى الجواب على هذا الاستدلال ان هذا يصح اذا كان التراب غير الارض وهذا اول الكلام فان هذا الاستدلال ان تم فحينئذ يصح لان التراب هو تفتيت من الارض وليس الطين اذا كانت صافيتا نظيفتا لا يسمى ترابا وانما يسمى ارض جافه ولكن التراب اذا لم يكن جافا صخرىا حينئذ يسمى ترابا , فالفرق بين التراب والارض مبنى على هذا التفسير للتراب وهو ان الطين ليس جافا صلبا بل يكون مطحونا فالطين اليابس المطحون يسمى تراب فان فسر بهذا او فسر بالغبار فيكون

الاستدلال صحيح لكن مبنى على ان يثبت المستدل ان التراب ليس مطلق الارض وهذا لم يثبت لحد الآن.

الروايه الثانيه : وهى فى نفس الباب وهى روايه ابى عبيد الله وهى (وعنه ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيره ، قال : إن كانت الأرض مبتله وليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده ، فتيمم من غباره أو شىء مغبر ، وإن كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم به) (١) وهذه الروايه من حيث المضمون نفس الروايه المتقدمه فيجرى فيها ما قاله السيد الاعظم وما قلناه نحن وهو ان هذا مبنى على ان لا يكون التراب هو مطلق الارض اما اذا كان هو الارض كما قال بعضهم فان هذا الاستدلال لا يتم .

ولكن السيد الاعظم عنده اشكال من حيث السند فيقول انها تصل الى ابن المغيره ولكن لم نعرف انه عن من ينقل هل هى فتواه او ان الروايه مقطوعه وعلى كلا التقديرين ان الروايه مرفوضه .

ص: ١٥٦

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ١٠، ط آل البيت.

ولكن هذا النقاش منه رض غير واضح علينا

الوجه فيه : ان اصحاب الحديث كمثل صاحب الوسائل وفي الكافي انهم ذكروا هذه الجملة في مجاميع الاحاديث فان كان هناك عندهم شك في كون هذه روايه او ليس روايه فذكره في كتب الحديث غش وتدليس واجلهم الله من ذلك , اذن ذكرها في الكتب الحديثيه في الكافي وغيره قرينه واضحه على ان هؤلاء كانوا مطمئنين وليس فتوى ابي عبيده .

ولكن من المحتمل ان تكون هذه الروايه متفقه مع الروايه السابقه , ولكن الكلام يكون هو عن الامام ع فالاشكال من حيث السند غير واضح .

الروايه الثالثه : في نفس الباب وهي صحيحه زراره وقد تقدمت (محمد بن الحسن ياسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زراره قال : قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : رأيت المواقف إن لم يكن على وضوء ، كيف يصنع ولا- يقدر على النزول ؟ قال يتيمم من لبدته أو سرجه أو معرفه دابته ، فإن فيها غبارا ، ويصلي (1) المواقف يعنى الشخص في حاله الحرب وهو راكب على الفرس عبر عنه في اللغه بالمواقف , فالإمام ع جعل التيمم بالغبار الموجود في عرف الدابه وانه لا- يتمكن ان يصل الى غيره وهذا معناه ان التيمم انما هو مخصص والا كان هو بإمكان الامام ع يقول يضرب يديه على الحائط او على الحجر ونحو ذلك اذا تصل يده اليه فما دام لم يذكر غير الغبار فهذا معناه انحصار جواز التيمم بما هو من قسم التراب والغبار ولكن هذا الاستدلال ايضا ساقط لأنه السائل فرض انه في حاله الحرب والمحارب لم يكن عند الصخور ولا عند الحيطان وانما هو في الميدان وضارب ومضروب ففي هذه الحاله لاتصل يده ولا يتعقل انه يوجد شيء اخر غير عرف الدابه حتى يتيمم به فالاستدلال بهذه الروايه والروايتين غير واضح.

ص: ١٥٧

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٣، ابواب التيمم، ب ٩، ح ١، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به.

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالحزف والآجر... (١)

كان الكلام فى الاستدلال على ان التيمم انما يصح بالتراب ولا يصح فى الحجر وغير ذلك ومن الروايات الاخرى

الروايه الرابعه : رواها الشيخ الطوسى (وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن على بن مطر ، عن بعض أصحابنا قال : سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل لا- يصيب الماء ولا التراب ، أيتيمم بالطين ؟ قال : نعم صعيد طيب وماء طهور) (٢) هذه الروايه من حيث الدلاله السيد الاعظم اشكل على الاستدلال بها وقال ان الروايه لا تدل على الحصر وانما السؤال عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب اى ليس لديه ما يتوضأ به من الماء ولا التراب حتى يتيمم به فهل يصح التيمم بالطين فقال الامام ع نعم .

الحصر كما قرر فى محله هو اثبات الحكم ونفى ما عداه فالحصر دائما مركب من سلب وايجاب (ما زيد الا قائما) فنفى عنه سائر الاعمال المنظوره (لان الحصر اضافى) واثبت له وصفا وهو القيام فهذا هو معنى الحصر (انما زيد قائم) ايضا نفس المعنى فانفى عنه الصفاه المنظوره بين المتكلم والمخاطب واثبت هذه الصفه وهى صفة القيام فدائما الحصر ينحل الى حكم ايجابى وحكم سلبى فيتم الحصر واذا كان الحكم ايجابى فقط او سلبى فقط فحينئذ استفاده الحصر يفتقر الى قرائن اخرى .

ص: ١٥٨

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٦، ط آل البيت.

وفى المقام حينما نتأمل فى الروايه فى كلام السائل انه ملتزم بالحصر فهو يريد ان يبين انه لم يجد ما يتيمم به وما يصح التيمم به فمعنى ذلك انه التيمم بالتراب صحيح وبغير التراب غير صحيح فلوا كان هو فقط فى بيان انه يصح التيمم بالتراب فلا يتحقق موضوع الحكم الذى اراد استفادته من الامام ع ، فهو لم يكن لديه الا الطين فبعدها لم تكن يده تصل الى ما يتيمم به الا الطين فهل يصح له التيمم بالطين او لا فمعنى ذلك انه متمكن من الطين فقط ، فلوا كان ذكر التراب من باب المثال فحينئذ لا ينحصر مورد كلام السائل فيما كان تيممه مسوغ لما يتيمم به ومنحصرا بالطين ،

وبعباره واضحه : ان الراوى يريد ان يبين ان ليس لديه ما يتيمم به من الصلب الا الطين فهل يصح له التيمم به ولم يكن عنده الا الطين فلوا كان التيمم صحيحا بالحجر والمدر كما فرض السيد الاعظم فى المقام لكان عليه ان يقول لم يجد ما يتيمم به الا الطين فيعم التراب وغير التراب ، وهو ذكر التراب فقط وهذا معناه ان الراوى كان يعتقد ان التيمم لا يتم الا بالتراب والا فسؤال

الراوى لا يستقيم , فلوا كان التيمم عنده يصح بغير التراب ايضا لما قال لا يجد الماء ولا التراب وانه هل يصح التيمم بالطين يعنى لعله اذا حجر موجود او خشب او نحو ذلك فحينئذ سؤاله لا يتم , فدلاله الروايه على ان الراوى فرض انه منحصر بمن ليس لديه الا-الطين اتخيل ان الروايه واضحه فى هذه الدلاله فاذا كانت واضحتا فدلاله الروايه على حصر ما يتيمم به فهذه واضحه , وكذلك الامام ع يُقره على ذلك فلوا كان التيمم يصح بغير التراب لكان يقول له ابحت عن الحجر او عن الخشب مثلا فانه من الارض , فالامام اقره على اعتقاده فقال له تيمم بالطين فانه صعيد طهور , فدلاله الروايه لا يمكن المناقشه فيها وان ناقش فيها السيد الحكيم والسيد الا-عظم بانها لا تدل على الحصر ولكن بحسب فهمنا انها واضحه فى الحصر . فالإصرار منهم على ان الروايه غير داله على الحصر جدا غير واضح علينا والصحيح ان الروايه تامه من حيث الدلاله على الحصر .

انما الكلام فيها من جهة السند فاحمد ابن محمد لا مشكله فيه ولكن على ابن مطر لم تثبت وثاقته وكذلك الروايه مرسله فحتى اذا ثبتت وثاقه الرجل فالروايه ساقطه السند من جهة الارسال حيث قال عن بعض اصحابنا , نعم ان قلنا الوثاقه من جهة عمل المشهور لأنه هناك جمله وفاره من الاعلام افتوا بحصر ما يتيمم به فى التراب فمن هذه الجبهه يمكن توثيق هذه الروايه من جهة عمل الاصحاب . لكننا رفضنا هذا المبني فى محله .

الروايه الخامسه : استدلل بها على الحصر (وعنه ، عن العباس بن معروف ، عن عبدالله بن المغيره ، عن معاويه بن ميسره قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل فى السفر لا يجد الماء تيمم وصلى ثم أتى الماء وعليه شىء من الوقت ، أيمضى على صلاته أم يتوضأ ويعيد الصلاه ؟ قال : يمضى على صلاته ، فإن رب الماء هو رب التراب) (1) هنا السيد الاعظم يقول ان الروايه تامه الدلاله على الحصر ولست ادري من اين استفاد الحصر فيها فهى تثبت فقط صحه التيمم بالتراب لا انها تثبت عدم الصحه لغير التراب حيث قلنا ان الحصر لا بد من اثبات الشىء ونفى ما عداه , فهذه الروايه فيها احد الحكمين وهو الايجابى مصرح به (فان رب الماء هو رب التراب) فرب التراب هو رب الماء يعنى كما يجوز التطهر بالماء لأجل الصلاه كذلك يصح الطهاره بالتراب حينما الانسان لا يجد الماء وانه بغير التراب كالحجر لا يصح فليس فى الروايه تعرض لذلك فالإمام ع فى مقام صحه التطهر بالتراب كما هو يصح التطهر بالماء , فيمكن لشخص ان يشبع بالرز وبالحبز فهل يعنى هذا ان بغير الرز لا يشبع ! فالروايه لا تدل على حصر التيمم بالتراب فهى فى مقام المقارنه والتنظير وان كل من الماء والتراب ظهور , فاذا كان التراب ظهور يدل على الحصر فكل الروايات التى ورد فيها لفظ التراب تصبح داله على الحصر ايضا ! , فإصرار السيد الاعظم بدلاله هذه الروايه على الحصر غير واضح كما ان انكاره للدلاله على الحصر فى الروايه السابقه غير واضح ايضا ,

ص: ١٦٠

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٧٠، ابواب التيمم، ب ١٤، ح ١٣، ط آل البيت.

نعم الروايه من حيث السند ضعيفه لان في سند الصدوق خلل وكذلك في سند الطوسي فيه خلل فترفض الروايه من حيث السند والدلاله معا .

الروايه السادسه : روايه زراره التي فيها يسأل الامام ع عن دليل الحكم (محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن زراره أنه قال لأبي جعفر (عليه السلام) : الا- تخبرني من أين علمت وقلت : إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ _ وذكر الحديث إلى أن قال أبو جعفر (عليه السلام) _ : ثم فصل بين الكلام فقال : (وامسحوا برؤوسكم) فعرفنا حين قال : (برؤوسكم) أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، _ إلى أن قال _ : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم) فلما أن وضع الوضوء عن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحا ، لأنه قال : (بوجوهكم) ثم وصل بها (وأيديكم منه) أي من ذلك التيمم ، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه ، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها ، ثم قال ، : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج) (١) . وحاول العلماء الاستدلال بها على حصر التيمم بالتراب.

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : في بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (٢)

ص: ١٦١

١- وسائل الشيعة، العاملی، ج ٣، ص ٣٦٤، ابواب التيمم، ب ١٣، ح ١، ط آل البيت.

٢- العروه الوثقى، السيد اليزدي، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

كان الكلام في الاستدلال على ان التيمم انما يصح بالتراب ولا يصح في الحجر وغير ذلك ووصل كلامنا الى صحيحه زراره ابن العين :

الروايه السادسه : روايه زراره التي فيها يسأل الامام ع عن دليل الحكم (محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن زراره أنه قال لأبي جعفر (عليه السلام) : الا- تخبرني من أين علمت وقلت : إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ _ وذكر الحديث إلى أن قال أبو جعفر (عليه السلام) _ : ثم فصل بين الكلام فقال : (وامسحوا برؤوسكم) فعرفنا حين قال : (برؤوسكم) أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، _ إلى أن قال _ : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم) فلما أن وضع الوضوء عن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحا ، لأنه قال : (بوجوهكم) ثم وصل بها (وأيديكم منه) أي من ذلك التيمم ، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه ، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها ، ثم قال ، : (ما يريد الله

ليجعل عليكم من حرج (١).

على كون التيمم لا بد ان يكون بالتراب وانها دلت على ان التيمم يكون بمسح الكف الذى علق به شىء من التراب وعليه اذا شرط فى التيمم ذلك فمعنى هذا ان التيمم لا بد ان يكون بالتراب دون غيره من اجزاء الارض .

وهذه الروايه رواها المحمدون الثلاثة رض من علمائنا الابرار الشيخ الطوسى فى كتابيه التهذيب والاستبصار والشيخ الصدوق فى الفقيه والكلينى فى فروع الكافى وكل اسناد هؤلاء الاجلاء الثلاثة معتبر اذن لا ينبغى الريب فى صحه هذه الروايه وكل هذه الاسانيد تنتهى الى زراره والى الامام الباقر فعليه التأمل فى سند الروايه لا ينبغى ان يحدث ممن يعمل بخبر الواحد خصوصا فى مثل هذا الخبر المدعم بروايه هؤلاء الاجلاء واستدلال كل الفقهاء تقريبا على هذا المدعى وغيره .

ص: ١٦٢

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٦٤، ابواب التيمم، ب ١٣، ح ١، ط آل البيت.

وعليه ان فهمنا الروايه فهذا فضل من الله من به علينا وان لم نفهم منها او بقى شىء من الحديث غامضا فنرجع ذلك الغموض الى قصورنا كما فى الآيات الشريفه الغير واضحه فنرجعها الى التقصير منا والاياه صحيحه فكذلك نقول هذا فى الروايات , اذن لا مهرب من الالتزام بحجيه الروايه .

وتوجد مشكله فى النقل بالمناوله وبالمضمون يعنى قد يقول خذ هذا ارويه عنى ولكن فى هذه الموارد حيث يمكن التلفظ بأكثر من طريقه يبقى الراوى والمروى عنه والمروى له يبقى متحيرا , واجازات الروايه بالنقل هو من باب المناوله وليس احد من فقهاءنا ومحدثينا الا برار يجلس ويفتح درسا ويقرأ الروايه ويلقى على الآخرين ثم يعطيهم اجازته النقل .

وعلى كل حال عندنا ثلاث قراءات

الحاله الاولى : البعض قرأ بضم التاء (من اين علمت) ان التيمم مثلا ببعض الراس وبعض الرجلين

الحاله الثانيه : والبعض قرأ (علمت) بفتح التاء يعنى خطاب للإمام ع , وبعد ذلك يقول زواره لما سئلت الامام ضحك الامام ع .

فاذا قلنا ان القراءه الصحيحه هى بالضم اى بصيغه المتكلم فيكون ما قاله المحدثون فى شرح غريب الحديث ان المقصود من العلم هو اعلم التصديقى اى من اين منشأ صحه اعتقاده ان المسح هو لبعض الراس وبعض القمين , يعنى لان زواره كان من عادته انه كان يناقش ويناضر مع علماء العامه وهم كانوا يشكلون عليه ويشكل عليهم فقال انهم يسألونى ويريدون الجواب فما هو الدليل على صحه اعتقادهى هذا مقصوده فليس يشكك فى الامام فهو يريد ان يقول من اين صدقت اى ما هو منشأ علمى التصديقى ,

ص: ١٦٣

فالإمام ع ضحك يجامله وقال له من اين تريد تعرف اهلا بك .

الاحتمال الثالث : والذى اشرنا اليه فى ابحاثنا لسابقه بان زواره كان من ابناء العامه ولديه كثير من الترسبات الفكرية باقيه من ابي حنيفه , واتذكر اننى فهمت من كلام السيد الاعظم ان زواره كان يتجرأ ويناقش الامام ع ولكن الامام ع يجامله يريد ان يريه .

فهذه ثلاث احتمالات ثم ان محل النقاش فى الروايه فإنها دلت على اعتبار العلق بالكف , فلما الراوى يسئل كيف يكون التيمم ببعض الكف وليس بكل الكف فيقول الامام ع لان العلق يتحقق لبعض الكف فعندما الشخص يضع كفه على التراب فلا يلتصق بكل الكف تراب لان وسط الكف يبقى مرتفعا فلا يعلق به التراب فالعلق يصير ببعض الكف ومادام العلق ببعض الكف فيكون التيمم ببعض الكف فاصل العلق مفروغ عنه فاذا اصبح مفروغا عنه فلا يصح التيمم الا اذا كان هناك علق والعلق لا يكون الا بالتراب فالتيمم لا يكون الا بالتراب هكذا استدل بهذا المعتمره .

السيد الاعظم فى مقام النقاش يقول هذا التفسير لابد ان نلتزم بان (من) تبعيضية وايضا نلتزم بان الضمير المجرور (منه) يعود الى الصعيد فيكون معناه المسح ببعض الكف وبعض الصعيد (يعنى ببعض الصعيد والصعيد ببعض الكف فيكون التيمم ببعض الكف) يعنى ضمير منه يعود الى الصعيد يعنى ببعض الصعيد وبعض الصعيد اللاصق ببعض الكف فيكون التيمم ببعض الكف , والسيد الاعظم فى مقام الاستدلال ان يكون التراب باقيا على الكف مع ان روايات النفض الذى ذكرها صاحب الوسائل فى باب ٢٩ فسرهما باستحباب النفض والبعض بلزوم النفض فلو كان شرطا فلم نزيل التراب من الكف , والسيد الاعظم يقول هذا اذا كان العلق هو علق نفس التراب واما اذا كان المقصود من العلق هو علق اثر التراب هو الطهوريه يعنى لما لصق بعض كفى فى التراب فهذا العلق اصبح طهورا وان لم يبقى نفس التراب فاذا كان المقصود هو اثر العلق فاطر العلق ليس مختصا بمورد التراب بل هو يسرى الى جميع الكف حتى الى المورد الذى لم يتصل بالتراب فلذلك يقول السيد الاعظم انه كلا التفسيرين غير واضح وهو لم يرفض ان كون من للتبعيض ولم يرفض ان كون الضمير يعود الى الصعيد ثم فسر العلق بعلق التراب وعلق اثر التراب .

ولكن نقول ان هذا ينافى قول الامام الباقر ع فالإمام ع يقول من ذلك التيمم اى ان الضمير يعود الى التيمم المدلول عليه بنفس الآيه ! فكيف يكون عائد الى الصعيد والسيد الاعظم يسكت عن المستدل .

عرفنا ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول وبمعنى نفس الحدث المعنى الحقيقي للمصدر واما استعمال المصدر بمعنى الآله فهذا غير صحيح فها هنا اذا قلت ان الامام فسر ما يتيمم به بالتيمم يعنى مقصود الامام ع بالتيمم ما يتيمم به فقلنا استعمال المصدر فى الآله لم يعهد فى اللغة العربيه فعليك ان تأتى بالشاهد فسكوت السيد الاعظم جدا غير واضح .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (١)

كان الكلام فى الاستدلال على ان التيمم انما يصح بالتراب ولا يصح فى الحجر وغير ذلك ووصل كلامنا الى صحيحه زواره ابن العين :

الروايه السادسه :معتبره زواره التى فيها يسأل الامام ع عن دليل الحكم (محمد بن على بن الحسين بإسناده عن زواره أنه قال لأبى جعفر (عليه السلام) : الا تخبرنى من أين علمت وقلت : إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ _ وذكر الحديث إلى أن قال أبو جعفر (عليه السلام) _ : ثم فصل بين الكلام فقال : (وامسحوا برؤوسكم) فعرفنا حين قال : (برؤوسكم) أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، _ إلى أن قال _ : (فلم تجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم) فلما أن وضع الوضوء عن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل مسحا ، لأنه قال : (بوجوهكم) ثم وصل بها (وأيديكم منه) أى من ذلك التيمم ، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه ، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها ، ثم قال ، : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج) (٢) .

ص: ١٦٥

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٦٤، ابواب التيمم، ب ١٣، ح ١، ط آل البيت.

السيد الاعظم ذكر فى الاستدلال بالروايه ليفسر فيقول ان كلمه (من) نشويه _ هكذا وجدت فى اكثر من طبعه فى الكلام المنسوب اليه نشويه بالواو وهذا غير واضح فنشو فى اللغة العربيه معناه الرائحه الطيبه فلعله يقصد نشأيه بالهمزه وليس نشويه بالواو ومعناه الوجود وأصل الخلقه كما فى قوله تعالى (ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ) [(١)] يعنى وجود _

والتعبير بالنشأيه يتناسب مع التعابير بالعليه يعنى (من) تكون تعليليه حيث يكون مدخول (من) منشأ وعله لتحقق الفعل المدلول عليه بمدلول من كما فى قوله سبحانه فى وصف حاله اهل النار (كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ) (٢) فمن ابتدائه اى حركتهم تكون من النار الى الخارج ومن غم فهى تعليليه اى انها سبب وعله لمحاولة الخروج , فيخرجوا متعلق لمن الاولى ومن الثانيه فمن الاولى هى ابتدائه عند الجميع واما من الثانيه فهى تعليليه داخله على اسم يدل على ما هو عله وسبب للخروج الذى هو متعلق (من) وبهذا يفسر قول الفرزدق فى مدح الامام السجاد ع (يغضى حياءً ويغضى من مهابته) فالمهابه يعنى هيئته فالإنسان العاقل صاحب الضمير كان يطرق راسه امام الامام ع ولا يرفع بصره امامه , فمن داخله على مهابه الذى هو اسم يدل على شىء يكون سببا وعله للفعل المدلول عليه بمتعلق (من) وهو يغضى وسبب الغض هو هيبه الامام ع , فكلمه نشأيه بعد تصحيحها من نشويه يكون مناسباً للتعليل وليس الابتداء , ولكن هذا لا ننسبه الى السيد الاعظم لأنه قال نشأيه يعنى ابتدائه ففسرها بالابتداء .

ص: ١٦٦

١- سورة المؤمنون، آيه ١٤.

٢- سورة الحج، آيه ٢٢.

وللعلم ان هذا التعبير بالنشأيه نادرا ما يوجد في كلمات الاعلام النحاه فتوجد من تعليليه وابتدائيه وبيانيه و.. , _ وقلت نادر لأنه لعلكم تجدون في بعض الكلمات من العلماء ولكنى لم اذكر احد من العلماء الكبار عبر عن الابتدائيه او التعليليه بالنشأيه _ .

فيقول رض معنى ذلك ان التيمم يتبدأ من تراب يعنى مبدأ التيمم التراب .

وما ذكره قده غير واضح علينا من اوله الى اخره ؟

اما اولاً : ان هذا مخالف لما ذكره الامام الباقر ع حيث فسر كلمه (منه) من ذلك التيمم يعنى الضمير يعود الى التيمم المدلول عليه فى الآيه الشريفه .

ثانياً : قلنا ان التعبير بالنشأيه يناسب التعليليه وليس الابتدائيه , ونرفع اليد عن التعبيرات , فنقول كيف نفهم ان (من) للابتداء ؟ فمن حرف جر يدخل على اسم ويكون له متعلق فعل او شبه فعل يعنى دال على الحدث , اى ان متعلق من فى الكلام يكون لفظ دال على الحدث سواء كان فعلاً او من مشتقات الفعل كاسم الفاعل او اسم المفعول , فمن الابتدائيه تبين ان اول ذلك الحدث يعنى اول جزء من ذلك الفعل الحدثى المستفاد من متعلق (من) وليس من مدخولها ذلك الفعل ابتدائه كان من مدخول من , مثلاً من النجف الى كربلاء يعنى السير الذى هو معنى حدثى كان اوله من النجف وليس من الكوفه ولا من الحله ولا من غيرها من الاماكن , فمدخول (من) يحدد بدايه الحركه المدلول عليها بمتعلق من , وقد يكون ذلك المدخول مكاناً وقد يكون زماناً (سرت من يوم الجمعة الى كربلاء) كما فى الذى يمشى اياماً الى كربلاء فيكون الزمان هو مدخول من وذلك يكون بياناً لابتداء حركه السير , وقد يكون لا زماناً ولا مكاناً كما لو سئل السائل فقال متى مشيت فالجواب مثلاً (من ولاده زيد) يعنى تحقق الحركه من الولاده التى هى لازمان ولا مكاناً انما شىء ثالث وقد يكون شيئاً رابع والجامع بين هذه الامثله كلها انه يكون مدخول من الابتدائيه يبين ويحدد اول الحركه والحدث الذى يدل عليه متعلق من .

فبعد هذا التمهيد نعود لكلامه الشريف فهو يقول ان مبدأ التيمم التراب فنقول ان هذا ليس بيانا لمبدأ حركة التراب انما هو بيان لمتعلق التيمم اى ان التيمم بماذا يكون وانت فسرت من ابتدائه فهذا غير واضح .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (١)

والذى ينبغى ان يقال فى فهم الصحيحه ان كلمه (من) تبعيضه فى المقام والتبعيض هو ان يكون معنى من ان مدخولها بعض ما أريدَ بالفعل الذى تعلق به الفعل كما فى اكلتُ من الخبز يعنى هذا الاكل الذى يدل عليه فعل اكلتُ فمن يدل على انه لم يكن متعلقا بجميع الخبز الحاضر المتوفر لدى الأكل بل شمل الاكل لقسم منه فهذا هو معنى التبعض ولا ينبغى التريث فى تفسيرنا لكلمه من التبعضيه .

ونعود الى الروايه الشريفه فان الامام الصادق ع قال قال الله سبحانه (وايدىكم منه) يعنى من هذا التيمم يعنى بعض مسح اليدين هو جزء من التيمم اى جزء من هذا الفعل الذى جعل بديلا عن الوضوء او الغسل ، هكذا ينبغى فهم هذا الحديث الشريف ، ثم قال (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم) فلما وضع الوضوء عن من لم يجد الماء فاثبت بعض الغسل مسحا اى اثبت قسما من موضع الغسل مسحا لأنه قال بوجوهكم ثم فسر الامام ع بالتبعيض يعنى ببعض وجوهكم ، وفى الوضوء يغسل الوجه كله وهاهنا يمسح بعضه وايدىكم منه اى من ذلك التيمم فان ايدى معطوف على وجوهكم ، فالباء تبعيضه يعنى يدل على بعض الوجوه فكما ان الوجوه مقصود به بعض الوجوه كذلك الايدى المقصود به بعض الوجوه اى من ذلك التيمم ويكون مسح بعض الايدى جزءا من التيمم ، وهذا الضاهر من كلام الامام ع ولعله هو الضاهر من الآيه الشريفه ايضا واما جعل التيمم هنا بمعنى مايتيمم به فهذا جدا غير واضح وان فعل غير واحد من الاعلام وذلك لأنه

ص: ١٦٨

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

اولا : هو ان فى المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول او بمعنى الحدث المصدر يستعمل بمعنى الحدث حقيقتا او بنحو الاستعمال فى المصداق ويستعمل بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول اما استعماله باسم الآله لم اجد لذلك موردا ثم ان الامام ع يفسر الباء بالتبعيضه فاذا كان كذلك فما معنى ان يكون الضمير يعود الى الصعيد كما يقول العلماء انما يقول بعض الصعيد وطبعا هو بعض الصعيد لا كل الصعيد وتفسير بعض الصعيد ببعض الصعيد اللاصق بالأرض هذا يحتاج الى تأمل ولا

يوافقه التأمل فى الآيه الشريفه .

ثانيا : مع قطع النظر عن هذا وذاك ان لفظ التيمم له معنيان الاول هو الشرعى وهو هذا الذى بديل الوضوء او الغسل والمعنى الثانى هو القصد , وتفسير كلمه تيمموا بالمعنى الشرعى يحتاج الى اثبات الحقيقه الشرعيه او الحقيقه المتشرعيه ايام نزول الآيه الشريفه مع انه لم يثبت ذلك , ولذلك عمار ابن ياسر وغيره لم يفهموا التيمم فى القصه المعروفه حيث انه مرغ كل جسمه بالتراب فقال له النبى ص ما مضمونه فعلت كما يفعل الحمار ! , فهذا الذى نفهمه اليوم لم يكن شائعا فى عرف الشرع ايام نزول الآيه الشريفه اذن لا- حقيقه متشرعيه ولا حقيقه شرعيه تدل عليه فلا بد ان نفسره بالمعنى اللغوى فيكون المعنى هو من ذلك المقصود وهذا المقصود هو بديل الوضوء وبديل الغسل وهذا البديل الذى تقصده بديل لبعض ذلك المقصود الذى هو بديل الوضوء , فمسح الوجه واليدين هو البديل وبعض هذا البديل هو مسح اليدين واتخيل والعلم عند الله ان الآيه والحديث كان واضحا .

فالنتيجه : ان اقصى ما يقال ان الروايه تدل على صحه التيمم بالتراب ولكن ليس لها دلالة على حصر التيمم فهذا هو محل الكلام وهو اثبات الحصر والحصر لا يثبت . وفى قبال هذا توجد روايات معتبره اخرى تدل على ان مطلق وجه الارض هو ما يتيمم به :

ص : ١٦٩

الروايه الاولى : الشيخ الصدوق بإسناده عن عبد الله ابن علي الحلبي وهذا السند صحيح (محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن عبيد الله بن علي الحلبي ، أنه سأل أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يمر بالركيه وليس معه دلو؟ قال : ليس عليه أن يدخل الركيه ، لأن رب الماء هو رب الأرض فليتيمم .) (١) فالإمام ع في مقام بيان وظيفه هذا المكلف ووظيفته الآن وهو التيمم وما يتيمم به هو الارض فلو كان المقصود ما يتيمم به خصوص التراب فالإمام كان في مقام البيان وحسب الميزان البلاغي يكون الكلام ثابت لمقتضى الحال فكان عليه ان يفسر للسائل باى شىء يتيمم به لن يعطيه مطلق الارض هذا اذا كان التيمم مختصا بالتراب .

الروايه الثانيه : (محمد بن يعقوب ، عن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يمر بالركيه وليس معه دلو؟ قال : ليس عليه أن ينزل الركيه ، إن رب الماء هو رب الأرض ، فليتيمم) لماذا يذكر رب الارض فبهذه الاضافه الامام يريد ان يتيمم ما يتيمم به وهو مطلق الارض (٢) .

الروايه الثالثه : معتبره محمد ابن مسلم (محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، (عن أبي عبد الله عليه السلام) قال : سمعته يقول : إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم فأخر التيمم إلى آخر الوقت ، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض) (٣) فالتراب يمكن ان يفوت ولكن الارض فيها وسعه , فنفس البيان الذى قلناه اى لو لم يكن الامام فى مقام ما يتيمم به فذكر الارض وذكر التراب وكذلك فعله يكون لغوا وخارجا عن المقتضى . وتوجد روايات اخرى ايضا تدل على ذلك .

ص: ١٧٠

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٤٣، ابواب التيمم، ب ٣، ح ١، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٤٤، ابواب التيمم، ب ٣، ح ٤، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٨٤، ابواب التيمم، ب ٢٢، ح ١، ط آل البيت.

اذن لا- تعارض بين ما دل على ان التيمم بالتراب وبين هذه الروايات لان كل منهما مثبت والمثبت مع المثبت لا تعارض بينهما لان كل منهما لا يدل على نفى الاخر كما ان الارض لا يدل على نفى ما يدل على التيمم بالتراب وما دل على انه يصح التيمم بالتراب لا يدل على نفى التيمم بمطلق الارض الا بناء على مفهوم اللقب وهنا مفهوم اللقب فقط والسيد الاعظم بعد ذلك تعرض الى انه هل يحمل المطلق على المقيد فى المقام او لا ؟ ونحن نتعرض لما افاده السيد الاعظم لنقطه بسيطه وهى انه قال لا يقال ان الاطلاق فيه توسعه وان التقييد فيه تضيق فحينئذ يقال مثلا انه اذا كان التيمم يصح بمطلق وجه الارض فيكون بمقتضى البراءه يرتفع التيمم بغير التراب , وهذا البيان المنسوب الى السيد الاعظم غير واضح !

اولا-: بقطع النظر عما نقول فانه ليس الآيه فى مقام زياده التكليف فى المطلق حتى يقال ان الاطلاق يتمسك بالبراءه فيأتى كلام السيد ان الاطلاق فى مقام المنه والبراءه انما هى للمنه ورفع الاطلاق رفع للمنه فلا تجرى البراءه

وبعبارة واضحة يقول انه البعض حاول التمسك بالبراءه عما افاده الاطلاق فقال ان البراءه لا تجرى وذلك لان البراءه فى مقام الامتنان والاطلاق فيه امتنان فلامعنى لجريان البراءه لرفع الاطلاق . وهذا الكلام لا نرضى به والوجه فيه :

اولا : انه ليس الاطلاق فى زياده التكليف حتى يبحث فى هذه النقطة عدم الاطلاق او لا فلو كان الاطلاق يقتضى زياده التكليف مثلا يقول (اكرم عالما) وشككنا ان العالم خصوص الهاشمى او هو يعم غير الهاشمى فاذا التزمنا بالإطلاق فيكون فيه زياده فى التكليف فيتهياً مورد التمسك بالبراءه اذا امكن ذلك واما اذا كان يقول انت حرٌّ ان التزمت يمين الطريق او يسار الطريق فهنا ليس توسعه وزياده فى التكليف حتى تقول هذه الزيادة مجرى للبراءه فى المقام بناء على ان التيمم يصح من مطلق الارض ليس فيه زياده فى التكليف بل فيه توسعه لمتعلق التكليف , فقلنا ليس شك فى التكليف اصلا

وثانيا : الذى اشتهر على اللسنه ان البراءه تجرى اذا كان هناك امتنان واذا لم يكن هناك امتنان فلا تجرى فحاولوا استفاده هذا المعنى من الحديث المنسوب الى الرسول الاعظم (رفع عن امتى) فقالوا فيه دلالة على ان هذا منه من الله سبحانه على امه الرسول الاعظم ص , واننا قلنا ان الاسلام كله منه وليس للبراءه منه خاصه فما جاء فى كلام النبى ص هو بيان لما جاء به من الشريعه السهله السمحاء لذلك قال سبحانه (لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا-) فكل الاسلام منه ومنه البراءه تستقى من منه الاسلام وما جاء على اللسنه لا اساس له ولا وجه له , اذن ما افاده السيد الاعظم غير واضح علينا والصحيح ما قلنا لا- تراحم ولا- تعارض فى المقام اذا كانا مثبتين فى المقام كذلك فكل ما دل على التيمم بالتراب صحيح وما دل ان التيمم بمطلق وجه الارض نلتزم به ايضا , اذن لا نحتاج الى التفكير فى هل يقيد المطلق او لا يقيد واذا بقى التعارض هل تجرى البراءه او لا تجرى فهذا لا مورد له اصلا . هذا تمام الكلام فى الادله على طرفى الموضوع وهو هل ان التيمم مختص بالتراب او هو يعم كل وجه الارض .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (1)

ص: ١٧٢

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

افتى السيد اليزدى رض انه يصح التيمم بالأرض بكل ما يعد جزءاً من الأرض بالتراب والصخر وحجر الجص والنوره قبل طبخهما اما العقيق والمعادن فلا يصح فيهما التيمم , ولكن النوره والجص قبل الطبخ وكذلك الخزف والآجر قبل الطبخ اما بعد الطبخ فلا يصح التيمم بها على الاقوى , وفى مقابل ذلك من قال بصحة التيمم بها قبل الطبخ وبعده ومنهم السيد الاعظم والدليل :

الدليل الاول بدعوى انها من الارض اولا والدعوى الثانيه انها من الارض وبالطبخ لا يخرج عن الارض , فحجر الجص والنوره والخزف انها من الارض وبالطبخ لا تخرج من الارض هذا

الدليل الثانى : قال عندنا معتبره السكونى التى تقدمت _ وهو كان يشكك وبعد ذلك فى الهامش وفى رجاله آمن بوثاقه تلك الروايه _ فى حكم الامام امير المؤمنين ع بصحة التيمم بهذه الاحجار فيقول انه لا فرق بين قبل الطبخ وقبل الطبخ .

هذا منشأ اصل طرح البحث فى كلمات الاعلام رض , فكأنه الكلام فى ان هذه الاحجار خصوصا الجص والنوره فهما من الارض قبل الاحراق فكانه ملتزمون بذلك وهل هما من الارض بعد الطبخ ايضا ؟ ,

فنحن فى مقام التأمل فى استعمال لفظ الارض لابد ان ننتبه الى نقطه وهى لاشك ان الارض منقسمه ومصنفه على اصناف ولكل صنف قسم خاص ولكن هذا الاسم يطلق على ذلك الجزء من الارض مضافا الى الارض مثلا الارض الرملية والارض الصبغى والارض الحمراء .. فىطلق على كل هذه الاجزاء اسم خاص يميزه عن القسم الآخر ولكن مضافا الى الارض وهذا ما نسميه بالتصنيف بمعنى تقسيم الشئ اذا كان بلحاظ الاوصاف الخارجيه عن الحقيقه والعارضه على الحقيقه هذا يسمى عندهم بالتصنيف كما يقال هذا عربى وذاك كردى وذاك نجفى .. فان هذا التقسيم انما هو بلحاظ وصف عارض على البشر وهو سكنى هذه المنطقه او سكنى تلك المنطقه او العالم والا فالحقيقه واحده , فتقسيم الشئ بلحاظ الاوصاف الخارجيه لا يخرج الاقسام من المقسم فكذلك فى الارض اذا كان التصنيف بلحاظ الاوصاف العارضه كاللون والملوحه وعدم الملوحه وكونها صخريه وغير صخريه فهذه كلها اوصاف عارضه على بعض اجزاء الارض فيتميز بعضها عن بعض فهذا تصنيف ولا يخرج هذه الاقسام عن اسم الارض .

واما الاحجار والجبال فضاهر كلمات الاعلام كأنها متفقه على ان الجبل من الارض ومن هذا المنطلق افتوا بجواز التيمم بالجبل فقالوا يصح التيمم بالجبل ايضا , ومن المعلوم ان هناك اشياء تتكون فى الارض ولكنه ليس من الارض كالحديد والنفط ومشتقاته والذهب والفضه والعقيق وغيرها فهذه خلقها الله تعالى فى الارض كالشجر فهذه خارجه عن الكلام , فالذى نعلم انه شىء مستقل وله اسم خاص وله خصوصيه خاصه فيقال نستخرج من الارض ولا يقال ان هذا من الارض .

انما الكلام فى دعواهم صدق الارض على الجبال مع ان سيد الاوصياء ع فى مقام بيان قدره الله تعالى ليدعونا الى تقويه الايمان يقول (وودد بالصخور ميدان ارضه) فكلمه الميدان الى الارض مضافه وان كانت تقتضى بنفسها التعدد والتغاير بين المضاف والمضاف اليه ولكن هنا نعلم انم الاضافه بيانيه , المضاف بعض المضاف اليه او هو عين المضاف اليه فهذا يسمى بالإضافه البيانيه فالميدان والارض شىء واحد , انما الكلام فى ان الامام ع يقول (وتد بالصخور) فالصخور جمع صخر وهو الجبل والصخور اذا قلنا قطعه من الجبل وهو معرف بالألف والام يعنى جميع الصخور والتي هى عباره عن الجبال فبهذه الجبال ثبتت الارض يعنى جعل هذه الصخور اوتادا للأرض كى تبقى مستقره , وهذا معناه ان الجبال غير الارض فهذا ضاهر كالصريح فى ان الجبال غير الارض فكأن سيد الاوصياء فى مقام وتوضيح الآيه الشريفه (وجعل فى الارض رواسى) فيكون الجبل خارجا عن الارض وليس جزءا من الارض كما ان النفط والاحجار الكريمه ليس من الارض , فإصرار العلماء على تجويز التيمم بالجبل بدعوى انه من الارض غير واضح , ونحن ايضا نقول بجواز التيمم وصحته بالحجر ولكن لا بدعوى صدق اسم الارض عليها وانما لوجود ادله اخرى .

فإذن علينا ان نتأمل فى هذه القطه التى انزلت فيها اقلام علمائنا الابرار حيث جعلوا الجبال جزءاً من الارض , ولا ننكر قد يستعمل اللفظ فى الشىء وفى ما يلازمه من باب التغليب , فعندما اشير الى عمامه زيد واقول هذا زيد فاطلاق لفظ زيد على ما يلازمه تغليباً فقد يطلق لفظ الارض على ما يلازمها من الجبال وغيرها تغليباً وباب التغليب والاستعمال المجازى خارج عن محل الكلام انما الكلام فى هل ان الارض يعم الجبال او ؟ .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً أو مدراً أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (1)

قلنا ان سيد الاوصياء اخذ المعنى من كتاب الله العزيز فأتى بتعبير بديع جدا (ووطد بالصخور ميدان ارضه) فهذا معناه ان الجبال تختلف عن الارض والدليل الدال على جواز التيمم بالأرض لا يعم الجبال والتخلص من هذه الشبهه هو ان المساله ذات قولين وهو اما ان نلتزم بان التيمم يكون من التراب وغير التراب من الصخور والجبال وغيرها والقول الثانى هو اختصاص جواز التيمم بالتراب ولما رفضنا القول الاول فمن باب الاجماع المركب نلتزم باما بجواز التيمم بمطلق ما يوجد فى الارض من الجبال والرمل والصخور واما ان نخصص التيمم بالتراب وحيث ابطنا الثانى فينحصر بالثانى وهذا من باب الاجماع المركب وليس من جهه صدق الارض على الجبال فيكون حكم التيمم شامل للجبال ولا- يبغي على هذا الاساس التوقف من حيث الحكم وان قلنا ان صدق الارض مشكل بل ممنوع , هذا تمام الكلام من حيث انه يصح التيمم بالأرض وليس يخص التراب .

ص: ١٧٥

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

ثم اثار السيد اليزدى البحث عن جواز التيمم بحجر النوره والجص ونحوهما من الاحجار الموجوده فى الارض ودعواه صدق الارض عليها , وقلنا ان هذا منصوص فى روايه رواها صاحب الوسائل

(محمد بن الحسن ، عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن على بن محبوب ، عن أحمد بن الحسين ، عن فضاله ، عن السكونى ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن على (عليه السلام) ، أنه سئل عن التيمم بالجص ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالنوره ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالرماد ؟ فقال : لا ، إنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر) (1)

والسيد الاعظم استشكل فى سند الروايه من جهتين الاولى فى السكونى ونحن قلنا والعلم عند الله لا ينبغى الريب فى وثاقته .

والجبهه الثانيه هو فى العطار وهو احمد بن محمد ابن الحسين العطار الذى يروى عن فضاله ابن ايوب .

وهذه الشبهه نردها ببيانين

الاولى هى ان العطار ثقه , والثانيه هو رض قال للشيخ الطوسى سند الى ابن ايوب وليس فيه احمد ابن الحسين العطار فهذا الطريق الذى ليس فيه العطار صحيح , فالنتيجه يمكن ان نلتزم بان السيد يمكن انه تراجع عن حكمه بضعف الروايه اخيرا. اذن الروايه معتبره سندا والدلاله واضحه حتى قلنا مع قطع النظر عن وثوقنا بالعطار قلنا انه نسب فى التقريرات ان السيد الاعظم يقول ان للشيخ طوسى سند معتبر وليس فيه العطار , فالروايه تدل على جواز التيمم بالنوره والجص .

ص: ١٧٤

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٢، ابواب التيمم، ب ٨، ح ١، ط آل البيت.

نقل عن ابن ادریس رض انه يقول لا يجوز التيمم بالنوره وذلك لأنه من المعادن والمعدن لا يجوز التيمم به .

واشكل عليه السيد الحكيم بانه ان قلنا صدق المعدن يخرج عن سم الارض فلا بد ان الحكم لا يختص بالنوره وانما يماذ الى الجص والنوره وانت لا تقول بذلك , اذن صدق المعدن على هذا لا يصدق عليه .

كلمه المعدن مأخوذه من عدن و عدن معناه الاقامه (جنات عدن) معناه جنه الاستقرار والاقامه , ومعدن هو اسم لتلك المناطق من الارض داخل او خارج الارض تود فيه ما ليس منم الارض مثل الذهب والفضه والعقيق , فمعدن هو اسم المكان وليس اسم لهذا المستخرج من المكان الذى توجد فيه هذه الامور فمعدن هو مستقر فهل لحديد مستقر ؟ هذا ليس له معنى , ثم مجازا اطلق لفظ المعدن على نفس الجوهر المستقر فى الارض ثم اخذ بمعنى مطلق الجوهر اساس الشىء اى بمعنى اساسه واصله وليس مكانه , كما استعمل فى الحديث الشريف وعن النبى ص (اتسئلون على معادن الارض قالوا نعم يارسول الله قال هى الاصول التى يفتخرون بها) هذا يقول انا هاشمى وذاك يقول اموى وهكذا , وهكذا عن المعصوم ع (الناس معادن كمعادن الذهب والفضه) (١) يعنى الناس حقائق مختلفه اى هذا عنصره خير وذاك عنصره الشر , وبعد ذلك قالوا خصوص هذه المعادن اى الحديد والذهب وغيرها.

فالتتيجه ان اطلاق المعدن او اصل هذه الامور فلا بد ان يأتى ابن ادریس بنص يمنعنا من التيمم بما يعد من المعدن اى بعنوان المعدن لا ان يمنع منه بعنوان اخر اى انه ليس من الارض , فعليه ان يثبت ان كل معدن لا يجوز التيمم به لا انه لا يجوز به التيمم لأنه ليس من الارض كلابل لأنه من المعدن ثم يثبت استعمال لفظ المعدن فى النوره وهذا كله لم يثبت , ولا يمكن الرد على ابن ادریس بهذه الروايه لأنه هذا خبر واحد و هو ليس عنده حجه فهو متبع لعلم الهدى رض ,

ص: ١٧٧

١- الكافى، الشيخ الكلينى، ج ١٥، ص ٤٢٢، ط دارالحديث.

ولكن نرد عليه انه لم يثبت اطلاق اسم المعدن على النوره وعلى فرض صدقه ليس عندنا دليل على انه لا يجوز التيمم بالمعدن بعد كونه من الارض فما دام انه من الارض فيصح التيمم به .

ونقل عن الشيخ الطوسى انه يصح التيمم بالجص والنوره وغيرها لكن اذا لم يوجد شىء اخر مما يصح التيمم به .

وهذه الدعوى غير واضحه وذلك لأنه اما من الارض فيصح التيمم بها واما ليس من الارض فلا يصح التيمم مطلقا فلماذا تجعله فى طول الارض ؟ نعم غبار من لبد الفرس وغيرها هذه ورد نص فيها فاذا لم تصل يدك الى اليابسه فيتيمم بالطين فهذا نص وملتزم به ومثل هذا النص لم يوجد فى النوره , فسيد الاوصياء ع يُجوز لنا التيمم بالجص والنوره مطلقا.

الى هنا تمكنا ان نقول بجواز التيمم بهذين الجزئين من الارض وهما الجص والنوره فى الجملة , ووقع الكلام بينهم انه يجوز التيمم بهما قبل الطبخ واما الكلام هو فى بعد الطبخ _ ونحن نرفع كلمه الحرق ونضع بدلها الطبخ حتى يخف الاشكال هنا _ والسيد الاعظم يدعى انهما بعد الطبخ من الارض كما هما قبل الطبخ من الارض .

ونحن نقول بجواز ذلك ولكن قلنا ان هذه الروايه ووثقتها وقلنا انها من حيث الجص والنوره مجمله فلا يجوز التمسك بالإطلاق ما فعل السيد الاعظم لأنه سؤال عن الجص فقال ع يجوز وعن النوره فقال يجوز ولم يقل الامام ع يجوز التيمم بالجص وانما اتمسك بالإطلاق بعد تماميه مقدمات الحكمه فاثبت الجواز بنحو جميع حالات النوره الجص فكلمه الجص وردت فى كلام السائل وليس فى كلام الامام ع فالإمام قال فقط كلمه نعم وكلمه لا فى الرماد , فاستفاده عموم الحكم من هذه الروايه لحاله قبل وبعد الطبخ لا بد من تمام مقدمات الحكمه فى اللام المنسوب الى سيد الاوصياء وانما هذا يصح اذا كان الامام ع فى مقام البيان والامام ع لم يكن فى مقام البيان وانما الكلمه وردت فى كلام السائل فلا يثبت الاطلاق , اذن السيد الاعظم حاول اثبات الاستدلال بها ولكن قلنا انه يتوقف من حيث السند فقط وقلنا اننا نتوقف من حيث الدلاله لا من حيث السند , اذن مازلنا فى انه هل يجوز التيمم بالجص والنوره بعد الطبخ او لا ؟ .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالحزف والآجر... (١)

والاستدلال على ذلك قلنا بروايه السكونى والسيد الاعظم رفع اليد عن الاشكال فى السند , والسيد الحكيم له اشكال وهو ان الاصحاب اعرضوا عن ذلك بل هناك دعاوى الاجماع على عدم صحه التيمم بالجص والنوره بعد الطبخ وهذا يوهن الروايه .
ولكن نقول لا يمكن ان يصح هذا الاشكال وذلك :

اولا : نقاش فى الكبرى وهو اعراض الاصحاب عن خبر معتبر سندا والذى ينطبق عليه قول المعصوم فليس لاحد التشكيك فى ما يرويه ثقاتنا اذن هذه الكبرى نرفضها , وهذا نقاش مبنائى مع السيد حكيم الفقهاء .

وثانيا : هذه الدعاوى الاجماعيه ليس كاشفه عن الاجماع التعبدى وانما هو اجماع مدركى وهذا لا يكون دليلا وكذلك يوجد من الفقهاء من اباح التيمم بالجص والنوره بعد الطبخ اذن ليس هناك اعراض من كل الاصحاب عن هذه الروايه حتى تكون الروايه ينطبق عليها القانون وهو الاعراض عن الروايه يوهن فى التمسك بها , اذن الروايه والعلم عند الله تامه على جواز وصحه التيمم بالجص والنوره بعد الطبخ مطلقا .

ولكن الاشكال منا كان فى اثبات الاطلاق فى الروايه وهذا الذى حاوله السيد الاعظم قلنا انه غير تام لان الروايه ليس فى مقام بيان حالات الجص والنوره حتى يتمسك بالإطلاق ولم يرد لفظ الجص او النوره فى كلام المعصوم حتى يتمسك بالإطلاق .

ص: ١٧٩

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

اذن نرفض الاستدلال بالروايه من حيث الدلاله لا من حيث السند ولا من حيث اعراض الفقهاء , اذن ليس لدينا دليلا اجتهاديا , وهناك دعوى التمسك بالاستصحاب وقد قرب بتقريبين :

التقريب الاول وهو الاستصحاب الموضوعى , والتقريب الثانى هو الاستصحاب الحكيمى .

اما الاستصحاب الموضوعى : فهم قرروا واشكلوا عليه السيد الاعظم وحكيم الفقهاء وهو ان هذا الجص والنوره كانا من اجزاء الارض اى ينطبق عليهما مفهوم الارض والان بعد الطبخ او الاحراق نشك فى صدق عنوان ومفهوم الارض على هذين الحجرين

وهذا من اقسام الكلى _ وهو ان يكون المفهوم مرددا بين السعه والضيق اى ان مصاديق المفهوم واسع ينطبق على عشره او هو ضيق ينطبق على خمسه فهناك رفض الاستصحاب الكلى فى بحث استصحاب الكلى _ ,

اذن ملخص اشكال العلمين على الاستصحاب الموضوعى قالوا ان الشك هنا فى سعه وضيق مفهوم الارض هل مفهوم الارض ضيق ينطبق على هذين الحجرين قبل الطبخ فقط وبعد الطبخ لا- ينطبق او لا- ان المفهوم واسع اى ان افراده اوسع وان الجص والنوره بعد الطبخ ايضا من مصاديق مفهوم الارض ففى مثل ذلك لا يجرى الاستصحاب _ وفى الواقع يكون الاستصحاب مثبتا فانا استصحب حتى اقول ذلك المفهوم ينطبق عليهما فهذا لازم بقاء الارضيه حتى ينطبق المفهوم _ هذا هو اشكال العلمين وغيرهما رض .

وهذا الاشكال حسب تصورنا غير وارد وجاء هذا الاشكال بناء على الخلط بين مطلبين وهو لا ينبغى ان يحصل ,

فنقول : اذا قلنا (زيد عالم) فهنا موضوع ومحمول الموضوع ذات زيد والمحمول هو هذا المفهوم وهو عالم , وبعد ذلك اذا حصل التغير فى زيد كما لو صار مجنونا او اعمى عليه , فبعد طروء حاله الاغماء او الجنون فبعد حصول هذا التغير فى وصف زيد وليس فى ذاته فنشك هل هو عالم او ليس بعالم فهنا قد تأتى شبهه العلمين وهى الشك فى سعه مفهوم العالم فهو كما كان ينطبق على زيد قبل طروء الجنون او الاغماء فكذلك ينطبق بعد حصول الجنون او الاغماء , ولكن نتأمل فى هذه القضيه وهى ان نميز بين مطلبين ولا ينبغى الخلط بينهما

الاول هو صلاحية زيد بان يكون موضوعا فى هذه القضية فلا بد من احراز هذا الجانب ,

الثانى هو صدق وصحة نسبه وصف العالم اليه فهذا الطرف الثانى من النسبه , فلا بد ان تحز الصلاحيه فى كلتا الجهتين جهه الموضوع وجهه المحمول حتى يتم الحمل ويصح الحمل , فاحراز الصلاحيه فى احد الجانبين لا يغنى عن احراز الصلاحيه فى الجانب الاخر .

ماهى الصلاحيه فى جانب زيد فى المثال وجانب العالم , ففى جانب زيد انه تلك النفس الدراكه التى كانت منطلقا لصفه العلم العارضه للنفس _ او كما يقول بعض الفلاسفه انها ليس شيئا يعرض على النفس فتصير عالمه بل هى النفس تكبر وتتسع طاقتها وقوتها حتى يصبح لها هيمنه على من لم تكن لها هيمنه عليه , كما يقوله ملا- صدرا فى بعض مؤلفاته _ وعلى كل حال باى معنى فسرتم صلاحية زيد لان يكون موضوعا لهذه القضية , هذا جانب الموضوع .

الاستصحاب الحكيمى : اما جانب المحمول وهو ان يكون مفهوم عالم حسب تحديد ذلك المفهوم الذى وضع له لفظ العالم والذى كونه صالحا لان ينسب الى زيد ويحمل عليه , واما اذا كان المفهوم من اساسه معنى العالم هو المنطبق وليس المعنى من عنده صفه العلم بل معنى عالم هو المنطبق مثلا- فمفهوم العالم ان ينطبق عليه قبل الجنون والاعماء وبعد الاعماء والجنون غير منطبق فيكون مفهوم العالم غير قابل وغير صالح للحمل على زيد لأنه وقع ضيقا , او المقصود بالعالم هو العالم ذو الحياه فمثلا زيد مات فهل يصدق عليه انه عالم او لا .

فبعد هذا التمهيد نقول ماهو الاستصحاب الحكيمى فى مثالنا الاستصحاب الموضوعى , فى المثال استصحاب الحكم هو استصحاب العلم فالعلم حكم محمول ثابت لزيد واشك هل انه ارتفع او لا فاستصحابه , والاستصحاب الموضوعى هو الصلاحيه والتى هى من خصائص الموضوع تلك الصفاه والخصائص هل باقيه او غير باقيه فهذا الموضوعى .

فنعود الى حل الكلام فحجر النوره والجص له حكم وله موضوع اما من حيث الموضوع فصلاحيته للتيمم باعتباره جاء من الارض فهو يستخرج من الارض ففيه صلاحيه , او لا أقل ان تلك الصلاحيه لا نعرف هل هي من الارض او ليس من الارض ولكن الامام ع قال انه يصح التيمم بهذا الحجر , فالاستصحاب هنا موضوعي , والاستصحاب الحكمي بعد ما حصل التغير بالطبخ هل ذلك الحكم الذى جاء فى الخبر او الادله التى دلت على انه يتيمم من الارض فهل الجص ارض كما كانت ارضا قبل الاحراق او لا ؟ فهذا معناه استصحاب المفهوم المردد فحصل الخلط فى كلمات الاصحاب فخلطوا بين ما هو مجرى الاستصحاب بالدقه التحليليه بين مجرى الاستصحاب وبين الشك فى سعه المفهوم وضيق المفهوم ,

مثال آخر : زوج هند بدون احراز عداله الشهود قال طلقت زوجتى فيشك هل الزوجيه باقيه او غير باقيه فهاهنا لا يشك فى جريان الاستصحاب مع انه يجب على المرأه اطاعه زوجها فشك فى صدق عنوان الزوج عليها فلانزمه ان لا يتمسكوا بالاستصحاب فيخرب الفقه من اوله الى اخره بسبب هذه الشبهه , شك فى صدق مفهوم الزوج شرعا فكان زوجا ومفهوم الزوج ينطبق عليه قبل تلفظه بصيغه الطلاق وبعد هذا نشك فى تحققه فأيضا شك فى صدق مفهوم الزوج فهل هنا تحكم بانتهاء الزوجيه فى كل هذه الموارد ؟ ! وامثله كثيره كما لو كان الماء كرا واخذت منه قليلا جدا فالجميع قال بانه يجرى استصحاب الكريه مع انه يأتى الكلام كان كرا قبل اخذ هذا المقدار من الماء وكان مصداقا لمفهوم الكر والآن نشك فهل لا يجرى هنا الاستصحاب ؟ ! فعلى القول بعدم الجريان فلا بد ان نغير الفقه فى الرسائل العمليه , وكل ذلك يستقى من هذه المسامحه التى حصلت فى كلمات الاعلام , فحسب تخيلنا الاستصحاب الموضوعي تام , ولكن السيد الاعظم عنده اشكال اخر على الاستصحاب الموضوعي .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالحزف والآجر... (١)

وصل الكلام الى الاستصحاب الحكيم ولكلا العلمين السيد الحكيم والسيد الاعظم رض اشكال فى هذا الاستصحاب ونبدأ بكلام حكيم الفقهاء

قال ما ملخصه بعد طبخ النوره والجص لا ينبغى الشك فى جواز التيمم تكليفا فان هذا الفعل نشك فيه هل انه حرام او لا فأصالة الاباحه نجري وانما الكلام فى ترتب الطهاره من الحدث على التيمم بالجص والنوره بعد الطبخ , وفى الاستصحاب الحكيم اذا احد قال ان التيمم بهما طهور قبل الطبخ كذلك طهور بعد الطبخ يعنى كما كان رافعا للحدث قبل الطبخ يقول ان هذا الاستصحاب تعليقى باعتبار ترتب الطهاره على الجص والنوره قبل الطبخ كان معلقا على حدوث التيمم بهما (يعنى كانه يقول لو تيمم المكلف بأحدهما قبل الطبخ لتطهر) فثبوت الطهاره الذى هو عبارته عن الحكم فهى ثابتة للجص بمعنى التعليق على ذلك وهذا هو الاستصحاب التعليقى , كما قالوا فى محله استصحب العصير العنبي بعد الغليان فاشك انه حرم ام لم يحرم فقالوا لو انه غلى قبل كذا لكان حرم والآن اشك فى تحقق الحرمة فقالوا ان هذا الاستصحاب تعليقى لان الحرمة كانت ثابتة للعصير على فرض تحقق الغليان وفى المقام كذلك فالطهوريه مترتبة على الجص على فرض تحقق التيمم به قبل الطبخ فهذا استصحاب تعليقى .

ص: ١٨٣

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

وحاول السيد الاعظم الرد على السيد الحكيم اما القسم الاول فقد آمن به السيد الاعظم وهو انه لا ينبغى الشك فى جواز التيمم تكليفا بعد الطبخ وانما الكلام فى الطهوريه فيقول ان اشكال الاستصحاب التعليقى انما يأتى بناء على ان وصف الطهوريه يترتب على التيمم لا- ان التيمم نفسه طهاره , يعنى ان قلنا ان الطهاره من الحدث تترتب على التيمم فحينئذ الاستصحاب تعليقى فانه الطهاره تحدث بالجص مع التيمم ان حصل التيمم فيصير الاستصحاب تعليقى , واما ان قلنا ان التيمم نفسه طهاره لا ان الطهاره تترتب عليه فحينئذ نفس التيمم كان صحيحا باعتبار ان الجص كان طهورا الآن اشك فى بقاء طهوريته يعنى حصول التيمم به فهو نفسه طهاره فحينئذ لا مانع من الاستصحاب الحكيم من هذه الجهه .

ما أفاده السيد الحكيم من ان الاصل جواز التيمم اى عدم حرمة التيمم هذا جدا غير واضح لان الامور العباديه لا يمكن الاتيان

بها الا بعد احراز الرجحان الثابت بطلب من الشارع , فان قلت ثابت حينئذ انتهت المشكله , اذن دعوى اصاله الاباحه وانه جائزا تكليفا يجرى فى الامور غير العباديه ففى الامر العبادى الاصل فيه انه ليس ثابتا ولا يمكن الاتيان بهذا الفعل بعنوان العباده الا بعد الترخيص من المولى , اذن ما أفاده حكيم الفقهاء ووافقه السيد الاعظم فى هذا القسم من كلامه غير واضح .

اما اشكال السيد الاعظم على السيد الحكيم فهذا مبنى على ما أفاده وهو ان الوضوء نفسه طهاره كما قال الطهاره اسم للوضوء والغسل والتيمم ولكن هذا الكلام من السيد الاعظم ولكن هذا المعنى المنقول عنه رض مضطرب ففى بعض الموارد يقول الطهاره تقبل الشده والضعف فمعنى ذلك الامر يترتب على الغسل والوضوء والتيمم وليس نفسه لان الوضوء والغسل ليس فيه الشده والضعف فالتيمم شىء والغسل شىء والوضوء شىء ثالث , اذن هناك قال الطهاره شده وضعف مادام شده وضعف فمعنى ذلك ان الطهاره شىء يترتب على الوضوء والغسل والتيمم لا- انه نفسه وهاهنا يقول نفس الوضوء ونفس التيمم ونفس الغسل طهاره , فكلامه مضطرب جدا .

اما الاستصحاب التعليق ليس بوارد اذ اننا لا- نريد ان نثبت الا طهوريه الجص فكانت طهورا قبل الطبخ والآن نشك بوصف الطهوريه فبقول النبي ص (جعلت لى الارض مسجدا وطهورا) (1) فكان ثابتا ونشك فى بقاءه فيجرى الاستصحاب .

السيد الاعظم عنده ايضا اشكال على الاستصحاب الحكمى يقول يشترط فى الاستصحاب الحكمى احراز الموضوع واستمراره من زمان اليقين الى زمان الشك وفى المقام لم نحرز فكانت النوره ارضا فالآن نشك فى بقاء الارضيه وكان الجص ارضا والآن نشك فلم نحرز الموضوع حتى يجرى الاستصحاب الحكمى .

ومافاده رض على نحو الكبرى من انه لا بد من احراز الموضوع فى زمان اليقين والشك فهذه كبرى سليمة ولكن ينبغى ان نلتفت ان الاستصحاب الحكمى فى جل موارد او فى مورد من موارد او فى اغلب موارد لا يجرى الا بعد تغير ما فى الموضوع اما اذا لم يحدث التغير فلا اشك فى بقاء الحكم اصلا , فمثلا ان زيد زوج لهند واما الان بعدما خرج واكل وشرب وعمل ونام فهنا يشك هل يجوز لزوجته ان تتعامل معه كزوج او لا ؟ فهنا لا يوجد شك الا ان يحدث التغير فيشك فى بقاء العقد معه مثلا انه انشأ صبيغه الطلاق امام الشهود وشكنا فى الشهود انهم عدول ام ليس عدولا فهنا حصل هزه للعقد الزوجيه فحدث تغير ما فى الموضوع , وكذلك مثال الكر , انما اشك فى بقاء الطهوريه اذا حدث التغير كما لو نقص الماء او تغير لونه او طعمه فاشك هذا النحو من التغير سلب منه وصف الطهوريه او لا ؟ فاذا حصل تغير ما فتصل النوبه الى الاستصحاب الحكمى .

ص: ١٨٥

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٣، ص ٣٥٠، أبواب التيمم، باب ٧، ح ٢، ط آل البيت.

وهذا التغيير الذى حدث فى الجص والنوره وهو الطبخ فهذا التغيير اوجب لدينا شك فى بقاء الطهوريه فهو طاهر لكن الطهوريه التى بها يصح التيمم فهذه نشك فيها فنستصحب , فالتغيير ان احرزنا انه متلف لما هو مقوم لموضوعيه الموضوع فيذهب الموضوع واما اذا لم نحرز ذلك فتصل النوبه الى الاستصحاب الحكمى مع الشك فى بقاء الحكم الشك الناشئ عاده من تغيير ما .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (1)

افاد السيد الاعظم رض انه اذا قصرت ايدينا عن الاستصحاب الحكمى والموضوعى فنلجأ الى الاصول العمليه الاخرى فيقول الاصل الذى يلتجأ اليه الفقيه فى مورد الكلام يختلف باختلاف المباني فان قلنا ان الطهاره المطلوبه فى صحه الصلاه وغيرها انما هى امر مترتب على الغسل والوضوء والتيمم وليس نفس التيمم والوضوء والغسل ففى هذه الصوره اذا شككنا ان ذلك المسبب عن الوضوء والتيمم تحقق بالجص المطبوخ او لم يتحقق فيكون الشك فى محصل ذلك المعدوم فتكون القاعده الاشتغال وليس اصاله البراءه واما اذا قلنا ان الطهاره هو نفس التيمم والوضوء والغسل لا ما يترتب عليها فحينئذ نعلم بصحه التيمم بالجص الجامع بين المطبوخ وغير المطبوخ ففى هذه الحاله نشك فى التقييد هل ذلك الجص الذى يصح التيمم به مقيد بكونه غير مطبوخ او ليس مقيدا فشك فى زياده التقييد ففى مثل ذلك شك فى زياده الكلفه فتجرى البراءه ,

ص: ١٨٦

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

هكذا ما افاده رض وهو غير واضح علينا :

اما اولاً:- فقولته التيمم بالجص الجامع معلوم هذا يعنى انت تعلم صحه التيمم بطبيعى الجص اينما وجد سواء كان فى الفرد المطبوخ او فى غير المطبوخ فهذا غير واضح فمحل الكلام نعلم بصحه التيمم بغير المطبوخ ونشك فى صحته بالمطبوخ ومن اين لك العلم بصحه التيمم بالجامع بين المطبوخ وغير المطبوخ .

وثانيا : هاهنا شك فى التقييد بلا اشكال لكن هل هو تقييد للحكم او هو تقييد متعلق بالحكم او الموضوع وليس هنا شك فى تقييد الحكم او متعلق بالحكم فانه ان كان متعلق بالحكم مقيدا ففى هذه الحاله يكون شك فى زياده الكلفه , الصلاه مع الساتر صحيحه او بدون الساتر فنفس الصلاه مقيده فى كونها مع الساتر او لا ؟ فحينئذ شك فى كلفه زائده يعنى الصلاه بدون ساتر لا

تصح فلا بد من الساتر او الطهاره فيكون شك في زياده الكلفه فتجرى البراءه , واما اذا كان قيذا للموضوع وليس للحكم ولا للمتعلق فليس الشك هنا لزياده الكلفه بل اصل الحكم جعل وانصب على هذا المتعلق وهو التيمم وموضوع التيمم الجص المطبوخ او خصوص غير المطبوخ ,

فالتتيجه التقييد هنا لا يوجب زياده الكلفه حتى تتمسك بالبراءه .

كيف ما كان نحن التزمنا بجريان الاستصحاب الموضوعي والحكمي الى الان والمساله عندنا واضحه وهي تقتضي جواز التيمم في الجص والنوره بعد الطبخ وكذلك في الطين كما يأتي ,

السيد الاعظم ايضا ملتزم بهذا العموم لكنه بدعوى صدق الارضيه على الجص المطبوخ , وبعد ذلك استدل على ان الطبخ لا يخرج الجص عن وصف الارضيه بصحيحه حسن ابن محبوب , رواها الشيخ الطوسي الى ابن محبوب والشيخ الصدوق ايضا بسنده الى هذا الرجل وكلا السندين معتبر انما الكلام في الدلاله (محمد بن الحسن ياسناده عن الحسن بن محبوب قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الجص ، يوقد عليه بالعدره وعظام الموتى ، ثم يجصّص به المسجد ، أيسجد عليه ؟ فكتب إليه بخطه : إن الماء والنار قد طهراه (1) , كان في ذلك الوقت عظام الحيوانات كثيره في الصحراء والجص هو قطع من الاحجار فيضعون عليها العظام والعدره ويحرق بالنار فينطبخ الجص ثم يطحن ويستعمل ويستعان به على البناء _ الصحيح ان يقول عظام الميتة وليس الموتى _ فالروايه تقول فان الماء والنار قد طهراه اي طهرا الجص ,

ص: ١٨٧

١- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٣، ص ٥٢٧، ب ٨١ ابواب النجاسات، ح ١، ط آل البيت.

واستدل السيد الاعظم بها ببيان : يقول انا نعلم ان دائره ما يصح السجود عليه اوسع مما يصح التيمم به , فيبينهما خصوص من وجه _ فالكاغد يصح السجود عليه ولا يصح التيمم به _ , ولا يريد ان يثبت الارضيه بصحة السجود بل ان الراوى يعتقد ان الجص بعد الطبخ لم يخرج عن كونه ارضا وانما شك فى السجود من جهة مماسه النجاسه عظام الموتى والعذره فاذا كان الامر كذلك والامام اقره على هذا الاعتقاد فمعنى ذلك الامام صحح اعتقاد الراوى بان الجص بالحرق لا يخرج عن وصف الارض , هذا ملخص بيان السيد الاعظم رض .

هذه الروايه فيها اسئله واجوبه عديده ونغض النظر عنها فعلا- وبعد ذلك نحاول فهما , فنقول ان الامام يقول ان النار طهرت الجص وعند السيد الاعظم وغيره من الفقهاء النار انما تطهر بالإحاله فلما يقول الامام ع النار طهرته يعنى حالته وانت تريد ان تثبت ان الجص مازالت ارضا ولم تحصل حاله فالروايه تدل على الاحاله لانه بقاء الارضيه يعنى على العكس فهى تسلب الارضيه عن الجص فهو يقول النار طهرته فكيف تكون النار طهرته بدون الاحاله فهى على عكس كلامه رض ادل .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالحزف والآجر... (1)

ص: ١٨٨

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

كان الكلام فى الروايه المعبره وقلنا الكلام من حيث الدلاله , فللراوى اعتقادان حسب فهم السيد الاعظم :

احدهما صحه السجود على الجص بعد الطبخ وليس لديه توقف من هذه الجبهه وانما يتوقف من جبهه تنجس الجص قبل الطبخ , والاعتقاد الثانى هو كون الجص من الارض وهذا الاعتقاد لم يصرح به الراوى فى السؤال ولكنه لازم اعتقاده الاول وهو صحه السجود بعد الطبخ لازم اعتقاده ان الجص مازال من الارض بعد الطبخ والامام ع لم يذكر اى من الاعتقادين ولم يردعه عنه , فتقرير الامام ع للاعتقادين للراوى يقول هو اقوى دليل على ان الجص بعد الطبخ مازال جزءاً من الارض ولا يخرج عن معنى الارض , هذا ملخص استدلال السيد الاعظم .

وفيه : اما الاعتقاد الاول فهذا صحيح فهو سؤال عن صحه السجود على الجص بعد تنجسه فمعنى ذلك انه يعتقد ان السجود على الجص صحيح .

ولكن من اين فهم السيد الاعظم الاعتقاد الثانى وهو ان الجص يصح السجود عليه لأنه من الارض حتى بعد الطبخ؟

فان دائره السجود كما يعترف هو بذلك انها اوسع بكثير من دائره ما يصح التيمم به , فالسجود على الارض وما انبتت وعلى عرف الدابه و .. , فما دام انها اوسع فمن اين عرف السيد الاعظم ان الراوى يعتقد جواز السجود بعد الطبخ لان هذا الثانى مازال من الارض؟! .

اذن اصل استدلال السيد الاعظم جدا غير واضح , فمن اين عرف الاعتقاد الثانى للراوى حتى نبحت ان الامام ع قرره على ذلك او لم يقرره , فمادام دائره السجود اوسع بكثير من دائره ما يصح التيمم به فحينئذ لعلها حتى بعد الطبخ ايضا صحيح حتى لو خرج عن الارض , فالشجر ليس من الارض ومع ذلك يصح السجود عليه وهكذا غيره فقد يكون الجص كذلك يصح السجود عليه وان لم يكن من الارض , فهو لم يقم برهاننا على ان الراوى يعتقد هذا الاعتقاد الثانى فما افاده جدا غير واضح .

ص: ١٨٩

فمادام لم يتم الاستدلال فعدينا الى الادله السابقه وهو ان التيمم يكون من الارض وهل الجص والنوره بعد الطبخ وهكذا الخزف يخرجان عن صدق الارض او لا- يخرجان فبعدينا جاوزنا مساله الاستصحاب الموضوعى والحكمى ونحن صححنا كلا الاستصحابين ولكن على التبادل فقلنا ان الحكمى لا- يجرى مع الموضوعى واذا جرى الموضوعى اغنانا عن الحكمى فذلك المطلب يبقى على حاله .

ومن باب التبرك نعود الى الروايه ونأمل فى مضمونها وكلماتها (محمد بن الحسن ياسناده عن الحسن بن محبوب قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص ، يوقد عليه بالعدره وعظام الموتى ، ثم يجصص به المسجد ، أيسجد عليه ؟ فكتب إليه بخطه : إن الماء والنار قد طهراه) (1) ،

فالسؤال عن الجص وبعدينا استخدام العدره والعظام النجسه فى الاحراق فكتب بخط يده الشريف ان الماء والنار قد طهراه .

ومن الغريب جدا ان بعض المحدثين ارجع الضمير بالتقدير الى كل من العدره والعظام فيقول (طهراه) طهرا العدره وهذا غريب جدا

الملاحظه الاولى : ان كلمه العدره هى مؤنث فهل الامام ع لا يعرف المؤنث والمذكر ، (معظم الذى انسبه الى المحدثين هو موجود فى كتاب ملاذ الاخيار للمجلسى رض فى شرح تهذيب الاخبار ، ووالد الشيخ المجلسى ايضا دخل فى الميدان لأنه عنده شرح للفقيه وهذه الروايه ايضا قلنا موجوده فى الفقيه) .

والبعض الآخر غير المجلسى ووالده حاول ارجاع الضمير الى العدره والرماد يبقى فى الجص والامام ع قال ان هذه العدره طهرت بالنار ،

الملاحظه الثانيه : ان الراوى يسئل عن اثنين والمحدث حول السؤال من الجص الى العدره وهذا لامعنى له فهو يقول ثم يجصص به المسجد ايسجد عليه او لا- ؟ ! ، الراوى ذكر سببين احدهما وجود العدره والثانى عظام الميتة فالثانيه اين ذهبت والامام لم يجب عليهما ، فلا بد ان يقول طهراهما وليس طهراه فهذا ليس له معنى .

ص: ١٩٠

فالإمام ع يكتب بقلمه الشريف , فانت تقول نقدر فما ذا تقدر حتى يرجع ضمير هو اليه , والثانيه انت حولت سؤال الراوى ان الامام لم يجب عن الجص واجاب عن العذره فهو لم يسئل العذره هل طهرت او بقيت على نجاستها ,

الملاحظه الثالثه : ان حجر الجص سابقا قبل الطبخ لم يكن مطحونا وانما هو قطع فيطبخ ثم يطحن ثم يستخدم للبناء وغيره , حتى لو قلنا انه شبيه بالرمل فان العذره بعد الحرق تصير رمادا وهو متميز عن الجص سواء كان الجص مطحونا حين الطبخ او غير مطحون كما فى طحين الحنطه والحمص او غيره , فهو لم يسئل عن الرماد الذى يجعلونه جزءاً من البناء فان الرماد اذا بقى فى الجص فالجص لا تذهب قوته لان هذا الرماد ليس بقليل , وانما يعزل الرماد ويبقى الجص سالما ومتميزا عن الرماد .

وبعباره واضحه : الجص والرماد قبل الطبخ الجص والعذره فالعذره صارت رماد والجص لم يتحول الى رماد فهذا الرماد لم يجعلوه ضمن الجص المستخدم فى التجسيص لأنه مع بقاءه معه قوه الجص تضعف او تنتهى , فلماذا انت ايها المحدث تجعل كل السؤال عن العذره المتميزه عن الجص قبل وبعد الطبخ فهذا جدا غير واضح , هذا ما افاده .

والبعض الاخر من علمائنا الابرار يقول المقصود بالطهاره هاهنا هى بالمعنى اللغوى يعنى النظافه , او انه الطهاره معناه من النجاسه , فأما ان نلترم بانها المعنى اللغوى فعليه يكون المقصود هو النظافه تثبت بالماء وكذلك الماء الذى يستخدم للتجسيص ايضا يطهر الجص , ونلترم ايضا بطهاره الغساله ان قلنا بالطهاره الشرعيه , او نقول ان المقصود بالطهاره المعنى اللغوى والمقصود بالماء مجرد ازاله هذا التنفر الذى يكون فى قلب السائل من جهه استخدام العذره قبل الطبخ ,

فكانه بيانه مبنى على احتمالين الاول المقصود هو المعنى الشرعى والثانى ان يكون المقصود به هو المعنى اللغوى فان كان المقصود هو المعنى اللغوى فمعنى ذلك ان النار والماء طهراه يعنى ازالا- الكشافه الموهومه التى انت تتخيلها لغه او الطهاره بالمعنى الشرعى فيكون وصول الماء كافيا وان لم تنفصل الغساله عنه فتكون الروايه دليلا على طهاره الغساله .

ولكن هذا ايضا غير واضح علينا والوجه فيه ان النار اذا قلنا بالطهاره المقصود به الطهاره اللغويه مقابل النظافه اللغويه فالامام (ع) لما يقر الراوى على اعتقاد نجاسه الجص شرعا ؟ ! , فالراوى يعتقد نجاسه الجص شرعا ولذلك يسئل عن صحه السجود فلا بد من طهاره موضوع السجود فلماذا الامام يقره على هذا الاعتقاد ! وانت تقول ان الطهاره هى بالمعنى اللغوى .

واما قوله (اذا كان المقصود من الطهاره هى الطهاره الشرعيه فالمقصود بالتطهير بالماء فتكون الغساله طاهره وكذا) فهذا المعنى رفضناه واقمنا البرهان فى محله واستفدنا بالروايات نجاسه الغساله حتى الغساله الاخيريه حيث يكون تعدد الغسل كما فى نجاسه البول واتينا بأدله من الروايات تدل على نجاسه الغساله فبعد هذا الاحتمال هذا التفسير غير واضح .

والذى ينبغى ان نتأمل ان العذره وكذلك عظام الميتة لا يمكن استخدامها فى الطبخ الا بعد اليبس والا اذا كانت ذائبه فكيف يطبخ عليها والعذره اليابسه لا تُنجس بالمماسه , والشىء الثانى هو ان عظام الموتى اذا مازالت على طراوتها بحيث ان اللمس يوجب النجاسه فكيف تحرقه النار , اذن لابد ان نفهم اولاً- سؤال الراوى حتى نفهم جواب الامام ع والا كيف يتنجس بالعذره اليابسه ؟ , فالراوى يسئل عن الطهاره الشرعيه .

التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (١)

قلنا اضطربت كلمات الاعلام فى فهم هذه ال روايه (محمد بن الحسن بإسناده عن الحسن بن محبوب قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص ، يوقد عليه بالعذره وعظام الموتى ، ثم يجصّص به المسجد ، أيسجد عليه ؟ فكتب إليه بخطه : إن الماء والنار قد طهراه .) (٢)

باعتبار ان ثوابت المذهب لاتتلائم مع ظاهر هذه الروايه ومن ابرز هذه المنافيات هو ان هذا الماء الذى يختلط بالجص حين تجصيص المسجد وهذا معناه الغساله مطهره مع كون المعروف عند العلماء نجاسه الغساله سواء قلنا النجاسه بولا او غير بول ومن جمله المنافيات هى ان النار طهراه فاذا كانت النار تطهر فانها بالاستحاله وليس بالطبخ واذا كانت قد تمت استحاله الجص الى شىء اخر فكيف يصح السجود عليه مع ان الامام يحكم بصحة السجود , هذا مع بعض المنافيات الاخرى ولذلك نجد هناك اضطراب وصدور محامل بعيده حسب فهمنا منها :

ما ذكره البهائى رض فى حبل المتين يقول المقصود بالماء هو ماء المطر الذى ينزل على المسجد باعتبار سابقا اكثر المساجد لم تكن مسقوفه فمقصود الامام ع بالماء المطهر لهذا الجص هو ماء المطر لان الراوى لم يفرض ان المسجد كان مسقوفا .

ص: ١٩٣

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٥٢٧، ب ٨١، ابواب النجاسات، ح ١، ط آل البيت.

وهذا بعيد

اولا-: الراوى سأل عن السجود على هذا الجص المتنجس حسب اعتقاد الراوى بعظام الموتى وبالعذره فاذا كان الامر كذلك فالامام ع لم يقل فليصبر الى ان ينزل المطر فيطهر المسجد انما الامام ع حكم بصحة السجود فلا بد ان نقول ان ما افاده البهائى هو يفهمه ونحن لا نفهمه ,

والثانى : المقصود بالتطهير بالنار ويميل اليه البهائى وغيره هو تطهير الرماد الذى يكون من هذه النجاسه .

وهذا بعيد عن مضمون الروايه فالروايه تقول طهاره ونجاسه الجص وليس طهاره الرماد الذى يكون من حرق عظام الميتة والعذره .

واغرب من كل هذا بعض المحترمين رض في هامشه على الكافي يقول المقصود بالنجاسة هو نجاستها بالدخان الذى يتصاعد من احراق الموتى والعدرة تحت السقف , وكاته صور الجص يُجعل على شىء او يعلق بين السماء والارض ويوقد تحته ! فهذا غير واضح علينا فيقول نجاسه الجص بالدخان , (العلامه هو اول من صدر منه هذا الاحتمال فى بعض مؤلفاته وهو فى حرمه الاسراج بالدهن النجس تحت السقف فهو قال لأنه يوجب نجاسه السقف , فهذا ما صدر منه رض ولكن كل من تأخر عنه هجم عليه ورده بما هو الدليل على حرمه تنجيس السقف حتى الامام ع يمنعنى ؟ ! ولكن هناك ذلك حملناه على التعبد بالبحث فى بحث المكاسب) .

وكيف ما كان هذا الشخص يقول هذا الدخان يصعد من احراق هاتين النجاستين فينجس .

فنعول اذا كان نجس فكيف تقول ان النار طهرته فالنار نجسته هنا على قولك , فالإمام ع يقول الماء والنار طهراه ومقتضى تفسيرك يلزم ان تكون النار نجسته بدخانها لا انها طهرته , فهذا غريب .

ص: ١٩٤

اما والد المجلسى رض فيقول المقصود هاهنا نوع خاص من النجاسه وهذه النجاسه ترتفع باجتماع الماء والنار يعنى انهما يجتمعان فترتفع النجاسه , وايضا هو يعترف ويقول ان هذا وان لم يقل به احد فى ما وصل الينا من كلمات الاعلام .

وفيه : اولاً- وبقطع النظر هل قال احد بهذه المقوله او لم يقل فانت وصلت اليه وانا لم اصل ليه , ولكن فى فتاويك وفى فتاوى الاخرين من الاعلام هل هناك من النجاسه عندنا نحتاج الى مطهرين الماء والنار ؟! فانت فسرت ذلك ولكن ما هذه الفتوى التى تريد ان تستنبطها من هذا الخبر الصحيح !! فهذا غير واضح علينا .

والذى نتخيله هنا من حل لهذه الروايه فان قبلتم به قبلتم وان لم تقبلوا ففرد علمه الى اهله وهو الامام ع فنقول المقصود من الطهاره هنا احد امرين

الاول : هو المعنى اللغوى وهو النظافه واستعمل فى كتاب الله العزيز وفى الروايات (أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) (١) فالمقصود ان تبقى الكعبه المشرفه نظيفه , فمعنى طهراه يعنى نظفاه , فالراوى كان من الفقهاء وليس مجرد ناقل للخبر فاذا كان فقيها فقطعا يعلم ان الدخان وغيره لا ينجس الجص والامام اقره على ذلك , فالآيه (يذهب الرجس عنكم اهل البيت ويطهركم تطهيرا) (٢) فهل التطهير عن الوسخ ؟! فالطهاره لغه النظافه وفى ذهن الراوى وهم وتفر من السجود على هذا الجص المطبوخ بالعدره وعظام الميتة والامام ع يقول ان الماء والنار نظف هذا الجص فاسجد عليه .

ثانيا : المقصود هو النجاسه الشرعيه والمقصود بالنار هى احالت الجص اى حصلت استحاله للجص ولكن لا بد هنا بصحة السجود على الارض بعد الاستحاله فيجوز على الاسمنت وعلى الخزف وغيره ويوجد نادرا من جوز ذلك ولكن نحن لم نقل بذلك لأنه قال النبى ص (جعلت لى الارض مسجدا وطهورا) اما الخشب والورق جاز السجود عليه بنصوص خاصه وليس بصدق عنوان الارض على الخشب او على الورق او على الكف فى بعض الاحيان , ولكن تبقى المشكله على هذا الاحتمال الثانى فالنار حالته فيبقى السؤال قائما من هذه الجبهه , فالاحتمال الثانى فيه اشكالان الاشكال الاول هو يصح السجود الاحاله والثانى ما فعلنا شيئا فأما انتم تلتزم بما ذكره فى حبل المتين اى المطر ينزل فى المسجد الى ان يطهر

ص: ١٩٥

١- قرآن مجيد، سوره البقره، آيه ١٢٥.

٢- الأحزاب/السوره ٣٣، الآيه ٣٣.

والصحيح هو المعنى اللغوي وهو الوهم والنفرة التي تولدت عند هذا الفقيه صاحب هذا الخبر والامام ع قال ان الماء والنار قد طهراه , _ ففي بعض الموارد ورد اذا توهمت في الموضع النجس فرش عليه الماء _ فمثل هذا موجود في كلمات الائمة ع .

وللسيد الاعظم محاوله اخرى لإثبات جواز التيمم بهذا الجص وعنده رض بالطبخ لم يخرج عن اسم الارض , والدليل الاخر عنده هو لو تنجس الجص او الطين ثم تم طبخه قبل تطهيره فعند الفقهاء لا يجوز السجود عليه وان صار خزفا ومن هذا نستفيد عدم صحه السجود على النجس فلوا كان الطبخ بحاله يلزم الاستحالة فعدم صحه التيمم يلزم من ذلك ان يحكموا بطهاره هذا الطين وكذلك الجص اذا تنجس فيقول فتوى الفقهاء بعدم صحه السجود بعد طبخ الجص النجس والطين النجس لأجل النجاسه اقوى دليل على ان الطبخ لم يخرج من الحقيقه اى انه لم تتحقق الاستحاله . وهذا الاستدلال لا بأس به ولكنه مبنى على تلك الفتوى فيكون اعتمادا على فتوى أولئك وهذا يكون اما دليل نقضى منه رض او انه تقليد من حيث انه لا يدري , ولكن نقول هذا الدليل ليس بهمهم وانما الدليل هو الذى استدل به بالروايه .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (1)

ص: ١٩٦

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

كان الكلام فى الجص والنوره المطبوخين ونقدم مطلبا فيه تمام البحث عن هذين العنصرين فنقول :

التأمل فى كلمات الاعلام يعطى ان البحث عندهم فى تحقق الاستحاله وعدم تحققها فى الجص والنوره بالطبخ والذى جوز التيمم ادعى بعدم تحقق الاستحاله والذى منع من التيمم ادعى حصول الاستحاله ولذلك عبر عن الطبخ بالاحتراق اى ان الجص احرق بالنار والنوره احقرت بالنار , ودليل السيد الاعظم الاخير وهو اذا كان الجص نجسا وطبخ لا يجوز التيمم به لنجاسته عند القائلين بجوازه بعد الطبخ ايضا فلو كان الطبخ استحالتا لكان مطهرا للجص والنوره المتنجسه وكان المفروض انه يصح السجود عليه لطهارته .

فإذن من هذا التمهيد فهنا ان المشكله الفقهييه فى المقام هى تحقق الاستحاله بالطبخ وعدم تحقق الاستحاله بالطبخ ونقول ان كلمه الاستحاله فى كلمات الفقهاء يراد بها غير ما هو المعنى اللغوي والمعنى الفلسفى كالانقلاب فى كلمات الفقهاء يقصدون به غير المعنى اللغوي والفلسفى فالانقلاب فى المفهوم اللغوي والفلسفى هو تبدل الحقيقه اى صيروره الشئ شيئا آخر مثل اذا

وقع الكلاب فى معدن الملح فصار ملحا فقالوا استحاله واما عند الفقهاء فالانقلاب هو تبدل الحاله وليس تبدل الحقيقه ولذلك قالوا فى الخمر الذى صار خمرا قالوا انقلاب مع انه لم تتغير حقيقه الخمر والسائل يعينه موجود الا ان وصفه تغير فكان مسكرا والآن اصبح غير مسكر فالتغير والتبدل فى الصفه وليس فى الحقيقه , بخلاف الاستحاله فى اللغه وهو تبدل حاله من حاله مثلا زيد كان مريضا فصار صحيحا وكان نائما فصار جالسا , واما فقها فتبدل الحقيقه والعناصر الاساسيه فى الشىء اذا تبدلت وتغيرت يعبر عنها بالاستحاله .

ثم نقول ان الاستحاله قد تكون تبدل تمام الاجزاء او جلها وهى الاجزاء المقومه للشىء او التبدل هو فى الاجزاء غير الاساسيه و غير المقومه للماهيه فان كان التغير مغيرا لتمام الحقيقه او للأجزاء الاساسيه فيسما استحاله لدى الفقهاء وكذلك اذا كان التبدل فى الاجزاء الغير الاساسيه وليس التغير فى الحالات فهذا ايضا استحاله ولكن بمرتبه دنيا , ومن خلال هذا البيان نفهم ان الاستحاله مفهوم مشكك فقد تكون الاستحاله بتمام او جل الاجزاء المقومه او تكون الاستحاله بالأجزاء غير المقومه فالطبخ لا يغير الاجزاء المقومه الاساسيه لا- انه كان جصا والآن ليس بجص او كان نوره والآن ليس بنوره كما فى الخشب بعما ارق صار رمادا فهذا كان شجرا وكان خشبا والآن ليس شجرا وليس خشباً فهذا يسمى استحاله فى تمام او جل الاجزاء الحقيقه المقومه للشىء وقد يكون التحول والتغير فى بعض الاجزاء الغير اساسيه مثل بالطبخ فبالطبخ بعض الاجزاء تغيرت قطعاً كما فى اللحم كان ذلك الجزء الذى كان يحول دون الاكل انتهى ولكنه حصل هذا التغير فى بعض الجزئيات التى لا يعد تغيراً فى الحقيقه فلذلك يسمى لحما قبل الطبخ وبعد الطبخ , كذلك الجص بعد الطبخ ذهبت بعض الاجزاء التى كانت تمنع من التماسك حتى نستعمله للبناء فتلك الاجزاء التى كانت موجه للتماسك فى اجزاء الجص ذهبت وكذلك فى النوره ولكن هذه اجزاء لم تكن مقومه فلم تزل الحقيقه فكانت جصا ومازال جصا كانت نورتا ومازال نورتا , فبهذا التعبير يتبين ان الاستحاله المطهره والمقوم يكون فى ما اذا تبدلت العناصر الاساسيه لان الدليل على مطهره الاستحاله ابرزه واهمه هو ان دليل النجاسه لا يشملها فالكلب نجسا بعنوان الكلب وهذا ليس كلبا بعدما اصبح ملحا فلذلك يحكم بطهارته لا انه هناك دليل ان الكلب المستحيل طاهر , فكذلك فى المقام فان النوره والجص ارض ولازال ارضا بعد الطبخ ايضا لان التغير حدث فى بعض الاجزاء الغير الاساسيه وبهذا يتبين من قال بعدم طهاره الجص بالطبخ اذا كان نجسا الى هذا المعنى وهو ان التبدل بجميع الاجزاء او جلها هو الذى يطهر حتى لا يشملها دليل النجاسه وهذا لم يتحقق فالنجاسه باقيه ولكن التغير الذى حدث لا يخرج عن اسم الجص واسم الجص هو الذى يصحح التيمم فالتيمم صحيح بالجص والنوره بعد الطبخ ايضا وهذا هو الصحيح وان كنا قد رفضنا اى رفضنا التيمم بالجص المطبوخ والنوره المطبوخه فى كتاب المنهاج والدين القيم .

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (١)

تحصل مما ذكرنا اننا اتفقنا مع السيد الاعظم بجواز التيمم والسجود على الجص بعد الطبخ كما كان جائزا قبل الطبخ وان اختلفنا مع انفسنا فى الفتوى القديمه فى المنهاج والدين القيم ولكن الكلام فعلا فى الخزف فالأعلام الذين وصلنا الى كلماتهم الشريفه عطفوا الخزف على الجص ولم يبحثوا فيها وقالوا فقط هذا مثل ذاك يعنى من جَوَز التيمم بالجص بعد الطبخ يجوز فى الخزف ومن لم يجوز فى الجص مثل صاحب العروه لم يجوز فى الخزف ايضا , وهذا الكلام غير واضح علينا فان الطبخ مصداقا يختلف فى الموردين اختلافا جذريا فالطبخ فى الخزف يخرج عن لوازم ذاته فكان قبل الطبخ ينحل فى الماء ويمكن تعجينه ويمكن سحقه وبعد الطبخ لا- يمكن ذلك فلا ينحل حتى وان جعل فى الماء الف سنه حتى لو طحن فهو ليس مثل الجص فالجص بالعكس فقبل الطبخ لا ينحل واما بعده فينحل بالماء ثم نفس الخزف فى طبخه مراحل فمره طبخه قليل فيصير اسود فقط ومره طبخه قوى جدا ومرحله اخرى الطبخ اقوى فيصير الطبخ جدا محروق , فهذه مراحل للطبخ وانت تجعل طبخ الخزف مثل طبخ الجص فهذا جدا غير واضح , فلا بد من معرفه معنى الطبخ وتأثير الطبخ فالطحين قبل الطبخ الشعير ينحل كما هو فى السكر واما بعد طبخ الطحين فهو لا ينحل خصوصا اذا احترق وصار فحما , فالطبخ يختلف قطعاً فانت بمجرد كلمه الطبخ تجعل كل مطبوخ بحكم مطبوخ اخر فهذا غير واضح ,

ص: ١٩٨

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

اذن لابد ان يكون البحث فى الخزف غير البحث فى الجص بعد الطبخ فالجص قبل الطبخ لا يؤثر فيه الماء اما بعد الطبخ فهو يتأثر بالماء , فالطبخ فى كل مورد له مفعوله ولا يمكن قياس المطبوخ من شىء على المطبوخ من شىء اخر , اذن عطف الخزف فى كلمات الاعلام على الجص غير واضح .

والذى اتخيل ان العقلاء لا يطلقون لفظ الارض ولا انه جزء من الارض على الخزف بعد الطبخ فعلى هذا الاساس نلتزم كما التزم صاحب العروه بعدم صحه التيمم بعد الطبخ فى جميع مراحل الطبخ خصوصا فى الوسطى والاخيره , وهذا تمام الكلام فى الخزف , فاختلنا مع السيد الاعظم واتفقنا مع صاحب العروه .

الكلام فى المعادن :

تقدم منا ان معدن اسم مضاف من عدن و عدن معناه استقرار (جنات عدن) يعنى جنه الاستقرار ومعدن يعنى مقر وهو مكان الاستقرار واما الاحجار الكريمة والحديد والنحاس ونحوها من هذه الامور توجد فى الارض فمكان وجودها يعبر عنه فيقال معدن يعنى موضع استقرارها فى الارض واطلق مجازا على نفس المستقر ايضا معدن وشاع الاستعمال بحيث اصبح من المجاز المشهور وهو اسم المعدن على نفس العقيق ونفس الذهب والفضه والعقيق فنفس الشهره حقيقتا فلانحتاج الى قرينه فالإطلاق عليها مجاز مشهور , وبالمعنى الاصلى استعمل ذلك الكلام المنسوب ال المعصوم ع (الناس معادن كمعادن الذهب والفضه) هذا من الذهب يخرج وذاك من الفضه يعنى منابع مستقر , واذا قلنا الحديد معدن فهو من باب المشهور وليس الحقيقى .

وبعد هذا التمهيد اللفظى نأتى الى الاحجار الكريمة هل هى مازالت من الارض او لا وطبعا يأتى البحث المتقدم بحث الجص وكذلك فى الخزف انه بعدما اصبحت هذه المواد بهذا اللون وبهذه الخواص التى لا نعلم اغلبها وباختلاف الاسماء هذه يطلق عليها الارض او لا فان قلنا يطلق عليها الارض فحالها حال الجص فيصح التيمم والسجود عليها وان قلنا لا يطلق عليها فحالها حال الشجر فهو يخرج من الارض وليس هو ارضا .

السيد الاعظم يقول يصدق اسم الارض على هذه الاحجار الكريمه ولذلك يقال ارض عقيق يعنى الارض التى يوجد فيها هذه الدرر تسمى ارض عقيق قلنا ان هذا غير واضح علينا فان ارض عقيق هو ارض فى الوادى سُقَّت بسبب السيل فلغتنا العقيق هو الشق , فلان عاق لوالديه يعنى شق وقطع والديه لذلك يقال فلان عاق شاق يعنى قطع علاقته مع ذى العلاقه اذن لا نوافق السيد الاعظم , نعم قد يضاف مثل ارض الحديد ارض النبات ارض كذا وان كلمه عقيق لغه هى الارض المنشقه فى الوادى .

نعم كلمه عقيق اسم لأمكنه متعدده فى البلاد لعربيه فى المدينه واديان وادى العقيق الاكبر ووادى العقيق الاصغر , فوادى العقيق الاكبر قرب المدينه _ وكان هذا من دعاء الزهراء ع على اهل المدينه فذبحوا بجيش يزيد _ , وفى اليمن توجد منطقه ايضا تسمى بمنطقه العقيق ولكن هذا شىء اخر فلا يوجد فى هذه المنطقه التى قرب المدينه وغيرها لا يوجد فيها درر فهذا اسم لها ولا ندرى لماذا سميت بهذا الاسم فحالها حال باقى الاسماء .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالحزف والآجر... (١)

كنا فى مقام البحث عن جواز التيمم بالمعادن وقلنا ان المراد بالمعادن هو المعنى المجازى المشهور وهو هذه الامور التى تستقل فى الارض مثل الحديد والنحاس والاحجار الكريمه وكلام السيد الاعظم مطلق فى لفظ المعدن ولكن من خلال بعض القرائن نعلم انه يريد فقط الاحجار الكريمه والا ليس هو فى مقام اثبات جواز التيمم بالحديد والذهب والفضه ولكن خصوص اقسام الاحجار .

ص: ٢٠٠

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج٢، ص١٩٣، ط جماعه المدرسين.

ويدعى رض انه يصح التيمم ورفض كلام كثير من الاعلام .

والكلام فى الدليل من طرفين طرف المانع وطرف المثبت , المانع يدعى الاجماع فهنا دعويان من دعاوى الاجماع من العلمين الشيخ الطوسى فى الخلاف والسيد ابن زهره فى الغنيه فادعيا الاجماع انه لا يصح التيمم بالمعادن مطلقا , ولكن نقول ان الاجماع الموجوده فى هذين الكتابين نحن متوقف فى قبولها فأما ابو المكارم فى قسم الاصول منه _ له كتاب فيه ثلاثه اقسام قسم فى الكلام وقسم فى الاصول والقسم الثالث فى الفقه _ ففى الاصول حدد معنى الجماع الذى يقول هو بحجته وهو معنى ضيق جدا بحيث الذى يطالع هناك يتخيل انه لا يوجد اجماع تعبدى فى الفقه الا نادرا ولكنه لما اتى الى الفقه فقد اشبع فتاواه

بالإجماع فنذر موردا لم يدعى فيه الاجماع فلا بد من صون كلامه من اللغويه والتناقض نقول الذى يقصده من الاجماع فى الفقه غير الذى يريده فى الاصول فلعله يقصد الشهره او شىء اخر والله العالم .

اما اجماعات الشيخ الطوسى فى خصوص كتاب الخلاف كذلك فنادرا ما ذكر موردا ولم يدعى عليه الاجماع مع انه يُعرف الاجماع فى العده وغير العده وكذلك التزاماته بالاجماع فى كتاب المبسوط وغير المبسوط ليس بهذه التوسعه اذن لابد ان يقصد بذلك الشهره لدى علمائنا , لان كتاب الخلاف كتاب فقه مقارن فهو جمع فيه اراء الخاصه والعامه المختلفه فى موارد مختلفه فى الفقه , اذن دعوى الاجماع لشيخنا الطوسى غير واضحه الينا .

بقى العلامه رض على ما نقل فى منتهى المطلب فى تحقيق المذهب فقال مذهب علمائنا يعنى عدم صحه عدم التيمم بالمعادن كمذهب علمائنا , فهذا التعبير ان قلنا هو ظاهر فى دعوى الاجماع فيكون مدعى الاجماع وهو من الذين يعتمد عليهم فى دعوى الاجماع لأنه هو الفاصل بين القدماء والمتأخرين رض ولكن ضهور هذا التعبير بحيث نطمئن انه يدعى الاجماع فهذا غير واضح , فالنتيجه لا نعلم وجود اجماع مدعى فضلا عن محصل فى المساله اذن مادام لا يوجد اجماع فنحن احرار فى ميدان البحث فلو وجد الاجماع كانه نص ومادام لا يوجد اجماع فنحن احرار فى جواتنا فى ميدان البحث العلمى .

ص: ٢٠١

ما هو الدليل على المنع او جواز التيمم بالمعادن ؟ _ قلنا كلام السيد فقط في الاحجار _ يستفاد من كلام السيد الحكيم ان هناك من حاول الاستدلال في عموم التعليل الموجود في ذيل روايه السكوني في ابواب التيمم (محمد بن الحسن ، عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن الحسين ، عن فضاله ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي (عليه السلام) ، أنه سئل عن التيمم بالجص ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالنوره ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالرماد ؟ فقال : لا ، إنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر) (1) لأنه لا يخرج من الارض تعليل لعدم صحه التيمم بالرماد ومعنى ذلك ما يخرج من الارض يصح التيمم به فيكون دليلا لبيان ما يصح التيمم به وهو الارض وما يخرج منها.

السيد الحكيم رفض فقال هذا نرفضه ولم يصرح لماذا يرفضه والسيد الاعظم لم يذكر هذا الخبر اصلا فلعله من جهه السند او من جهه اخرى .

ونحن يمكن ان نوجه ملاحظتين على هذا الاستدلال

الملاحظه الاولى : انه لو قلنا ان هذه الروايه تدل على انه يصح التيمم بكل ما يخرج من الارض لأنه يخرج من الارض فهذا لا يمكن الالتزام به لان الانسان يخرج من الارض والنفط يخرج من الارض والشجر يخرج من الارض والماء يخرج من الارض و اذن عموم التعليل غير قابل للأخذ , ولعل حكيم الفقهاء يقصد هذا فيقول عموم التعليل فالتعبير بالعموم يعنى فى كل هذه الموارد لا يصح التيمم بها بالحديد والنحاس .. فإنها تخرج من الارض .

ص: ٢٠٢

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٢، ابواب التيمم، ب ٨، ح ١، ط آل البيت.

الملاحظه الثانيه : وهى اهم من الاولى وهى ان العله تتألف من اربعة اقسام المقتضى والشرط والمعد وعدم المانع والعله المركبه تنتفى بانتفاء احد اجزائها فعلى هذا الاساس اذا وجد المانع لا تكون العله تامه لا بد ان يكون المانع معدوما , فلوا قال الامام ع الخمر حرام لأنه مسكر فالإسكار جعله علنا للحرمة فنحن نتمشى به اينما ما مشى فالنييذ حرام لأنه مسكر قليله وكثيره , ومره الامام ع فى مقام بيان المانع فعدم المانع اثره يظهر فى عدم المعلول يعنى عدم المانع يكون تأثيره محققا للمعلول ووجود المانع يكون المانع من حصول المعلول مع توفر باقى الاجزاء ولا يمكن ان يقال اينما عدم المانع لا بد ان يوجد المعلول وفى المقام الامام يبين عدم صحه التيمم فلم يقل انه لازم صحه التيمم لأنه ليس من الارض وانما قال انه لا يخرج من الارض اى ان الامام ع فى مقام بيان المانع من صحه التيمم لأنه لا يكون من الارض فعدم كون الرماد من الارض مانع وعدم المانع لا يعنى انه اينما عدم المانع وجد المعلول يعنى يصح التيمم , واذا قلنا بذلك فاذا عدت الرطوبه لا يوجد احراق بعدما كان المانع مفقود , فالروايه فى مقام بيان ما هو المانع من صحه التيمم وليس فى مقام بيان ما هو عله ومقتضى لصحه التيمم فاذا كان الامر كذلك فالروايه اجنبية عن محل الكلام .

ونرجع الى كلام السيد الاعظم وهو استدلال على صحه التيمم بالأحجار الكريمه بدعوى ان عنوان الارض ومفهومه يصدق عليها ولم يأتى ببرهان الا فقط قال انه يقال ارض المعدن وارض العقيق وقد رفضنا هذا وقلنا ان معنى عقيق هو الشق فى الوديان نعم توجد مناطق فى العالم تسمى عقيقا كما فى المدينه واليمن ولكن العقيق من الارض لغه هو الشق الذى يحدث فى الارض بسبب جريان الماي ويكون فى الوادى , ففلان عاق شاق يعنى قاطع وشق العلاقه بينه وبين والديه .

فدليله _ السيد الاعظم _ غير واضح وبقي عنده الدعوى فقط وهو ان هذا يصدق على هذا فيقول اذا لم نلتزم بهذا الدليل وقلنا انه لا يصدق عليه الارض ففي صورته الشك فكل على مينا فان قلنا ان الطهارة عن الحدث تسبب عن التيمم والوضوء او الغسل فحينئذ اذا تيممنا بالأحجار الكريمة فنشك في الطهارة فتجربى قاعده الاشتغال ويجب الذهاب الى الامكان الذى يحصل الطهارة من الحدث جزما , وهو (رض) يرفض هذا المبنى فى المقام ولكنه مرارا اختلف عن هذا التعبير .

يقول وان قلنا ان الطهارة هى اسم للوضوء والغسل والتيمم انفسها فحينئذ نقول التيمم بالجامع بين المعدن وغير المعدن معلوم وشك فى زياده التكليف وهو هل يشترط ان لا يكون من معدن او لا يشترط فهذا شك فى القيد الزائد فتجربى البراءة فمعنى ذلك يصح التيمم بمطلق وجه الارض ومنها الحجر , هكذا يعتمد وفيه كلام .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالحزف والآجر... (١)

اصر السيد الاعظم على جواز التيمم بالأحجار الكريمة بدعوى صدق الارض عليها وهذه الدعوى لم يقم عليها شاهد من اللغة او غير اللغة وانما بقناعته الشريفه , وقابل هذا هناك قلنا دعاوى الاجماع من اجلائنا الابرار بعدم صحه التيمم بالمعادن مطلقا ومنها الاحجار الكريمة كدر النجف والياقوت , وما وصل اليه كلامه الشريف هو اذا شك فى صدق اسم الارض ولم تتمكن من النفى او الاثبات فما هو مقتضى الاصل العملى هل هو الاحتياط او الاشتغال بناء على ان الطهارة المأمور بها لأجل الصلاه امر يترتب على الغسلتين والمسحيتين فى الوضوء والتيمم , واما ان قلنا ان الطهارة هى نفس هذه الاعمال التى هى عباره عن غسلتين ومسحيتين فى الوضوء واجراء الماء على الجسم فى الغسل ومسح الجبين والكفين فى التيمم فان الامر يختلف هنا وذلك باعتبار ان هاهنا دوران بين الاقل والاكثر وفى هذه الصوره فى غير الارتباطيات تجرى البراءة , وفى المقام يدعى رض ان الامر كذلك وذلك لان التيمم بالجامع بين العقيق وغير العقيق مما يصدق عليه اسم الارض معلوم ونشك فى زياده التكليف فهو ان لا يكون ما يتيمم به من الاحجار الكريمة من العقيق ونحوه وهذا شك فى التكليف الزائد فتجربى البراءة فالنتيجه يصح التيمم بمطلق الارض والعقيق من الارض .

ص: ٢٠٤

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

وهذا الكلام وشبهه تقدم منه فى بحث التيمم بالجص بعد الطبخ ونفس الكلام والتعبيرات التى ذكرها متقاربه , وهذا رفضناه ولنا

الملاحظة الاولى : ان المقدمه الاولى فى كلامه ان التيمم بالجامع بين العقيق وغير العقيق مما يصدق على الارض معلوم فهذا عين المدعى فمدعاك ان الارض يصدق على العقيق ومعنى لفظ الارض جامع بين العقيق وغير العقيق وحمل معنى لفظ الارض على العقيق كحمله على باقى اجزاء الارض كالرمل والجص قبل الطبخ على المتيقن ولكن هذا عين المدعى , فبإمكانك ان تقول ان التيمم بالأرض معلوم واذا قلت بهذا فقد عدت الى محل البحث من الصفر .

وبعبارة واضحة : ان المقدمه الاولى فى كلامه هو ان التيمم بالجامع بين العقيق وغير العقيق معلوم فنقول ان كنت تعلم فهذا عين المدعى

الملاحظة الثانية : يقول ان هذا دوران بين الاقل والاكثر , نقول كيف يفسر دوران الاقل والاكثر ؟ بينا فى محله ذلك وارىد ان الفت انتباه الاخوه الاجلاء الى بيت القصيد الى ميزان كون دوران الامر بين الاقل والاكثر وهو ان يكون المكلف به مرددا بين ان يكون اقل وبين ان يكون اكثر , ولست ادرى ان المكلف به مثل اذا غسل عن نجاسه البول بالماء الكثير هل يكتفى بمره واحده او يحتاج الى التعدد كما اذا احتجنا الى التعدد فى ما اذا كان الغسل بالماء القليل ؟ فهل يكتفى بغسله واحده بالماء الكثير , فالغسل هو متعلق الحكم والحكم هو الوجوب فذلك الحكم من فعل الشارع والذى هو فعل العبد هو الغسل بالمفهوم الذى قرر فى محله فهذا الغسل يكتفى به مره واحده او يحتاج الى تعدد والزيادة اضافته الى الغسله الاولى فهذا معناه دوران الامر بين الاقل والاكثر .

وملخص الكلام ان دوران الامر بين الاقل والاكثر يكون فى متعلق التكليف وليس فى الموضوع فهو يدور امره بين الواحد والاثنين كما لو دار امر المشى بين متر او مترين نفس المشى هو المطلوب منى وليس الارض , فالأقل والاكثر الذى هو مجرى البراءه هو فى فعل العبد ومتعلق التكليف .

ومانحن فيه ما هو فعل العبد فى التيمم ؟ هو مسح الجبين والمسح على الكفين فهل اذا شك انه احتاج الى ضربتين ضربه للجبين وضربه للكفين فهذا معناه دوران الامر بين الاقل والاكثر لان نفس مصب التكليف متعلق التكليف الذى هو فعل العبد فانا متحير لن يتضح لى حكم المولى انه يطلب منى ضربه واحده او ضربتين فتجرى البراءه _ مع قطع النظر عن البحوث الاخرى _ , وفى المقام الذى هو محل الشك هو ما يتيمم به ليس متعلق التكليف مردد بين الاقل والاكثر بل الموضوع _ يمكن ان نعبر بالموضوع _ او ان نقول محل التيمم هو مردد بين ان يكون خصوص وجه الارض او يصح من غيره بمعنى اخر نفس متعلق التكليف ليس فيه دوران الامر بين الاقل والاكثر فى البين .

الملاحظه الثالثه : اين المشكله فى محل البحث ؟ ان المشكله هى فى ان ما يتيمم به هو خصوص الارض ماعدا المعادن يعنى العقيق ودر النجف الذى اهتم به رض او ان ما يتيمم به يعم الدر وغيره من الاحجار الكريمه ؟ ففى الواقع اننى اشك فى ما اذا تيممت بما هو عباره عن العقيق هل يتحقق الامثال او لا ؟ فليس هاهنا شك فى زياده التكليف بل هو شك فى سقوط التكليف وهنا يجرى الاحتياط اى قاعده الاشتغال وليس قاعده البراءه كما اصر عليه رض , فهذا التيمم العقيق ودر النجف هل يحقق الامثال او لا فحتى ان قلت ان الطهاره اسم لنفس الوضوء والغسل هل حققت الوضوء هل حققت التيمم المأمور به او لم يحقق .

والصحيح والعلم عند الله ان الاحجار الكريمه كالعقيق والفيروزج بأنواعه وباقي انواع الاحجار الكريمه حالها حال حجر الكحل _ نوع خاص من الحجر يطبخ بطريقه خاصه ثم يطحن ثم يستخدم للعيون _ فحجر الكحل والزرنيخ حاله حال العقيق فكما ان حجر الكحل والزرنيخ يتولد من الارض ولكن بعد التولد يخرج عن اسم الارض كذلك العقيق ان قلنا انه يتولد من الارض فهو ايضا خرج عن اسم الارض والا- فان التأمل فى حقائق هذه الامور ان الله تعالى خلق الارض وخلق فيها اشياء منها حجر الكحل والعقيق ودر النجف ونحو ذلك فالأرض مهد وبطن ومعدن بالمعنى اللغوى الحقيقى بمعنى الاستقرار فاطلاق لفظ المعدن على هذه الامور قلنا من باب اطلاق اسم الموضوع للمحل على الحال ولكن كثر الاستعمال واصبح استعمالا مشهورا , اذن الارض فى الواقع مهد وحجر او بطن لخلق هذه الاشياء على غرار خلق الله تعالى البضه فى بطن الدجاجه والجنين فى بطن البيضه لا انه من الرحم , فإصرار السيد الاعظم جدا غير واضح , فهذا نقض عليه فانه اذا كان يكتفى بالتييمم بالعقيق عليه ان يفتى بجواز التيمم عليه ان يحكم بحجر الكحل والزرنيخ وهو غير ملتزم بذلك .

والتأمل فى ما درسناه فى الطبيعيات من الفلسفه ان هذه الامور الله خلقها فى بطن الارض لا انه خلقها من الارض , فأیضا هذا قول الفلاسفه كما ان النفط ايضا فعل الله وليس حول الارض الى نطف .

النتيجه لا- يصح التيمم بالمعادن مطلقا سواء كان من الاحجار الكريمه او من الانواع الاخرى كحجر الكحل او المعادن من النحاس الزرنيخ والذهب الفضة , فما افاد اليزدى هنا هو الصحيح وان خالفناه فى بعض المسائل فلا نصحح التيمم لا بالخزف ولا بالمعادن بالمعنى المشهور .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً أو مدراً أو غير ذلك، وإن كان حجر الجص والنوره قبل الإحراق ، وأما بعده فلا يجوز على الأقوى كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر... (١)

تتميم : بقى الكلام فى انا تكلمنا فى روايه السكونى فى ابواب التيمم عن امير المؤمنين

قال (محمد بن الحسن ، عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن على بن محبوب ، عن أحمد بن الحسين ، عن فضاله ، عن السكونى ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن على (عليه السلام) ، أنه سئل عن التيمم بالجص ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالنوره ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالرماد ؟ فقال : لا ، إنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر) (٢) ماذا يعنى هنا من ان هذا يخرج من الارض فماذا يعنى هذا التعبير ؟ الضاهر من كلمات الاعلام فى الفقه وفى فقه الحديث فى بيان غريب الحديث انه اصله ليس الارض اى ان اصل الرماد ليس من الارض وانما اصله الشجر . وهذا المعنى وان كان هو الضاهر من كلمات الاعلام ولكن اتخيل ان هذا غير واضح ، وان هناك معنى ثان لهذا التعبير وهو انه ليس جزء من الارض وانما هو عنصر من الشجر وليس اصله الارض ، فكل من الحيوانات هو اصله من الارض (مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى) (٣) وايضا (انى خالق بشرا من طين) (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا) (٤) فهذه كلها تقول ان الانسان من الارض ، اذن ما معنى قوله انه ليس يخرج من الارض ان المعنى هو ليس جزءاً من الارض والا فالإنسان تولد من الارض وصنع من الارض فهل يصح ان التيمم على ظهر زيد ! فالنتيجة ان العبارة المنسوبة الى الامام امير المؤمنين ع ليس معناه بكل ما يؤخذ من الارض فان كل شىء مأخوذ من الارض وخصوصا السيد الاعظم اصر على ان الاحجار الكريمة مستخرجه من الارض فيعنى ان اصله من الارض ونحن رفضنا ذلك ، والا كل الحيوانات هى اصلها الارض والروايات صريحه فى ذلك فهل نجعلها كلها من المجاز المشهور الذى لا يحتاج الى القرينه ! . اذن حتى لا يتنافى مع الآيات الشريفه وتحقيقات علماء الطبيعه فنقول ان المعنى انه ليس جزءاً من الارض فذلك التعليل الذى حاول بعضهم الاستفادة منه وهو كل ما كان اصله من الارض يصح التيمم به فهذا التعليل كان مبني على هذا التفسير الذى ذهب اليه فقهاؤنا الابرار ، هذا تتمه ما تقدم حول المعادن .

ص: ٢٠٨

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٢، ب ٨، ابواب التيمم، ح ١، ط آل البيت.

٣- سورة طه، ايه ٥٥.

ثم السيد اليزدى ذكر التيمم بالغبار فقال ان لم يوجد ارض فتصل النوبه الى التيمم بالغبار وهذا له حالتان :

الحاله الاولى الانسان يعصر هذا الشىء المغبر فيجتمع الغبار بحيث اذا وضع يده وضعها على الغبار المجتمع فيصير ضرب اليدين كلها على هذا الغبار.

والحاله الثانيه كل ما اعصر لا يخرج الغبار وانما هو غبار بسيط , فالتيمم فى الحاله الاولى مقدم على التيمم فى الحاله الثانيه , فهو فى الحاله الاولى يعصر ويجمع بشكل وآخر من الفراش او عرف الفرس او البد ونحو ذلك حتى يجتمع ثم يضرب عليه اليدين . هذا ما افتى به رض عليه .

وهنا توجد جهات ينبغي ان نطرحها فنقول ما هو الغبار وماهى نسبته الى معنى الارض او معنى التراب يعنى معنى لفظ التراب ولفظ الارض ويظهر من ثلاث اعلام منهم السيد الاعظم والسيد الحكيم يميل اليه وليس نصا وانما يذكر قول بعضهم ولم يعلق عليه وبعض العلماء غير هؤلاء الثلاثه ايضا قالوا ان نسبه الغبار الى التراب والى الارض نسبه البخار الى الماء يعنى ماهيه اخرى ولذلك لو كان الماء نجسا ويرتفع البخار منه لا يفتى احد بنجاسه ذلك البخار , (كما لو كان يجلس الشخص فى بيت الخلاء ويتصاعد البخار النجس فيدخل فى ملبسه وفى فهمه فلم يستشكل احد فى ذلك) فقال هؤلاء ان النسبه الى التراب _ لان الكلام فى الموضوع ويأتى الكلام عن الحكم بعد الفراغ عن الموضوع وهم تعرضوا اليه فى طى كلماتهم وليس بعنوان مستقل _ فيظهر منهم ان النسبه هو نسبه البخار الى الماء فكما ان البخار اذا جمع وبعد ذلك يبرد فيعود الى الحاله المائيه فتجرى عليه احكام الماء فكذلك الغبار فيقولوا اذا كان متطيرا فهو غبار واذا جمع واصبح شيئا ملموسا بحيث يمكن جمعه بالكف فهنا عاد الى حقيقه الترايبه , وعلى هذا حاول البعض وقال فتوى اليزدى يقول اجمع الغبار اولا ثم تيمم به واما اذا لم تقدر فتييمم به هكذا .

اما فتوى السيد اليزدى فله منشأ جيد فعنده خير شبه معتبر يدل على ذلك فذلك بحث عن الحكم فلا تذهب الى فتوى السيد اليزدى وكلامنا فى البحث عن ماهيه الغبار فاذا قلت ان الغبار هكذا يعود فهل اذا النجاسه جمعت ويست ثم صارت غبارا وتطايرت فهل يجوز بلعه اذا دخلت فى الفم؟! . فهم يقولون ان الغبار ليس من حقيقه التراب ولكن اذا جمع فيعود الى حقيقه التراب وقلنا اصر عليه السيد الاعظم؟. فاننا لا ارى ان اشكل على التيمم بالغبار وانما على تفسيرهم ان الغبار حقيقه اخرى غير التراب فأقول ان الغبار هو اجزاء صغيره متطايره وغير متطايره هذا يسمى غبار ,فتقول مثلا فلان على ثوبه غبار وفلان على وجهه غبار وكذلك الارض اذا كانت يابسه ولم يوجد فيها رطوبه ولا اشجار فيقال لها غبراء (ما اقلت الغبار ولا اضلت الخضراء اصدق لهج_تا من ابى ذر) , فالذى فى الارض وهو صالح ان يطير فلما يطير ففى حكم العقلاء وحكم العرف الذى يعتمد على ان تحديد المصداق بيد العرف يعتبر هذا معدوم فى حكم العرف ثم يعود وكذلك الماء لما يتبخر ينعدم وهذا حقيقه اخرى وذلك لا تجرى احكام ذلك المائع او ذلك الشئ الذى يتطاير منه الغبار , اذن اصل تفسير الغبار بانه شئ اصيح شيئا اجنيا عن التراب جدا غير واضح .واما الروايات الداله على التيمم بالغبار منها :

الروايه الاولى : روايه زراره (محمد بن الحسن ياسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زراره قال : قلت لأبى جعفر (عليه السلام) : رأيت المواقف إن لم يكن على وضوء ، كيف يصنع ولا- يقدر على النزول ؟ قال يتيمم من لبدته أو سرجه أو معرفه دابته ، فإن فيها غبارا ، ويصلى) (1) قلنا ان معنى المواقف هو الشخص الذى فى حاله الحرب وهو راكب على الحيوان

ص: ٢١٠

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٣، ابواب التيمم، ب ٩، ح ١، ط آل البيت.

الروايه الثانيه : (وبإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن معاويه بن حكيم ، عن عبدالله بن المغيره ، عن ابن بكير ، عن زراره ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : إن كان أصابك الثلج فلينظر لبد سرجه فتيتم من غباره أو من شيء معه ، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيم منه) (١).

الروايه الثالثه : (وبإسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيره ، عن رفاعه ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : إذا كانت الأرض مبتله ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيتم منه ، فإن ذلك توسيع من الله عز وجل ، قال : فإن كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتم من غباره أو شيء مغبر ، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيم منه) (٢) والشاهد هو (فليتم من غباره أو شيء مغبر) وهذه الروايات وتوجد روايات اخرى تدل على جواز التيمم بالغبار ولكن الكلام هو في الترتيب الذي افاده السيد اليزدي وهو ان تجمع الغبار أولاً فيرجع الى حقيقته السابقه _ هذا حسب فهمهم ونحن لم نرتضيه .

الروايه الرابعه : (محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي بصير _ يعنى المرادى _ عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتيتم به ، فإن الله أولى بالعدر إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر أن تنفضه وتيتم به) (٣) _ في بعض النسخ تنفضه بدل تنفضه _ ، هذا هو دليل السيد اليزدي في جمع الغبار ، ومعلوم انه لاختلاف الحالات يختلف الاسم ويكون هناك اسم يطلق عليه لجميع الحالات ويكون لكل حاله اسم فمثلا الانسان (جنين ثم طفل ثم مراهق ثم كهل ثم شيخ) فهنا الاسم واحد وهو الانسان يطلق على جميع هذه الحالات من الانسان ، فكذلك في الغبار فاذا كان مجتمعاً فيسمى تراباً واذا كان متطيراً فيسمى غباراً ، والا كله من الارض .

ص: ٢١١

- ١- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٣، ص ٣٥٣، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٢، ط آل البيت.
- ٢- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٤، ط آل البيت.
- ٣- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٧، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض ولا يجوز على المعادن كالملاح والزرنيخ والذهب والفضه والعقيق ونحوها مما خرج عن اسم الأرض، ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابه ونحوها مما فيه غبار إن لم يمكن جمعه ترابا بالنفض وإلا وجب ودخل فى القسم الأول، ... (١)

كنا فى محاوله فهم حكم التيمم فى الغبار وقلنا الكلام فى مراحل وكانت المرحله الاولى هو بيان معنى الغبار والضاهر ليس هناك معنى شرعى للفظ للغبار لا فى عرف الشرع ولا حسب تأسيس الشرع المقدس وقلنا ان الاعلام قربوا معنى الغبار بانه مثل نسبه الغبار الى الماء وقلنا ان هذا غير واضح لأنه يقتضى طهاره غبار الاعيان النجسه لأنه البخار المتطير او المرتفع من الاعيان النجسه حكما بطهارته لان البخار حقيقه مستقلة عن حقيقه منشأ هذا البخار ولذا قلنا ان الدليل الذى دل على نجاسه البول لا يعم البخار المرتفع منه فهو غير المنشأ بخلاف الغبار فان الغبار المتطير من الاعيان النجسه فنحكم بنجاسته بلا اشكال .

العلامه رض فى المنتهى قال الغبار وهو التراب والفرق بينهما ان التراب هو شىء ثابت والغبار غير ثابت _ هذا ما نسب اليه بل موجود فى كلامه _ .

وهذا جدا غير واضح وذلك لأنه اولا ان الغبار هو غبار سواء كان متطيرا فى الهواء او كان على جسم من الاجسام وانت تقول الفرق بينهما الثبات وعدم الثبات فهذا جدا غير واضح , _ فهل اذا وقع على عرف الدابه او على الوجه فهل هنا صار ترابا او بقى غبار _ ؟ , ثم انه ورد فى زياره الامام الحسين ع زره اشعثا اغبرا , وكذلك الروايات التى قرأنا قسما منها والتى تقول غبار معرفه الدابه وغبار اللبد وهذا كلام المعصوم ع فهو يعبر عن هذا بالغبار وانت تجعل الغبار اذا كان غير ثابت واذا كان ثابتا فهو تراب فهذا غير واضح .

ص: ٢١٢

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

وصاحب كشف اللثام عنده معنى آخر وهو ان نسبه الغبار الى التراب _ فهم يميزون هكذا فيقولون البخار والماء _ وهو يقول الرطوبه والماء فالرطوبه تتولد من الماء وكذلك الغبار يتولد من التراب , وهذا ايضا جدا غير واضح .

الوجه فيه : كلمه الرطوبه الموجوده فى كلمات الاصحاب يطلقون عليها فى موردين

المورد الاول ان يدك يابسه وغسلتها ثم نشفتها فتبقى ليونه تأثير الماء تبقى فى مسامات الجسم وهذه الليونه فى الجسم من جهه توغل الماء فى مسامات الجسم عبر عنها بالرطوبه وهذا نحكم بطهارته يعنى ولوا كان الماء نجسا ودخل فى مسامات الجسم فهذا

يعبر عنه بالرطوبة ,

والمورد الثانى لاطلاق لفظ الرطوبة هو ان هذا الذى يقابل اليوسه مثلا الحديد لو وضعتة فى الماء واخرجه ثم نفضته جيدا بحيث هذا البلل الباقى على سطح الجسم الذى ليس فيه مسامات ينفذ من خلالها فهذا يسمى بالرطوبة ايضا ,

ففى المعنى الاول يقال مثلا- الحطب الرطب يعنى فيه رطوبه فهو غير يابس ففى داخل جسم هذا الشىء رطوبه وتمنعه عن الاحتراق او صعوبه الاحتراق , فهذا هو المعنى الاول للرطوبة

واما المعنى الثانى فهو شىء فوق الجسم ولم ينفذ , فنسأل هذا الفقيه _ صاحب كشف اللثام _ فيقول ان الفرق بين التراب والغبار هو الفرق بين الرطوبة والماء فنقول ماذا تعنى هل المعنى الاول او المعنى الثانى ؟ فان قلت الاول فنلتزم باختلاف الحكم بين قبل ولوج الماء الى مسامات هذا الجسم كما فى الشجره التى نبتت وتغذت على البول ونفذت رطوبه البول الى الخشب فهنا نحكم بطهارته .

واما اذا كنت تقصد المعنى الثانى وهو ما يبقى على الجسم الصلب الفاقد للمسامات فهذا الذى يبقى لانحكم بنجاسته فماذا تقصد ؟ فالأول نحكم للانقلاب لان الرطوبة فيه اصبحت جزءاً من الخشب سواء قلت انه انقلاب او استحاله او تبدل حقيقته (بالمعنى الفقهي وليس الفلسفى) فهل تؤمن ان الغبار تبدلت حقيقته من التراب واذا وقع على الاجسام ترجع حقيقته , واما اذا كنت تقصد المعنى الثانى ففيه ان الرطوبة هى عين الماء وانما الفرق بينهما فى الحاله فهناك كان سائلا وهنا غير سائل هناك يتبخر وهاهنا لا , فهذا عين الماء , فماقلت جدا غير واضح علينا .

ص: ٢١٣

والذى ينبغى ان يقال فى تحديد معنى الغبار والعلم عند الله وكما اشرت فى الجلسه السابقه ان الارض والتراب والغبار والطين حقيقه واحده وانما الكيفيات والاعراض تختلف اى الاعراض التسعه هذا يختلف واختلاف الاعراض اقتضى اختلاف الحكم كما فى مثال الانسان جنين ثم رضيع ثم طفل ثم مراهق ثم كهل ثم شيخ فهذه حالات تتبدل فى نفس الحقيقه الواحده كما فى الماء مثلا لم يكن كرا ثم صار كرا ثم نقص قليلا فلم يبقى كرا , فهذه الحالات من التبدل من حيث الكيف والكيم ايضا عرض وليس داخل فى الجوهر وكذلك الماء لو جعلنا فيه سكر او حليبا فهنا تبدلت حالته فاصبح مضافا فحينئذ حالته وحكمه يختلف باختلاف الحالات , فالتراب اذا قبل ان يتطاير فيسمى ترابا واذا كان صالحا للطيران فهو تراب سواء كان طائرا او لم يطير يسمى غبارا فلذلك الامام ع يعبر عن هذا الذى على عرف الدابه بالغبار وكذلك فى زياده الامام ع فهذا الذى يقع على الوجه وعلى الملابس يقول لا تنكته وابقيه على حالته عند زياده الامام ع , فاذا كان هذا التراب بنعومته ونعومه اجزائه اصيح صالحا لان يطير طار او لم يطر _ لكن غالبا هو يطير ثم يثبت _ فهذا يسمى غبارا , اذن الحكم يختلف , ونلتزم بالحكم تبعا للفقهاء ولكن ذلك فى الحكم ولكن الحكم يتبدل بتبدل الكيفيات والاعراض فمثلا اذا كان الماء اقل من الكر بسنتمتر واحد فلا يسمى كرا واذا اضعنا لاه كفاً من الماء فصار كرا وله حكمه .

اذن ليس الفرق بين الغبار والتراب هو الثبات وعدم الثبات وليس الفرق هو كما بين الرطوبه والماء وليس كما بين البخار والماء .

هذا كلامنا فى تحديد معنى الغبار مفهومًا ومصداقًا أما من حيث الحكم فتكلم فيه ان شاء الله تعالى .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض ولا يجوز على المعادن كالملاح والزرنيخ والذهب والفضه والعقيق ونحوها مما خرج عن اسم الأرض، ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابه ونحوها مما فيه غبار إن لم يمكن جمعه ترابًا بالنفض وإلا وجب ودخل فى القسم الأول، ... (١)

يقع الكلام فى حكم التيمم بالغبار وافتى السيد اليزدى رض انه ينتقل المكلف من الارض والتراب الى الغبار مع العجز منه , ثم قال ان كان يمكن جمع الغبار بنحو يصبح مثل التراب فيجب حينئذ الجمع فيكون التيمم بذلك التراب المجتمع فهو قسم من التراب يقول يدخل بالقسم الاول يعنى يكون التيمم بالتراب , ثم بعد ذلك اذا لم يجد فينتقل الى الطين , هذا ما افتى به .

اما ان التيمم بالغبار لا يكون الا مع العجز عن التيمم بالتراب فهذا لا ينبغى الريب فيه , حتى اذا قلنا وكما التزمنا ان حقيقه التراب والغبار واحده ولكنهما بلحاظ الحالات بينهما اختلاف فهما حقيقه واحده ولكن يطلق الغبار بلحاظ حاله ويطلق التراب بلحاظ حاله , وينبغى ان نلتفت انه لاشك فى ان الغبار هو اجزاء من التراب الناعمه القابله الى الطيران فلا يشترط فى الغبار حتى يصح التيمم به او يطلق عليه الغبار ان يكون متطيرا فالتطير غبار والذى يقع على الحائط او على الملابس او على الجسم هو غبار فهو غبار بلحاظ نوعه الاجزاء وهو قابل للطيران فى الهواء .

ص: ٢١٥

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

وحيئنذ التيمم بالغبار اذا كانت حقيقته التراب لماذا جاء على نحو الترتيب ؟ الغبار اذا الاجزاء تراكت وكثرت بحيث لا يبقى هناك فاصل اى لو وضع يده على الغبار فلا- تبقى نقطه من كفه الا- ولا-مست الغبار اى ان تمام كفه يكون على الغبار فحينئذ يكون التيمم على التراب , وهذا هو الصحيح فمعنى ذلك اذا كانت اجزاء الغبار ليس متقاربه بعضها الى بعض اى اذا وضع المتيمم يده فقسم من اجزاء كفه تصل الى الجسم الذى عليه الغبار ولا تكن اجزاء ذلك الغبار حائلتا دون الوصول الى الجسم سواء كان ذلك الجسم عرف الدابه او جسم آخر كالكتاب او الخشب , واذا كان الامر كذلك اى يكون فى صورته التيمم بأجزاء الغبار الغير متلاصقه بعضها ببعض يكون معناه فيه توسعه لما يتيمم به او توسعه لأصل مفهوم التيمم , توسعه لما يتيمم به وقلنا ان التيمم بالصعيد حيث الآيه قالت (فتيمموا صعيدا طيبا) وفسر الصعيد بما فسر بالتراب واذا كان الامر كذلك فمعناه اذا لم تكن كف المتيمم جميع اجزائها على الغبار فيكون هذا ليس بصعيد انما هو صعيد وليس بصعيد , فالمكان الفاصل بين اجزاء الغبار مهما كان ذلك المكان قليلا ولو بمقدار راس الابره فهذا يكون نقصان ما يتيمم به , فقلنا يلزم ان تصل الكف بكامل

اجزائها الى الصعيد وفي هذه الحالة بعض اجزاء الكف وصلت الى الغبار فيكون به توسعه بهذا التفسير لما يتيمم به .

ويمكن ان نقرب تقريبا اخر فيكون توسعه فى اصل مفهوم التيمم فالتيمم هو مسح الكف الملاصق للأرض , فالتيمم وهو كما فعل النبي ص والائمة ويأتى الكلام عنه ولكن حقيقه التيمم هو مسح الوجه والكفين بعد كون كلا الكفين قد لصق بالأرض سواء كان فيها غبار او لا فهاهنا ليس الكف الذى يمسح به الوجه او الكفين لم يكن ملاصقا للأرض فيكون توسعنا لواقع التيمم , فهنا اما توسعه من الشارع من جهة مايتيمم به او توسعه لمفهوم التيمم وفي روايات الائمة ع اشاره الى التوسع فيقول هذا توسعه من الله تعالى اى انه تخفيف من الله تعالى , فلما سمح لى الشارع بالتيمم بالغبار فانه يخفف عنى فما هو تخفيف الشارع فالتخفيف انما هو بأحد التفسيرين احدهما مايتيمم به والثانى هو فى نفس ماهيه التيمم .

ص: ٢١٦

فما ليس تيمما جعل تيمما وما ليس بتراب نزل منزله التراب فكلاهما ممكن , فاذا كان تخفيفا فمقتضى فهم العقلاء او نقول العرف يكون تخفيف بما يكلف به فاذا كانت الخفه في متعلق التكليف فيكون الله هو خفف عني , واذا كان ليس هناك فرق في ما كلف به فهذا لا يسمى تخفيفا , فاذا مقتضى الروايات هو توسعه في معنى التيمم اى هو فى ما يكلف به , وطبعا بواسطه الغبار متعلق ما يتيمم به فى الواقع تخفيف فى جانب التيمم , فالنتيجه ان الادله الداله على صحه التيمم بالغبار تعتبر موسعتا لمعنى التيمم المدلول عليه فى الروايات .

نعود الى الروايات وقلنا ان السيد اليزدى قال يرجع الى التيمم بالغبار عند العجز وهذا هو مورد الروايات ولا نشك فى هذا ثم يقول اذا امكنك جمع الغبار بحيث تكون كل اجزاء الكف ما عدا الذى يبقى مرتفعا يصل الى هذا الغبار الناعم فيقول يقدم هذا

فمعنى ذلك ان كلامه الشريف ناضر الى توسعه فى مفهوم التيمم فهو كان ملتفتا الى هذا المعنى فهو يقول حينئذ لا يكون بالغبار يعنى اصل التيمم لا يكتفى به فالتيمم بالغبار الذى لا يكون حالته حاله التراب ذلك ليس تيمم بأصل التشريع , فى اصل التشريع فى المرحله الاولى مع التمكن وهذا يكون فى حاله عدم التمكن , فالواقع ليس هذا تخفيف كما تلوح عبارات بعضهم انما هو توسعتا وليس تخفيفا .

بقى جانب اخر : قلنا ان الاعلام قالوا ان الغبار مثل البخار ورفضنا هذا وقلنا يلزم منه انه البخار يجوز بلعه فى الصوم والغبار المتطاير من العين النجسه فلا يكون نجسا وهذا لا يمكن الالتزام به .

فنعود الى اصل المطلب ان بعض الروايات عبرت بعرف الدابه او لبد الدابه او معرفه الدابه (بقطع النظر عن سند الروايات) فنقول ان الروايات قالت معرفه الدابه فما الفرق بين عرف الدابه ومعرفه الدابه فنقول ان العرف هو الشعر الذى يكون على رقبه الدابه كما هو فى عرف الديك , اما المعرف فهو لغه الوجه وليس العرف , ولم اجد احدا جوز التيمم بوجه الدابه , ومن الروايات الداله على ذلك هى صحيحه زراره (محمد بن الحسن باسناده عن الحسين بن سعيد , عن حماد , عن حريز , عن زراره قال : قلت لأبى جعفر (عليه السلام) : رأيت المواقف إن لم يكن على وضوء ، كيف يصنع ولا يقدر على النزول ؟ قال يتيمم من لبده أو سرجه أو معرفه دابته ، فإن فيها غبارا ويصلى) [1] المواقف قلنا الرجل فى حاله الجهاد وهو راكبا على الفرس فان فى كل هذه الامور غبارا .

ص: ٢١٧

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض ولا يجوز على المعادن كالملاح والزرنيخ والذهب والفضه والعقيق ونحوها مما خرج عن اسم الأرض، ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابه ونحوها مما فيه غبار إن لم يمكن جمعه ترابا بالنفض وإلا وجب ودخل فى القسم الأول، ... (١)

جاء لفظ المعرفة فى روايه زراره (محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زراره قال : قلت لأبى جعفر (عليه السلام) : رأيت المواقف إن لم يكن على وضوء ، كيف يصنع ولا يقدر على النزول ؟ قال يتيمم من لبده أو سرجه أو معرفه دابته ، فإن فيها غبارا ويصلى) (٢) .

اختلفت كلمات مفسرى غريب الحديث من العلماء الخاصه والعامه من الذين وصلت الى كلماتهم ومنهم الشيخ المجلسى فى ملاذ الاخير فقال ان المعروف هو مكان نبت العرف يعنى عرف الدابه هو الشعر الذى يكون على رقبه الفرس والدابه ، ومعرف مكان النبت وتبعه الطريحي فى مجمع البحرين وهما على الضاهر والعلم عند الله اخذا هذا التفسير من الجوهرى فى الصاح فهو ايضا فسره بهذا التفسير وتفسيرهم متقارب جدا فإما هم اخذوا من شخص آخر او هما او احدهما اخذ من الاخر .

ص: ٢١٨

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٢٥٣، ابواب التيمم، ب ٩، ح ١، ط آل البيت.

فى قبال هذا قول لبعض اللغويين منهم صاحب لسان العرب فيستشهد بالشعر العربى المنسوب الى الشاعر الراعى فيقول معارف جمع معرف وهو الوجه فمعرف الارض يعنى اوجه الارض ومعرفه المرأه هو محاسن وجهها ويأتى بشعر على ذلك _ طبعا ما أثاره بعض المحترمين من شبهه بقوله ان الشاعر لا يستشهد بكلامه لان الشعر يرغم الشاعر على التجاوز على حدود اللغه العربيه فنجيبه على ذلك ان التجاوز هو من حيث النحو والاعراب لا من حيث اللفظ فى المعنى _ .

فعندنا قولان وكلمات الفقهاء التى تحت اليد لم يتعرضوا لذلك وهذا غريب لان المساله ذات اهميه لأنه مايتيمم به فالإمام يقول معرف الدابه فمأهو معرف الدابه فهم تعرضوا لمسائل مهمه جدا ولكنهم هذا الجانب فلم اراهم فسروا معنى المعرفه , فعرف موجود فى بعض الروايات الا انه معرفه هى فقط فى هذه الروايه ولعله تجدون غيرها والروايه معتبره سندنا لا يمكن التشكيك فيها سندنا .

والذى اتخيل والعلم عند الله ان تفسير المعرفه بموضع نبت العرف هذا اعتمادا على القياس كانه اخذ العرف مشتقا واذا كان مشتقا فاسم الضرف منه معرفه والا لم اجد مسوغا لهذا التفسير ابدا , فالجواهرى مجتهد فى اللغه فلذلك اذا تعارض رايه مع

الآخرين يرد رأى الآخرين لأنه يجتهد فهل اللغة تثبت بالاجتهاد ؟ خصوصا انه جُن في اخر حياته فاللغه لا تثبت بالاجتهاد وهذا هنا من اجتهاداته وقياساته وهو اخذ العرف مشتقا فلما اخذه مشتقا فاسم العرف هو معرفه اى هو مكان نبت العرف وتبعه المجلسى ايضا قاس كما قاس صاحب الصحاح وكذلك الطريحي , فهذا مبني على تفسير العرف بمعنى اشتقاقى وهذا خطأ لان عرف اسم جنس , مخشب يعنى مكان نبت الخشب فهل هذا صحيح ؟ فعرف هو اسم جنس وجامد وانت تجعله مشتقا فاذا كان اسم جنس فما معنى تفسير المعرفه بالاشتقاق فجدا غير واضح .

ص: ٢١٩

ولو تنزلنا عن ما فهموا فنقول ما معنى التيمم بمنبت العرف ؟ ! يعنى الجلد الذى عليه هذا الشعر غالبا الشعر هناك يكون كثيفا فالغبار يبقى على الشعر ولم ينزل الى المنبت فهذا يعنى تبد الغبار والشعر وتنزل الى جلد الدابه ! .

اما الحل لهذه المعضله هو ان لعل نضر الاعلام مثل المجلسى وغيره بعدما جعلوا العرف مشتقا ومعرف اسم زمان مشتق من عرف فقالوا ان المقصود من المعرفه هو الحال باسم المحل يعنى يتيمم بالحال وعبر عن الحال بالمحل يعنى التيمم يصير بعرف الدابه وهو حال فى منبته يعنى اطلق المحل واريد به الحال , ولايمكن التقريب بأكثر من هذا , فبناء على ما اتخيل والعلم عند الله فقلنا الشاعر استعمل معرفه بمعنى وجه فمعارف المرأه يعنى وجهها ومعارف الحرب يعنى اوجه الحرب فهى اسم جنس , ومع قطع النظر عن هذا ان تمكنا من تصحيح ما عرضت فى خدمتكم بمعنى كما يكون الغبار على عرف الدابه كذلك يكون على وجهها فالمقصود جواز التيمم بعرف الدابه اذا كان عليه غبار , فليس المكان هنا له الموضوعيه فتاتى الروايات بانه تيمم بالغبار الذى على كل ما عندك وذكرنا التوسعه بمعنيين توسعه بما يتيمم به وتوسعه بنفس التيمم ورجحنا الثانى لان التخفيف يتحقق فى متعلق التكليف , فالإمام قال توسعه من الله وهى تحقق اذا كان التخفيف فى نفس المتعلق لذلك فى بعض الروايات يقول ع فى كل ما عندك لذلك بعضها تقول فى السرج او على البرده التى على الحمار (وعنه , عن أبيه , عن عبدالله بن المغيرة , قال : إن كانت الأرض مبتله وليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده , فتيمم من غباره أو شىء مغبر , وإن كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم به) (1) فيكون والعلم عند الله المقصود من معرفه الدابه هو وجه الدابه , فعلى فرض وجود الغبار على وجه الدابه يصح التيمم به .

ص: ٢٢٠

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٦، ابواب التيمم، ب ٩، ح ١٠، ط آل البيت.

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيّمم _ ما يصحّ التيّمم به .

فصل : فى بيان ما يصحّ التيّمم به يجوز التيّمم على مطلق وجه الأرض ولا يجوز على المعادن كالملاح والزرنيخ والذهب والفضه والعقيق ونحوها مما خرج عن اسم الأرض، ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابه ونحوها مما فيه غبار إن لم يمكن جمعه ترابا بالنفض وإلا وجب ودخل فى القسم الأول، ... (١)

قلنا ان اليزدى رض رتب ما يتيمم به الى مراتب الارض استثنى من المعادن هذا الاستثناء حسب ما قررنا تبعا له استثناء منقطع وليس متصلا لان عنوان الارض لا ينطبق على المعادن واليزدى اضطر الى الاستثناء لأجل اصرار بعض الفقهاء على صدق عنوان الارض على المعادن لذلك يؤكد من جديد انه خارج عن اسم الارض ولا يصحّ التيّمم به ، فهذا المطلب جاء استدراكا منه رض ،

قال الارض ثم الغبار ثم الطين _ طبعا المقصود بالطين قبل اليبس والا- هو ارض _ والطين ايضا ارض فالإمام ع فى بعض الروايات المعتبره قال انه صعيد ولكن كما قلنا مرارا انه ربما حقيقه واحده ولكن لها اسماء مختلفه بحسب الحالات فيطلق لفظ الطين بلحاظ حاله معينه .

وعلى كل حال هذه مراتب ثلاث ثم ضمن المراتب جعل الغبار مرحلتين من باب الاحتياط فاذا كان كثيفا او كان خفيفا _ هو قال كثيرا فمقصوده الكثافه لانه الاكثره غير الكثافه ، فانه قلنا اذا اجتمع الغبار بحيث لا يكون صالحا للطيران فى الهواء فيسمى ترابا واذا كان صالحا لان يطير بالهواء ولو كان الهواء ضعيفا فهو الغبار فكثره الغبار قد يكون هو خفيف ويطير بكثره فهذا غبار ولكن يقول رض ان الاحوط تقديم ما غباره اكثر من ما غباره خفيف .

ص: ٢٢١

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

الكلام فى منشأ هذا الاحتياط فالسيد الاعظم يقول هذا الاحتياط ليس واجبا والظاهر من السيد اليزدى انه احتياط وجوبى اما السيد الاعظم فيقول ليس وجوبيا فاذا كان الغبار كثيفا بحيث يلحق بالغبار فهنا يجب تقديمه فتوى وليس احتياطا اما اذا لم يكن كثيفا بحيث يلحق بالتراب فحينئذ ما الدليل على تقديم الغبار الكثيف على الخفيف فما هو منشأ الاحتياط ؟ هذا ما افاده السيد الاعظم .

ويظهر من حكيم الفقهاء _ ولست ادرى هل هو احتمال او نقله من الاخرين _ وهو ان يكون من باب قاعده الميسور يعنى رجوع السيد اليزدى الى التقديم هو من جهه قاعده الميسور ثم رفض القاعده بوجهين احدهما اصل ثبوت القاعده محل اشكال من جهه الميسور لا يسقط بالمعسور من ان النص موجود ولكن السند غير ثابت ، والرد الثانى منه هو ان الروايات التى قرئنا منها

والوارده فى صحه التيمم بالغبار مطلقه لا- يفرق بين ما غباره كثيف او قليل بل الامثله الموجوده فى كلام المعصوم ع بالتأمل عادتوا نجد ان البعض يكون فيها الغبار اكثر والبعض اقل مثلا- عرف الدابه والسرج الذى هو من خشب او نحوه فان الغبار المتراكم يون على عرف الدابه يكون اكثر بكثير من الغبار الموجود على السرج والامام يجعلهما فى صف واحد , ومن هذا نستفيد انه لا فرق بين ما هو غباره كثير او ما غباره قليل فاصبح الشىء الذى عليه غبار اكثف تقديمه على الذى غباره خفيف هذا رفضه السيد الحكيم . هذا ما بأيدينا من كلمات الفقهاء .

اما قاعده الميسور هى ايضا عندنا غير ثابتة وليس فقط من جهه السند بل حتى النص الذى حاول الفقهاء استفاده هذه القاعده منه قلنا انه لا يدل على مفاد القاعده , والتفصيل فى محله , فتكون القاعده مرفوضه عندنا من جهه السند وكذلك دلالة الخبر على مفاد القاعده غير واضح .

ص: ٢٢٢

الملاحظه الاخرى : بقطع النظر عن السند والمضمون للقاعده فنقول ما هو مورد قاعده الميسور _ فقاهه الفقيه تظهر من فقهاؤنا الابرار فى عمق فكرهم عن باقى المذاهب فهم استقوا ولاء اهل البيت فأيدهم الله تعالى _ فما هو مورد قاعده الميسور مع فرض ثبوتها وتمايمه السند ؟ نقول حسب ما قرره العلماء هو ما اذا كان المكلف به بعضه ميسور وبعضه معسور وليس متعلق المكلف به , مثلا ابرز امثله التمسك بالقاعده هو القيام واجب فى الصلاه وهو لا يتمكن من اتمام القراءه عن قيام فقالوا يجب ما تتمكن من باب قاعده الميسور فالميسور لا يسقط بالمعسور وكذلك انك اذا لم تقدر تقرأ السوره لسبب او اخر فتكتفى بالحمد فالميسور لا يسقط بالمعسور فالأمثله الموجوده فى كلمات الفقهاء لقاعده الميسور حيث يكون نفس المكلف به الذى هو فعل العبد _ قرأنا ان افعال المكلفين هى مصب الاحكام وهى التى يبحث عنها الفقيه _ وفى المقام الغبار خفيف او قليل او زائد كثير هذا ليس من المكلف به انما هو موضوع (بالتعبير الفقهي وليس المنطقى) وليس متعلق الحكم فانت قلت على الغبار الكثيف والخفيف ويقول مع وجود الكثير لا يسقط التكليف فهنا لا مورد للقاعده اصلا لأنه ذلك فى المكلف به بان تكون متمكنا من بعض وغير متمكن من البعض الاخر كما فى الطواف انت متمكن من ست وغير متمكن من السابع فعليك ان تطوف سته اشواط وتستنيب للسابع فهنا ان تمت القاعده فتجرى فى المقام وكذلك فى البيتوه فى منى فتستطيع ان تبات نصف الليل دون النصف الاخر فنفس البيتوته وهى التى فعل المكلف يجرى , ولذلك برز كلام هل ان قاعده الميسور تجرى عند العجز عن بعض الاجزاء او تجرى ايضا فى العجز عن الشرائط , فانت تحاول ان ترجح الغبار الكثيف مع عدم وصول الغبار الكثيف مرتبه التراب اى لا يصدق عليه عنوان التراب وانما يصدق عليه عنوان الغبار فقط فلا موجب للتمسك بقاعده الميسور او لم تثبت , اذن استبعد ان يكون نضر اليزدى فى حكمه بالاحتياط الواجب هو قاعده الميسور والذى اتخيل ان منشأ حكمه بالاحتياط مركب كمن امرين فاذا اجتمعا يحكم بالاحتياط احدهما انه يؤمن بالترتيب ارض وغبار وطين هذا ما فهمه من الادله وهو مصر على ذلك والثانى انه اذا كانت مراتب ثلاثه فلا يصح الانتقال الى اللاحقه مع التمكن من السابقه فهذا هو مقتضى الترتيب ثم يقول الارض والتراب مقدم على الغبار والغبار اذا كان كثيرا فهو إما يقينا صار من التراب ولا اقل انه محتمل , فهذا الغبار المتراكم اما تراب او ملحق بالتراب ولو على نحو الاحتمال فان كان ترابا فلا يجوز ترك التيمم به والانتقال الى التيمم بالغبار الخفيف وان كان يحتمل ان يكون ملحقا بالتيمم بالغبار الخفيف لا- يكون موجبا للاطمئنان بسقوط التكليف وان تيمم بالتراب المتراكم فهو يطمئن بتحقق الامتثال , فهذا هو منشأ حكم اليزدى بالاحتياط يعنى ان تيممت بغبار كثيف تقطع بحصول البراءه وان تيممت بالغبار الخفيف مع وجود الغبار الكثيف فانت تشك فى سقوط التكليف فاذا كان الامر كذلك فمقتضى حكم العقل اختيار ما يحصل للمكلف به الاطمئنان بتحقق التكليف , وهو رضى ملتفت الى الروايات التى ورد فيها ذكر هذه الاشياء وليس غافل عنها وانما الاحتياط قلنا ان الاحتياط هو ان الانسان يعمل عملا يطمئن معه من فراغ ذمته , فاذا تيمم بالغبار الكثيف يطمئن من فراغ الذمه لان هذا الخفيف اما بحكم الكثيف واما ان يكن الغبار الكثيف بحكم التراب والتراب مقدم على الغبار ومن هنا لا يطمئن الفقيه من حصول براءه الذمه ان تيمم بالغبار الخفيف بخلاف العكس لأنه ان كان غبار فانى قد تيممت بالغبار وان كان ترابا فقد تيممت بالتراب , فما افاده اليزدى نرفضه ولكن من هذا الطريق وليس من طريق ما ذكره الفقهاء .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض ، ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابه ونحوها مما فيه غبار ... (١)

قلنا ان السيد اليزدى احتاط فى ما كان غباره اكثر وحاول السيد الحكيم دعم هذا بقاعده الميسور وقلنا انه غير واضح علينا ، والروايات التى دلت على جواز التيمم بالغبار مطلقه من هذه الجبهه اى اللبد وعرف الدابه ومعرفه الدابه حسب تفسيرنا وبالسرج وغيرها وهذه عاداتا يكون الغبار يكون الغبار فى بعضها اكثر من بعض والروايات لم تفرق بينها فما افاده اليزدى غير واضح ، فهو رض قال بالاحتياط وسوف يأتى منه الحكم بعنوان الفتوى فى هذا المطلب فى المساله العاشره فهناك قال حيث يفقد الانسان التراب والذى يتيمم به تصل النوبه الى الغبار فليتيمم بما غباره اكثر ومع ذلك ان فى نضره مشكله فقهيه ولذلك قال هنا بالاحتياط ثم ترقى هناك الى الحكم .

وحاول حكيم الفقهاء هناك فقال يمكن ان يستدل على ذلك بصحيحه ابى بصير فهو لم يذكر الصحيحه هنا ولكنه يقول هناك _ وتقدم صحيح ابى بصير _ ونقول انه تقدم ليس فى هذا البحث وانما هو ضمن البحث ضمن البحث فى جواز التيمم بالطين عند فقد التراب وغيره .

الروايه رواها الكلينى ورواها الشيخ الطوسى (محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبى بصير _ يعنى المرادى _ عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : إذا كنت فى حال لا تقدر إلا على الطين فتييمم به ، فإن الله أولى بالعدر إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر أن تنفضه وتيمم به) (٢) ، حاول السيد الحكيم دعم فتوى اليزدى فى المساله العاشره بالاحتياط بهذا الخبر الصحيح .

ص: ٢٢٤

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٧، ط ال البيت.

كيف نستطيع ان ندعم الفتوى بهذا الصحيح ؟ الذى اتخيله هو انه اذا كان ما يتيمم به من اللبد وغيره يحتاج الى نفض فالنفض معلوم انه اذا كان النفض كثيرا سوف يحصل كميه كثيره من الغبار اما اذا كان النفض قليلا فيكون الحاصل منه قليلا جدا ، وهذا لا يدل على اختيار الا-كثر سواء كان النفض كثيرا او قليلا فالإمام لم يفرق بين ذلك ، وعلى كل حال سواء كان رايه الشريف الاحتياط او الفتوى كما يأتى فى المساله العاشره التى عقدها لأجل هذا الحكم فلم نجد لهذه اللحظه على ما يدل مقصوده لا بعنوان الاحتياط ولا بعنوان الفتوى .

ثم نلقت النظر الى شىء : قلنا فى اول البحث عن الغبار قلنا توجد مراحل وكلمات الاعلام مختصره ولكن فيها نكات كثيره لا بد من البحث فيها , ومن جمله هذه النكات هى انه هل المطلوب بالتييمم بالغبار مجرد انى اضرب يدى على الشىء ويطير منه الغبار او اننى اعلم فيه الغبار ولو اراه بالمكبره مثلا ؟ او لا بل ان المقصود بالغبار ان يدك تصل الى الغبار بحيث اذا ضربت يديك كانه ضربتها على الغبار المتراكم على الشىء الذى تريد التيمم به , وكلمات الاصحاب غير موضحة لهذه النقطه وحتى الروايات بقطع النظر عن هذه الروايه السابعه كلها من لبد من السرج من معرفه الدابه .. فكلها لا يوجد فيها الا فى هذه الروايه فإنها تقيد انه لا- يكون التيمم بالغبار الا- حيث يكون النفض بالمعنى الذى قلناه وهو ان يحرك الثوب او أى جسم بنحو يظهر غبار على وجه هذا الجسم سواء كان الجسم عباره عن السرج او غير السرج يظهر الغبار وليس المقصود هو نفضه اى تصفيه من الغبار لأنك اذا نفضته فى الفضاء سوف يذهب الغبار وتيمم بثوب خال من الغبار والامام يقول تيمم بالغبار , فالامام يقول يجوز لك ان تيمم بالطين اذا لم يكن لديك ثوب جاف او لبد تقدر ان تنفضه تيمم به فهذا القيد كموجود للتييمم بالغبار فى هذه الروايه وهذا القيد يجرى فى جميع الروايات اى انها تقيد بهذا , لا اريد ان اقول ان هذا اعيد فى هذه الروايه له مفهوم وهو عدم صحه التيمم بدون النفض وهذا المفهوم اجعله مقيدا لتلك الروايات لا لا افهم ذلك لان اثبات المفهوم يحتاج الى مقدمات ولو ان جمله الشرطيه او الظرفيه على _ اختلاف فهم الفقهاء واللغويين لكلمه العضه _ يكون ممكن ان تثبت ولكن يحتاج الى تمييز ان تثبت ان لهذه جمله مفهوما , ومع قطع النظر نقول ان هذه الروايه وتلك الروايات وردت لبيان حكم واحد وهو كيفيه التيمم وبيان ما يتيمم به مع فقد التراب فان قلنا ان هذا القيد لا يقيد تلك الروايات كلها فيلزم منه ان الامام ع يكون ذكره للقيد لغوا , ولو كان الحكم ثابتا لمطلق الغبار سواء امكن نفضه وتجميع الغبار على الوجه او لا يمكن فلوا كان الحكم عاما وثابتا على الاطلاق فذكر هذا القيد فى المعبره يكون لغوا وصونا لكلامه الشريف من لزوم اللغويه نقول ان الحكم فى تلك الروايات هو عين الحكم فى هذه الروايه فالحكم مقيد وهو ما اذا كان الغبار يمكن جمعه على وجه الثوب كذلك يجرى هذا المعنى فى جميع الروايات سواء كان التيمم باللبد او بعرف الدابه او بمعرفه الدابه او بالسرج فالقيد يجرى مع جميع تلك الروايات التى وردت فى بيان التيمم بالغبار , نعم بعض الاشياء لا يمكن نفضها فيكون المقصود هو جمع الغبار بنحو يكون وضع اليد على الغبار المجتمع على الجسم .

نعم هناك روايه تدل على جواز التيمم بالغبار ولو كان خاليا من الغبار مئه بالمئه : وهي روايه البرقى فى المحاسن :

(أحمد بن أبى عبدالله البرقى فى (المحاسن) : عن حفص بن غياث ، عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : من آوى إلى فراشه ثم ذكر أنه على غير طهر تيمم من دثار ثيابه ، كان فى صلاه ما ذكر الله (١) يعنى اضرب اليد على ملابسك او مطلق الثوب وليس الا عليه غبار فقال ع من دثاره ومن ثيابه ، لكن هذه الروايه قطعا ليست وارده لبيان التيمم الذى يكون مبيحا للصلاه ورافعا للحدث فهذه الروايه بعيده عن محل الكلام ، فإننى التزم بالتيمم بالغبار بعد الجمع وهنا ليس التيمم بالغبار فهذا ليس رافعا للحدث .

التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

فصل : فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض ، ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابه ونحوها مما فيه غبار ... (٢)

الكلام فى التيمم بالطين : لا- ينبغى الريب فى جواز التيمم بالطين فى الجملة للروايات الداله على ذلك وفتوى الاصحاب ومع صحه الروايات واكثر من روايه فهذا يكفى للجزم بصحه التيمم ولكن الكلام فى نقاط محدده منها ماهو معنى الطين والثانيه هل الطين مقدم على الغبار او هما فى مرتبه واحده والطين مع الارض الجافه او المبتله هل فى مرتبه واحده او هناك ما يقدم بعض على بعض ؟

ص: ٢٢٦

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٦، ابواب التيمم، ب ٩، ح ١١، ط آل البيت.

٢- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ١٩٣، ط جماعه المدرسين.

اما الكلام فى النقطه الاولى : وهى تحديد معنى الطين والذى يمكن ان يقال حسب فهمنا هو ما اشرنا اليه فى الجلسات السابقه هو ان الارض والتراب والطين هى شىء واحد فى الحقيقه ولكنها اختلاف بعضها عن بعض بحسب الحاله وصفه معينه وهذا الاختلاف يوجب اختلاف فى الاحكام العقلائيه العرفيه والشرعيه ايضا فذاك مطلب اخر ولكن من حيث الجوهر الطين هو الغبار والتراب هو والطين الغبار والطين هو التراب والغبار ، والارض يصدق على هذه الامور الثلاثه ، وذلك لما نرى من ان الطين هو التراب اذا دخله الماء واصبح التراب مثل العجين بحيث يمكن صنعه باختلاف الاشكال باليد فاذا كان هذا هو المقصود بالطين فجوهر الطين مع جوهر التراب واحد والحاله مختلفه فكان ترابا ودخل فيه الماء فاصبح لزجا على غرار الطين فهذا يسمى طينا .

وعلى هذا الاساس يطلق على الصعيد ايضا فى الروايات كما فى الروايتين الضعيفتين

الروايه الاولي (وعنه ، عن الحسن بن علي ، عن أحمد بن هلال ، عن أحمد بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن زراره ، عن أحدهما (عليهما السلام) ، قال : قلت : رجل دخل الأجمه ليس فيها ماء وفيها طين ، ما يصنع ؟ قال : يتيمم فإنه الصعيد ، قلت : فإنه راكب ولا- يمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء ؟ قال : إن خاف على نفسه من سيع أو غيره وخاف فوت الوقت فليتيمم ، يضرب بيده على اللبد أو البرذعه ويتيمم ويصلي) (1).

الروايه الاخرى (وبإسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن رفاعه ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : إذا كانت الأرض مبتله ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيمم منه ، فإن ذلك توسيع من الله عز وجل ، قال : فإن كان في ثلج فليظن لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شيء مغبر ، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه) (2) اطلق لفظ الصعيد على الطين وهو ليس من جهه ان غيره ليس صعيدا بل اذا قلنا ذلك فهذا يعنى ثبوت المفهوم للوصف فى المقام يلزم منه ان لا- تكون الارض صعيدا ولا التراب ولا الغبر صعيدا وهذا لا يمكن الالتزام به فان الروايات داله على صحه التيمم بالتراب على انه صعيد ، اذن اطلاق الصعيد على الطين ليس له مفهوم ومن هنا يتبين ما مال اليه السيد الاعظم حيث قال انه لو لا- الروايات الداله على تقديم التيمم بالغبار على التيمم بالطين لقدمنا الطين على الغبار لأنه اطلق لفظ الصعيد على الطين ، ونحن قلنا انه لفظ الصعيد اطلق على الطين بلحاظ جوهره وليس له وصف حتى يقال ان الغبار ليس صعيدا والطين صعيد وكلمه الصعيد اطلقت على الطين ايضا لحكمتين احدهما بيان ان جوهر الطين هو جوهر باقى اقسام الارض فيكون ذلك اشاره من الامام ان الحكم المبحوث فى الآيه الشريفه فتيمموا صعيدا طيبا يعم الطين من جهه جوهره واما ان يكون لفظ الصعيد كناية عن النظافه كما قلنا فى محاولتنا لفهم الآيه الشريفه وعلى كلا التقديرين انه ليس للوصف مفهوم ولا يقتضى هذان الخبر تقديم الطين على الغبار .

ص: ٢٢٧

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٥، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٦، ط آل البيت.

بقى شيء : ان الارض المبتله غير الطين وهى ان تكون الارض صلبه لا تدخل القدم فيها ولكن عليها رطوبه فهذه ارض مبتله وليس هذا طينا فالروايه الروايه الرابعه تقول ابحت عن اجف موضع للتيمم ثم بعد ذلك اذا لم يوجد الا- الغبار والطين فتيمم بالغبار والا- فبالطين , فلفظ الارض المبتله شيء والطين شيء اخر فما يلوح من كلمات بعض الفقهاء من ان الارض المبتله طين هذا غير واضح علينا .

ثم انه قلنا لا ينبغي الريب فى صحه التيمم بالطين فان الروايات المعتمره تدل على ذلك كما فى الروايات الاتيه :

الروايه الأولى (وياسناده عن محمد بن على بن محبوب ، عن معاويه بن حكيم ، عن عبدالله بن المغيره ، عن ابن بكير ، عن زراره ، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال : إن كان أصابك الثلج فلينظر لبد سرجه فتيمم من غباره أو من شيء معه ، وإن كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه) (١)

الروايه الثانيه (وعن محمد بن على بن محبوب ، عن معاويه بن حكيم ، عن ابن المغيره ، عن ابن بكير ، عن زراره ، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال : إذا كنت فى حال لا تجد إلا الطين فلا بأس أن تتيمم به) (٢)

الروايه الثالثه : (وياسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيره ، عن رفاعه ، عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : إذا كانت الأرض مبتله ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيمم منه ، فإن ذلك توسيع من الله عز وجل ، قال : فإن كان فى ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شيء مغبر ، وإن كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه) (٣) تدل على جواز التيمم بالطين وصحته وانما الكلام يبقى فى البحث عن الترتيب هل ان الارض المبتله والطين فى عرض واحد او ان الارض مطلقا مع الطين فى عرض واحد او الغبار والطين فى عرض واحد او احدهما يقدم على الاخر نتكلم فيه .

ص: ٢٢٨

- ١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٣، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٢، ط آل البيت.
- ٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٣، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٣، ط آل البيت.
- ٣- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٤، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

قلنا لا ينبغي لفتيه ان يتوقف في صحه التيمم بالطين في الجملة انما الكلام في بعض الجهات

منها ان التيمم بالطين هل في عرض الغبار او هو يتقدم على الغبار او ان الغبار يتقدم عليه والفقهاء منهم السيد الاعظم يريد ان يقول الغبار مقدم على الطين وذلك ان الكلام الذى وجد في ما هو المنسوب الى السيد الاعظم هو ان الطين صعيد والتراب والارض شىء واحد والغبار ليس صعيدا فمن هنا ينبغي ان يتقدم التيمم بالطين على التيمم بالغبار لولا ان الروايات الصحيحه السند دلت على تقديم التيمم بالغبار على التيمم بالغبار .

نقول اثبات هذه الدعوى تتوقف على امرين احدهما ان الغبار ليس من الصعيد وهو خارج عن ماهيه الصعيد والتراب والثانى ان الطين صعيد .

وحاول اثبات ان الطين صعيد بأمرين :

اولا : بالروايه (وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن على بن مطر ، عن بعض أصحابنا قال : سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل لا- يصيب الماء ولا التراب ، أيتيمم بالطين ؟ قال : نعم صعيد طيب وماء طهور) (1) وهى عن الرضا ع الامام قال ان كنت فى اجمه او نحو ذلك ولم يكن لديك ماء تتوضأ به فتيمم بالطين فانه صعيد ، وهذه الروايه وان اطلق فيها لفظ الصعيد على الطين الا انها مرسله وضعيفه السند هذا اولاً .

وثانيا : التأمل فى الغبار والطين والارض يقتضى ان الغبار والطين والارض شىء واحد من حيث الجوهر والحقيقه انما الفرق هو بحسب الحالات والاصناف والحكم الشرعى يتغير باختلاف الحالات وملتزم باختلاف الحكم لأجل اختلاف الحالات تبعدا وان كانت الحقيقه واحده ولا- يمكن الالتزام بتعدد الحقيقه بان يقال بان الغبار ليس من الارض وان قلت ذلك فان كانت الارض نجسه او منشأ الغبار كان نجسا واندفع من تلك النجاسات غبار فلا بد ان تحكم بطهاره هذا الغبار لأنه حصلت استحاله فهذا غبار العذره وليس بعذره فاذا كان مختلفا لا بد ان تحكم بالطهاره كما حكمنا بطهاره البخار المرتفع من الماء النجس او المتنجس ، فهنا البخار مرتفع من العصير المغلى خمرا فلا-تحكم بالنجاسه ولا- بالحرمه واللازم عليك ان تحكم بطهاره الغبار المرتفع من العذره وغير ذلك وانت لا تقول به !.

ص: ٢٢٩

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٦، ط آل البيت.

بشرايط معينه _ و انت لا تحكم بحليه بلع الغبار فلوا كان الغبار غير الارض فالدليل على حرمه اكل الطين لا يشمل الغبار ؟ ! فاذا كان شيئا آخر فلا بد ان تحكم بجواز اكل الغبار وطهارته وانت تفتى بالطهاره ولا تفتى بجواز الاكل , وهذا يعنى انه عين ذاك لا- انه حقيقتان , اذن التمسك بهذه الروايه التى ورد اطلاق لفظ الصعيد وتقدم الطين على الغبار من جهه انه صعيد والصعيد حقيقته غير حقيقه الغبار هذا غير واضح علينا ,

ثم افاد رض انه لو اشترطنا العلوق فى التيمم بالأرض فاذا اشترطنا العلوق فيكون مقتضاه تقدم التيمم الغبار على الطين لان الغبار يوجد فيه العلوق والطين لا يوجد فيه العلوق فنفس الطين يتعلق باليد ولكنه ليس اثره والغبار اثر الارض فهو يعلق والطين لا يعلق اثره .

هذا الذى ذكره غير واضح :

اولا : فالعلوق محل كلام يأتى فى محله

وثانيا ان العلوق ايضا يأتى فى بعض اقسام الطين وانت تريد ان تثبت ان الطين لا علوق فيه فهذا غير واضح .

بقى الكلام فى الترتيب بين الطين وبين الغبار : قلنا عدده روايات روايه ٢, والروايه ٣, والروايه ٤ من الباب التاسع دلت على لزوم تقديم التيمم بالغبار على الطين وهذا الحكم ملتزمون به وعليه فتوى اعلامنا الابرار وفتوى السيد الحكيم والسيد الاعظم ولكن هناك من حاول اثبات العكس وهو ان التيمم بالطين يتقدم على التيمم بالغبار وذلك للروايه (وعنه ، عن الحسن بن على ، عن أحمد بن هلال ، عن أحمد بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن زراره ، عن أحدهما (عليهما السلام) ، قال : قلت : رجل دخل الأجمه ليس فيها ماء وفيها طين ، ما يصنع ؟ قال : يتيمم فإنه الصعيد ، قلت : فإنه راكب ولا يمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء ؟ قال : إن خاف على نفسه من سبع أو غيره وخاف فوت الوقت فليتيمم ، يضرب بيده على اللبد أو البرذعه ويتيمم ويصلى) (١) وهذه الروايه ورد فيها ان زراره سئل الامام ع انه اذا دخل الشخص اجمه ولا يجد فيها الا الطين فقال ع يتيمم به ثم قال ان لم يتمكن من النزول فماذا يفعل لخوف او نحوه قال يتيمم بالغبار فبمقتضى هذه الروايه قدم الطين على الغبار والسيد الاعظم رفض هذا الاستدلال لسببين الاول هو لوجود احمد ابن محمد ابن هلال العبرتائى وهو ضعيف .

ص: ٢٣٠

فقول ان تلك الروايه التى عن الإمام الرضا ع فلماذا قبلتم هناك واستدلتم بها ؟ .

وعلى كل حال ان العمده والتأمل فى البحث عن الدلاله فالسيد الاعظم يقول ان الروايه لا تدل على تقديم الطين على الغبار انما تدل لو قلنا ان السؤال الاول والثانى لشخص واحد فالسؤال الاول دخل الاجمه ولا يجد الماء فقال يتيمم بالطين واذا كان لا يتمكن من النزول فليتمم بالغبار فاذا كان السؤال عن شخص واحد فيمكن استفاده التقديم ولكن يقول ان الظاهر ان السؤال عن شخصين احدهما يدخل الاجمه وهو غير خائف فحكمه النزول والتيمم بالطين والسؤال الثانى هو اذا كان الانسان خائف ولا يتمكن من النزول فيتيمم من الغبار فى لبدته وسرجه ونحو ذلك , فهذه الروايه بما انها متعرضه للسؤال عن شخصين فليس فيها دلالة على التقديم .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

استدلال السيد الاعظم على تقديم الطين على الغبار بورود لفظ الصعيد واطلاقه على الطين هذا لا ينفعه لأنه قلنا ان الصعيد مشترك فكل من الطين والتراب والغبار والارض المبتله واليابسه كلها صعيد ولكن اختلاف الاحكام من اختلاف الحالات , مضافا الى انه اطلق لفظ الصعيد على الطين فى روايتين كلتاهما ضعيفه اذن هذا الاستدلال غير واضح ولكن مع ذلك اعتمادا على الروايات التى قرأناها وهى صحيحه وواضحه الدلاله تقدم التيمم بالغبار على التيمم بالطين .

نعم ان امكن تجفيف الطين بالنار او غير النار حتى يصبح اضا او ترابا يابسا من باب وجوب المقدمه فيما ان هذا متمكن من التراب بالتجفيف فكما يجب تحصيل الماء لأجل التيمم الوضوء وتحصيل التراب لأجل التيمم فكذلك يجب تجفيف الطين لأجل التيمم .

ص: ٢٣١

التيمم بالثلج :

واثيرت مسأله فى كلمات الفقهاء وهى التيمم او الوضوء او الغسل بالثلج , وفى هذا المقام البحث من جهتين

الجهه الاولى : ما هو المقصود من الثلج ؟ السيد الاعظم يقول ان المقصود من الثلج فى الروايات هو هذا البخار المتجمد فى الجو وليس هو الماء يتم تجميده بالآله او من بروده الجوا يتجمد وهو على الارض , ومعلوم انه فرق بين القسمين من الثلج فالذى يشير اليه السيد الاعظم هو الذى يتبخر بحراره الشمس يتبخر الماء فالبخار كلما كان خفيفا فبشده الحراره يرتفع اكثر وهذا البخار فى الشتاء بحيث يؤثر ذلك الجوا على هذا البخار فيعود الى الانجماد فيصبح جامدا وليس يعود الى السيلا انما يعود الى الانجماد فترى من بعيد ينزل على الارض كالقطن المنفوش الابيض فهذا الثلج الذى يقصده السيد الاعظم سواء كان هو فى الجو او نزل الى الارض ويقول هو المقصود فى الروايات .

فبعدهما فهما الذى يريد ان يبينه السيد نسأله تفسير الثلج بهذا القسم الخاص يحتاج الى القرينه وهى غير موجوده فى الروايات نعم يستعمل لفظ الثلج فى هذا وفى غيره لكن بقرينه فاذا قيل مثلا (هناك الجو بارد وينزل الثلج) فكلمه ينزل قرينه على ان المقصود بالثلج هو هذا البخار المتحول الى الثلج واذا قيل (النهر صار ثلجا او قال اشتر لى قالين ثلج) فالمقصود به الماء فيميز كل منهما بالقرينه فاذا فقدت القرينه واطلق لفظ الثلج فقط فهو وحسب تخيلى انه يطلق على المعنى الجامع المشترك فيسرى الحكم فى جميع المصاديق لا فى خصوص هذا القسم من الثلج .

ثم توجد مشكله اخرى فى كلامه المقدس وهى انه رض يعتمد على العرف المسامحى فى تشخيص المصداق واما نحن واحد اساتذتنا غير السيد الاعظم فنرفض الاعتماد على العرف التسامحى فى تشخيص المصداق فلا بد من التحديد على الدقه العقليه , والعرف المسامحى يسمى هذا البخار المتجمد فى الجو يعبر عنه بالثلج يعنى يعتبره مصداق للثلج وهكذا الماء المتجمد بالعلاج ايضا العرف المسامحى يعتبره ثلجا وانت تقول وفى غير هذا المقام تقول العرف محكم وهاهنا العرف على خلاف ما تدعى فانت تقول خصوص ذاك والعرف يقول كلاهما فلماذا تخصص ؟ .

ص: ٢٣٢

هذا كله من حيث لفظ الثلج فالظاهر والعلم عند الله ان الثلج يعم الماء المجمد في الجو والذي يجمد بالعلاج كله ثلج .

اما الروايات التي استدلت بها على وجوب الوضوء او التيمم :

الرواية : ذكرها صاحب الوسائل من تهذيب الشيخ الطوسي .(محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن علي بن إسماعيل ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يجنب في السفر لا- يجد إلا الثلج ؟ قال : يغتسل بالثلج أو ماء النهر) (1) ، وهذه الرواية من حيث السند ليس فيها محل اشكال الا من شخص واحد وهو علي ابن اسماعيل السندی ، والسيد الاعظم في البحث عن هذه الرواية قال انها مرفوضة لان هذا الرجل لم يوثق .

وفي معجمه الشريف قال عندنا شخصان احدهما علي السندی والآخر علي ابن اسماعيل وقد يلقب بالسندی ايضا وفي البحث عن علي السندی قال لم تثبت وثاقه هذا الرجل الا ما قاله الكشي حيث قال وثقه فلان والكشي ثقه اما هذا الرجل الذي ينسب الكشي التوثيق اليه يقول السيد لم تثبت وثاقته عندي فالنتيجة لم تثبت الوثاقه .

ثم هناك كلام عند جملة من الرجاليين ومفاد هذا الكلام ان علي ابن السندی وعلي ابن اسماعيل قد يلقب بالسندی وهو شخص واحد ، ومن اين عرفتم ؟ الاتحاد بين عنوانين في الرجال يكون بأحد الطريقتين اما وجداني فمثلا ابو الحسن هو علي ع ، وقد يأتي بالاجتهاد وهو انه يتبع في من يروى عن هذا الشخص وفي من يروى عنه هذا الشخص فاذا اتحد يعني من روى عن هذا هو الذي روى عن ذاك ومن روى عنه ذاك هو الذي روى عنه هذا فهذا في باب الحديث يكون قرينتا علي الاتحاد فيقول مدعى الاتحاد ومنهم المجلسي رض فقالوا تتبعنا ان الراوى عن هذا هو عين الراوى عن ذاك و الذي يروى عنه هذا هو الذي يروى عنه ذاك فهو شخص واحد فاذا كان شخصا واحدا فالتوثيق عن احدهما هو عين التوثيق للآخر وانت ياسيدنا الاعظم تقول بوثاقه علي ابن اسماعيل وهو عين علي السندی فيكون شخص واحد وسيدنا الاعظم تتبع في الرجال وقال كلا هذا الاجتهاد لإثبات الوحدة غير كاف لأنه ليس كل ما روى عن هذا هو يروى عن ذاك بل بعض من يروى عن هذا يروى عن ذاك وبعض من يروى عنه هذا يروى عنه ذاك وهنا اشخاص يروون عن هذا ولا يروون عن ذاك وبالعكس وهناك اشخاص يروى عنهم هذا والثاني لا- يروى عنهم اذن بالتبع ليس هناك اتحاد للراوى والمروى عنه في جميع موارد الرواية حتى تتخذة دليلا- علي الاتحاد فعلى هذا الاساس هما شخصان فالرواية ترفض .

ص: ٢٣٣

فنقول له سيدنا انه على هذا الكلام الروايه لا ترفض لان الموجود هو على ابن اسماعيل وليس على السندي واما ابن اسماعيل عندك ثقه فكتبتك فى الفقه والرجال لا يقتضى رفض هذه الروايه فلايد ان تقبل وعليه نلتزم بصحه الروايه وهى معتبره سنداً , والكلام فى الدلاله فقط .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

الكلام فى دلالة الروايه بعد فرض صحتها :

الروايه الاولى: ذكرها صاحب الوسائل من تهذيب الشيخ الطوسى (. محمد بن الحسن ياسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن على بن إسماعيل ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يجنب فى السفر لا يجد إلا الثلج ؟ قال : يغتسل بالثلج أو ماء النهر) (١) ،

السيد الاعظم وغيره اشكلوا فى الاستدلال بذلك فقالوا ان الثلج هو ماء النهر وهذا معناه انه واجد لأمرين معا والامام ع يخيره بين الغسل بالثلج وبين الغسل بماء النهر وعلى هذا التفسير الروايه اجنبية عن محل البحث فمحل البحث انه لا يجد الماء وتصل النوبه الى التيمم او استعمال الثلج والمفروض فى كلام المعصوم انه واجد للماء والا ما معنى قوله ع بالثلج او بالماء و هكذا اشكل رض .

وهذا الاشكال عندنا غير واضح والوجه فيه : ان الامام ع قال اغتسل بالثلج او اغتسل بماء النهر وفرض فى كلام الامام ع ان المكلف متمكن من الغسل بالثلج والغسل بالثلج كما اعترف السيد الاعظم ان مفهوم الغسل يتحقق بحركه الماء على المحل المقصود غسله ومجرد وصول الرطوبه لا يسمى غسلا انما يسمى مسحا وبهذا البيان فرقنا بين الغسل والمسح فالغسل هو حركه الماء على الماء المقصود غسله سواء تحرك الماء بنفسه او باله او باليد او بغير اليد فنفس هذا التحريك يحقق الغسل بخلاف المسح فان يد الانسان مثلا رطبه بعد غسل الوجه واليدين فيمسح بها الراس والقدمين من دون ان يتحرك على القدم او على الراس فان تحرك صار غسلا فلا يحقق الامتثال بالأمر بالمسح .

ص: ٢٣٤

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٦، ابواب التيمم، ب ١٠، ح ١، ط آل البيت.

فالإمام ع ان صحت النسبه يقول يغتسل يعنى ما يتحرك على جسده بالثلج او بالنهر , اذن يكون هذا الجانب فرض فى الثلج مقتضى كلام الامام ان الغسل يتحقق مع التمكّن من الغسل او الغسل عن الجنابه فلا يلجأ الانسان الى التيمم فتكون الروايه اجنبية عن اللجوء الى الثلج مع عدم التمكّن من التيمم فان التيمم يكون بعد العجز عن الغسل , اذن الروايه اجنبية من هذه الجبهه وليس كما افاده السيد الاعظم .

مضافا الى ان هذا التخيير فى الروايه هو فى كلام الامام ع وليس فى كلام السائل ما يدل انه متمكن من الامرين من الثلج او بماء النهر انما الامام ع فى مقام البيان جعل الثلج مثل ماء النهر ولكن فى مورد سؤال الراوى لا يوجد ما يدل على انه متمكن منهما بل بالعكس يوجد فيه ما يدل على انه فاقد للماء فيقول الراوى سئلت عن الرجل يجنب فى السفر لا يجد الا الثلج فكيف تفسر ان مورد كلام الامام حيث يكون المكلف متمكن من الامرين معا ليس كلام الامام ع فى مقام ان يكون المكلف متمكنا بل ان كلامه يعطى فى ان تحريك الماء على الجسم بالثلج مثل تحريك الماء بالهر , اما مورد الكلام من انه كلاهما متمكن كما يفهمه بعض الفقهاء جدا غير واضح , فالروايه تكون اجنبيا عن محل البحث بعد العجز عن التيمم بالتراب هل يلجأ الى الثلج او لا او الثلج والماء فى حكم واحد فالامام ع يقول الثلج والماء فى حكم واحد فمعنى ذلك الثلج يقدم على التيمم اذا كان الثلج بهذا النحو , فالروايه تدل بالدلاله الالتزاميه على عدم تقديم التيمم مع امكان استعمال الثلج للغسل او الوضوء .

الروايه الثانيه : وهى ضعيفه السند بمعنايه ابن شريح فهو لم يوثق (وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن معاويه بن شريح قال : سألت رجلاً أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده فقال : يصيبنا الدمق والثلج ونريد أن نتوضأ ولا نجد إلا ماءً جامداً ، فكيف أتوضأ ؟ أدلك به جلدى ؟ قال : نعم) (1) قال مفسري غريب الحديث ان دمق كلمه معربه وليس عريه وهى من دمه ومعناه البرد القارص ، واختار هذا التفسير صاحب مجمع البحرين ايضاً .

ولكن نقول هذه الكلمه عريه ومعناها بالمعنى الاشتقاقى الهجوم المفاجئ ، والكلمه العجميه مثلاً تبقى على حالها وتستعملها بنفس المعنى او بمعنى اخر فى اللغة العربيه كما فى مشكاه ونحو ذلك ولكن دمق هذه كلمه عريه ، فالمقصود من يصيبنا دمق يعنى يفاجئنا الدمق والثلج .

والمهم فعلاً ان السيد الاعظم فى اول البحث قال ان المقصود بالبحث عن الثلج هو البخار الذى يتجمد فى الجوا وليس الماء المجمد ولكن هذه الروايه تقول نريد ان نتوضأ ولا نجد الا ماءً جامداً فكيف ادلك به جسدى ! ، فالوفر المتجمد فى الجوا الذى كالقطن المنفوش لا يدلك به الجسد ، وعلى كل حال فاذا نستخدم مما قلنا من كلمه الثلج معناها اللغوى يعم القسمين سواء كان ماءً مجمداً على الارض او كان على الفضاء او تم تجميد الماء بواسطه الاله او العلاج ونحوه فهذه كلها مصاديق الثلج والسؤال فى الروايه يعم هذه المصاديق كلها الا ان نجد قرينه على خلاف ذلك ولم نجد قرينه بل القرينه على عكس ذلك فالسيد الاعظم يقول القرينه ان المقصود به هذا المتكون فى الجو وليس الذى تم تجميده والروايه صريحه بانه الماء المجمد على الارض ففى الجو لا يوجد ماء انما الموجود هو البخار ، فهذا غير واضح . فتقول الروايه (ونريد ان نتوضأ ولا نجد الا ماءً جامداً) فهذا الذى فى الجوا يصير من البخار وليس من الماء (فكيف اتوضأ ادلك به جلدى) الدلك لا بد ان يبقى الذى يدلك به على حاله اما اذا كان دهن او مثل الدهن فلا يسمى دلكت لان الدلك يصير باليد وليس بالدهن ، فالذى يدوب يسمى غسل وليس دلكت ، اذن مقصود السائل هو هذا وجواب الامام ع فالمقصود بالثلج هو الثلج المتكون على الارض وجواب الامام ع على تقدير صحه النسبه نفسر به حكم الثلج وهو الماء المتجمد بسبب شدة البرد او شىء آخر .

ص: ٢٣٦

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٧، ابواب التيمم، ب ١٠، ح ٢، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

ذكرنا الروايه الاولى وقلنا انها معتبره سندا مع ان السيد الاعظم قال بانها ضعيفه , وقلنا انها واضحه الدلاله فى الجواز الغسل والوضوء بالثلج وكذلك الروايه الثانيه والثالثه ولكن الروايه الثانيه ضعيفه من جهة وجود معاويه ابن شريح , ولكن الكلام فى دلاله الروايه والسيد الاعظم يرفض الاستدلال بها من حيث الدلاله والسند وهى :

الروايه الثانيه : وهى ضعيفه السند بمعاويه ابن شريح فهو لم يوثق (وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن معاويه بن شريح قال : سألت رجلاً أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده فقال : يصيبنا الدمق والثلج ونريد أن نتوضأ ولا نجد إلا ماءً جامداً ، فكيف أتوضأ ؟ أدلك به جلدى ؟ قال : نعم) (١) لان السائل فيها يقول يصيبنا الدمق والدمق قلنا هو البرد القارص وقلنا بعضهم اعتبر الكلمه غير عربيه وقلنا انه غير واضح وانما هى كلمه عربيه والمعنى الاشتقاقي للدمق هو الهجوم المفاجئ ومن معنى اسم الجنس هو البرد القارص هكذا ورد فى المصادر الا ان فى مجمع البحرين وما قيل عن البعض الاخر ان الكلمه معربه .

والدلك بالجلد مع تحقق معنى الوضوء والغسل هذا هو المقصود من سؤال السائل فهو يقول اتوضأ والوضوء اخذ فيه غسل الوجه واليدين والغسل لا- يتحقق الا بتحريك الماء على المحل المقصود واما اذا لا يتحقق التحريك فلا يسمى غسلاً فالسائل يقصد انه يحرك الثلج ويتحقق بذلك الثلج على الجسم يتحقق تحريك الماء ولو كان التحريك قليلاً جداً فالإمام قال يصح ذلك الوضوء , ولكن هذه الروايه ضعيفه السند.

ص: ٢٣٧

١- وسائل الشيعة، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٧، ابواب التيمم، باب ١٠، ح ٢، ط آل البيت.

الروايه الثالثه : (وبإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن أحمد العلوى ، عن العمركى ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) ، قال : سألت عن الرجل الجنب ، أو على غير وضوء ، لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجاً وصعيداً ، أيهما أفضل ، أيتيمم أم يمسح بالثلج وجهه ؟ قال : الثلج إذا بل رأسه وجسده أفضل ، فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتيمم) (١) وهى ضعيفه السند من جهة محمد ابن احمد العلوى

اما الروايه الرابعه فهى ايضا ضعيفه من جهة عبد الله ابن الحسن الذى لم نجد له توثيقا , ومضمون هاتين الروايتين هو تحقق الغسل والوضوء بواسطه تحريك الثلج ومعلوم انه اخذ فى مفهوم الغسل والوضوء غسل المواضع والغسل لا يتحقق الا بتحريك الماء فيذن هاتان الروايتان تدلان على كفايه تحريك الماء المتحقق بتحريك الثلج وانه كاف بتحقيق معنى الوضوء ومعنى الغسل

فمن مجموع الروايات يستفاد هذا المعنى انه لا مانع من يتوضأ او يغتسل بواسطه الثلج بمعنى تحريك الماء على الجسم بواسطه

واستحاله الثلج وهذا المعنى مسلم لا يمكن رفضه حتى ولو لم تكن هذه الروايات لأنه قلنا اخذ الغسل فى مفهوم الغسل والوضوء وهذا متحقق،

ولاكن لنا ملاحظتان فى ما نسب الى السيد الاعظم

الاولى : انه يقول ان المقصود بالثلج هو هذا الذى يتجمد فى الفضاء وليس المقصود بالثلج هو الماء المتجمد على الارض بالآلات او باى نحو ، فهذا المعنى مرفوض باعتبار ان هذه الروايات التى قرأناها المقصود من الثلج فيها هو المتجمد على الارض وليس هو البخار والرطوبة المتجمده فى الفضاء والذى يكون بالتجمد يصبح مثل القطن وينزل الى الارض ، فما افاده غير واضح.

ص: ٢٣٨

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٧، ابواب التيمم، باب ١٠، ح ٣، ط آل البيت.

الملاحة-حظه الثانيه : _ انه يقول المقصود بالثلج هو الماء المتجمد فى الفضاء _ فنقول انه لا يوجد فى الفضاء ماء لان فى الفضاء الذى يتجمد هو البخار او الرطوبه اذا اثر البرد فيها فيتحول الى الثلج وينزل على هيئة القطن المنفوش وهو متكون من الرطوبه والبخار والبخار ليس ماءً اذ لو قلنا ان البخار ماء والرطوبه ماء فالبخار المرتفع من الاماكن النجسه والبول والبلوعه فلا بد ان نحكم بنجاسته وقلنا ان نفس البول هو مرتفع بصوره البخار فلازم ذلك نحكم بيطان الصوم باستنشاق البخار او بلعه مهما كان رقيقاً لأنك تقول انه ماء فحكمت عليه انه شرب الماء فكيف يكون صائماً وهو يشرب الماء فهذا اذن غير واضح.

وبذلك نلتزم ان هذا البخار والرطوبه فى الجو متولده من الماء وليس ماءً وهو شىء اخر ولذلك نلتزم بالاستحاله فالبول اذا تحول الى البخار فهو طاهر لأنه ليس بولا وكذلك الرطوبه المرتفعه فى الجو من الامكنه المتنجسه ليس نجستاً لأنها رطوبه وان كانت ناشتاً من النجس ولكن الناشئ غير المنشأ بخلاف الغبار فقد التزمت بان الغبار والتراب والارض والطين هذه شىء واحد حقيقتاً وتختلف هذه الامور باختلاف الحالات والترم بوحده الحقيقه والترم بما يترتب على وحده الحقيقه وهو ان الانسان اذا بلع الغبار فالبعض قال لا يوجد دليل على انه مفطر ولكن نحن قيدهنا فى الرساله العمليه اذا احسست بالطعم عند البلع بحيث يتحقق عنوان الاكل ونحو ذلك وحينئذ نحكم بنجاسه الغبار المرتفع من العذره ونحو ذلك لأنه عينه , فما افاده السيد الاعظم غير واضح , بقى الكلام فى التيمم بالثلج.

التيمم _ ما يصح التيمم به . بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به .

ص: ٢٣٩

قلنا ان الروايات اجنبية عن ثبات الغسل او الوضوء بالثلج بما هو ثلج فهذا لم يثبت .

بقى مشكله : وهى انه يظهر من بعض الفقهاء منهم العلامه فى المنتهى والشيخ الطوسى فى بعض كتبه انه اذا فقد الانسان الماء وكذلك فقد التراب ايضا _ والغبار ملحق بالتراب حسب ما فهمنا _ فيتيمم بالثلج يعنى يضع يده على الثلج كما يضع يده على الرض ويمسح جبينه وكفيه على نحو التيمم بالتراب , والكلام فى هذا القول وما هو مصدره

السيد الاعظم يقول حكم بعضهم التيمم بالثلج .

وليس فى الروايات الا واحده احتمال انها تدل على هذا المعنى وهناك بعض الامور الاخرى احتمال الاستدلال بها والعمده هو الروايه المعبره

الروايه : (وعن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : سألت عن رجل أجنب فى سفر ولم يجد إلا الثلج أو ماءً جامداً ؟ فقال : هو بمنزله الضروره يتيمم ، ولا- أرى أن يعود إلى هذه الأرض التى توبق دينه (١) والروايه وردت فى الكافى وفى

المحاسن للبرقى فتخيل بعضهم ان هذه الروايه تامر بالتيمم بالثلج لان الراوى فرض انه لا يجد الا الثلج او ماء جامدا فالأمام يقول هو بمنزله الضروره فيتيمم وهذا الاستدلال منهم اشتباه كبير والوجه فيه ان الامام ع حكم فى هذه الحاله ان الكلف يتيمم وليس مقصوده بماذا يتيمم

ص: ٢٤٠

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٥، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٩، ط آل البيت.

وبعبارة واضحة ان الراوى سأل الامام ع انه فى مكان لا يجد فيه الا الثلج او الماء الجامد (الثلج هو الذى يكون من تجمد البخار او الرطوبة فى الفضاء ويقع ايضا على الارض هذا المقصود من الثلج حتى يصح عطف الماء الجامد عليه وانه ليس المقصود من الثلج هاهنا الماء الجامد فيكون تفسير السيد الاعظم صحيح) فماذا يفعل هنا هل هو فاقد للماء ؟ وايضا لابد من فرض انه من بروده الجو وعدم تمكن المكلف من اذابه الثلج حتى يتحقق حقيقتا انه فاقد للماء اما اذا امكن وضع الثلج او البخار الجامد او الماء الجامد على الجسم بحيث يتحول الثلج الى ماء فهو واجد للماء وليس بفاقد له , وانما نفرض انه لبروده الجو وعدم تمكن المكلف من اذابه الثلج او الماء المنجمد الى الماء فماذا يفعل فالامام قال الآن هو فى حالة الضرورة فليتيمم اما انه باى شىء يتيمم فلم يذكر الامام ع ذلك فلم يذكر انه يتيمم بالثلج وانما قال انه بمنزله المضطر يعنى هو مضطر والآن يتيمم ولا ارى ان يعود , اذن التمسك بهذه الرواية لإثبات التيمم بالثلج انه من الغرائب .

ليس الامام فى مقام بيان ما يتيمم به وكلامنا فى بيان ما يتيمم به واما هذه الجملة الاخيره والتي اعرض عنها العلماء رض عن الخوض فيها فهو يعود الى فقه الرواية من جهة اخرى ومن جهة اخرى يستفاد منها ان المكلف لا يجوز له ان يورط نفسه اختيارا الى مكان لا يتمكن من الوضوء او الغسل فيه ويضطر الى التيمم ولذلك من هذه الفقره وفقرات اخرى فى موارد اخرى فى الفقه الاسلامى الحقيقى استفدنا انه لا يجوز للإنسان ان يورط نفسه ويذهب الى مكان يلزم فيه بالتقيه , اذن الاستدلال بالرواية على انها داله على التيمم بالثلج غير واضح .

واستدل بعضهم بان الصلاه لا تسقط بحال فاذا لم يوجد الا الثلج فمقتضى بقاء الامر الصلاه على اى حال فليتيمم بالثلج ؟

وهذا اضعف من الاستدلال بالروايه باعتبار ان الصلاه باقيه ولكنها مشروطه بالطهاره والطهاره فى القرآن والحديث امران فقط هما الوضوء او التيمم والغسل او التيمم وانت تريد ان تثبت طهاره ثلثه وهى التيمم بالثلج ببقاء امرها فهذا جدا غير واضح , فالصلاه لا تسقط بحال فهذا التعبير معناه ان المكلف باى حاله يتمكن ان يأتى بالصلاه عليه ان يأتى بها وبأى نحو كان لا يعنى تبديل شرط بشرط فانت تريد او تدعى تبديل الشرط بشرط اخر يعنى التيمم بالتراب تريد ان تجعل مكانها التيمم بالثلج .

وهكذا بعضهم حسب ما يظهر من كلماتهم استدل باستصحاب وجوب الصلاه نقول لا نحتاج الى الاستصحاب فأصل الوجوب مسلم ولكن بقاء الوجوب او استصحاب الوجوب لا- يثبت ان التيمم بالثلج يحقق شرط الصلاه , فكلامنا هو فى هل ان الثلج يحقق شرط الصلاه او لا يحقق ؟

فما تحصل هو ان الصحيح هو ما عليه مشهور علمائنا الا-برار وهو فى حاله فقد الماء او العجز عن استعماله ينتقل الى التيمم بالأرض او التراب وكذلك تنتقل الوظيفه الى الغبار .

الروايه الاخرى (أحمد بن أبى عبدالله البرقى فى (المحاسن) : عن حفص بن غياث ، عن أبى عبدالله (عليه السلام) قال : من آوى إلى فراشه ثم ذكر أنه على غير طهر تيمم من دثار ثيابه ، كان فى صلاه ما ذكر الله . أقول : وتقدم ما يدل على ذلك ، ويأتى ما يدل عليه فى صلاه الخوف) (1)

ص: ٢٤٢

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٦، ابواب التيمم، ب ٩، ح ١١، ط آل البيت.

وبطبيعته الحال هاهنا لا- غبار ولا- تراب ولا ثلج فكيف يتيمم الانسان فهذه الروايه ان ثبت سندها وهو لا باس به يكون حكما
خاصا فى حال النوم والا فى هذا ثوبه او دثاره او ملابسه فكيف يتيمم؟ فيكون هذا تسهيل من الله تعالى حتى يكون الانسان فى
حكم المصلى مادام ذاكرا لله , هذا اذا كان متمكنا من الوضوء او التيمم .

اما اذا كان فاقدا لما يتيمم به ولما يتوضأ به , الفقدان يتحقق اذا لم اصل الى الماء او الى ما يتيمم به وكذلك يتحقق بالعجز كما
لو كان امامى ولكن لا اتكن من استعماله او التراب موجود ولكن لا اتمكن من الوصول اليه لاحد الموانع او المرض فالمقصود
من الفقدان ما هو ظاهر من كلمات الاعلام هو نفس الماء او التراب غير موجود كلا- المقصود هو فقد الوضوء والتيمم فقد
الغسل والتيمم فما هو حكمه ذكر الاعلام اقوالا والسيد اليزدى قال سقوط الاداء وتكلم فيه ان شاء الله تعالى .

التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين .

اذا كان الانسان فاقدا للطهورين وان كان صدق العنوان يختلف باختلاف المباني فمن جوز التيمم بالثلج او اكتفى بإمرار الثلج
على الجسم وان لم يتحرك الماء بتحقيق معنى الغسل فعلى هذا رأى انما يتحقق فقدان الطهورين بفقدان الثلج ايضا اى انه
يفقد الماء وليس لديه غبار يتيمم به ولا- يوجد ما عليه غبار كما فى اللبد او العرف او السرج وايضا لم يجد الثلج على كلا
المعنيين الرطوبه والماء المتجمد فعلى هذا يتحقق فقد الطهورين ,

ص: ٢٤٣

ومن كلماتنا السابقه قلنا لم نؤمن بذلك لان الروايات مفادها هو تحريك الماء بالثلج وهو ادنى مراتب الغسل او الوضوء واما
تحريك الثلج وحده من دون ان يتحقق تحريك الماء ليس مطلوبا والروايات التى استدلت بها هى بين فاقده الدلاله او السند او
السند والدلاله , اذن عندنا ان الثلج لا يصح التيمم به ولا يكفى امراره على الجسم لتحقيق معنى الغسل او الوضوء ايضا , فيتحقق
مصادق فاقد الطهورين بفقد الماء والارض بمراتبه , وبهذا يتبين محل البحث تبعا للأعلام رض وهو انه اذا فقد الطهورين على
الترتيب .

تعبيرات الاعلام (فقد الطهورين) فسرت الطهور بالماء والتراب والمقصود بالفقد لابد ان نفسره بعدم الوجدان كما فسرناه فى
الآيه الشريفه والا فالماء موجود او التراب موجود لكن لا اتمكن ان اتوضأ او اتيمم لمانع عقلى او شرعى ,

اذن المقصود بالفقدان هو عدم التمكن وان كان كلام الاعلام وهو كالصريح بانه عدم الوجود وليس عدم التمكن وهذا جدا
غير واضح , وفى ثنايا كلماتهم يظهر انهم غير غافلين عن هذا المعنى اى انه عدم التمكن وليس عدم الوجود , هذ مجرد ملاحظه
لمخالفه التعبير السليم .

والكلام فى العجز عن الغسل والوضوء والتيمم عجزا شرعيا او عقليا , فماهى وظيفه المكلف حينئذ ؟

هناك اقوال مختلفه منهم من اوصلها الى سته اقوال :

القول الاول : وهو المشهور وقد مال اليه فى الجواهر وغيره وهو لا يجب عليه الاداء ولا القضاء فأدله القضاء هى فى مورد معين اما الكلام فعلا فهو فى وجوب الاداء وعدمه فالأدله التى يستدل بها فعلا ان الاداء لا يسقط اى ان الصلاه يؤديها بدون الطهور فما هو الدليل ؟

ص: ٢٤٤

يقول ان نفس الوجوب هو الذى يحتاج الى الدليل لا ان عدم الوجوب يحتاج الى الدليل وانه غير قادر على الوضوء او الغسل او التيمم فهو غير قادر على الصلاه المطلوبه فاذا كان غير قادر فلا بد من دليل يدل على وجوب الصلاه لان هذه التى يأتى بها غير التى هى مأمور بها مع الطهاره .

وتعرض الاعلام للأدله التى يستدل بها على وجوب الصلاه فى هذه الحاله , واستدل على ذلك

اولا : بما هو معروف من ان الصلاه لا تترك بحال .

السيد الاعظم علق على هذا بتعليقين :

الاول : بان هذا المعنى غير موجود فى الروايات , فاين الروايه التى تقول ان الصلاه لا تترك بحال حتى يعم حاله فقدان الطهور فهذا غير موجود .

الثانى : يقول نعم ورد فى روايه وردت فى المستحاضه وكان مضمونها ان المستحاضه لا تترك الصلاه , فيقول ان هذه الروايه وارده فى المستحاضه (وعن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعا ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زراره قال : قلت له : النفساء متى تصلى ؟ فقال : تقعد بقدر حيضها ، وتستظهر بيومين ، فإن انقطع الدم وإلا اغتسلت واحتشيت واستثفرت وصلت ، فإن جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ، ثم صلت الغداه بغسل الظهر والعصر بغسل المغرب والعشاء بغسل ، وإن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد ، قلت : والحائض ؟ قال : مثل ذلك سواء ، فإن انقطع عنها الدم وإلا فهى مستحاضه تصنع مثل النفساء سواء ، ثم تصلى ولا تدع الصلاه على حال ، فإن النبي (صلى الله عليه وآله) قال : الصلاه عماد دينكم) (1) يعنى ان الصلاه لا تترك للمستحاضه والالتزام بتلك الاحكام صلاه صحيحه فلا تترك الصلاه .

ص : ٢٤٥

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢، ص ٣٧٣، ابواب الاستحاضه، ب ١، ح ٥، ط آل البيت.

اقول :

اولا : نتعرض الى تعليقه الاول رض فنقول انه رض استدل بهذه الادله فى البحوث السابقه على ان الصلاه لا تترك بحال فهذا غير واضح فهل هو نحو من التراجع او هو اضطراب ؟ !.

ثانيا : قلنا فى بعض المباحث ان هذا الاهتمام من الامام ع هو رد على ابناء العامه وحتى هذا موجود عند بعض عوام الشيعة بان المرأه النفساء تبقى فى حال نفاسها بدون صلاه اربعون يوما , فالإمام ع يقصد بالتأكيد فى هذه الجملة ردا لهذه الفتوى التى تغلغت فى بيوتنا , اذن الروايه اجنبيه عن الاستدلال بها على هذا المعنى اى ان الصلاه لا تترك بحال , فلذلك انا ارجح التعليقه الثانيه على الاولى فالإمام فى بيان الرد على قول العامه , (انى لم اقل بوجود روايه فى ترك الصلاه اربعين يوما وانما اقول ان شبه المتفق عليه هو اكثره عشره ايام) .

الروايه الاخرى : (قال: وقال الصادق (عليه السلام): الصلاه ثلاثه أثلاث: ثلث طهور، وثلث ركوع، وثلث سجود) (1) استدل السيد الاعظم رض على سقوط الصلاه مع سقوط الطهور , لأنه قال ثلث طهور فاذا فقد الثلث فالمركب منتفى بانتفاء احد اجزائه او شرائطه ,

نقول : الروايه ضعيفه السند , والمقصود من الثلث ليس من حيث المساحه وانما هو من حيث الاجر او من حيث الاهميه فالطهور خارج عن الصلاه , فالاستلال بهذه الروايه دفاعا عن من قال بسقوط الصلاه بفقدان الطهورين جدا غير واضح فهى اجنبيه عن محل الكلام وهى ضعيفه السند , وكل فقيه يجزم بان ليس المراد من الثلث هو مساحه وامتداد العمل ويقسم الصلاه عليها ,

ص: ٢٤٦

١- وسائل الشيعة، العاملى، ج ١، ص ٣٦٦، ابواب الوضوء، ب ١، ح ٨، ط آل البيت.

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين .

كان الكلام فى ما استدل على سقوط الصلاة عند العجز عن الطهور وكنا فى مقام المناقشه على ما ذكره السيد الاعظم حيث انه استدل بروايه عن الصدوق فى الفقيه

الروايه : (قال: وقال الصادق (عليه السلام): الصلاة ثلاثه ثلاث: ثلث طهور، وثلث ركوع، وثلث سجود) (1) واشكلنا عليه بان الروايه مرسله فى الفقيه وليس لك الاستدلال بها ولكن هذا الاشكال غير وارد على السيد الاعظم وذلك لأننا انخدعنا بكلام المقرر فهو قال فى الفقيه ولم يذكر السندين الآخريين والا فالروايه موجوده فى التهذيب وفى الكافى وفى هذين المصدرين الروايه مسنده بسند معتبر وذكر صاحب الوسائل فى مقامين احدهما فى ابواب الركوع الروايه الاولى باب التاسع وكذلك ذكرها فى باب الثامن والعشرين من ابواب السجود الروايه الثانيه هناك ذكرها رض صاحب الوسائل هذه الروايه بسندين تامين , فإشكالنا على السيد الاعظم من حيث السند غير وارد .

والاشكال عليه من جهه الدلاله حيث قلنا انه لا بد من تفسير الثلث اما من حيث الاهميه او من حيث الاجر وليس من حيث اصل الصلاة فان الطهور ليس جزءا من الصلاة قطعاً فهو شرط , فهو من حيث الاهميه والاجر وليس الجزئيه والا لكان رفضاً للأدله وكتاب الله العزيز حيث دل ان الوضوء والتيمم والغسل هو قبل الصلاة حيث قال سبحانه (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (2) فكل ذلك دليل على ان الطهاره خارجه عن ماهيه الصلاة وليس داخله فى الصلاة اذن دعوى ان الطهور ثلث الصلاة ليس دلالة الروايه مقبوله فلا بد من تفسير الروايه بان الطهاره من الحدث اهميتها اهميه ثلث الصلاة او اجرها ثلث اجر تمام الصلاة وليس الجزئيه .

ص: ٢٤٧

١- وسائل الشيعة، العاملى، ج ١، ص ٣٦٦، ابواب الوضوء، ب ١، ح ٨، ط آل البيت.

٢- سورة المائدة، آيه ٦.

والذى نرفضه فى هذا الاستدلال مطلب آخر ومال اليه السيد الاعظم وغيره من الاعلام فقد قال الوجوب مشروط بالتمكن من الطهاره فهذا جدا غير واضح لان الوجوب قد أنشأ ويتحقق بمجرد دخول الوقت فقد قال المعصوم ع (وعنه ، عن محمد بن أبى حمزه ، عن ابن مسكان ، عن مالك الجهنى قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن وقت الظهر ؟ فقال : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر ؟ فقال : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين) (1) فحينئذ اصل الوجوب ان كان مشروطاً فهو مشروطاً بالوقت وليس بالطهاره شرط للواجب وليس للوجوب , فالاستدلال بهذه الروايه او غيرها من انه لا تشريع بدون الطهاره

فجدا غير واضح علينا .

نعم قياس الاشكال على هذا الاستدلال انه كما ورد لا صلاة الا بطهور فقد دل الدليل لا صلاة الا بفاتحه الكتاب او لا صلاة الا بركوع او الا بسجود او لا تعاد الصلاة الا بكذا مع انه الوجوب ثابت مع عدم التمكن من القراءة ومن الركوع وكذلك بدون السجود فنقول ان هذا الاشكال غير وارد باعتبار انه دلت الادله على انه اذا الانسان عجز عن الركوع والسجود فان له بدليل وهو الايماء وكذلك القراءة فان بدلها بدون قراءه او الصلاة جماعه فمثل هذه البدليه لم تثبت فى الطهور , فالنتيجه لا يمكن الاشكال على الاستدلال بما دل على انه لا صلاة الا بفاتحه الكتاب ولا صلاة الا بركوع او بسجود فالإشكال غير وارد , اما الاشكال الذى ذكرناه فهو وارد وانه شرط للواجب وليس للوجوب .

ص: ٢٤٨

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج٤، ص١٢٨، ابواب مواقيت الصلاه، ب٤، ط آل البيت.

ثم حاول الاستدلال على ثبوت الوجوب بقاعده الميسور بما ورد عن النبي ص (اذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم) .

الاستدلال بهذا الحديث ليس صحيحا والوجه فى ذلك لأنه

اولا : ضعف سند الحديث

ثانيا : ان الروايه ناضره الى الاجزاء وليس الى الشرائط فقال اذا امرتكم بشيء فأتوا منه اى من ذلك الشىء المأمور به ما استطعتم وفى المقام ليس الكلام فى الجزء انما الكلام فى الشرط لان الروايه لا تدل فى فأتوا منه اى من ذلك المأمور به مع فقد الشرائط ايضا فالروايه الداله على قاعده الميسور ان ثبتت فهى تدل فى صورته العجز عن بعض الاجزاء وليس العجز عن بعض الشرائط فالعجز عن الشرائط كله منتف وليس انه يكون بعضه ثابتا والمشروط ثابت بدون الشرط .

النتيجه الاستلال بقاعده الميسور ليس بصحيح ولكن يبقى الكلام فى ان الصلاه لا تترك بحال وقلنا ان السيد الاعظم قال لم يرد هذا النص فى روايه لا ضعيفه ولا قويه وهذا الاشكال منه رض غير وارد لأنه تتبعنا فهذه المقوله الفقهييه مستفاده من مجموع ما ورد فى روايات الصلاه .

فالنتيجه لا دليل على ان سقوط الوجوب مع العجز عن الطهور وانما الكلام فى هل تصح الصلاه بدون طهاره ويسقط الوجوب فالكلام فى سقوط الوجوب .

التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين .

الكلام فى فاقد الطهورين وقلنا ان القوم سلكوا مسالك فى نفي الوجوب ومنهم من ادعى الاجماع بل فى كلمات بعضهم اننا لا نعلم فى ذلك مخالف اصلا اى لا يجب عليه فعل الصلاه فى الوقت عند فقد الطهورين .

ص : ٢٤٩

وحاول السيد الحكيم اثبات وجوب الاداء فى مورد وهو ما اذا كان المكلف واجدا للطهور ثم بعد ذلك فقده سواء كان بعد الوقت او قبل الوقت ففى هذه الصوره يستصحب الوجوب الثابت قبل فقدان الطهور فيجب عليه لأداء .

وهذا غير واضح علينا حسب الصناعه :

لأنه اذا كان فاقدا للطهور قبل الوقت وانت وغيرك تقولون ان الوقت شرط فى الوجوب فاذا لم يدخل الوقت فكيف يثبت الوجوب حتى تستصحبه؟! فلامعنى حينئذ لجريان الاستصحاب بعد دخول الوقت فهو حين تمكنه من الطهور لم يكن هو مامورا بهذه الصلاه التى دخل وقتها _ وكان حسب الفرض انه صلى الصلوات السابقه _ فبعد دخول الوقت حل وقت الوجوب حسب

تعبيرهم ولكنه فاقد للطهور فلامعنى لهذا الاستصحاب , واما اذا كان فقدان الطهور بعد دخول فكذلك فإما ان يكون بعد مضى وقت كاف لفعل الصلاه اى انه كان يتمكن ان يتوضأ او يغتسل او يتيمم ويصلى ثم حصل له فقدان الطهور فهذا خارج عن محل الكلام فهذا قد حقق الوجوب مع القدره على الامتثال لان الكلام فى ما اذا لم يكن الامر كذلك , اما اذا كان فقدان فى وقت لا يتمكن المكلف فيه فعل الصلاه مع الطهور فهنا كيف يثبت الوجوب مع عدم تمكنه من الفعل حتى تستصحب الوجوب فهذا غير واضح , وكأنه قد كان ملتفتا الى كلامه لذلك فى نهايه كلامه امرنا بالتأمل .

والذى ينبغى ان يقال : ان قلنا بما قال القوم من ان الوجوب مشروط بالوقت والقدره فمقتضى الصنائه عدم الوجوب اذ المفروض حين دخول الوقت لم يكن متمكنا من فعل الصلاه والعجز عن الشرط عجز عن المشروط فاذا كان عاجزا فكيف يجب عليه فعل المشروط ولا يقاس هذا الشرط على باقى الشرائط لأنه فى باقى الشرائط جاء الامر من المولى بالاكْتفاء بالصلاه دون ذلك الشرط كما فى العجز عن التوجه الى القبلة او عن الساتر او الطمأنينه او طهاره البدن والثوب فهناك ادله وارده انه لا تسقط الصلاه _طبعا مع ملاحظه بعض الامور الاخرى كما فى تأخير الصلاه الى آخر الوقت فذاك خارج عن محل الكلام _ .

وفى المقام رغم ورود روايات فى حق العاجز عن الصلاه لم تتمكن من اثبات روايه واحده تدل على سقوط شرطيه الطهاره عن الصلاه مع العجز عن الغسل او التيمم , واما ان احتمال انه هذه الحاله نادرنا من ان يكون المكلف عاجزا عن الطهور بجميع اقسامه هذا مجرد احتمال فنحن والدليل فليس لدينا دليل فعلى هذا الاساس فمقتضى القاعده والصناعه لا وجوب للصلاه عليه _ هذا على تعبيرهم ان الوجوب مشروط بالوقت والقدره _ ومادام القدره مفقوده فلا وجوب , واطلاقات اقيموا الصلاه وغيرها لا تفيدنا فى المقام لأنها مقيده بالوقت والقدره حسب رأيهم لان القدره على الفعل المشروط مع الشرط شرط فى تحقق او توجه التكليف الى العبد فهنا ليس العبد ما مورا .

واما على المختار من ان الزمان وباقي الامور انها قيود اما للمكلف به او قيود للمكلف وليس لأصل الوجوب _ بالبيانات التى قدمناها فى محلها من ان الوجوب هو جزئى حقيقى غير قابل للتقييد وانما قابل للتعليق _ ومع قطع النظر عن هذا الجانب نقول ايضا ان التشريعات قد تمت وجف القلم فالرسول الاعظم ص يقول (وعن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي حمزه الثمالى ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى حجه الوداع فقال : يا أيها الناس ما من شىء يقربكم من الجنه ويباعدكم من النار إلا وقد أمرتكم به وما من شىء يقربكم من النار ، ويباعدكم من الجنه إلا وقد نهيتكم عنه ، ألا وإن الروح الامين نفث فى روعى) (١) فقد جف القلم وليس فى كل لحظه ينشأ وجوب جديد فقد انشأ الوجوب قبل زوال الشمس فالزوال وغير الزوال من قيود الصلاه فهى اما للمكلف او قيود للمكلف به كل فى موردته نلتزم به , فوجوب الصلاه ثابت لا نحتاج الى الاستصحاب ولا نحتاج الى التأمل فى ثبوت ذلك بدليل اجتهادى وجوب الصلاه ثابت حين زوال الشمس .

ص: ٢٥١

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج١٧، ص٤٥، ابواب استحباب الاجمال فى طلب الرزق، ب١٢، ح٢، ط آل البيت.

ويبقى الكلام في القدره على المشروط شرط مطلقا حتى مع فقدان الشرط فمعنى ذلك سقوط التكليف لأنه غير قادر على المكلف به , وعلى هذا الاساس ان الصنائه الاصوليه والفقيهيه عدم ثبوت الوجوب من جهه عدم القدره على المكلف به لا من حيث عدم التشريع , فالقدره على المكلف به شرط في التكليف والعجز عن الشرط عجز عن المشروط , فعلى كلاله المبنيين مقتضى الصنائه هو عدم وجوب الاداء ولكن مع ذلك نقول :

ان التتبع فى الآيات والروايات يجعل الفقيه المتأمل على قناعه ان الشارع لا يرضى بترك الصلاه مطلقا بحيث لو دخل الوقت وهو متمكن من الصلاه بدون طهاره مع ذلك الشارع لا يرضى .

ويؤيد هذا انه اذا فقد باقى الاجزاء والشرائط لا تسقط عنه الصلاه ومن هنا يقوى احتمال انه لم يتعرض الشارع المقدس والائمه الاطهار فى ما وصل الينا لم يتعرضوا الى هذا الشرط لندرته جدا والا فالتيمم بالملايس او باى شىء ولم يتركوا مجالا لفقدان التيمم ابدا , اذن التتبع يعطى الاعتقاد الجازم بان الشارع لا يرضى بترك الصلاه ولا شك انه هو الاحوط ولذا نلتزم بوجوب الاداء بالنحو الذى يتمكن منه ولكن هذا مبنى على القناعه الشخصيه للفقيه واعتقد ان القناعه موجوده عندنا فلا اقل القول بالاحتياط والجزم بسقوط الاداء يحتاج الى جراه ,

فصلاه المطارده موجوده وواجهه مع ان العدو يريد قتلك وهكذا صلاه الغريق وهو فى حاله الغرق , ولم يُبحث عنه هناك لأجل ان يتوضأ او لا يتوضأ لأنه فى حاله الغرق فكيف يمسح ويغسل فهو فاقد للطهورين , فعلى هذا الاساس نلتزم ولو التزم حكمى بوجوب اداء الصلاه والحكم بسقوط اداء الصلاه جراه على الشارع , فهناك يقول صلاه الغريق فالتعرض لها هو افتاء بوجوب الصلاه مع عدم الطهور , هذا تمام الكلام فى اصل وجوب الاداء .

والبحت فى وجوب القضاء فى حالتين الحاله الأولى انه صلى بدون طهور وفى الحاله الثانیه الاعتماد على فتاوى الفقهاء او ضنا منه ان الصلاه ساقطه عنه فلم يصلى مع ذلك بعد انتهاء الوقت هل يجب عليه القضاء او لا يجب ويظهر من البعض عدم وجوب القضاء منهم السيد اليزدى واما السيد الاعظم يريد ان يتمسك بروايه لإثبات الوجوب وهى :

والروايه هى: روايه زراره عن ابى جعفر (محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين ، عن ابن أبى عمير ، عن عمر بن أذينه ، عن زراره ، عن أبى جعفر (عليه السلام) ، أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو نام عنها؟ قال : يقضيها إذا ذكرها فى أى ساعه ذكرها من ليل أو نهار) (1)

التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين .

واما بالنسبه الى القضاء فقلنا البعض حاول الاستدلال على عدم وجوب القضاء كما ذهب اليه بعض الاعلام كما هو عند المحقق فى الشرائع وغير الشرائع فقال لا- يجب لا القضاء ولا الاداء فان الاداء لا دليل عليه مع فقد الشرائط والقضاء ايضا اذا كان فاتته الصلاه فكانت واجبتا عليه فلم يصلها وهذه لم تكن واجبتا عليه .

والبعض الآخر قال ان الصلاه يجب قضائها اذا كانت فى الوقت وخارج الوقت واجدتا لملاك وجوبها فاذا احرزنا الملاك فيجب القضاء لأنه ان كان الفعل واجدا ومتوفرا فيه ملاك الوجوب فمادام الملاك موجود فمقتضى الوجوب موجود فيجب عليه الاتيان خارج الوقت لان الملاك موجود واما اذا لم يكن الملاك موجودا فى اصل الفعل فحينئذ لا يجب القضاء وفى المقام مثل صلاه الحائض والنفساء فإنها فاقده للملاك فاذا كان الامر كذلك فليل القضاء لا يشمل , هكذا قال بعضهم ومال الى هذا المعنى صاحب التعليقه على العروه فى مصباح الهدايه .

ص: ٢٥٣

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٨، ص ٢٥٣، ابواب قضاء الصلوات، ب ١، ح ١، ط آل البيت.

ولكن هذا البيان لا يرجع الى محصل على المباني الجعفريه

الوجه فيه : انه ليس لدينا طريق لإحراز ملاكات العبادات فلما تجب الصلاه وماهو ملاكها فكل ذلك الطريق منسد فى وجهنا فاذا لم يكن لنا طريق ولا- سبيل الى معرفه الملاك والا من خلال الدليل والدليل كاشف للملاك لا ان الملاك يكون سبيلا لمعرفة الحكم فالتيجه هذا البيان منى وجود الملاك وعدم وجود الملاك لا يستقيم مع مباني الجعفريه .

السيد الاعظم رض على ما نسب اليه حاول الاستدلال بالمعتبره وهى صحيحه زراره :

والروايه هي: روايه زراره عن ابي جعفر ع (محمد بن الحسن ياسناده عن الحسين ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينه ، عن زراره ، عن أبي جعفر (عليه السلام) ، أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو نام عنها ؟ قال : يقضيها إذا ذكرها في أي ساعه ذكرها من ليل أو نهار) [(١)] ، فالسيد الاعظم اراد ان يستدل بهذه المعبره على قضاء الصلاه لمن ترك الصلاه لفقدان الطهورين وذكر تقريين لهذا الاستدلال

الاول : يقول ان النسيان في الروايه ليس لها الموضوعيه في وجوب الصلاه بل ذكر النسيان ذكر من باب بيان ما يكون عادتا من المسلم سببا لترك الصلاه وليس للنسيان موضوعيه انما ذكر النسيان لأجل انه لم يصل بعد فرض الوجوب او مطلقا ترك الصلاه.

بعباره اخرى : كلمه النسيان تدل على ترك الصلاه نسيانا ولكن لم يرد النسيان في كلام السائل ولا كلام المعصوم لأجل ان للنسيان موضوعيتا بل هو كمثل لتحقق ترك الصلاه ومعنى ذلك اذا تحقق ترك الصلاه فيكون يجب لقضاء ، ويضيف الى ذلك فيقول من هنا نكتشف ان الصلاه المتروكه مطلقا لها ملاك ملاك الوجوب موجود فيها فيجب القضاء .

ص: ٢٥٤

١- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٨، ص ٢٥٣، ابواب قضاء الصلوات، ب ١، ح ١، ط ال البيت.

اولا : ان النسيان لا موضوعيه له بل الموضوعيه هو لما هو مسبب عن النسيان وهو ترك الصلاه

الثانيه : مطلق ترك الصلاه هو موضوع لوجوب القضاء

الثالثه : وهى موجوده فى طى كلماته يقول لو كان للنسيان موضوعيتا فمعنى ذلك ان مع تعمد الترك لا يجب لقضاء لأنه لم يتركها نسيانا بل تركها متعمدا وهذا لا يليق بمسلم وبما انه لا يليق بمسلم فلذا ترك التعمد وانما المسلم الملتزم انما يترك لنسيان او غفله او نحو ذلك , هذه النقاط الثلاثه مهمه فى كلامه رض .

وفيه :

اولا : انت تقول ان هذه الصلاه المتروكه لأجل فقدان الطهورين انها واجده لملاك وجوب القضاء ! وهذا ينافى قولك عدم وجوب الاداء فان كان الصلاه من فاقد الطهورين واجده للملاك فلما لا تفتى بوجوب الاداء ؟

الملاحظه الثانيه : انه قال لا- موضوعيه للنسيان فنقول كلمه النسيان وان كانت وزردت فى سؤال السائل فقط ولكن يمكن ان يدعى ان النسيان ملحوظ فى كلام الامام ع , فكلمه ذكر تشعر انه كان ماسيا والذكر يأتى بعد النسيان ولكن لا ينبغى تفسير ذكر فى المقام فى مقابل النسيان والا معنى ذلك ان جواب الامام ع ناقص لأنه سئل عن ترك الصلاه نسيانا وسئل عن من صلى بدون طهور صلى وترك الطهور نسيانا وهو نائم , فالذكر ذكر فى كلام المعصوم ع وليس المقصود به الذكر بعد النسيان قطعاً ليس هذا هو المراد والا الامام لم يوجب القضاء فى ما اذا نام عن الصلاه ولم يوجب القضاء اذا صلى بدون طهور ! , اذن ليس كلمه الذكر فى كلام الامام ع مقابل النسيان وانما فى اى وقت ذكر فوت الصلاه وليس نسيانه للصلاه , فهذا غير واضح , اذن كلمه النسيان لا فى المدلول الالتزامى ولا فى المدلول المطابقى ذكر كلمه النسيان فى كلام الامام ع انما هو فى كلام السائل ,

فتحصل ان ما ذكره رض غير واضح .

التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين .

استدل السيد الاعظم بروايه زراره عن ابي جعفر (محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زراره ، عن أبي جعفر (عليه السلام) ، أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو نام عنها ؟ قال : يقضيها إذا ذكرها في أى ساعه ذكرها من ليل أو نهار) (١) استدل بها بتقريبين :

التقريب الثانى : السيد الاعظم وجهه هذه الروايه ببيان آخر على ما نسب اليه ومضمون كلامه ان الامام ع حكم بوجوب القضاء اذا كان نسي الصلاه او صلاها بدون طهور فمن هنا نستفيد وجوب الصلاه اذا كان لم يصلها بطريق اولى .

نقول ان قياس الاولويه جدا غير واضح علينا فى العبادات وحتى فى المعاملات الا فى بعض الموارد حيث وجد شبه تصريح من الامام ع الى مناط الحكم فى المعاملات وعممنا الحكم هناك تبعاً للأعلام واما فى العبادات فلا يوجد قياس الاولويه فى الفقه الجعفرى ابدا بل هناك عندنا ما يدل على ان الشارع لا يريد منا ان نتمسك بذلك فورد فى كفارات الاحرام من صاد فعليه الكفاره واما اذا عاد فليس عليه الكفاره (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ) (٢) ومعنى ذلك ان الاحكام الشرعيه والعبادات تجرى مجارى ومسالك ومناطات لا ندرکها ابدا فقياس الاولويه غير واضح , فما افاده رض من التقريبين للاستدلال بهذه الصحيحه غير واضح ولكن مع ذلك نلتزم بوجوب القضاء ان لم يصلى بدون طهور , فاقد الطهورين ولم يصلى بهذه الروايه التى استدلت بها السيد الاعظم لكن ببيان آخر وليس ببيان السيد الاعظم رض , فقلنا يقول الامام الباقر ع (يقضيها اذا ذكرها) وفسرنا ذكرها بفوت الصلاه كل من يتذكر ومعلوم ان المقصود بالذكر انه بمعنى علم ان عليه فائته فليصليها ولذلك يكون هذا حكما للصور المذكوره فى السؤال كلها .

ص: ٢٥٦

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٨، ص ٢٥٣، ابواب قضاء الصلوات، ب ١، ح ١، ط آل البيت.

٢- المائده/السوره ٥، الآيه ٩٥.

وهذا التقريب سليم من كل مناقشه حسب ما نتخيل والعلم عند الله فالصحيح ان الصحيحه تدل على ان من علم ان عليه فريضه بعد الوقت فهو لم يصلها فى الوقت فعليه ان يقضيها فهذا مضمون الصحيحه .

الروايه الاخرى (وياسناده عن محمد بن على بن محبوب ، عن العباس ، عن عبدالله بن المغيره ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن رجل صلى الصلوات وهو جنب اليوم واليومين والثلاثه ثم ذكر بعد ذلك ؟ قال : يتطهر ويؤذن ويقيم فى أولهن ثم يصلى ويقيم بعد ذلك فى كل صلاه ، فيصلى بغير اذان حتى يقضى صلاته) (١) قلنا ان ذكر

ان صلواته لم تكن صحيحه , فهذه الروايه كالصريحه فى ان من صلى بدون التطورين فعليه ان يقضى .

فالتتيجه ان ما تحصل من الروايتين ان من لم يصلى فى الوقت وعلم ان فى ذمته صلاه لم يصلها فعليه ان يقضيها

الروايه الثالثه : وهى معتبره مضمرة زواره _ والاضمار عن طريق زواره لا يضر كما عليه الاعلام رض _ (محمد بن يعقوب ، عن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زواره قال : قلت له : رجل فاتته صلاه من صلاه السفر فذكرها فى الحضر ؟ قال : يقضى ما فاتته كما فاتته ، إن كانت صلاه السفر أداها فى الحضر مثلها ، وإن كانت صلاه الحضر فليقض فى السفر صلاه الحضر كما فاتته) (٢) ومعناه ان ما فاتت المكلف من الصلاه ولم يذكر اى سبب فاتته لفقدان الطهاره او النوم او النسيان ,

ص: ٢٥٧

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٨، ص ٢٥٣، ابواب قضاء الصلوات، ب ١، ح ٣، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٨، ص ٢٦٨، ابواب قضاء الصلوات، ب ٦، ح ١، ط آل البيت.

فتحصل انه لا ينبغي الريب فى وجوب الصلاه فى من لم يصلى لفقد الطهورين سواء اوجبنا الصلاه بدون طهور او لم نوجب ولكن هو لم يصرح , موضوع وجوب القضاء هو عدم التيان بالصلاه فى الوقت فى هذه الروايات والروايات الاخرى فى ابواب الفقه ولكن يبقى الكلام ان قلنا انه يجب عليه فعل الصلاه بدون الطهورين كما التزمنا _ قلنا ان الصناعته تقتضى عدم الوجوب لأنه عاجز كما انها تقتضى عدم الوجوب على النائى والناسى لأنه غير قادر وذلك لحديث رفع القلم _ ولكن اذا لم يصلى لفقدان الطهورين فوجوب الصلاه عليه لا ينبغي الريب فيه وانما الكلام يأتى فى من صلى بدون الطهورين وليس من باب الصلاه وانما من جهه الاهتمام الزائد من قبل الشرع المقدس بالصلاه بحيث لا يرضى المولى بترك الصلاه وقد صلى فهل يجب عليه الصلاه او لا-؟ يمكن ان يقال انه يجب عليه الصلاه ايضا وذلك لان الصحيحه الاولى لزراره قال (سئل عن رجل صلى بغير طهور) فهو صلى بغير طهور فمقتضى الروايه انه صلى بغير طهور سواء كان عن عجز او اى سبب كان تخيل انه متوضى او على جنبه ونسى الغسل وصلى .. فقال ع يقضيها اذا ذكرها اى اذا علم انه لم يصلها بدون طهور , اذن مقتضى الصناعته يجب عليه القضاء مطلقا , فان كان لم يصلى فقد صدق عليه عنوان الفوت _ رفضنا كون الفوت امر وجودى واتينا بشواهد من اللغه العربيه بان الفوت هو عدم الادراك (فهذا لم يدرك الصلاه بطهور فعليه القضاء , ولكن الفتوى قلنا شبه شاذه لأنه قلنا يجب عليه فعل الصلاه بدون طهور ثم اذا تمكن بعد الطهور يقضى تلك الصلاه ولكن نتحمل هذه الفتوى على خلاف الصناعته لأنه قلنا ان اصل وجوب الاداء ليس على مقتضى الصناعته التى تقتضى وجوب الصلاه مطلقا صلاها بدون طهور او لم يصلها اصلا لان الروايه تقول صلى بدون طهور عليه ان يقضى الصلاه .

فمجرد فعل الصلاه فى الوقت اذا لم يكن ذلك الفعل مستوفيا للشرائط فيجب عليه الفعل بعد الوقت اذا ذكرها.

التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين .

قلنا ان فاقد الوضوء او الغسل لا- يجب عليه اداء الصلاه لأنه غير متمكن من الصلاه لعدم تمكنه من الشرط ولكن التأمل فى الروايات الشريفه تجعل الفقيه مقتنعا قناعتا تامه بان الشارع لا يرضى بترك الصلاه باى نحو تمكن المكلف من فعلها وعلى هذا الاساس هو وجوب الاداء .

واما وجوب القضاء فالروايات التى قرأناها والتى لم نقرأها وهى موجوده فى ثنايا الكلمات المرويه عن المعصومين ع تقتضى وجوب القضاء على هذا الانسان سواء صلى مع فقدان الطهورين او لم يصلى فان الروايات تقول ان من صلى بدون طهور فعليه ان يقضى يعنى من صلى بدون طهاره من الحدث عليه ان يقضى وكذلك الروايات فى ثنايا كلمات من فاتته صلاته فالفوت بمعنى لم يدرك الصلاه وهذا لم يدرك مع قطع النظر عن فتوانا السابقه اى بوجوب الاداء فهذا لم يدرك الصلاه فعليه ان يقضى , ثم قال السيد اليزدى

(وإذا وجد فاقد الطهورين ثلجا أو جمدا، قال بعض العلماء بوجوب مسحه على أعضاء الوضوء أو الغسل وإن لم يجز، ومع عدم إمكانه حكم بوجوب التيمم بهما، ومراعاة هذا القول أحوط فالأقوى لفاقد الطهورين كفايه القضاء، والأحوط ضم الأداء أيضا ... هذا كله إذا لم يمكن إذابه الثلج أو مسحه على وجهه يجرى وإلا تعين الوضوء أو الغسل ولا يجوز معه التيمم أيضا) (1)

ص: ٢٥٩

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٢، ص ١٩٥، ط جماعه المدرسين.

هذه المسأله مال السيد الاعظم على ما نسب اليه فى حكم المسأله (٣٧) من الفصل السابق وكان مفاد تلك المساله ان لدى المكلف ماء مطلق لا يكفى للوضوء او لا يكفى للغسل ولكن ان اضاف الى هذا المطلق ماء مضافا كالعصير مثلا فيصبح الماء كافيا للغسل او الوضوء فقال هناك بالوجوب والسيد الاعظم مال الى ذلك وايدى حكيم الفقهاء رض , وتقدم منا الكلام هناك وقلنا ان صدق عنوان التمكن من الماء بهذا فيجب فعل ذلك والا هو ايجاد للماء وليس هو تمكن من الماء ويوجد فرق بين التمكن والايجاد للماء فمعنى التمكن هو ان الماء موجود بالمقدار الكافى للغسل او الوضوء ولكن لم تصل يدى اليه فوجب على الوصول الى ذلك الماء بمقتضى الادله الداله على وجوب تحصيل الماء واما ايجاد شىء غير موجود فهذا ليس معنى الآيه الشريفه , والسيد الاعظم وكذلك نحن وباقى الفقهاء رض فى الآيه الشريفه (ان لم تجدوا) التزمنا انه ان لم تتمكن وليس عدم الوجود هو مقابل العدم والوجود كلا فان الماء موجود فى الدنيا فحتى لو كان الانسان موجود فى الصحراء هو لم يقدر ان يرفع عطشه مع ان الماء موجود فى البحار والارض , فالمقصود اذن هو التمكن فان صدق انه اضاف الماء المضاف الى الماء المطلق

عبارة عن التمكن من الماء فما افتى الاعلام واضح اما فى المقام فقال السيد الاعظم وكذلك السيد الحكيم ربطوا هذه المسألة بالمسألة السابقة فقالوا كما يجب خلط الماء المضاف لأجل التمكن من الوضوء او الغسل كذلك يجب اذابه الثلج ! فنقول ان اذابه الثلج هو ايضا ايجاد فهذا جدا غير واضح من الاعلام الاجلاء , والسرفى ذلك انه يجب الالتفات الى نقطتين :

ص: ٢٦٠

الاولى واشرنا اليها وهو فرق بين التمكن من الماء و خلق المكنه والقدره من الوصول والتمكن من الماء وبين ايجاد الماء فهذا شىء وذاك شىء آخر , نعم لو كان شخص اعطاه الله قوهً خارقهً فيحمل الحجر فيصبح الحجر ماءً وليس يشق الحجر ويصل الى الماء كلا- بل يتحول الحجر الى الماء فهل يجب عليه ذلك؟ الجواب لا- دليل على ذلك لان هذا خلق للماء وليس القدره والتمكن من الوصول وفهمنا من الآيه الشريفه (ولم تجدوا) يعنى لم تتمكنوا والروايات التى ورد فيها وجوب البحث غلوه او غلوتين فقالوا الوصول الى الماء الموجود فى المنطقه التى هو موجود فيها .

الثانيه : ان هذه المسأله _ اذابه الثلج _ ليس مرتبطه بتلك المساله فقلنا انه لا بد من صدق التمكن من الماء وقلنا هناك ايضا ان تحديد المصاديق بيد العقل وليس بيد العرف كما يقوله الاعلام , فقلنا ان صدق عقلا انه متمكن من الماء فبها ونعمت , واما فى المقام فنلتزم بوجود اذابه الثلج ولكن لا لان الثلج ماء فان الثلج قلنا ليس ماءً وقلنا انه غير الماء سواء فسرنا الثلج بما فسرته السيد الاعظم بانه البخار المتجمد فى الجو او بالمعنى الاعم الشامل للثلج المتحقق بالعلاج او البروده الطبيعىه او لم نقل فهذا الثلج ليس ماءً فاحدهما يختلف عن الاخر , ولكن توجد روايات يمكن الاستفاده منها وجوب اذابه الثلج فنلتزم تعبداً بوجود اذابه الثلج واما هناك فكان المطلب اجتهاديا انه يصدق التمكن او لا يصدق اما هنا فالروايات موجوده وان لم نرى الاعلام استدلوا بها , وقد قرأنا هذا الروايات اكثر من مره ولكن فى كل مره لجانب معين ,

الروايه الاولى: (محمد بن الحسن ياسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن علي بن إسماعيل ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يجنب في السفر لا يجد إلا الثلج ؟ قال : يغتسل بالثلج أو ماء النهر) (١) قلنا مرارا ان الغُسل في مفهومه اخذ الغُسل والغسل هو حركة الماء على الجسم فيدون حركة الماء يكون مسحاً والغسل انما يتحقق بحركة الماء ولو بحركة بسيطه , وقلنا هناك في مقام التفرقه بين الغُسل والغسل والمسح استشهدنا بشعر أمرئ القيس في معلقته وهو يصف فرسه فيقول (ولم ينضى بماء فيغسل) يعنى لم يتحرك العرق على الفرس فحركة العرق على الجسم عبر عنها بالغسل فالغسل لغه في العرف العربي القديم هو حركة الماء على الجسم فاذا فسرنا الغسل بهذا فترجع الى قول الامام ع لما سأله محمد ابن مسلم وقال لا يجد الا الثلج فقال ع يغتسل بالثلج , ويعيننا على هذا الفهم الروايه الثانيه وهى ليس فى سندها من يتوقف فيها الا محمد ابن محمد العلوى فروى الشيخ الطوسى ياسناده عن ابن محبوب وسنده اليه صحيح عن العمركى وهو البوفكى وبوفك منطقته فى اليمن وكان هذا الرجل عظيم المزله فى ولاء اهل البيت ع

الروايه الثانيه: (وياسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن أحمد العلوى ، عن العمركى ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) ، قال : سألته عن الرجل الجنب ، أو على غير وضوء ، لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجا وصعيداً ، أيهما أفضل ، أيتيمم أم يمسح بالثلج وجهه ؟ قال : الثلج إذا بل رأسه وجسده أفضل ، فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتيمم) (٢) , فهذه الروايه مؤيده لفهمنا للروايه المعتمره وقلنا انها مؤيده لان فيها ضعف السند والا فان الدلاله واضحه ,

ص: ٢٦٢

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٦، ابواب التيمم، ب ١٠، ح ١، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٧، ابواب التيمم، ب ١٠، ح ٣، ط آل البيت.

الروايه الثالثه (وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن معاويه بن شريح قال : سأل رجل أبا عبدالله (عليه السلام) وأنا عنده فقال : يصيبنا الدمق والثلج ونريد أن نتوضأ ولا نجد إلا ماءً جامداً ، فكيف أتوضأ ؟ أدلكك به جلدي ؟ قال : نعم) (١) ولكن قلنا يفسر بالروايه السابقه بحيث يكون الدلك والدلك غير المسح فالإمام يأمره بتحريك الماء على الجسم .

التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين . بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين .

تحصل مما ذكرنا انهع يجوز الغسل او الوضوء بالثلج ولكن مع فرض تحقق معنى الغسل الذى حققناه وبمقتضى ما فهمناه من الآيات والروايات وفهمنا من اللغات العربيه القديمه من ان الغسل يتحقق بحركه الماء على العضو المراد غسله ولو بتحريكه الى ان يتحقق حركه الماء ولو بمقدار الدهن فهذا غسل بلا اشكال حتى مع وجود الماء الصافى , ولعله اليه تشير صحيحه محمد ابن مسلم : (محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن على بن إسماعيل ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يجنب فى السفر لا يجد إلا الثلج ؟ قال : يغتسل بالثلج أو ماء النهر) (٢) يعنى جعل الامام ع الاغتسال بالثلج كالاغتسال بالماء فهذا معناه هذا احد فردى الغسل .

ص: ٢٤٣

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٧، ابواب التيمم، ب ١٠، ح ٢، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٦، ابواب التيمم، ب ١٠، ح ١، ط آل البيت.

انما الكلام وقع فى جواز التيمم بالثلج بدون ان يتحقق معنى الغسل ويظهر من بعضهم على ما نقل واحتمل ان يكون كلمات بعض فقهاءنا القدماء تقتضى ذلك وهو جواز التيمم بالثلج مع عدم تحقق معنى الغسل ايضا , ودليل هذا الحكم ليس بأيدينا الا بعض الادله منها ان الصلاه لا- تسقط بحال ومنها الآيه (ان الصلاه كانت عللا المؤمنين كتابا موقوتا) وهذا الاستدلال من الغرائب لان الكلام ليس فى وجوب الصلاه وبقاء الوجوب انما الكلام هو فى التيمم بالثلج فهل وجوب الصلاه يعنى وجوب الصلاه بالثلج ؟ لا ملازمه بينهما .

كما ان الاستصحاب لوجوب الصلاه او التطهر هذا ايضا لا يثبت جواز التيمم بالثلج .

اما قاعده الميسور استدلل بها ولكنها اجنبية عن محل الكلام على فرض ثبوتها ونحن رفضناها جملة وتفصيلا لضعف السند وضعف دلالة الروايات التى استدلل بها على القاعده وعلى فرض ثبوتها فهى انما تجرى فى ما اذا كان الواجب مركبا من اجزاء يكون المكلف قادرا على بعضها وغير قادر على البعض الاخر من الاجزاء واما التمسح ونحوه بالثلج ليس من اجزاء الصلاه وعلى فرض جريان القاعده فجريرانها مع فرض العجز عن بعض الشرائط فهذا معناه الاكتفاء ببعض الشرائط بعد ان ثبت انه شرط وداخل فى الشرط لو ثبت ان التيمم بالثلج طهور فيمكن ان يقال لا- يتمكن من التيمم بالتراب ويتمكن من التيمم بالثلج فيكون قاعده

الميسور جاريه ولكن الكلام فى ان التيمم بالثلج شرط من شرائط الصلاه او لا ؟ , فقاعده الميسور لا تجرى لا من جهه الاجزاء ولا من جهه الشرائط .

ولا- يوجد دعوى الاجماع مسنده بمعنى ان يكون هنا كإجماع يمكن الاعتماد عليه انما الموجود بيد المستدل بعض الروايات وهما روايتان

ص: ٢٦٤

الروايه الاولى : روايه محمد ابن مسلم (محمد بن مسلم عن أبي عبدالله (عليه السلام) ، في رجل أجنب في سفر ولم يجد إلا الثلج أو ماءً جامداً ، فقال : هو بمنزله الضروره ، يتيمم ، ولا- أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي توبق دينه) (١) سأل الامام الصادق ع عن رجل اجنب ولا يجد في الارض الا الثلج والماء الجامد _ عطف الماء الجامد على الثلج هو البخار المتجمد في الجو وهو في قبال الماء الذى يجمد في النهر او بطرق معينه _ والامام ع قال انه بمنزله الضروره , فحاولوا الاستدلال بها على جواز التيمم بالثلج او الماء الجامد وهذا الاستدلال غريب جدا باعتبار ان الروايه دلت على وظيفه المكلف العاجز عن الوظيفه المائيه فقال الامام ع انه بمنزله الضروره فعليه ان يتيمم وليس هو في مقام ما يتيمم به لانه لم يذكر انه يتيمم بهما او به اذن الاستلال على ذلك غريب جدا .

الروايه الثانيه: وهى فى المقنعه وذكرها فى الوسائل (محمد بن على بن الحسين فى (المقنع) قال : روى : إن أجنبت فى أرض ولم تجد إلا- ماءً جامداً ولم تخلص إلى الصعيد فصل بالتمسح ، ثم لا تعد إلى الأرض التي توبق فيها دينك) (٢) فقالوا ان المقصود بالتمسح هو بالثلج او بالماء الجامد وهذا الاستدلال ايضا غير واضح باعتبار ان المقصود بالصعيد حسب فهم الاعلام هو التراب والارض ونحو ذلك فمقصود السائل بناء على هذا التفسير لاتصل يده الى الارض لان الارض كلها مغطاه بالأرض او الماء الجامد والامام ع يقول يتمسح ولكن لم يذكر بما يتمسح هل بالثلج او على عرف لدابه او على ملابسه او غير ذلك فلم يذكر فكل هذه الامور محتمله .

ص: ٢٦٥

-
- ١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٩١، ابواب التيمم، ب ٢٨، ح ٢، ط ال البيت.
 - ٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٩١، ابواب التيمم، ب ٢٨، ح ٣، ط ال البيت.

واما على تفسيرنا للصعيد وهو كناية عن النظافه الارض النظيفه يتيمم بها فمعناه لا تصل يده الى الارض النظيفه حتى يتيمم فقال الامام ع تمسح فيجربى ما ذكرناه من ان الروايه لم تتعرض الى ما يتمسح به , فعليه الروايه اجنبية .

نعم من هذه الروايه والروايتين السابقتين يستفاد حكم وهو لا يجوز الذهاب الى مكان لا يتمكن المكلف من الصلاه بالطهاره المائيه دائما ونحن تعدينا بمقتضى الادله انه لا يجوز ان يقيم بمنطقه لا يمكنه الالتزام فيها بالشرع الشريف وتعدينا ايضا انه لا يجوز للإنسان ان يورط نفسه بالتقيه حتى يضطر الى الصلاه باقتداء من لا يجوز الاقتداء به او غير ذلك نعم اذا كان عن اجبار فهذا مطلب اخر . هذا تمام الكلام فى هذه المساله .

ثم تعرض السيد اليزدى الى الترتيب فيما يتيمم به فقال التراب بجميع اقسامه وهو مقدم على الرمل والرمل مقدم على الحجر والمدر , اما التراب بجميع اقسامه فهذا واضح لأنه صعيد على جميع الاقوال وتقديمه على الرمل لاحتمال ان الرمل لا يصدق عليه عنوان الصعيد كما نقل عن ابي عبيده ولكن هذا التقديم بعوى انه ليس صعيد مستندا الى قول ابي عبيده ولكن ابا عبيده لم يذكر لنا شاهدا او دليلا من الاستعمالات العرييه على الرمل فإذن هو استنباط له حجه له وعليه , اذن لم يثبت عدم صدق الصعيد على الرمل ولو من باب الاحتمال حتى يثبت تقديم الصعيد عليه انما هو من الصعيد كالتراب ولكن السيد اليزدى يقول يقدم .

اما تقديم الرمل على الحجر والحجر باعتبار تقوف على صدق الصعيد على الجبل ولكن تقدم منا انه وان كان لا يصدق الارض على الجبل وبمقتضى الكلمات لأمر المؤمنين ع (ووطد بالصخور ميدان ارضه) فالصخور غير الارض فهذا صحيح ولكن بينا هناك ان مقتضى الذوق الفقهي انه جواز التيمم بالجبال كالتراب فلا دليل على هذا الترتيب ايضا وكما ان تقديم الحجر على المدر او بالعكس بعد صدق الصعيد عليهما لا دليل عليهما ولكن لمجرد الاحتمالات فى كلمات الفقهاء ان هذا عند الضروره وذاك مطلقا بدون ضروره ذكر السيد اليزدى ما ذكر بعنوان الاحتياط الاستجابى

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _ فاقد الطهورين .

مسأله ٢): لا يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ والآجر والخزف والرماد، وإن كان من الأرض ... (١)

افاد السيد اليزدى رض ان التيمم بالرماد ولو كان من الارض يتوقف فيه وانه ليس من الارض وان كان اصله من الارض , ربما تأتي حراره شديده فيخرج عن كونه ترابا ويصبح رمادا فخصائص التراب لم تكن موجوده فيه فمثلا يمكن ان يكون من التراب آجر او خزف او نحوه وبعدما يحترق فلا يكون هذا الاثر موجودا فيه فهو رماد حاصل من احتراق التراب فاحتراق كل شىء بحسبه فبعض المعادن اذا ازدادت حرارتها تحترق فلا تبقى فيها خاصيتها وكذلك الحجر اذا اثرت الحراره الزائده فيه يخرج عن خاصيه الحجر فالحجر المحروق والتراب المحروق خرج عن اسم الارض فلا معنى لتجوز التيمم بذلك , والروايه الحاكيه عن قول امير المؤمنين ع انه منع التيمم بالرماد فقال انه لا يخرج من الارض انما يخرج من الشجر فكلام السائل وكلام الامام ع راجع الى رماد الخشب وليس رماد التراب او الحجر ولكن ربما يقال ان فى الروايه اشاره الى عله او ملاك الحكم المذكور فى الروايه :

(محمد بن الحسن ، عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن الحسين ، عن فضاله ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي (عليه السلام) ، أنه سئل عن التيمم بالجص ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالنوره ؟ فقال : نعم ، فقيل : بالرماد ؟ فقال : لا ، إنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر) (٢) فقالوا ان هذه الجملة تشير الى ملاك الحكم فى جواز التيمم بالنوره وبالجص وعدم جواز التيمم بالرماد وهذا ملاك التيمم موجود فى الارض المطبوخه وكذلك الحجر المحروق لانهما يخرجان من الارض وخصوصا على رأى من يقول ان الحجر من الصعيد فحينئذ يمكن ان يقال يمكن الاستدلال المذكور بالروايه على جواز التيمم الحاصل من التراب او الحجر لان رماد التراب من التراب ورماد الحجر من الحجر فهما من الارض فيصح التيمم بهما ,

ص: ٢٦٧

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٩٦، ط جماعه المدرسين.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٢، ابواب التيمم، ب ٨، ح ١، ط آل البيت.

حكيم الفقهاء استشكل فى هذا التعليل فيقول ان الروايه ليست ضاهرتا فى ذلك فهى ليس واردتا لبيان عله الحكم .

والذى ينبغى ان يقال انه لا بد من التأمل على ما تقدم من المباحث فى معنى ما يصح التيمم به فكلمه الصعيد حسب فهمنا هى ليس فى مقام بيان ما يتيمم به انما هو مشير الى الطهاره والنظافه فى ما يتيمم به وليس لفظ الصعيد ناضرا الى معنى الصعيد نعم ربما اطلق فى الروايات لفظ الصعيد على مطلق الارض ولكن ذاك مطلب آخر اذن فى التأمل فى ماتقدم عرفنا انه يصح التيمم

بالارض والتراب بجميع اقسامه وكذلك الحجر واما الاحتراق للحجر والتراب فيخرج من حقيقه التراب او لا يخرج فهذا كلام مشكوك فيه يعنى خروج الرماد من حقيقه التراب فرماد التراب هل يخرج عن حقيقه التراب ولا- يصدق عليه عنوان التراب؟ فهذا فيه اشكال

الوجه فيه : تقدم منا انه ربما تكون هناك حقيقه مشتركه ولكن لهذه الحقيقه المشتركه مصاديق ولكل مصداق اسم بلحاظ حالته الخاصه كالإنسان فيطلق عليه الجنين ويطلق عليه الطفل فى حاله معينه ثم شاب ... فهذه تطلق على حقيقه واحده بلحاظ حالات متعدده , فتغير الحالات مالم يكن هناك دليل على الخروج عن الحقيقه فهو حقيقه مشتركه ومع الشك فى الخروج عن الحقيقه مقتضى الحقيقه هو الاستصحاب الموضوعى والحكمى مع القول بجواز التيمم بالرماد المتكون من الحجر ومن التراب على حد سواء .

فلا يقال انه كما لا يجوز التيمم برماد الحطب كذلك لا يجوز التيمم برماد الحجر فهذا لا معنى له اصلا فتغير الاسماء معلوم فاسم هذا غير اسم هذا من حيث اللغه والاستعمال لكنه لا يدل على تبدل الحقيقه ,

ص: ٢٦٨

نعم بعد الموت وانفصال الروح عن البدن فهناك فى بحث الميت قلنا الحقيقه تغيرت فهذا ليس انسانا فهو ليس ابا لزيد ولا ابنا لعمره فلذلك نلتزم بانفساخ العقد مباشرتا بموت احد الزوجين لأنه ليس بإنسان واما تجويز الغسل وغيره فهذا حكم تعبدى .

فالعمد هو ان كان الفقيه مقتنعا فقناعته حجتا عليه وعلى مقلديه ولكن هذه القناعه لا تفيد فى مقام البحث العلمى فقلنا الادله من حيث اثبات الموضوع انه مازال ترابا مازال حجرا فالأدله مفقوده فى هذا وحتى اننا تأملنا فى الاستعمالات فى اللغه لم يتعرضوا الى هذا الذى يتحول اليه التراب او الحجر هل يبقى حجرا او لا- فلا- نقول انه صار رميما لان الرميم تبقى حقيقته على حالها فالحجر اذا طحن فيبقى حجرا وكذلك التراب اذا جعلناه طينا فما زالت حقيقتها نفسها , فانا لم نجد فى اللغه على ما يدل على ان هذا ليس حجرا او ليس ترابا فوصلنا الى ادله الاحكام فلم نجد فى الروايات على ما يدل على جواز التيمم او على عدم جواز التيمم على حد سواء فمقتضى القاعده الصناعيه نرجع الى الاصول العمليه وفيها عندنا استصحاب حكمى واستصحاب موضوعى وعليه فما عذر هؤلاء الاعلام من جهة اصرارهم وقناعتهم لا يصح التيمم برمد التراب او الرماد الحاصل من الحجر فلم نجد لهم مؤيدا على هذا والعلم عند الله .

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

(مسأله ٣): يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين أو اللبن أو الآجر إذا طلى بالطين... (١)

ص: ٢٦٩

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٩٦، ط جماعه المدرسين.

افاد اليزدى رض انه يجوز التيمم بحال الاختيار بالحائط المبنى من الطين او المطلى بالطين .

وهذا الكلام لم يكن فيه وجه اشكال حتى يتعرض اليه رض ولعل وجه التعرض له هو ما يحتمل فى كلمات بعضهم من ان التيمم بالحائط انما هو مختص بالحاله التى وردت فى الروايه , وهذه الروايه تقدم الكلام فيها فى الصلاه على الميت رواها الشيخ الكلينى وكذلك الشيخ الطوسى (وعنه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعه ، عن سماعه قال : سألته عن رجل مرت به جنازه وهو على غير وضوء ، كيف يصنع ؟ قال : يضرب يديه على حائط اللبن فيتيمم به) (١) وهذا الروايه موردها الرجل تفوته الصلاه اذا ذهب ليتوضأ فالروايه موردها الضيق فرمما يتخيل ان التيمم لأجل ادراك ما يشترط به الطهاره ولو على نحو الاستحباب التيمم بالحائط مختص بحال الضروره هكذا يتوهم بعض فقهاءنا رض .

والذى ينبغى ان يقال ان الحكم فى الروايه وان كان فى محله من حيث حاله الضروره ولكن اصل التيمم بالحائط غير مختص بحاله الضروره

توضيح ذلك : الطهاره ليس شرطاً في صحه صلاه الميت فهى تصح بدون الطهاره من الحدث الاكبر والاصغر وتقدم الكلام في هذه النقطه مفصلاً , فاذا كانت الطهاره ليست شرطاً فأساس التيمم لأجل الصلاه يكون لأجل ادراك الاجر الزائد المترتب على الصلاه مع الطهاره ,

فالتتيجه ان الروايه موردها اذا كان المقصود منها ادراك الاجر الزائد على الصلاه وليس صحه الصلاه فصلاه الجماعه افضل من صلاه الفرادى فادراك الجماعه يكون لا ادراك اجر زائد وكذلك الطهاره لصلاه الميت .

ص: ٢٧٠

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج٣، ص ١١١، ابواب صلاه الجنازه، ب ٢١، ح ٥، ط ال البيت.

فنقول ان اصل التيمم فى الروايه ناضر الى هذا المعنى وهو ادراك الاجر الزائد ولكن اصل مشروعيه التيمم لا بد وان يكون بما يصدق عليه الارض فالتيمم بما لا يطلق عليه الارض كما الحجر ونحو ذلك فنحتاج الى توسعه وصحه التيمم بالحائط ليس مبني على التوسعه فى مفهوم الارض لان المقصود بالارض هو جنس ماهيه معينه من الماد وتلك الاهيه قد تكون من المفروش على الارض وقد يكون موضوعا على قماش وقد يكون على شىء آخر فاصل ماهيه هذا الجماد يصدق عليه فى جميع حالاته من حيث الوضع من حيث المكان , فحينئذ يصدق الارض الذى يصح التيمم به على الحائط المبني بالطين او المطلى بالطين يكون على طبق القاعده فعليه لا تكون الروايه ناضرتا الى هذا المعنى ,

وبعباره واضحه : اصل التيمم لأجل الصلاه على الميت فى مورد الروايه جاء لبيان ادراك الاجر ولكن لا بد ان يكون صحه التيمم سواء كان لإدراك الصحه او لإدراك الاجر لا بد ان يكون صحه التيمم بما يصدق عليه الارض فليس فى الروايه شاهد على ان الحائط ليس بارض حتى يقال ان هذا الحكم مختص فى حاله الحاجه الى التيمم لأجل الصلاه على الميت , ولو قلنا ان الارض التى يصح التيمم بها لا يصدق على الحائط اذا كان على شكل الحائط فمعنى ذلك ان التراب اذا كان موضوعا على الفراش او على السقف المبني بالإسمنت لا يصدق عليه الرض وهكذا فيتسع الاشكال ولا مخرج منه فنلتزم بما افاد السيد اليزدى وجمله استاذتنا الاعلام رض .

ثم تعرض رض على التيمم بأنواع الطين فكما للحجر اصناف وهكذا للطين اصناف فطين الرأس الذى يستخدم لغسل الرأس وطين الخاوه وهكذا التى تستخدم للأغراض المعينه فبعض انواع الطين يستخدم لغسل الملابس فهذه الخواص لأصناف الطين فيقول السيد اليزدى انها ليست من المعادن وهى باقيه على عنوان الارض فيصح التيمم بها , وهذا ليست من المعادن فهذه الكلمه اشاره الى وجه تعرضه الى هذه الاقسام وهو ربما يتخيل ان هذه وان كانت توجد فى الارض ولكنها كالمعادن التى توجد فى الارض وليست من الارض كما فى الشجر وكذلك المعادن التى تقدم الكلام فيها _ وان كان السيد الاعظم يميل الى التيمم بالمعادن ايضا _ ووافقنا السيد اليزدى ان المعادن ليس من الارض ولكن هذه الاصناف من التراب انها اصناف التراب وليست شيئا خارجا عن التراب , وذلك واضح لأنه يود فرق بين التقسيم والتصنيف فالتقسيم اصطلاحا ان الاختلاف من حيث الحقيقه _ ربما عرفنا مسامحتا يطلق التقسيم على غير ذلك كتقسيم البشر الى عراقى وغير عراقى مثلا- فهذا تصنيف وليس تقسيما _ فالتقسيم يكون اذا كان الجنس او ما يقوم مقامه مشتركا بين شيئين وكان لكل منهما فصل او ما يقوم مقام الفصل فيميز كل منهما عن الآخر لوجود الفصل فهذا يسمى تقسيما فالحيوان يقسم الى الحمار والفرس والانسان واما تصنيف الانسان الى نجفى والى كربلائي فهذا تصنيف فالتصنيف هو اختلاف الوصف العارض لماهيه واحده هذا يعبر عنه فى كلمات الاعلام بالتصنيف واما اذا كان التمييز لأجل اختلاف الفصل كما فى الانسان والفرس فهما حقيقتان مختلفتان لاختلاف الفصل فلكل منهما يخصه فصل والفصل هو جزء الحقيقه بل به حقيقه الشىء ماهيه الشىء بفضله وعلى هذا الاساس هذا فرق بين التقسيم والتصنيف , هذه الاقسام من الارض تقسيم لان الخواص تختلف لا ان حقيقه التراب اختلفت حتى يكون تقسيما فالسيد اليزدى لدفع وهم تقسيم الارض مثلا الى طين راس وطين الخاوه وغيرهما قد يتخيل ان هذا التقسيم حقيقه اخرى ويصير كالمعادن فدفعنا لهذا الوهم قال رض لا مانع من التيمم بهذه الاقسام .

واما السيد الاعظم فهو مرتاح ولا يحتاج الى هذا البحث لأنه جَوَز التيمم بالمعادن التي هي من الاحجار كالأحجار الكريمة وهو رض ارجعه الى التصنيف ايضا , ونحن تبعنا للسيد اليزدى وغيره قلنا ان فى المقام تصنيف وليس تقسيما , وهناك الذى كان ضاهر فى كلمات الاعلام واهل اللغة ان المعادن ان معدن هو مكان الوجود فهو اطلاق الاسم على الشئ باسم محله فقلنا هناك انه ليس من الارض وانما يتولد من الارض فالله خلقه بالأرض كما خلق بعض الحيوانات من الارض فالسيد الاعظم جوز هناك التيمم بالأرض فلا بد ان يجوز هنا بطريق اولى ,

اذن اتفقت كلمه الاصحاب رض الجدد _ لان هذا النحو من الفروع لم اجد فى كلمات الفقهاء الابرار القدماء _ اذن مقتضى القاعده كما قاله السيد اليزدى سواء قال احد بهذا او لم يقل.

التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع: يجب القضاء دون الكفاره فى موارد, المورد العاشر.

و كلامه (قد) تام فى صورته الشك فى طلوع الفجر, لكن كلام السيد الماتن ليس فى هذه الصوره, فالمقدمه العلميه لا تجرى فى صورته الشك بل فى صورته العلم بطلوع الفجر, كما هو الحال فى صورته غسل اليدين فى الوضوء فليس فيه شك فى حدوده الشرعيه, والمفروض فى المقام أن المكلف يعلم أن الفجر يطلع فى الوقت الكذائى, لكنه لا يحرز انطباق اول امسك على اول آن من طلوع الفجر الا بالامسك بجزء من الليل, ولا يتحقق احراز الامتثال من دون الامسك بجزء من الليل (المقدمه العلميه).

قال الماتن

(ويستحب تأخير الافطار حتى يصلى العشاءين لتكتب صلاته صلاه الصائم الا ان يكون هناك من ينتظره للإفطار أو تنازعه نفسه على وجه يسلبه الخضوع والاقبال ولو كان لأجل القهوه والتتن والترياك فان الأفضل حينئذ الافطار ثم الصلاه مع المحافظه على وقت الفضيله بقدر الامكان.) (1)

ص: ٢٧٢

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٣، ص ٦١٠.

بعض الروايات تدل على بعض ما ذكره السيد الماتن منها:-

اولاً: صحيحه الحلبي (عن أبي عبدالله (عليه السلام) أنه سئل عن الافطار، أقبل الصلاه أو بعدها؟ قال: فقال: إن كان معه قوم يخشى أن يحبسهم عن عشاءهم فليفطر معهم، وإن كان غير ذلك فليصل ثم ليفطر) (1)

يستفاد منها استحباب تقديم الصلاه فى حال عدم وجود من ينتظره ويخشى تأخيره عن عشاءه, وان كان معه قوم يخشى أن

يحبسهم عن عشائهم فليفطر معهم ويقدم افطاره على الصلاه.

ثانياً: موثقه زراره وفضيل (عن أبي جعفر (عليه السلام) : فى رمضان تصلى ثم تفطر إلا أن تكون مع قوم ينتظرون الافطار ، فان كنت تفطر معهم فلا- تخالف عليهم وافطر ثم صل ، وإلا- فأبدئ بالصلاه ، قلت : ولم ذلك ؟ قال لأنه قد حضر ك فرضان : الافطار والصلاه ، فأبدئ بأفضلهما ، وأفضلهما الصلاه ، ثم قال : تصلى وأنت صائم فتكتب صلاتك تلك فتختم بالصوم أحب إلى) (٢)

وتدل على ما دلت عليه صحيحه الحلبي.

ثالثاً: مرسله عبدالله بن بكير ، عن بعض أصحابنا (عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : يستحب للصائم إن قوى على ذلك أن يصلى قبل أن يفطر) (٣)

لم تشر المرسله إلى ما لو كان ينتظر الصائم جماعه أو أن نفسه تنازعه, بل ظاهرها أن الصائم أن قوى على تحمل الصوم يستحب له إن يصلى قبل الافطار, وقد يكون لها مفهوم بانتفاء الاستحباب عندما لا يقوى على ذلك.

ص: ٢٧٣

١- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ١٠، ص ١٥٠، ابواب اداب الصائم، باب ٧، ح ١، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ١٠، ص ١٥٠، ابواب اداب الصائم، باب ٧، ح ٢، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعه، الحر العاملي، ج ١٠، ص ١٥٠، ابواب اداب الصائم، باب ٧، ح ٣، ط آل البيت.

وقع الكلام فى قول السيد الماتن (يصلى العشائين) لوجود قولين فى هذه المسأله فصاحب الشرائع عبر بصلاه المغرب ولعل وجه ما ذكره السيد الماتن دعوى اطلاق الروايات وعدم اختصاصها بصلاه المغرب, فالروايه الاولى تقول (فليصل ثم ليفطر) والثانيه تقول (تصلى ثم تفطر).

وفى المقابل دعوى الانصراف فى هذه الروايات إلى صلاه المغرب خصوصاً فى زمان صدور النص حيث كانت العاده جاريه فى التفريق بين الصلاتين كما أن الاستحباب كذلك, بل على هذا الفرض تكون الروايات ظاهره فى صلاه المغرب, ومن هنا يكون الظاهر من الحكم هو صلاه المغرب فقط.

قال الماتن

(لتكتب صلاته صلاه الصائم) وقد فهم من الموثقه (تصلى وأنت صائم فتكتب صلاتك تلك فتختم بالصوم أحب إلى) لكن العبارة لم تكن واضحه الدلاله على هذا المعنى.

نعم قد يؤيد ما فهموا ما ورد فى مرسله الشيخ المفيد الاتيه (وتكتب صلاتك وأنت صائم أحب إلى)

قال الماتن

(أو تنازعه نفسه على وجه يسلبه الخضوع والاقبال) وهم ما يفهم من مرسله الشيخ المفيد عن الفضيل بن يسار وزراره بن أعين جميعاً (عن أبى جعفر (عليه السلام) أنه قال : تقدم الصلاه على الإفطار إلا أن تكون مع قوم يتدؤون بالإفطار فلا تخالف عليهم وافطر معهم ، وإلا فأبدئ بالصلاه فإنها أفضل من الإفطار ، وتكتب صلاتك وأنت صائم أحب إلى) (١)

ثم قال الشيخ المفيد (قد)

(وقد روى أيضاً فى ذلك: أنك إذا كنت تتمكن من الصلاه، وتعقلها، وتأتى بها على حدودها قبل أن تفطر، فالأفضل أن تصلى قبل الإفطار. وإن كنت ممن تنازعك نفسك الإفطار وتشغلك شهوتك عن الصلاه فابدأ بالإفطار، ليذهب عنك وسواس النفس اللوامه، غير أن ذلك مشروط بأنه لا يشتغل بالإفطار قبل الصلاه إلى أن يخرج وقت الصلاه) (٢) أى وقت فضيله الصلاه.

ص: ٢٧٤

١- وسائل الشيعه، الحر العاملى، ج ١٠، ص ١٥١، ابواب اداب الصائم، باب ٧، ح ٤، ط آل البيت.

٢- المقنعه، الشيخ المفيد، ص ٣١٨.

والشاهد فيها قوله (وإن كنت ممن تنازعك نفسك الإفطار وتشغلك شهوتك عن الصلاة فابدأ بالإفطار) فيدل على الاستثناء الثانى الذى ذكره السيد الماتن, لكن هذه الروايه مرسله ولا يمكن التعويل عليها لأثبات هذه الحكم, اللهم الا أن يقال بعدم الحاجه إلى الروايه لأن المقام اشبه بباب التراحم بين مستحيين والاهم فيهما الاقبال فى العباده.

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

(مسأله ٤): يجوز التيمم بطين الرأس وإن لم يسحق، وكذا بحجر الرحي وحجر النار وحجر السن ونحو ذلك، لعدم كونها من المعادن الخارجه عن صدق الأرض، وكذا يجوز التيمم بطين الأرمنى... (١)

كان الكلام فى هل يجوز ازاله الطين بالماء اذا كان التيمم بالطين؟ قلنا يجوز ازالته بغير الماء والسيد الاعظم توقف فى ذلك وقال يجوز المسح بالطين .

وهذا البحث هل تجوز ازالته بالماء او لايجوز وصاحب العروه استشكل فى ذلك

والسيد الاعظم منع من ذلك فقال ان قلنا بان العلق شرط فى صحه التيمم فحينئذ لا يجوز الغسل بالماء لأنه بالماء يزول الطين , فيقول رض ان اشترط لسوق شىء فى اليد فالغسل يزيل ذلك فلا يجوز ودليل آخر عنده لا يكون المسح بالطين وانما يكون المسح بالماء وهذا ليس تيمما , فهذان دليلان له على ما نسب اليه للمنع من ازاله الطين بالماء .

وكلا الدليلين غير واضح علينا

اما الاول : وهو - انه اللسوق شرط _ فلا دليل عليه وان مال اليه غير واحد من الفقهاء فما هو الدليل على ذلك فعندنا ثلاثه امور الاول ضرب اليدين او وضعهما على الصعيد باى معنى فسر والثانى لسوق شىء من الصعيد على الكف والثالث المحافظه على هذا اللاسق الى ان نمسح على الجبين والكفين حتى يتحقق المسح بالكفين والدليل الاول من الامور الثلاثه وهو وضع اليد او ضربها فالدليل موجود ولكن ما هو الدليل على الثانى والثالث؟ فقد يلسق وقد لا يلسق بل فتواهم باستحباب نفض اليدين او بوجوب النفض عند بعضهم هذا دليل على ان اللسوق ليس شرطاً فالمسح بالتراب ليس شرطاً مضافاً الى ذلك لو كان التيمم مسحاً بالتراب فلا بد ان تاخذ شيئاً من الحجر او المدر وتضرب به جبينك ويديك وليس على اليد وهذا ليس تيمماً قطعاً ومن هذا نستفيد ان الدليل دل على الاول واما الدليل على الثانى والثالث فليس فى ايدينا ما يدل على ذلك ابدأ اذن ما استدل به السيد الاعظم على عدم جواز غسل اليدين من الطين بالماء وان لا يبقى شىء عالق فهذا الدليل غير واضح .

ص: ٢٧٥

والدليل الثانى : وهو اذا ازيل الطين بالماء يكون المسح بالماء ولا يكون بالصعيد وهذا ايضا غير واضح لأنه بالإمكان ان يمسح يديه بالملابس او غيرها او كان المكان حارا وتيبس اليد بسبب شده الحراره , وهذا ايضا دليله اخص من المدعى فلا يلزم من ذلك المسح بالماء فما افاده من الدليلين على عدم جواز ازاله الطين او غير الطين بالماء فهذا غير واضح .

وايضا فلا وجه لإستشكال اليزدى فى هذا الجواز , فمقتضى الصنائه وجواز الازاله بالغسل وبالنفص ولكن طريق الاحتياط معلوم باعتبار جمله من الفقهاء منعوا من ذلك فى مقام العمل فاحتاط ولكن صناعتا لا دليل على ما ذهب اليه الاعلام من الاشكال ومن المنع من ازاله الطين بالماء .

التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

قلنا افاد الاعلام انه يجب ازاله الطين عن المكان الذى نستخدمه من الكف لأجل التيمم بعدما جوزنا التيمم بالطين , وهذا الذى جوزناه يجب ان نستثنى نقطتا واحدا وهى ان الطين حينما يكون على الكف قد يكون مستوعبا _ نقصد بالاستيعاب يوجد شىء من الطين فى الخطوط الموجوده على الكف والخطوط هى التى تتشكل من عمق هذه الماده بحيث هى ادق من الشعره من الكف _ فاذا كان الطين فى الجزء العميق وليس على البارز فلا مانع من التيمم به ولا يجب ازالته لان المسح يتحقق فى الواقع فى الاجزاء البارزه وليس فى تلك المناطق العميقه ولو كانت دقيقتا مثل الشعره او اخف لان المانع الذى ذكرناه تبعا للأعلام وهو الحائل بين الماسح والممسوح والحائل انما يكون حائلا- اذا كان موجودا فى الجزء الذى يلمس الممسوح حين المسح والملموس حين اللمس , وهذا المعنى وان لم اجده فى كلمات العلمين السيد الا-عظم وحكيم الفقهاء واليزدى وهذا وان لم يصرح به ولكنه موجود فى عمق تفكيرهم رض , هذا تنم المسأله السابقه .

ص: ٢٧٦

(مسأله ٧): لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره من التبن أو الرماد أو نحو ذلك، وكذا على الطين الممزوج بالتبن، فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطا بما لا يجوز التيمم به إلا إذا كان ذلك الغير مستهلكا [(١)]

المسأله الاخرى وهى اذا كان التراب مخلوطا بغيره كالرماد الذى لا يجوز التيمم به او الحشيش او اجزاء التبن فأفتى السيد اليزدى انه لا يجوز التيمم به الا اذا كان مستهلكا .

ولكن الخلط والامتزاج له اقسام القسم الاول ان يكون التراب مستهلكا فى الرماد والثانى ان يكون الرماد مستهلكا فى الارض والثالث ان لا يكون هناك استهلاك لا لهذا ولا لذلك فقالوا ان كان التراب مستهلكا فلا يصح التيمم به لأنه يكون حينئذ تيمم بالرماد وكذلك اذا كان هناك اجزاء ناعمه من التبن او الحشيش والارض مستهلك فيه وكذلك فى حاله اذا لم يكن اى من الخليطين مستهلكا فى الاخر واما اذا كان غير التراب مستهلكا كالتبن والرماد او الطحين مثلا فافتى الاعلام بجواز التيمم .

ونحاول فهم كلمه الاستهلاك وملخص ما نريد ان نقوله انه لا يتحقق الاستهلاك الحقيقى هنا لأنه الاستهلاك الحقيقى معناه الانعدام فقطعاً ان هذا ليس منعماً فيمكن للشخص ان يقول ان الرماد موجود فيه او التبن او الطحين موجود فيه قطعاً فذراته موجوده فى التراب قطعاً فمع ذلك كيف يصح التيمم ؟ ونقول كما قلنا فى مباحثنا السابقه وهو انه قد تكون الحقيقه باقيه ولكن تتغير الصفه واذا تغيرت الصفه يتغير الحكم كما قلنا فى الغبار ان الغبار مع الارض لا يجوز اكله واذا كان متنجساً يبقى على نجاسته الا ان يتم تطهيره بإحدى المطهرات ولكن حينما يرتفع الغبار ناعماً جداً من هذه الارض النجسه فى الجو فحينئذ نحكم بالطهاره ونحكم بالطهاره وعدم الحرمة وكذلك حينما نتنفس من الهواء يوجد اجزاء ولو كانت قليله ودقيقه جداً من الارض فى الهواء ولكن الحكم يختلف فكان نجساً واصبح طاهراً فكان محرماً اصبح محللاً وكان مفطراً فاصبح غير مفطر ونحو ذلك من الاحكام تتبدل باختلاف الحالات فكذلك الرماد فأجزائه ناعمه فالغبار حينما تنتشر اجزائه فى الجو فهو وان كانت حقيقه الرماديه باقيه ولكنه تحول من حاله الى حاله اخرى فاصبح حالته اخرى وحكمه آخر وهذه الاجزاء التى يمكن ان ترتفع فى الجو فقد تكون منتشرة فى التراب فحينئذ وان كانت هذه الاجزاء موجوداً ولكنة اختلف الحكم فكان لا يجوز التيمم به والآن يجوز التيمم به , بل اذا لم نلتزم بهذا البيان فمعنى ذلك لا يجوز التيمم ولا الوضوء ولا الغسل اصلاً لان الماء الموجود بين ايدينا فى داخله يوجد فيه شىء من التراب ويوجد شىء من الهواء فهذه العناصر الاربعه الاساسيه على وجه الارض _ الارض والتراب والهواء والنار _ فلا توجد صافيتها وانما هيئه ممتزجت بالآخر _ لذلك قال ابن سينا على ما نقله عنه الاعلام فى المعقول انه قال بحثت عن التراب الخالص غير مخلوط بالعناصر الاخرى فحفرت من الارض مقداراً فوجدت هناك التراب خالصاً من الهواء والنار والموجد بين ايدينا كله خليط _ فلا يكون الماء خالصاً ولا التراب خالصاً اذا قلنا ان المقصود ان يكون كل من الماء والتراب خالصاً لأجل الوضوء او التيمم , وحل المشكله هو ماقلناه وهو انه باختلاف الحالات يختلف الحكم وهذا الرماد قبل ان يصح مثل الغبار كان لا يجوز التيمم به ولما اصبح مثل الغبار ناعماً فيختلف حكمه عن منشأه كذلك هنا اختلف الحكم فنحكم بصحة التيمم به ضمن الارض والتراب ولا مانع من ذلك .

ص: ٢٧٧

وبقى قسم آخر من الخليط وهو اذا كان الخليط مكشوفاً مثل الحشيش موجوداً على الارض او ذرات التبن ولكن حينما نضع الكف على الارض حينئذ لا- تصل جميع اجزاء الكف الى الارض ولكن فى هذه الحاله قد يكون من اجزاء الكف التى نستخدمها فى المسح تصل الى الارض والاجزاء الاخرى التى لا نحتاج اليها فى المسح لا تصل الى الارض ففى مثل ذلك هل يصح التيمم او لا يصح ؟ فهذا يرتبط بالبحوث القادمه وهو هل يشترط فى التيمم ان تصل الكف بجميع اجزائها الى الارض او يكفى وصول قسم من الكف وهو الذى نستخدمه للمسح على الجبهه والكفين او لا ؟ فان التزمنا بهذا فوجود الخليط على وجه الارض الغير مانع من وصول القسم المستخدم للمسح فلا يكون مانعاً فهذا مرتبط بالمسأله القادمه .

التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

(مسأله ٨): إذا لم يكن عنده إلا الثلج أو الجمد وأمكن إذابته وجب كما مر، كما أنه إذا لم يكن إلا الطين وأمكنه تجفيفه وجب (١).

وتلك الأدله التى دلت على وجوب تحصيل الماء والبحث عنه فتلك الأدله يمكن ان يستدل بها على اذابه الثلج والجمد لأنه تحصيل للماء , بل اضاف السيد الا-عظم رض ان امكن ايجاد الماء بطريقه او اخرى ولو ان هذا المعنى لا يتصور الا فى ذات البارى جلت عظمته فالعبد فقط يتمكن من تحويل حاله الماء من حاله الى حاله اخرى , البخار مثلاً يحبس بنحو ويوفر له البروده حتى يتحول الى الماء من جديد لان البخار هو ماء وقلنا ان الاسماء تختلف باختلاف الحالات واما الحقيقه فتبقى واحده فتحويل البخار الى الماء ليس معناه ايجاداً للماء فان ايجاد معناه اخراج الحقيقه و اظهار الماهيه من كتم العدم الى الوجود وهذا ليس كذلك فان حقيقه الماء موجوده انما كانت له حاله ونحن نريد ان نعيد له حالته السابقه , ولكنه رض عبر عنه بالإيجاد ولا مشاحه بالتعبير بعدما كان المقصود واضح وهو ان امكن تحويل البخار او الرطوبه ونحو ذلك او جمع قطرات الماء مثلاً _ اذا كان زجاج السيارة مقفلاً وفى ايام البروده فتجتمع رطوبه البخار على ذلك الزجاج فتعود له حاله السابقه وهى السيلان والمائيه اذا لم يمكن للبخار ان ينفذ الى الخارج _ فان امكن جمع هذه القطرات وجب بمقتضى تلك الأدله التى دلت على وجوب تحصيل الماء ان امكن ولو فى الشراء , فالشاهد ان تلك الروايه الأدله على وجوب البحث عن الماء او شراء الماء او الانتظار الى آخر الوقت للحصول ثم ينتقل الى التيمم فكل ذلك يدل على السعى والوصول وخلق التمكن من الماء , فدعوى انه ايجاد للماء كما فى المنسوب الى السيد الاعظم غير واضح علينا .

ص: ٢٧٨

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٢، ص١٦٨، ط جماعه المدرسين.

وكيف ما كان ان اصل الحكم ثابت وهو انه اذا امكن الوصول وخلق التمكن من الماء وجب هذا بالنسبه الى الحكم الاول فى كلام اليزدى وهو وجوب اذابه الثلج او الجمد لأجل الوصول الى التمكن من الماء فاذا حصل التمكن وجب الوضوء او الغسل _

ويأتى فى كلمات الاعلام وهو هل ان هذا المقدار يجب فى كسب الطهاره الخبيثه اولا فذلك بحث .

فتلك الروايات هى فى الطهاره الحديثه اما اذا كانت ملابسه غير نظيفه او ان بدنه نجسا فهل يجب البحث عن الماء او شراؤه او لا يجب فهذا محل بحث عندهم يأتى ان شاء الله وفعلا كلامنا فى الطهاره المائيه .

الحكم الثانى : وهو اذا امكن تبييس الطين حتى يصبح ترابا وجب ذلك ايضا .

تقدم فى الروايات الداله على جواز التيمم بالطين والغبار يستفاد من تلك الروايات ان الطين فى المرحله الأخيره بالتيمم اولا بالأرض _ ويشمل الحجر والمدر والتراب _ ثم الغبار وقلنا انه من حقيقه الارض ولكن الاسم يختلف باختلاف الاوصاف والحالات وهذا موجود فى كل لغه خصوصا العربيه مثلا- رجل تاجر ورجل معمم و.. _ الغبار الذى على الفرس فالإمام قال يضرب يديه على لبد الفرس وعلى معرفه الفرس والتيمم بالغبار الموجود على الجسم وليس الموجود فى الجو وقرانا قسما من هذه الروايات المعتبره فى الباب التاسع , ثم يقول الامام ع فاذا لم يجد فبالطين والتيمم بالطين هو فى المرحله الاخيره .

وهل يجب تجفيف الطين حتى يحصل على التراب او لا- يجب ؟ افتى السيد اليزدى بوجوب ذلك ويظهر من حكيم الفقهاء والسيد الاعظم ان المساله سهله اما السيد الحكيم يقول ان غير الطين مقدم على الطين نقول صحيح انه مقدم ولكن تحويل الطين الى التراب ما هو الدليل عليه ؟ فالإمام ع يقول تيمم به وانت تقول لا- انما يجب تجفيفه يعنى مقتضى كلامكم لا يجوز التيمم بالطين ان امكن تجفيفه وجعله ترابا ! وما تقدم جواز التيمم بالطين وهو مرحله بعد مرحله الغبار فأما بذلك ولكن هنا حكم زائد وهو انه ان امكن تجفيف الطين وجب هذا الوجوب ما هو الدليل عليه فان الروايات تدل فقط ان يكون التيمم بالطين فى اخر المرحله وبعد العجز عن الماء والتراب والغبار وانت تقول تحويل الطين الى حالته الاولى وهى التراب .

السيد الاعظم نسب اليه كلام فزاد في الطين بله فيقول رض للتيتم مراتب فلا يجوز الانتقال من مرتبه الى مرتبه دنيا الا مع العجز عن المرتبه السابقه وبما ان التراب اعلى مرتبه ثم مرتبه الغبار ثم الطين فلما يتيمم به مراتب فلا يجوز الانتقال من مرتبه الى اخرى .

وهذا التعبير غير واضح لان معنى المرتبه هو التفاضل ان احدهما افضل من الآخر فهذا يسمى مرتبه ولا يقال ان الماء مرتبه مما يتطهر به والتراب مرتبه اخرى كلا- كل منهما تكليف وواجب فى محله والمرتبه يكون الشىء واحد وله مراتب مثلا- اللون فالأحمر شديدا وخفيفا ووسطا فيقال هذه مراتب لهذه الكيفيه وهو اللون وكذلك فى الالوان الاخرى فهى مراتب يعنى تشكيك فى الماهيه حيث يكون تشكيك يقال مراتب اما اذا كان تباين فهذا يسمى مراتب , فالمرتبه تقال للشىء الواحد له مراتب وليس مصاديق فالمصاديق انسان اكبر وافضل وكذا فهه مصاديق مختلفه فزيد عالم وخالد جاهل فلا يقال زيد مرتبه من الانسانيه وخالد ايضا مرتبتا اخرى من الانسانيه , فالترتيب هو وضع كل شىء فى المكان المناسب له واما المرتبه هو فى تفضيل بعض على بعض آخر , فهذا التعبير لا ننسبه الى السيد الاعظم ولا الى السيد الشهيد المقرر للبحث وانما ننسبه الى المطابع , فلم نعرف كيف فعل هذا السيد الاعظم وتلميذه الشهيد .

ثم بعدما قال مرتبه فقال لا يجوز الانتقال الى المرتبه الدنيا اذا كان متمكنا من العليا فهذا غير واضح فاذا كان هو فقط مفاضلتا فلماذا لا يجوز اختيار المفضول مع وجود الافضل وما الدليل على ذلك ؟ ان قلت ترتيب فكلامك يمشى يعنى هذا يجوز مع فقد ذاك وذاك يجوز مع فقد الاول فهذا معنى الترتيب واما اذا قلت مرتبه ثم تفتى بانه لا يجوز الانتقال الى المرتبه الدنيا مع التمكن من العليا فهذا غير واضح .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

(مسألة ٩): إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله ولو بالشراء أو نحوه. (١).

افتى السيد اليزدى رض بوجوب تحصيل ما يتيمم به ولو بالشراء .

والكلام قد يكون على طبق القاعده فى هذه المساله وقد يكون بلحاظ الادله الفقهيه الموجوده بين يدى الفقهاء رض فأما من حيث القاعده فان قلنا بوجوب مقدمه الواجب فحينئذ لا شك فى تحصيل التراب لأنه مقدمه المقدمه خصوصاً بعد فرض ان التيمم قد وجب بدليل خاص لا بعنوان القاعده بوجوب المقدمه فهذه المقدمه للصلاه وهى الطهاره بالوضوء او التيمم فقد دل عليها النص الشريف فإذا ن اصل وجوب الصلاه ووجوب التيمم ثابت بالنص الشريف فوجوب المقدمه يكون كاف لإثبات تحصيل التراب وبغيره _ ان جوزنا التيمم بغير التراب _ فيكون من باب وجوب تحصيل المقدمه .

واما على الذى لا يقول بوجوب المقدمه على الاطلاق مثل السيد الاعظم رض وغيره من الفقهاء فحينئذ يفتقر الى دليل خاص تعبدى فهذا هو مقتضى القاعده العامه , ونحن حيث التزمنا فى الاصول بوجوب المقدمه مطلقاً تبعاً لصاحب الكفايه فالمساله عندنا واضحه لا نفتقر الى الدليل ولكن جلستنا كطلاب علوم فيجب البحث حتى وان قلنا بعدم وجوب المقدمه باعتبار ان البحث علمى , واستدل على ذلك بثلاثة ادله :

الدليل الاول : ما دل على وجوب تحصيل الماء ولو بأضعاف ثمن السوق ومن تلك الادله نتعدى الى التراب لان كل واحده من الطهارتين واجب فاذا وجب تحصيل الماء وجب تحصيل التراب ايضا , وعندنا روايتان قد تقدم الكلام فيهما لأجل اثبات وجوب الشراء ,

ص: ٢٨١

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٦٨، ط جماعه المدرسين.

الروايه الاولى : وهى معتبره ذكرها المحمدون (محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقى ، عن سعد بن سعد ، عن صفوان قال : سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاه وهو لا يقدر على الماء ، فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائه درهم أو بألف وهو واجد لها ، يشتري ويتوضأ أو يتيمم ؟ قال : لا ، بل يشتري ، قد أصابنى مثل ذلك فاشترت وتوضأت وما يسرنى بذلك مال كثير) (١) فالإمام ع اشترى الماء بمال كثير لأجل الوضوء والشيخ الكلينى والشيخ الطوسى ذكرا الروايه بسنتين كمعتبرين ولكن الشيخ الصدوق ذكرها مرسلتا .

الروايه الثانيه : روايه العياشى (محمد بن مسعود العياشى فى (تفسيره) عن الحسين بن أبى طلحه قال : سألت عبداً صالحاً (عليه

السلام) عن قول الله عز وجل : (أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً) ، ما حد ذلك ؟ قال : فإن لم تجدوا بشراء أو بغير شراء : إن وجد قدر وضوء بمائه الف ، أو بألف وكم بلغ ؟ قال : ذلك على قدر جدته (٢) ، فأيضاً هنا يعود الى الوضوء فأصل وجوب الشراء لا- ينبغي الريب في ذلك بالنسبة الى الوضوء وتعدينا منه الى الغسل وان كان النص وارد في خصوص الوضوء ولكن التعدي كمن الوضوء او الغسل الى التيمم هذا غير واضح ولا دليل عليه لان هذه احكام تعبيديه , اذن هذا اهم الادله وذهب من ايدينا .

ص: ٢٨٢

-
- ١- وسائل الشيعة، العاملى، ج ٣، ص ٣٨٩، ابواب التيمم، ب ٢٦، ح ١، ط آل البيت.
 - ٢- وسائل الشيعة، العاملى، ج ٣، ص ٣٨٩، ابواب التيمم، ب ٢٦، ح ٢، ط آل البيت.

الدليل الثانى : وفى كلام حكيم الفقهاء يقول (لإطلاق دليل وجوب الطهاره) فجعل هذه الجملة تأييدا لفتوى اليزدى رض
فتوى السيد اليزدى قال وجب البحث وجب الشراء فعلق هنا السيد الحكيم فقال لأطلاق دليل وجوب الطهاره .

فتأملنا لكن لم نجد معنى واضح لكلامه الشريف فالبحث عن التراب ليس طهارتا حتى يقال انه اطلاق الدليل كما يقتضى
الطهاره يقتضى البحث عن التراب فالبحث عن التراب هو توصل الى ما يتطهر به فكلامه الشريف مجملا غير واضح فهذا توصل
فالدليل دل على وجوب الطهاره ولكنه الدليل الدال على ثبوت الحكم لا يدل على وجوب تحصيل الموضوع فالدليل دل على
وجوب الوضوء وجوب التيمم ووجوب الغسل فكل ذلك يمشى وموضوعه توفر الماء وتوفر التراب فهذا موضوع والدليل الدال
على ثبوت الحكم وهو وجوب التيمم لا يدل على وجوب تحصيل الموضوع وتحقيق الموضوع _ اذا فتحنا هذا الباب فسوف
يتغير كثير من الفقه _ .

وعلى كل حال اللهم الا ان يقصد رض ان ادله وجوب المقدمه موردها ما اذا كان وجوب ذى المقدمه مطلقا أى يقصد بإطلاق
دليل الطهاره تهيئه الموضوع لدليل حكم وجوب المقدمه فهذا يتمشى فهناك فى بحث المقدمه قرر الاعلام ان دليل وجوب
المقدمه حيث يكون وجوب ذى المقدمه مطلقا واما اذا كان مثل وجوب الحج مقيدا بتوفر الاستطاعه فلا يجب عليك تحصيل
الاستطاعه فليس وجوب الحج كوجوب الصلاه فوجوب الصلاه مطلق عليك ان تصلى بخلاف الحج فانه ان استطعت وجب
عليك الحج , فمعنى ذلك حيث ان الامر بالحج مقيد بالاستطاعه فلا يجب تحصيل الاستطاعه بخلاف وجوب الصلاه الذى هو
مطلق فيجب تحصيل التمكّن من الصلاه من باب وجوب المقدمه فأدله وجوب المقدمه مختصه بما اذا كان الامر بذى المقدمه
مطلقا ليس مقيدا فيقصد عليه رض بالإطلاق هذا المعنى لا انه يريد ان يستدل بأصل وجوب الطهاره وجوب البحث عن التراب
انما يريد ان يهيا موضوع وجوب المقدمه ,

هذا تأويل منا ولكن هذا ايضا لا يمشى .

الوجه فيه : ان نفس الطهاره مقدمه فان كان يريد ان يثبت وجوب البحث من باب المقدمه بهذا البيان عليه ان يستدل بوجوب ان الصلاه لا تترك بحال فالصلاه واجب نفسى ووجوب الصلاه يعنى وجوب مقدماتها كلها بمقتضى وجوب المقدمه حينئذ عليه الاستدلال بأدله وجوب الصلاه واطلاق ادله وجوب الصلاه لا اطلاق ادله وجوب الطهاره , اذن هذا الذى ذكرناه لا يتمشى مع الموازين العلميه فعليه يتمسك بدليل وجوب الصلاه فيثبت بذلك مورد للحكم بوجوب المقدمه لان المقدمه تجب بمقتضى ادله وجوب المقدمه ان كان وجوب الواجب نفسى مطلقا لا غيرى مطلقا وانت تريد ان تثبت ان الوجوب الغيرى مطلق فهذا لا يفيد ! , وارسله ارسال المسلمات فكلامه غامض غير واضح .

فان قلنا بوجوب المقدمه على الاطلاق فهذا يمشى بدون أى مانع اللهم الا ان يكون الشراء مضرا بحاله ولو حالا كما لو كان فى السفر فيأتى دليل نفى الحرج ونفى الضرر فيرفع وجوب الشراء وهذا خروج عن محل الكلام وانما الكلام مع التمكن من الشراء ولو بأضعاف الثمن فالتعدى من الروايه الى التيمم غير واضح , ونعود الى باقى الادله :

الدليل الثالث : ما دل على ان التراب احد الطهورين ويكفيك عشر سنين وهذا التعليل ليس فيه دلالتا على وجوب تحصيل التراب انما يقول اذا كان متمكنا من التراب والكلام فى تحصيل القدره لا فى المحافظه على القدره .

الدليل الرابع : انه نزل التراب منزله الوضوء فاذا كان التيمم بمنزله الوضوء او كان التراب بمنزله الماء فما يثبت للمنزل عليه يثبت للمنزل ايضا .

وهذا حسب الموازين العلميه صعب الالتزام به والوجه فى ذلك لأنه قرر فى محله اذا دل دليل ان هذا منزل منزله ذاك فيه مبانى مختلفه قيل انه :

الراى الاول : يثبت كل حكم ثابت للمنزل عليه يثبت للمنزل

الراى الآخر : هو ان ابرز الاحكام الثابته للمنزل عليه يثبت للمنزل .

الراى الثالث: الاجمال ما لم يكن هناك دليل واضح انه تنزيل هذا منزله ذاك فى أى جهه كما فى الآيه الكريمة فى حق النبى ص (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا) (١) فيكون من الحكمه التى كانت دعت الله سبحانه او المصلحه التى دعت الله سبحانه الى ارسال موسى ع نفس تلك المصلحه والغايه فى بعثه النبى ص , والا فاذا لم يصرح بدليل وجهه التنزيل ولما نُزل هذا المنزله فهذا مجمل , وفى المقام ادله التنزيل ليس فيها دلالة على ان جميع ما ثبت للمنزل عليه وهو الماء يثبت للمنزل وهو التراب ومن جمله ذلك وهو الشراء ووجوب الوصول اليه , ومقتضى القاعده نقول شكك فى التكليف فتجرى البراءه , وعلى كل حال ان كل هذه الادله غير واضحة الا القول بوجوب مقدمه وذاك كل على مبناه

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

(مسأله ٩): إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله ولو بالشراء أو نحوه. (٢).

السيد الاعظم عنده استدلال اخر غير ما تقدم [] وتقريبه يقول اننا بالأولويه القطعيه نتمكن ان نثبت شراء التراب كما يجب شراء الماء.

وتقريبه انه لا شك ان الادله دلت على شراء الماء اذا كان الشخص متمكنا وان كان الثمن بأضعاف مضاعفه من القيمه السوقيه لأجل ان لا تفوته الصلاه واما اذا لم يشتري التراب فحينئذ يصبح فاقد الطهورين حسب الفرض وفقدان الطهورين يعنى فوت الصلاه تماما وبما انه بترك شراء الماء ينتقل الانسان الى التيمم ولا تفوته الصلاه بخلاف ترك شراء التراب او الغبار فانه يصبح فاقد الطهورين فتفوته الصلاه وبما ان الشارع اوجب شراء الماء لأجل لا ينتقل الى الطهاره الترابيه لكى لا تفوته الصلاه فعلينا ان نلتزم بشراء التراب لكى لا تفوته الصلاه اصلا , هذا دليل السيد الاعظم والترم هو بمفاده .

ص: ٢٨٥

١- المزمل/السوره ٧٣، الآيه ١٥.

٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٦٨، ط جماعه المدرسين.

وهذا الدليل غير واضح علينا ك

اما اولاً : ان المقابله ليس بين ادراك الصلاه وعدم ادراك الصلاه المقابله والموازاه انما هى بين فقدان الماء وفقدان التراب

وانت تعديت من ما هو مقابله بين شيئين الى المقابله بين ما هو اجنبى عن الشيئين .

وبعباره واضحه ان التعدى هو من شراء الماء الى شراء الغبار وليس من ادراك الصلاه وعدم ادراك الصلاه .

الملاحظه الثانيه : اذا وجب شراء التراب حتى تجب الصلاه يلتزم انه يجب على الصبي ان يبلع اقراص الحب لكى يصل الى مرحله البلوغ حتى تجب الصلاه وكذلك البنت , يعنى هاهنا يجب شراء التراب لكى تجب الصلاه وهذا شىء آخر مع فقدان التراب ان قلنا بان الصلاه ساقطه فلا تكون واجبتا فيكون شراء التراب لأجل تهيئه الموضوع لإنشاء وجوب الصلاه وهذا لا يمكن الالتزام به اصلا , يعنى مقدمه للوجوب ومقدمه للوجوب لا دليل على وجوبها وانت تريد ان تثبت وجوب مقدمه للوجوب حتى لا تفوته الصلاه ,

فالنتيجه ما افاده جدا غير واضح فهو يريد ان يوجب مقدمه للوجوب وليس مقدمه للوجوب فانت لم تؤمن بالاصول بوجوب مقدمه الواجب شرعا وانما التزمت بوجوبها عقلا او عقلاويا وهنا تريد ان تفتى بوجوب مقدمه للوجوب فجدا غير واضح _ مقدمه للوجوب يعنى انا افعل فعلا حتى يكلفنى المولى بشىء .

الملاحظه الثالثه : ان هذا الكلام مبنى كما اشرنا قبل لحظات على انه فاقد الطهورين تسقط عنه الصلاه مع قطع النظر عن الملاحظتين وان قلنا انه لا تسقط بحال كما قلنا انه صناعتا اننا نخضع لقول الفقهاء من انه لا دليل على وجوب الصلاه على فاقد الطهورين ولكن قلنا ان الذوق الفقهي او نقول بانه التأمل فى كلمات الشارع المقدس والشريعه والشرائع السابقه ان الشارع لا يرضى بترك الصلاه ابدا واتينا ببعض تلك الشواهد _ وليس هى دليلا _ بعنوان ان الشارع لا يرضى بترك الصلاه ابدا باى حاله يكون الانسان فيها , وهذه الملاحظه الاخيريه هى مبنائه , فما افاده رض غير واضح ولكن مع ذلك نلتزم بفتوى اليزدى رض بناء على وجوب مقدمه الواجب فيجب شراء التراب ويجب البحث عن التراب كما يجب البحث عن الماء وشرائه مهما كان الثمن مادام المكلف قادرا على دفعه كما قلنا فى مسأله الماء فهناك بالنص وهنا بعنوان القاعده الفقهييه وجوب مقدمه الواجب مطلقا ويخرج من ذلك الحاله التى استثناها فقهاؤنا الابرار ايضا بحيث اذا كان شراء الماء او التراب موجبا للضرر الفعلى فيرتفع الحكم بنفى الضرر هذا النفى المجعول متنا من الله على العباد.

(مسأله ١٠): إذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدم ما غباره أزيد كما مر .

المسأله الاخرى يقول السيد اليزدى تقدم اذا وصلت النوبه الى التيم بالغبار وكان الغبار له مراتب كما لو كان على عرف الدابه او معرفه الدابه او على السرج فيقدم ماغباره ازيد واكثر .

هاهنا يقول تقدم ولكن كل العلماء الذين علقوا على العروه قد التفتوا الى الاختلاف الذى وقع فيه قلمه الشريف فان ما تقدم فى بيان مايتيمم به هو الاحتياط وليس الفتوى وهنا يلتزم بعنوان الفتوى .

السيد الاعظم حاول ان يؤل كلامه الشريف فقال ان التقدم ليس من حيث الفتوى وانما هو فى كيفيه التيمم .

يعنى الذى تقدم فى بيان الكيفيه وليس فى بيان الحكم , ولا بد من التأويل _ لأنه ليس الفتوى كتابتا هى كما فى الصوت فقط الذى اذا خرج منه لا يمكن ارجاعه لإصلاحه اما كتابتا فانه يراها بعينه فيمكن الاصلاح فلا يعذر الفقيه الكاتب اذا كان كلامه السابق مكتوبا ثم كتب الا ان يعترف ويقول انى اخطأت _ فهذا جانب فنى والله اولى بالعدر .

قلنا هناك ان حكيم الفقهاء رفض الاحتياط وكذلك السيد الاعظم فيقول اطلاق الادله الداله على جواز التيمم بالغبار معه فقد التيمم بالتراب هذه مطلقه خصوصا ذكرت بعض المصاديق للغبار وتلك المصاديق مختلفتا من حيث كميه التراب والامام ع لم يفرق وانما قال او او ومعنى ذلك لبد الدابه او عرف الدابه او غير ذلك فعرف الدابه يجتمع التراب عليه اكثر مما يجتمع على السرج الذى هو من الخشب والامام ع لم يقدم احدهما على الآخر ومع ذلك يقول او او ويخير المكلف فى ذلك فما افاده السيد اليزدى غير واضح .

ولنا تأويل وهو ان اشترطنا في صحه التيمم لسوق الغبار باليد فان كان هناك غبار لا لسوق منه وكان هنا غبار فيه لسوق فبناء على اعتبار اللسوق لابد من تقديم مابه لسوق على ما ليس فيه لسوق ولكن تكون المفاضله في هذا المورد فقط وليس في جميع الموارد كما يقتضى كلامه رض وكذلك يمكن ان نأتى بطريق اخر وهو استحباب او وجوب نفض اليدين فان قلنا له موضوعيه وليس هو طريق لنفط الغبار يعنى ان يحدث اللسوق حتى يتحقق موضوع للنفض بحيث يكون النفض مطلوباً شرعاً تبعداً فهنا نقول ايضاً لابد من اختيار موضع حيث يتم الحاجه الى النفض وهذا ايضاً يكون التقديم فقط وليس مطلقاً وهو يريد ان يفتى بالاحتياط مطلقاً ما غباره اكثر يرجح على ما غباره اقل او اخف وهذا الاطلاق لم نجد عليه دليل , فيمكن الاستدلال فقط في الموردين فقط حيث يكون لسوق ولا- لسوق في الثانى وحيث يكون نفض وهناك لا نفض فيه ولكن هذا الاخير مبنى على ان يكون النفض له الموضوعيه شرعاً كما في مسح على الجبين له الموضوعيه كذلك النفض مطلوب في نفسه شرعاً ولكن اثبات هذا صعب جدا اى ان النفض له الموضوعيه , واما اصل السوق فنقول ايضاً لا دليل عليه .

التيمم _ ما يصح التيمم به _ بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

(مسأله ١١): يجوز التيمم اختياراً على الأرض النديه والتراب الندى [٣] وإن كان الأحوط مع وجود اليابسه تقديمها. (١) .

افتى السيد اليزدى انه لافرق في التيمم بالارض ان تكون نديتا او يابستا ثم احتاط بتقديم اليابسه والاحتياط استحبابى والكلام فى دليل هذا الاطلاق الذى افتى به رض , والظاهر من كلمات الفقهاء السيد الاعظم وحكيم الفقهاء رض يقول اطلاق لفظ الارض وهذا الاطلاق الذى ادعوه انه فى روايات الباب السابع من التيمم .

ص: ٢٨٨

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٦٨، ط جماعه المدرسين.

الروايه الاولى : وذكرها صاحب الوسائل بسندين وكلاهما معتبر ولكن الثانى مضمّر ويكتفى بالسند الاول (محمد بن يعقوب ، عن على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر ، وعن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن إبراهيم بن محمد الثقفى ، عن محمد بن مروان جميعاً ، عن أبان بن عثمان ، عن ذكره ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : إن الله تبارك وتعالى أعطى محمداً (صلى الله عليه وآله) شرائع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى _ إلى أن قال _ وجعل له الأرض مسجداً وطهوراً (١) حاولنا التأمل الى استناد الاعلام لهذه الروايه ولم يتضح لنا وجه الاستناد فان الروايه فى مقام اصل التشريع وليس فى مقام بيان خصوصيات الارض التى يتيمم بها فالرسول ص وسع الله تعالى عليه فجوز له ولأمته التيمم مع فقد الماء والصلاه على مطلق الارض فهذا مقام اصل التشريع والروايه كأنها صريحه فى ذلك فيقول الامام ع آتى شرائع وجعل له الارض مسجداً وطهوراً فقطعاً ليس الارض فى بيان خصوصيات الارض لأجل تمييز ما يصح التيمم به وما لا يصح التيمم به والا فهل لفقيه ان يستدل بهذه الروايه على كل ما يوجد على الارض من النجاسات والقذارات ! فالتمسك بها مثل التمسك بالآيه (

تيمموا صعيدا طيبا (وصعيدا طيبا فسرنا طيبا بالنظيف ولكنهم قالوا الارض مطلقا فهل احد من الفقهاء ان يتمسك بإطلاق الآيه لإثبات الحكم بجواز التيمم مطلقا بالأرض سواء كانت نديتا او طاهرتا او نجستا فقطعا لا فالايه فى مقام التشريع وقد ثبت فى الاصول ان التمسك بالإطلاق بعد كون المولى فى مقام بيان خصوصيات الحكم او متعلقه او الموضوع فهذه ليس فى مقام بيان الخصويه فلا يوجد اطلاق ابدا , السيد الاعظم يقول روايات باب السابغ الروايات الآمره بالتيمم

ص: ٢٨٩

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٠، ابواب التيمم، ب ٧، ح ١، ط آل البيت.

الروايه الثانيه : وهى مرسله (محمد بن على بن الحسين قال : قال النبى (صلى الله عليه وآله) : أعطيت خمسا لم يعطها أحد قبلى : جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً) (١) وهى ايضا فى مقام بيان اصل التشريع وفى بيان المنه على الرسول ص حيث اعطاه شريعتنا سمحاء فليس هى فى بيان خصويه الموضوع ولا- المتعلق , واذا قلت يوجد اطلاق فتحتاج الى دليل لأثبات الطهاره فى موضع السجود لان هذه تجوز مطلقا .

الروايه الثالثه : الروايه معتبره (عن محمد بن جعفر البندار ، عن مجاهد بن أعين ، عن أبى بكر بن أبى العوام ، عن يزيد ، عن سليمان التيمى ، عن سيار ، عن أبى أمامه قال : قال رسول الله (صلى الله عليه واله) : فضلت بأربع : جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا ، وأيما رجل من أمتى أراد الصلاه فلم يجد ماءً ووجد الأرض فقد جعلت له مسجدا وطهورا ، ونصرت بالرعب مسيره شهر يسير بين يدي ، وأُحِلَّتْ لأمتى الغنائم ، وأرسلت إلى الناس كافه) (٢) وفى نسخه جعلت لامتى مسجدا وطهورا (لقد منم الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا-) وهذا الرسول منه على الرسول من الله والرسول نفسه منه علينا , وفى النسخه الاخرى هو مباشرتا يقول هذا الحكم منه على الامه وفى المقام لا يؤثر هذا فى مانحن فيه , فهذه الروايه ايضا فى مقام التشريع والمنه على النبى ص وعلى الامه وليس فى مقام بيان خصوصيات التيمم ولا متعلق التيمم ولا الموضوع , فمسجدا وطهورا فقد يقول احد يأخذ قطعنا من الارض وامررها على جسمى بدلا عن غسل الجنابه فهل هذا مراد به التيمم ! غير ممكن , وعلى كل حال انهم اعلم بما قالوا ولم يتضح لدينا تمسكهم بالإطلاق .

ص: ٢٩٠

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٠، ابواب التيمم، ب٧، ح ٢، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٠، ابواب التيمم، ب٧، ح ٣، ط آل البيت.

الروايه الرابعه : (... عن ابن عباس قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : أعطيت خمسا لم يعطها أحد قبلى : جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا ، ونصرت بالرعب ، وأحل لى المغنم ، وأعطيت جوامع الكلم ، وأعطيت الشفاعة) (١) . والكلام هو الكلام فيها .

الروايه الخامسه : (على بن إبراهيم فى (تفسيره) ، رفعه ، فى قوله تعالى : (ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم) قال : إن الله كان فرض على بنى إسرائيل الغسل والوضوء بالماء ، ولم يحل لهم التيمم ، ولم يحل لهم الصلاه إلا- فى البيع والكنائس والمحاريب ، وكان الرجل إذا أذنب جرح نفسه جرحا متينا فيعلم أنه أذنب ، وإذا أصاب أحدهم شيئا من بدنه البول قطعوه ، ولم يحل لهم المغنم ، فرفع ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن أمته) (٢) . وهذه ايضا فى مقام اصل التشريع .

الروايه السابعه : (حديث أبى بصير عن أبى عبدالله (عليه السلام) ، فى الرجل يكون معه اللبن ، أيتوضأ منه للصلاه ؟ قال : لا ، إنما هو الماء والصعيد) . وهذا بقربنه المقابله فقط المنع بالتيمم باللبن فكيف تتمسك بالإطلاق بجواز التيمم بالصعيد مطلقا ولو كان نجسا او نديا او طاهرا ؟ ! فجدا غير واضح علينا ، فالتمسك بإطلاق هذه الروايات كالذى يتجرأ للتمسك بالآيه الشريفه لإثبات جواز التيمم بالأرض النديه مع وجود اليابسه !.

ص : ٢٩١

-
- ١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥١، ابواب التيمم، ب٧، ح ٤، ط آل البيت.
 - ٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥١، ابواب التيمم، ب٧، ح ٥، ط آل البيت.

الى هنا لم يتم عندنا الاطلاق ولكن عند الذين تم لديهم الاطلاق المدعى بهذه الروايات فقالوا ربما يتمسك بروايه اخرى لإثبات التقييد وهو انه لا يصح التيمم الا بالمكان اليابس وهذه الروايه ر ٤ فالسيد الحكيم والسيد الاعظم ارادوا رد الروايه وعدم تقييدها لتلك الروايات التي ادعوا اطلاقها , وهى الروايه (وياسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن رفاعه ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : إذا كانت الأرض مبتله ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيّم منه ، فإن ذلك توسيع من الله عز وجل ، قال : فإن كان فى ثلج فليّنظر لبد سرجه فليتيّم من غباره أو شىء مغبر ، وإن كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه) (١) والظاهر نظر الفقهاء من المدعين الاستدلال به الشيخ العاملى فى كتاب جبل المتين فيستفيد من عبارته الاستدلال بالروايه على التقييد أى ان تكون الارض جافه فللسيد الحكيم اشكال وللسيد الاعظم اشكال .

اما اشكال السيد الاعظم فقال ان الروايه هى فى مقام التفكيك بين الطين وغير الطين أى ان الطين انما يتيمم به مع فقدان الطين فليس الروايه ناضرتا الى ماقلته ايها الشيخ البهائى .

اما اشكال السيد الحكيم فيقول ان كلمه الجفاف غير اليابس _ هذا ذوقه العربى رض _ يقول حتى اذا كانت الرطوبه اقل فيقال له جاف لحم جاف او ثوب جاف ولكن ليس يابسا تماما ، التشكيك شده وضعف وفى اليبوسه لا يوجد شده وضعف فيقول المقصود بالجفاف قله الرطوبه وليس اليبوسه والا- فى اليبوسه لا- يتصور التشكيك حتى يشتق اسم التفضيل هناك اذن هى لا تدل على اعتبار اليبوسه فى مايتيمم به فعلى هذا العلمان يقول الاعلام الثلاثة الاطلاق تام .

ص: ٢٩٢

١- وسائل الشيعة، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٤، ابواب التيمم، ب ٩، ح ٤، ط آل البيت.

قلنا ان الاطلاق تام ولكن مع قطع النظر عن هذا لكن نقول توجد روايه اخرى دلالتها على اعتبار اليبوسه اقوى من هذه الدلاله (وعنه ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيره ، قال : إن كانت الأرض مبتله وليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده ، فتييم من غباره أو شىء مغبر ، وإن كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتييم به) (١) . فإشكال السيد الحكيم يتم على روايه رفاعه فقط لأنه هناك استعمل اجف موضع افعل التفضيل يعنى مقابل الطين كما قال السيد الاعظم ولكن هنا ماذا يفعل العلمان فتقول فتييم من غبار ذلك الجاف فالغبار لا- يكون الا- فى الارض اليابسه اذن لا يرد كلامهم الشريف على الاستدلال بهذه الروايه على اليبوسه .

مضافا الى مقلناه من ان الروايات دلت على النفض فان قلنا ان النفض ليس له الموضوعيه _ كما سيأتى _ تعبدا وان لم يحصل للسوق , وان قلنا ان ليس له الموضوعيه كما هو الظاهر من ادله النفض فحينئذ يكون معناه ان التيمم يكون حيث يلسق باليد شىء والارض المبتله لا يلسق منها باليد شىء فاللسوق يكون فى الارض اليابسه , فاذا قلنا ان اللسوق شرط فى صحه التيمم ايضا يكون فى الارض اليابسه فاذا لم تكن ييبوسه فمن اين يأتى اللسوق , اذن لم يتم الاطلاق الى حد الآن.

التيمم _ ما يصح التيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

(مسأله ١١): يجوز التيمم اختيارا على الأرض النديه والتراب الندى وإن كان الأحوط مع وجود اليابسه تقديمها. (٢) .

ص: ٢٩٣

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج٣، ص٣٥٦، ابواب التيمم، ب٩، ح١٠، ط آل البيت.

٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج٢، ص١٦٨، ط جماعه المدرسين.

قلنا كل من علق على عبارته السيد انه موافق الله فى الفتوى , بل يظهر مما نسب الى العلامه كما فى عبارته دعوى الاجماع والاتفاق على ذلك وكذلك بعض الاخرين كأنما هناك اتفاق من علمائنا رض الى فتواه فى العروه ,

ولكن والعلم عند الله ان المطلب ليس كذلك .

الوجه فيه : ان الاجماع التعبدى لا- سبيل الى احرازه اصلا وذلك لأنه قلنا فى محله انه انما يحرز الاجماع بالاتفاق لا مجرد الاتفاق انما الاتفاق الذى لا- يكون له مستند من الادله الاخرى ولكن مع وجود الادله وخصوصا ان هؤلاء استدلوا بذلك فالإجماع مدركى وليس تعبدى , وفى المقام ان الاعلام تمسكوا بإطلاق الروايات الوارده فى المقام وتلك الروايات التى ذكرناه ذكرها صاحب الوسائل فى ابواب التيمم ونحن رفضنا هذه الروايات وقلنا انها واردة فى مقام التشريع حتى يتمسك بالإطلاق والمحرز لدى الجميع انه اذا كان هناك تصدى من المولى لبيان خصوصيات الحكم او الموضوع او المتعلق فهناك يتم الاطلاق اما مع عدم تعرض المعصوم كما فى الروايات لخصوصيه فدعوى الاطلاق غير واضحه فهذه الروايات واستدلال

الاعلام فيها يجعلنا فى شك بل فى جزم بان ليس فى المقام اجماع تعبدى .

فاذا لم يكن هناك اجماع فنحن والادله اللفظيه وقلنا ليس فى ايدى الاعلام الا هذه الروايات كما تتبعنا ذلك وليس هناك دليل آخر , فاذا فقد الاطلاق فمقتضى القاعده البحث عن ادله اخرى وقلنا الروايه المعتمده وهى معتبره

(وعنه ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، قال : إن كانت الأرض مبتله وليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده) الى هنا هذا التعبير متفق مع روايه رفاعه التى رفض الاعلام الاستدلال بها فيقول اجف موضع والمقصود بالجفاف مايتعقل فيه التشكيك حتى يشتق منه اسم التفضيل واما اذا كان المقصود بالجفاف اليبس فلا يتصور فيه التجفيف , الى هنا الروايتان متفقتان وكان كله بيان للموضوع اما فقره الثانيه (، فتيمم من غباره أو شيء مغبر ، وإن كان فى حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم به) (١) . وهذه الفقره الاخيريه غير موجوده فى روايه رفاعه , فهذه الروايه تقول تجد اجف موضع فلا- بد ان يكون الجفاف واصل الى مرحله يكون هناك غبار والغبار لا يتحقق الا اذا وصل الجفاف الى مرتبه اليبس والا الغبار لا يوجد فى الارض النديه فاذن هذه الفقره شاهده وواضحه الدلاله على انه مع وجود اليابسه لا يجوز التيمم بالأرض المبتله , فمحل الكلام وجود ارض مبتله وارض يابسه مع ان كلام السيد اليزدى وفقهائنا فى انه يوجد هذا الذى ليس فيه ييس ويوجد الذى فيه ييس فالأعلام يخيرونى والامام ع يقول التيمم الا باليابسه فمن اين هذا .

ص: ٢٩٤

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٦، ابواب التيمم، ب ٩، ح ١٠، ط آل البيت.

فالصحيح انه يجب اختيار الياسه مع وجودها فيقدمك الياسه على المبتله ولا شك انه هو الاحوط وان قدمت التيمم بالياسه عملا وليس فتوى فاشك في حصول البراءه واما اذا قدمت الياسه فلا شك في البين فاقطع انى عملت بوظيفتى اذن نلتزم والعلم عند الله ان مع وجود الياسه لا يصح التيمم بالأرض المبتله ابدا .

ويؤيد ذلك انه بناء على اعتبار النفض وقلنا ان النفض ليس له لموضوعيه انما هو طريق أى ان النفض لأجل ازاله الغبار اما الذى يلتسق من الطين فذاك يسمى مسحا وليس نفضا النفض هو اذا حركت اليد فيقع ما لسق على الارض فهذا يسمى غبارا واما اذا كان من الطين ونحوه فذاك يسمى مسحا والكلام فى النفض قلنا ان كان مطلوب بنحو الموضوعيه لا الطريقيه , فيوجد احتمال ان النفض تعبدى وله الموضوعيه يعنى حتى اذا وضعت يدك على الحجر الذى ليس عليه أى غبار مع ذلك تعبدا يجب نفضه , وذاك خارج عن محلنا حينئذ لا يكون دليلا ولذلك نعتبره مؤيدا لما نتخيله صحيحا .

ويظهر من السيد الحكيم ان خائف من مخالفه العلماء فتوجد اشاره فى كلماته ان هذا الاندفاع من العلماء فأيد اليزدى فهو وقع ايضا بما وقع فيه السيد الاعظم وهو دعوى الاطلاق .

مسأله ١٢: إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل، وإن صلى به بطلت، ووجب الإعادة أو القضاء، وكذا لو اعتقد أنه من المرتبه المتقدمه فبان أنه من المتأخره مع كون المتقدمه وظيفته.

المسأله الاخرى وهو انه افنى اليزدى رض انه بعدما تيمم وصلى وتذكر ان التيمم كان بما لا يصح التيمم به او كان قدم المؤخر وأخر المقدم فى التيمم , فقلنا يلزم الترتيب بين المبتله الياسه وقدم المبتله او قدم الطين على الغبار والروايات صريحه فى تقديم الغبار فيقول تجب اعاده الصلاه بل قضائها حسب فى وظيفته من وضوء او غسل او تيمم .

وفتواه في محلها ولكن علق العلماء انه لا دليل على الكفايه , ونقول هذا الكلام مرتب ومنظم ومنسق , فهذه الصلاه التي اتى بها المكلف بهذا التيمم الذى على خلاف وظيفته الشرعيه فهذا مرتب باعتبار كفايه غير المأمور به عن المأمور به يفتقر الى دليل ولا دليل على الكفايه .

ولكن يمكن نحن ان نترقى ونقول يوجد دليل على البطلان ولم اجد هذا الدليل عند الاعلام فهم قالوا لا دليل على الاجزاء ونحن نقول دليل على عدم الاجزاء وهو معتبره زراره بسند الصدوق في الفقيه وسنده الى زراره قلنا انه صحيح وهي (وياسناده، عن زرار، عن أبي جعفر (عليه السلام)، أنه قال لا تعاد الصلاه إلا من خمسه: الطهور، والوقت، والقبله، والركوع، والسجود) (1) والطهور ويأتى في محله وتقدم في محله ان الطهور هل هو يعم الطهاره عن الخبث او هو يعم الطهاره عن الحدث والقدر المتيقن هو الطهاره من الحدث فلوا ان شخصا صلى بدون طهاره من الحدث فهنا تعاد الصلاه والمقصود بالإعاده هنا المعنى اللغوى وليس الاصطلاحى لان الاصطلاحى معناه الاعاده فى الوقت فى قبال القضاء الذى يكون خارج الوقت فهنا والعلم عند الله ان الامام فى مقام انه لا- تحتاج الى تكرار العمل فيكتفى بما اتيت به الا اذا كان الخلل فى احدى هذه الخمسه وفى المقام خلل وعلم ان تيممه كان باطلا وغير صحيح فصلاته غير صحيحه .

فما افتى الاعلام صحيح ولكن لا لأجل عدم الدليل على الاجزاء بل لأجل الدليل على عدم الاجزاء فهذه الصلاه لا يكتفى بها اصلا ولو علم بعد سنين انه صلاته بدون طهور او غير صحيحه , الا ان تقوم الحججه وهي خارجه عن محل الكلام فقلنا فى بحث الاجتهاد والتقليد ان حججه الادله فى حق الفقيه من باب الطريقيه وفتوى الفقيه بالنسبه الى المقلد هي من باب الموضوعيه فمعنى ذلك لو كان التيمم على طبق فتوى من يجب تقليده فى وقت العمل او اعتمادا على تقليد من قلده وكان التقليد صحيحا حسب الموازين الفقهييه فحينئذ ولو تراجع الفقيه وقال هذا التيمم باطل فعلى الفقيه نفسه ان يعيد صلاته اما نفس المقلد فلا يجب عليه الاعاده للصلوات , طبعاً هذه دعوى منا ان الحججه من باب الطريقيه أى لا- يتغير الواقع ان اخطأ الفقيه فى استفاده الحكم من الدليل واما المقلد الذى أخذ الفتوى مباشرة او بواسطه معتبره أى عمل طبق الفتوى ثم تراجع الفقيه فحججه الفتوى فى حق المقلد هو من باب الطريقيه فنحكم بصحة الصلاه , فهي باطل حسب فتوى الفقيه الثانيه ولكن التيمم صحيح على الفتوى القديمه حين العمل فى وقتها , وهنا خالفنا الاعلام رض فضاير كلامهم انه معظمهم يقول بوجوب التكرار اذا كان مضرا فى اصل .

ص: ٢٩٦

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ١، ص ٣٧١، ابواب الصلاه، ب ٣، ح ٨، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

ولأجل توضيح المطلب نقول ان هذا الحكم مبنى على ان الالفاظ موضوعه للمعاني الواقعيه وليس لما يعتقدده الانسان فلفظ التراب او الطين او الغبار موضوع لما هو طين واقعا تراب واقعا غبار واقعا لا- ما يعتقدده الانسان بانه طين او نحو ذلك , فهى موضوعه للمعاني الواقعيه وان كانت الدلاله تأتى على الامور الواقعيه بواسطه التصور وبواسطه الوجود العلمى للشيء ,

وتوضيح ذلك قلنا ان الالفاظ تدل على الواقع بواسطه الوجود الذهني لذلك الشيء فلفظ التراب موضوع لما موجود فى الخارج ولكن اول ما ينتقل الى الذهن هو الوجود الذهني للتراب ومن خلال الوجود الذهني ينتقل الحكم او ينتقل التعبير الى الواقع فاذا قال ماء مثلا ومن لفظ الماء ينتقل الانسان ويتحقق فى ذهنه الوجود الذهني للماء فالذى يتحقق من السماع ويتحقق الانتقال من سماع اللفظ من الاحساس بالبدال وهو اللفظ هو الوجود الذهني ومن خلاله ينتقل الى الوجود الواقعي النفس امرى , واللفظ موضوع للموجود الواقعي بالوجود الواقعي وليس للوجود الذهني فاذا كان اللفظ موضوعا للماهيه بالوجود الحقيقي فحينئذ لا بد ان تترتب الاحكام على الواقع وليس على ما يتخيله الانسان وان تخيل ان هذا الذى تخيله تراب وهو فى الواقع ليس بتراب فيحكم ببطلان التيمم وكذلك فى الغبار , هذا تتميم لما تقدم من الكلام .

(مسأله ١٣): المناط فى الطين الذى من المرتبه الثالثه كونه على وجه يلصق باليد ولذا عبر بعضهم عنه بالوحد , فمع عدم لصوقه يكون من المرتبه الأولى ظاهرا وإن كان الأحوط تقديم اليابس والندى عليه (١).

ص: ٢٩٧

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٩٩، ط آل البيت.

ثم افاد السيد اليزدى رض ان المقصود بالطين الموجود فى الروايات وكلمات الاعلام هو ما يكون من الرطوبه واصلا الى مرحله اذا وضعت اليد عليه لسق شيء منه فى اليد واذا لم يصل الى هذه المرحله فهو تراب وليس طين وهو من المرتبه الاولى , قلنا توجد ثلاث مراتب تراب وغبار وطين فاذا لسق شيء باليد فهو طين واذا لم يلسق فهو تراب فيتقدم على الغبار فجعل المناط فى كلامه لكون هذا الشيء طينا هو اللسوق باليد . واللسوق امر وجدانى لا يحتاج الى تفسيره هو .

السيد الاعظم اشكل وقال ماهو الدليل ان المقصود هو ما يكون كذلك وهو ان يلسق باليد او بغير اليد فيقول لا بد ان يرجع الى العرف فيحكم العرف وهو الحاكم فان ثبت لدى العرف انه طين فهو وان لم يثبت فان كان قبله طينا والآن نشك فيجرى فيه استصحاب الحاله السابقه وان لم يكن طينا فلآن نشك هل صار طينا فأیضا يجرى الاستصحاب .

اما السيد الحكيم فيظهر منه الموافقه مع السيد اليزدى فهو لم يناقشه وقال هذا هو المستفاد من لفظ الطين من الادله بان المقصود من الطين هو ما قاله اليزدى رض .

ونحن فى المقام توجد مشكلتان الاولى هى ما هو معيار كون هذا المبتل طينا حتى يكون فى المرتبه الثالثه او ليس بطين حتى يكون فى المرتبه الاولى والمشكله الثانيه هى ان قلنا ان الطين هو كما يلسق بالجسم او ما يحكم العرف بانه طين فحينئذ الارض التى هى مبتله ولم تصل الى مرتبه اللسوق ولكن فيه رطوبه عاليه فهل هذه الرطوبه العاليه فما حكمها فهل هى تراب او هى شىء ثالث؟ فان قلنا ليس بطين ولا تراب فلا بد ايها الفقهاء ان يصير اربع مراتب التراب والطين وما هو خنى مشكل بين الطين والتراب فما هو حكم هذه الصوره هل يصح التيمم به او انه لا يصح , فلا بد من فهم هذه الارض المبتله التى تكون فيها رطوبه بحيث لاتصل النوبه الى كونه وحلا كما عبر السيد اليزدى وقال لذلك عبر عنها البعض بالوحل _ الوحل هو يكون فى التراب ماء زائد بحيث اذا وضعت رجلك تنغمس فيه واما الطين فيمكن ان يمرسه باليد يصنع منه طابوق او غير ذلك _ فبين الطين والتراب توجد مرحله وكلنا يدرك تلك المرحله بالوجدان فما هو حكمه؟ فهاتان معضلتان امام الفقهاء رض , وكأن الاعلام يكتفون بحل المعضله الاولى فاذا قلنا ليس وحلا فهو تراب وان كان مبتلا مهما كانت الرطوبه الزائده فما لم تصل الى كونه وحلا فهو من المرتبه الاولى , وقلنا ان الوجدان يرى الفرق بينهما فيه رطوبه ولكن لا يلسق باليد شىء واجعل منه الطابوق وغيره وليس وحلا فالوحل فيه بلوله زائده فما هو الحكم؟ .

نقول اولاً الكلام فى المشكله الاولى فالسيد الاعظم حَكَم العرف المسامحى فى تحديد المصداق وهذه مشكلتنا مع الاعلام وقد ذكرنا مرارا ان العرف المسامحى يتسامح ولا يمكن الاعتماد عليه فى تحديد المصداق والا لتغير الفقه , والسيد الاعظم فى بعض الموارد لا يُحَكَم العرف كما فى بحث الصوم قال اذا الانسان اذا بلع ما فى فهمه وليس له جرم واضح بيه عرفا لا يصدق عليه الاكل فقد نسب الى البعض انه لا يفسد الصوم فهو تحيكم للعرف على تحديد المصداق يقول وهذا معناه تستطيع ان تأكل كيلوا من التمر من الصباح الى الغروب بان تأخذ فى كل مره براس الايبره فكيف هذا فهناك آمن رض بانه لا بد من تحكيم العقل الدقيق فى تحديد المصداق , ولكنه فى المقام وغيره يُحَكَم العرف وهذا غير واضح علينا , فتحديد المصداق بيد العرف المسامحى فما قاله السيد الاعظم صحيح والا فان لم يكن العرف هو المحكم كما نقوله نحن فلا بد من وضع مناط آخر لتحديد مصداق الطين والتراب ومصداق الغبار واليزدى جاء بهذا المناط وهو ان يلق باليد وان لم يلسق فهو ليس بطين انما هو داخل فى مرتبه التراب .

فأما ان نؤمن بما افاده السيد اليزدى او نضع مناطا آخر غير الذى وضعه السيد الاعظم , اليزدى يقول ولذلك عبر ببعضهم عن الطين بالوحد واتخيل ان الطين والوحد شيئا وليس شيئا واحدا فالوحد يكون التين من الطين والطين يكون اقل ذوبانا من الوحد فهو لا يريد ان يختار ما قاله بعضهم , فعندنا طين وعندنا ما زاد سيلانا على الطين وهو الوحد وما افاده اليزدى ايضا اما نقبله او نرفضه لآكن نقول ما الدليل على ان هذا هو المناط للطين فهو لم يأتى بدليل , وتعبير البعض بان الطين هو الوحد هذا زاد فى الطين بله .

والذى اتخيله والعلم عند الله ان المناط بكون هذا المبتل طينا هو يمكن اعطاء صور متعدده من ذلك التراب الممزوج بالماء فيمكن ان نضع منه كره او طابوقاً او مدورا او غير ذلك فان امكن اعطائه صور متعدده فهو طين وهذا اقل مراتب الطين , ودليلنا على ذلك وهو من مشتقات لفظ الطين فالطين استعمل اسم الجنس واستعمل مادهً لطَّين يطين مطينا ونحو ذلك وطَّين يكون حينما نستعمل التراب الممزوج بالماء لإصلاح وتقويه الحائط ونحو ذلك ومن الطين يصنع الظروف والطابوق وغير ذلك فمن ماده الطين الاشتقاقية حاولت فهم معنى الطين وليس المعنى هو اللسوق , فالسيد اليزدى لم ياتى بدليل على المناط الذى ذكره , ونحن قلنا استعمال لفظ الجنس استعمل لمشتقات طين ومطين فنقول طَّين الحائط فهذا قطعاً هو طين والاقبل من هذا ليس طينا فالصحيح ان الطين هو ان ذلك المبتل ان يصل الى امكان اعطائه صور متعدده من جعله طابوق او صرف او .. ومن هذه الحالات الاخرى.

ونستفاد من روايه معتبره ان المبتل هو من حكم الطين وهى روايه ابن المغيره وهى

(وعنه ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيره ، قال : إن كانت الأرض مبتله وليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده) (1) فجعل الارض المبتله فى مقابل التراب وفى مقابل الغبار فيقول ان كانت الارض مبتلهً وليس فيها ماء يعنى اذا تبللت الارض فليس ترابا و الا يكون تهافت فى كلام الامام ع , فيقول فانظر الى اجف موضع فتيمم من غباره يعنى جعل الغبار فى قبال الارض المبتله وقال ع وان كان فى حال لايجاد الا الطين فكل الارض المبتله فى حكم الطين والا يلزم ان الامام ع لم يبين حكم الارض المبتله التى هى ليس بتراب عنده.

ص: ٣٠٠

١- وسائل الشيعة، العاملى، ج ٣، ص ٣٥٦، ابواب التيمم، ب ٩، ح ١٠، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ ما يصح التيمم به _

الكلام فى ما يشترط فى التراب او فى الارض للتيمم واول شرط قال ان يكون طاهرا وادعى على هذا الشرط بالاجماع فى كلمات غير واحد من علمائنا الابرار العلامة وغير العلامة ويزكرون ومن تأخر عنهم انهم يذكرون الاجماع كدليل .

تأملنا فى هذا الاجماع هل هو تعبدى حتى يجعل دليلا فهذا صعب لان كل الفقهاء تقريبا الذين ألفوا فى مقام البحث والاستدلال لم يكتفوا بالاجماع بل استدلوا بالآيات والروايات كما فى (تيمموا صعيدا طيبا) ففسروا الطيب بالطاهر , واستدلوا بحديث (محمد بن على بن الحسين قال : قال النبى (صلى الله عليه وآله) : أعطيت خمسا لم يعطها أحد قبلى : جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ، الحديث) (1) وغيرهما من الروايات استدلوا بها على اعتبار الطهاره فى الارض فمعنى ذلك توجد ادله اخرى غير الاجماع يحتمل بل استدل بها فقهاؤنا الابرار على اعتبار الطهاره فعلى هذا الاساس وجود اجماع تعبدى فى البين بحيث نقطع ان هذا حكم الله وحكم امام منصوب من الله تعالى يحتاج الى اثبات ولا يوجد هذا فوجود اجماع تعبدى فى البين دعوى عهدتها على مدعيها اذن لا اجماع فى البين .

والعمده الادله الاخرى التى استدل بها منها المروى عن النبى ص (جعلت لى الارض مسجدا وطهورا) وتقريب الاستدلال كما يستفاد من كلماتهم قالوا ان طهور هو ما يكون طاهرا فى نفسه ومطهرا لغيره فاذا جعل الارض طهورا لا بد ان يكون طاهرا فى نفسه حتى يكون مطهرا لغيره , هكذا فهم من كلماتهم .

ص: ٣٠١

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج٣، ص ٣٥٠، ابواب التيمم، ب٧، ح٢، ط آل البيت.

ولنا تأمل فى هذا الاستدلال لأنه الجعل فى المقام جعل تأليفى وليس جعلاً بسيطاً لان الجعل البسيط الدال عليه فى ماده الجعل يتعدى الى مفعول واحد لا- الى مفعولين وهاهنا تعدى الى مفعولين لان جعلت فعل مبنى للمفعول فجعل المفعول الاول نائب فاعل وهو الارض والمفعول الثانى ذكر منصوبا مسجدا وطهورا فالمقصود اثبات النسبه والوصف للأرض وذلك وصفان وصف المسجديه أى الصلاحيه للسجود والصلاحيه لكونه طهورا فاذا هذا هو جعل تأليفى .

وما هو المقصود بالطهور هنا : فالاستدلال قالوا طاهرا فى نفسه ومطهرا لغيره والاستدلال يتم بعد اثبات نقطتين احدهما صحه تفسير الطهور بالطاهر فى نفسه والمطهر لغيره فيكون تفسيراً صحيحاً والثانى ان المقصود بالطهاره مصدر او مشتق منه للفظ الطهور المقصود به الطهاره الشرعيه يعنى المعنى الشرعى وكلا- الامرين محل نقاش عندنا فأما الاول فان طهور صيغه المبالغه على وزن فعول مأخوذ من الطاهر والمبالغه تدل على زياده فى المعنى المصدرى ولا- شك فى ان الطهاره سواء كانت معنى لغوى او شرعى هى كلى مشكك فاذا كان كليا مشككا فالمقصود بالطهاره هو مبالغه فى الطهاره وانت تفسره طاهر فى نفسه

مطهر لغيره هذا يحتاج الى دليل .

اما المناقشه فى الثانى فهى ان المقصود بالطهاره المعنى الشرعى وهذا يتوقف على اثبات الحقيقه الشرعيه فى لفظ الطهاره ونحن عجزنا فى اثبات الحقيقه الشرعيه فى مثل لفظ الصوم والصلاه والحج فكيف تتمكن انت من اثبات الحقيقه الشرعيه فى لفظ الطهاره ؟ .

فعلى هذا الاساس طهورا لا يفسر الا بالمعنى اللغوى وهو صيغه المبالغه نعم فى نفس الروايه هناك قرينه وبيان من النبى ص ان طهور يعنى يتيمم به فيتيمم به يكون ارضا ففسر الطهور بما يتيمم به وليس بمعنى طاهر فى نفسه ومطهر لغيره وهذا لا يدل على المدعى فالاستدلال بالحديث على هذا جدا غير واضح .

ص: ٣٠٢

واستدل في كلماتهم ايضا على اعتبار هذا الشرط بأغرب من الاستدلال السابق وهو ان فاقد الشيء لا يعطيه فاذا لم تكن الارض طاهرة فكيف تعطى الطهارة فنقول ان خالق الطهارة بالمعنى الشرعى هو الله تعالى المشرع ام ان الارض هي التي تعطى الطهارة؟ كيف تقول ان الارض هي التي تعطى الطهارة! انما هي اذا استخدمتها فالله تعالى يحكم ويعطى الطهارة عن الحدث وليس الارض هي المعطية للطهارة ,

نعم اذا فسرت الطهارة بالمعنى اللغوى بمعنى النظافة فحيث ان تنزه كما ان الارض تنظف والماء ينظف واشياء اخرى كما ربما النفط ينظف فهذه نظافة لغويه فهي خروج عن محل البحث , ثم ان الفقهاء يفسرون الطهور بالوضوء والتيمم لا بالتراب فعلى هذا الاساس فهذا الدليل فاقد الشيء لا يعطيه هذا دليل غريب جدا كغرابه سائر الادله التي نتكلم فيها ان شاء الله .

التيمم _ طهاره مايتيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ طهاره مايتيمم به _

فصل : يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا، فلو كان نجسا بطل وإن كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا ... (1)

هذا الذى هو شائع اساسه من الشافعيه ولايطابق ما هو موجود فى اللغه ومن هنا تسرب الى كلمات فقهاءنا الابرار رض , فطهور وزنه فعول ووزن فعل يوجد فى المبالغه واما نفس كلمه الطهور مبالغه فى الطاهر ثم التعدى منه باعتبار التشكيك غير ممكن ثم بعد ذلك تفسيره طاهر فى نفسه مطهر لغيره كل ذلك اساسه اولئك . فانت تفسر كلام النبى الاعظم ص بهذا المعنى جدا غير واضح مع كل احترامنا لفقهاءنا الابرار الموجود عندهم هذا التفسير .

ص: ٣٠٣

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٩٩.

نحاول الفهم على ضوء القواعد التى بأيدينا فطهور استعمل اسم جنس واستعمل بمعنى مصدر فى اللغه , فطهور قالوا مصدر مشتق منه فاذا قلنا مصدر مشتق كما قاله المحققون مثل صاحب الكفايه _ فليكن مصدرا ليس بمشكله _ فطهور مصدر ونص على ذلك اهل اللغه منهم سيبويه ايضا قال طهور استعمل مصدر بمعنى تطهر وبمعنى اسم الجنس بمعنى ما يتطهر به مثل فطور ما يفطر عليه وضوء مايتوضؤ به وغير ذلك استعمل بهذا الوزن , فالطهور ان أخذ بمعنى اسم الجنس يعنى جامد فيكون معناه ما يتطهر به او معناه المصدرى التطهر وليس التطهير , فالكلام فى طهور , واستعمل فى القرآن مره فى سوره الفرقان ومره فى سوره هل اتى (وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا (٤٨) لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا) (١) فهنا استعمل كلمه الطهور فغى الكتاب العزيز (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا) (٢) , وفى سوره الفرقان انزل ماء طهورا فهل ليطهر الارض ؟ لنحى به بلده ميتا .. ! فما المناسبه بين التطهير وبين احياء الارض ؟ فلا مناسبه بينهما فهل هنا طاهر فى نفسه ومطهر غيره ! وكذلك فى سوره هل اتى (وسقاهم ربهم شرابا ...) والمروى عن المعصوم ع انه ما يتطهر به

أى انه ما يتقرب به الى الله سبحانه , فكيف انت تفسره بطاهر ومطهر ؟ ! وكذلك فالآيه الاولى فيعنى يكون من نظافته يسقى
كذا يعنى تزال عن الارض آثار الجذب والميت , فكلمه الطهور فى القرآن استعملت فى ما يتطهر به وليس بمعنى ما يُطهر .

ص: ٣٠٤

١- الفرقان/السوره ٢٥، الآيه ٤٨.

٢- سوره الانسان، آيه ٢١ .

وبعد هذا التوضيح نعود الى حديث النبي ص (جعلت لى الارض مسجدا وطهورا) (1) فمسجدا واضح والمقصود منه موضع السجود انت تصلى اين ما شئت واما طهور هو ما يتطهر به الارض ما يتطهر به واثبات الطهاره فى ما يتيمم او يتطهر به مبنى على اثبات الملازمه الشرعيه او العقليه او العرفيه بين المطهره وبين الطاهر واين تثبت بهذا وهو عين المدعى , واما استغراب الذى ظهر فى كلمات بعض فقهاءنا الابرار مثل الكركى فى جامع المقاصد من انه كيف مطهرا مالا يكون طاهرا هذا غريب جدا , فان الله تعالى يخرج الطاهر من النجس ومن النجس الطاهر يخرج الانسان من المنى النجس ونزرع فى المكان النجس الشىء وناكل طاهرا , ثم انه فى الجلسه السابقه ذكرنا ان الطهاره من الحدث او من الخبث حكم شرعى سواء قلنا بان الاحكام الشرعيه مجعوله كما عليه المعظم ام قلنا انها منتزعه كما قال الانصارى واصر عليه فعلى كل حال اما حكم شرعى او منتزعه من حكم شرعى فمجعول شرعى مباشره او مجعول شرعى بجعل منشأ انتزاعه على رأى الشيخ الاعظم , فالطهاره هى بفعل اله تعالى لا بفعل الماء ولا بفعل التراب .

والتفت الى هذا صاحب الجواهر رض فقال اذا اردت ان تستدل بهذا الحديث الشريف فلا بد ان تثبت الملازمه بين استخدامه للطهاره وبين كونه طاهرا _ هو عبر تبعا للفقهاء مطهر وطهاره _ فكيف يكون هذا الماء يحدث الحكم ! فهو توقف عن اثبات الملازمه فلا دليل عنده للملازمه يعنى هو اعلن عجزه عن ذلك فالملازمه لا بد ان تكون شرعيه فانت تثبت بنفس الحديث فهذه مصادره , فالاستدلال بالحديث على اعتبار الطهاره فى التراب لأجل التيمم بالتراب جدا غير واضح وان صدر من غير واحد من الاجلاء الابرار , والغريب الروايات على كثره ورودها فى التيمم ساكنه ومعرضه عن بيان شرطيه الطهاره , فالمقصود من الحديث لا بد ان يكون ما يتطهر به فقط .

ص: ٣٠٥

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٣، ص ٣٥٠، أبواب التيمم، باب ٧، ح ٢، ط آل البيت.

بقيت عندنا الآية الشريفة فنحاول فهمها (فتيّموا صعيدا طيبا) قالوا الطيب معناه الطاهر لكننا لم نجد ذلك في اللغة فالطيب ما يستطاب أى ما يلائم رغبة الانسان نفسه ورغبته فى الاكل والشرب (كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلَدَهُ طَيِّبَهُ وَرَبُّ غَفُورٌ) (١) فهل يعنى ذلك ان البلد ليس فيها نجاسه ! اذن هذا التفسير غير واضح .

والسيد الاعظم ايضا مال الى هذا وقال المقصود به الطاهر ولم يأتى بشاهد ولم يثبت لغه طيب بمعنى طاهر فلم يأتوا بشاهد على ذلك لا هو ولا غيره .

نعم يمكن ان يفسر طيب بما يكون بعيدا-عن الاستقذار يعنى نفس الانسان تشمئز من ارض قدره فيكون اختيار ترابا لا تستقذره وعليه قلنا ان الصعيد هو المكان المرتفع وهو كناية عن نظافته المكان مما يستقذر به .

فالتيجة لم يثبت عندنا دليل لفظى او اصل عملى يقتضى على اعتبار الطهاره فى التراب .

التيّم _ طهاره مايتيمم به بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ طهاره مايتيمم به _

فصل : يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا، فلو كان نجسا بطل وإن كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا ... (٢)

المشكلة الاخرى فى المساله ان السيد الاعظم يقول ان الطيب فى الآية الشريفة معناه الطاهر شرعا فهل يريد ان يدعى الحقيقه الشرعيه فى لفظ الطيب من (تيمموا صعيدا طيبا) (٣) فلم اعرف ان كلمه طيب شرعا معناه الطاهر فورد لفظ الطيب فى الآية الشريفة والاحاديث وروايات ونصائح الأئمه ع ورد فيها الطيب كما فى قول امير المؤمنين ع (ما من رجل طاب مطعمه ومشربه الا- طال وقوفه بين يدي الله تعالى) (٤) فهل يكون طاهرا يعنى اذا أكل النجس لا يطول وقوفه بين يدي الله ! فهذا غير واضح علينا .

ص: ٣٠٦

١- سورة سبا، آيه ١٥.

٢- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٩٩.

٣- النساء/السوره ٤، الآية ٤٣.

٤- بحار الأنوار، العلامة المجلسى، ج ٤٢، ص ٢٧٦، ط دارالاحياء التراث.

وتفسير الطيب لغه هو مالا تشمئز النفس منه اى ما يستلذ به ولا يتنفر منه الانسان ,

والذى ينبغى ان يقال هو ان هناك ارتكاز فى نفوس المتشرعه وهو انه لا- يتوضأ ولا- يتطهر الا- بالطاهر سواء يراد به الطهاره

الحدثيه او الخبيثه , وهذا الارتكاز مثل ما ادعاه بعض الفقهاء فى مساله اخرى وهى انه اذا لمست النجس او المتنجس اليابس لا يوجب نجاسه الجزء اللامس فاذا كان رطباً تسرى النجاسه , والروايات تقول اللامس يتنجس بدون ان تشتت الرطوبه بين الطرفين فهناك انتبه بعض الاجلاء الابرار انتبه الى نقطه وهى ان هناك ارتكاز فى نفوس المتشرعه وليس يدعى الحقيقه الشرعيه فهذا جاء جيلاً بعد جيل فكل جيل اخذ من الجيل السابق الى ان تصل النوبه الى الشارع المقدس المعاصر للاثمه ع فاذا كانت الملامسه مع رطوبه احد الطرفين فتحصل النجاسه واذا لم تكن بل كانت ييوسه فلا تتحقق النجاسه , فكذلك ندعى فى المقام ان الارتكاز لدى المشرعه انه لا يتطهر سواء كان الطهاره خبيثه او حدثيه الا بالطاهر وهذا مترسخ فى النفوس المتشرعه وهذا الترسخ اخذناه من الجيل السابق وهم من الجيل السابق الى ان تصل النوبه الى الجيل المعاصر للنبي ص والائمه الاطهار ولا وجه الى ما ذهب اليه الاعلام رض .

اذن نلتزم بانه يشترط ما يتوضأ به ويغتسل به ويتيمم به لا بد ان يكون طاهراً وهذا ليس لأجل الاجماع فلم ندع الاجماع كما ادعاه الاعلام رض ولا ادعى دلالة النص اللفظى على ذلك انما هو للارتكاز فى نفوس عموم المتشرعه العامه والخاصه .

والغريب ان السيد الاعظم قال فى ضمن كلامه ان الطهاره شرط فى ما يتيمم به اذا كان التيمم بالتراب اما اذا كان التيمم بالجسم المغبر فلا يشترط الطهاره وذلك لإطلاق ما دل على ان التيمم يكون بشىء مغبر .

فنقول لما تمسك بصعيد طيبا فهناك لما لا تقول بالإطلاق فلماذا هنا فقط تمسك بالإطلاق فهناك رفضت التمسك بالإطلاق فى (جعلت لى الارض مسجدا وطهورا) (1) ؟ ! ثم عنده اهم دليل هو الاجماع فقال الاجماع ومضافا الى الاجماع يذكر بعض الادله يعنى لم يرفض الاجماع وقلنا اثبات الاجماع التعبدى دونه خرط القتاه فلا يوجد اجماع وهو آمن بوجود الاجماع فاذا كان هناك اجماع فحينئذ اين ذلك الاطلاق ! ثم يقول ان الثوب اليابس والنجس لا يشترط ان يكون يابسا اصلا فمعناه ان الجسم الذى عليه الغبار يصح التيمم به ولو كان نجسا اى يصح التيمم بالغبار الموجود عليه ولم يفرق بين ان يكون يابسا او يكون رطبا يقول وذلك للإطلاق ما دل على صحه التيمم بشىء مغير والاطلاق كما يقتضى أى التيمم بالنجس سواء كان النجس يابسا او كان رطبا , اذن لا علاج لهذه المشكله الا ان نلتزم بأمرين اما جواز التيمم بالنجس واليابس واما باشتراط الطهاره لكن بما قدمناه من بيان وهو ارتكاز العرف المتشرعى , ولا شك فى ماقلناه فى اعتبار الطهاره هو طبق الاحتياط .

ثم انتقل السيد اليزدى رض انه اذا تيمم بالنجس جاهلا- او ناسيا مع ذلك بطل التيمم وعليه لابد ان يعتبر نفسه غير متيمم وان صلاته باطله وغير ذلك مما يترتب على التيمم , والاعلام رض قالوا للإطلاق منهم حكيم الفقهاء .

فنقول انك ادعيت الاجماع وقلت هو الاساس فى الدليل فكيف تقول هنا للإطلاق فانه قال فلان وفلان وفلان ادعى الاجماع وكان هو الدليل والباقي كلها مؤيدات فكيف تدعى الاطلاق فهل الاطلاق فى المؤيدات ! فالمؤيدات ليس دليلا.

ص: ٣٠٨

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ٣، ص ٣٥٠، أبواب التيمم، باب ٧، ح ٢، ط آل البيت.

السيد الاعظم قال الطهاره شرط واقعى وليس علميا فهى شرط ان كان جاهلا او غافلا _ فى الشرط العلمى يكون مادام علما شرط واذا كان غافلا فلا كما استفيد من الادله فى مساله التقصير وغيرها من المسائل _ .

وما افاده غير واضح فأولا لابد ان يثبت هذا الشرط ثم بعد ذلك يمكن ان تقول انه واقعى او ليس بواقعى , فاذا لم يكن لديك اطلاق انما لديك اجماع وهو ليس فيه اطلاق ولا عموم فيؤخذ منه القدر المتيقن فتكون النتيجة عكس فتوى الاعلام وهى ان القدر المتيقن الشرطيه حال العلم وحال الالتفات , فلابد ان تأتى بالدليل الذى يثبت الشرطيه بنحو اوسع اى انه يثبت الشرط حتى فى حاله الجهل بالحكم او بالموضوع او النسيان ,

فالصحيح هو بعدما اثبتنا شرطيه الطهاره بمقتضى الارتكاز فصحه التيمم فى صوره الجهل بالحكم او الموضوع يحتاج الى دليل ومقتضى القاعده الأوليه هو عدم الاجزاء لأننا اثبتنا الشرطيه والمشروط عدم عند عدم شرطه فلا نحتاج الى دليل للحكم بالبطلان لا اطلاق ولا غيره والحكم بالصحه جهلا او نسيانا لحكم او الموضوع كل ذلك يفتقر الى الدليل يعنى يكون تخصيصا فى دليل الشرطيه , اذن ما افتى به السيد اليزدى صحيح لكنه من هذا الطريق الذى ذكرناه.

التيمم _ طهاره مايتيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ طهاره مايتيمم به _

فصل : يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا، فلو كان نجسا بطل وإن كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا ... (١)

افاد السيد اليزدى انه يشترط فى مايتيمم به ان يكون مباحا وكذلك مكان وجود مايتيمم به مباحا وكذلك الفضاء الذى يتيمم فيه لابد ان يكون مباحا .

ص: ٣٠٩

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج٢، ص١٩٩.

هذه شرائط ذكرها رض وعلل ذلك السيد الاعظم رض بانه اذا كان مايتيمم به محرما لا يكون مصداقا للواجب .

وهذا الذى افاده السيد الاعظم رض غير واضح علينا والوجه فيه ان المصداق ليس متعلقا للحكم فاذا كان كذلك فلا يكون واجبا اصلا فعليه بالتعليل اذا كان مايتيمم به مغصوبا فحينئذ التيمم لا يكون مصداقا للمأمور به غير واضح , هذا من جهه ومن جهه اخرى انه سيأتى الكلام فى تحديد معنى التيمم وماهو مصداق التيمم هل هو المسح للجبين واليدين او هو مركب من هذين المسحين والضرب او وضع اليدين على مايصح التيمم به اى ان وضع اليد على مايتيمم به داخل فى التيمم وجزء منه وداخل فى حقيقته ام لا- فان قلنا انه غير داخل كما يميل اليه بعض فقهاءنا فحينئذ _ مع قطع النظر عن ملاحظتنا السابقه _ من انه لا يكون التيمم بما هو تيمم وهو مسح الجبين ومسح الكفين هذا هو التيمم اما الذى يوضع عليه اليد لا يكون داخلا فى ماهيه التيمم

اصلا حتى اذا قلنا انه يشترط ان يكون الفرد مصداقا ومحققا للمأمور به , فما افاده السيد الاعظم وكذلك اليزدى رض يتوقف على اثبات ان وضع اليد على ما يصح التيمم به داخل في ماهية التيمم وان قلنا انه غير داخل فيكون وضع اليدين او ضربهما على التراب المغصوب مقدمه للواجب ولا- يكون داخلا- في الواجب وحرمة المقدمه لا- تقتضى حرمة ذى المقدمه فتعلق النهى بالمقدمه لا يتعدى المقدمه الى ذى المقدمه , فقطع المسافه الى المسجد والى مكان الصلاه فان كان الطريق مغصوبا _ هو فعل حرام لا- ينبغى صدوره او تصوره من المؤمن لا- كن كلامنا فى جانب الفقه _ فان كانت المقدمه محرمة فيلزم انه ذو المقدمه حرام فهذا غير واضح , وكان على العلمين التقييد بهذا القيد وهو انه هذا بناء على ان وضع او ضرب اليدين على ما يتيمم به يكون داخلا فى ماهية وحقيقه التيمم واما مع عدمه فلا مانع من ذلك _ اى من الحكم بصحة اصل ذى المقدمه - فهو مقدمه فقد تكون مقدمه الواجب محرمة .

اذن هو اعتبار ان هذا التيمم لا يكون مصداقا للمأمور به ولا محققا له ولا يكون مقربا ايضا _ هذا صحيح لا يكون مقربا وسوف يأتي _ وهذا مبنى على ان تلتزم بان مصداق الواجب واجب وانت ولا غيرك من العلماء تؤمنوا به وقلتم متعلق الامر هو الطبيعه وعليه لا يشترط فى الفرد ان يكون مصداقا للفعل بما هو واجب .

والصحيح ان يعلل انه بعد غض النظر عن الملاحظه الثانيه نقول انه لا يكون مقربا اى انه لا يصلح ان يتقرب به العبد للمولى ويتقرب الى مقامه الشريف بهذا الذى نهى عنه _ والتعبير مسامحي _ بهذا الفعل الذى به يتحقق ارتكاب الحرام وهو تحقيق الماهيه المنهى عنها لا يتقرب به الى الله تعالى .

ثم افاد رض كما اشرنا اليه وهو ان لا بد ان يكون الفضاء مباحا , وهذا ايضا غير واضح علينا فنفس التصرف فى الفضاء او المكان هذا غير داخل فى مفهوم التيمم قطعا فالفضاء المقصود منه هل هو الذى فيه التيمم او هو الذى فيه ما يتيمم به فلا شك اذا كان الفضاء مملوك لغير التيمم وانه غير مباح فهو حرام ولكن انت تريد تحكم ببطالان التيمم فلا بد ان تلتزم بان كون التيمم او مكان ما يتيمم به جزء من التيمم اما اذا كان خارجا عن ماهيه التيمم فحينئذ لو تيمم وفى نفس الوقت تصرف فى الفضاء الذى لا يجوز التصرف فيه فيكون ممثلا- باعتبار انه تيمم ويكون مرتكبا للحرام باعتبار انه فى نفس الوقت تصرف فى الفضاء الذى لا يجوز له التصرف فيه .

وبعبارة واضحة الفضاء للتيمم فكونه فى الفضاء او حركه واتيان التيمم فى هذا الفضاء فلا شك انه تصرف فى الفضاء انما الكلام هو هل يدخل فى التيمم او لا يدخل , وقلنا ان التيمم هو تحريك الكفين على الجبينين وتحريك كل من الكفين على الكف الآخر فهذا حقيقه التيمم واما كونه فى الفضاء فهذا فعل اختياري لا كن هذا غير ذاك فذاك تصرف فى المكان والتيمم تصرف فى اليد والجبين والكف فقط , فتصرفان احدهما كان بالحصول فيه فى الفضاء والتصرف الآخر هو تحريك الكفين على الجبينين او على اليدين فلا يده مغصوبه ولا جبينه مغصوب .

وكذلك الكلام يأتي في ما اذا كان مكان مايتيمم به مغصوبا مثلا التراب او الغبار اذا كان مباحا ولكن مضوعا على الارض المغصوبه او في اناء مغصوب فهاهنا السيد الاعظم وغيره يقول انما يحكم به ان صدق عرفا ان استخدام التراب هو تصرف في المكان الذى وجد فيه التراب , وهذه مشكلتنا مع الابرار وهى انهم يحكمون العرف التسامحى في تحديد المصداق وقلنا لا بد من الاستناد الى العقل الدقيق في تحديد المصداق .

الملاحظه الاخرى : انه لو سلمنا وحكمنا العرف او العقل قال انه تصرف في المكان الذى يوجد فيه مايتيمم به ولكن هذا ليس داخلا في التيمم فكيف تريد ان تحكم ببطلان التيمم , فبعض فقهاثنا يشكك في كون وضع اليد على التراب فكيف كون هذا التراب في المكان المغصوب هو داخل فهذه الفروع الثلاثه غير واضحه علينا , ولكن ينبغي ان يكون الانسان عالما بانه لا يليق بكون الاعد في مقام التقرب وكسب العطف اللهى ان يكون في نفس الوقت عاصيا لله تعالى ولكن هذا شىء خارج عن الحكم الفقهى .

فتحصل ما أفاده الاعلام من ان التيمم بالتراب المغصوب مبنى على ان يكون نفس وضع اليد على التراب او ضرب اليدين داخل في حقيقه التيمم واذا لم يقل بذلك فلا دليل على بطلان التيمم وكذلك ان يكون مكان التراب مباحا فهذا لا ينبغي الشك فمكان التراب ليس داخلا في حقيقه التيمم وكذلك فناء وجود مايتيمم به وفضائه فهو محرم ولكنه غير داخل في ماهيه التيمم , فالحكم ببطلان التيمم مبنى على قداسه وطهاره هؤلاء الفقهاء لأنه لا يتعقل ان يكون العبد مطيعا وفي نفس الوقت يكون عاصيا فهذه المرتبه العليا من التقوى دفعتهم الى هذا المنزلق .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ اباحه مكان التيمم ومايتيمم به _

فصل : يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا، فلو كان نجسا بطل وإن كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا ويشترط أيضا إباحته وإباحه مكانه والفضاء الذى يتيمم فيه . [(١)]

افتى الاعلام انه اذا تيمم وكان فى فضاء مغضوب فبما ان وقوفه فى الفضاء المغضوب وكذلك الحركات التيمميه يعنى الحركات التى يتألف منها التيمم مثل ضرب او وضع اليدين وسحب الكفين على الجبين وسحب كل من الكفين على الآخر كل ذلك حركات وتصرف فى الفضاء فكما انه تيمم فهو تصرف فى الفضاء فلا يكون مقربا لله سبحانه فهو مبعود _ حسب تعبير حكيم الفقهاء _ وحسب تعبير السيد الاعظم _ لا يصلح ان يكون مصداقا للواجب _ , وهذه ايضا الفتوى للسيد اليزدى .

وفى مقام محاولتنا لفهم كلام الاعلام نقول : انه كما ان للجوهر جنس وللجنس انواع وللأنواع اصناف وللأصناف افراد فكذلك فى المقولات العرضيه يأتى هذا الترتيب فكما يتصور هذا الترتيب فى مقوله الجوهر فهو يتصور فى كل مقوله من المقولات العرضيه , وربما يخفى على المتسامح فى التأمل هذا الاختلاف , فاذا كان الامر كذلك فاذا كان فردان من الجوهر زيد وبكر فهنا لا يسرى حكم احدهما للآخر ولا يحكم احدهما بحكم الآخر فكل واحد مسؤول عن كلامه وتصرفه , فكذلك لو فرض ان الحركة المعينه من مقولات العرضيه من مقولات الفعل فاذا كانت من مقولات الفعل فهذا جنس وله انواع حركه , نوع من مقوله الفعل الحركه وهناك انواع اخرى من هذه المقوله وهذا النوع من مقوله الفعل وهو عباره عن الحركه له اصناف حركه دائريه وحركه مستقيمه وحركه الى الارتفاع وحركه الى النزول ونحو ذلك من اصناف هذا النوع ولكل واحد من هذه الاصناف افراد فاذا كان هناك حركه من صنف واحد ولكنه لكل منهما فرد واحد الفردين محكوما بالحرمة فلا تسرى الحرمة من احد الفردين الى فرد آخر فهذا لا يعقل فاذا كان الامر كذلك فنأتى الى حركه التيمم فى الفضاء المغضوب فحركه اليد او اليدين بما هو تصرف وحركه فى الفضاء فهذه الحركه مصداق للغضب فهى محرمة وتوجد حركه اخرى وهى لمس الجبينين بالكف او لمس ظهر كل من اليدين بالأخرى فهذه حركه من مقوله الفعل ومن نوع هذه المقوله , اذن عندنا فرد حركه اليد فى الفضاء وفرد آخر وهو سحب الكف على الكف فسحب الكف على الكف ملازم لحركه اليد فى الفضاء فهناك فردان احدهما ملازم للآخر مستحيل ان يتحقق بدون الآخر فاذا كان لا يمكن ان يتحقق بدون الآخر فحينئذ نقول احدهما محرمة والآخر يبقى على حكمه فليس فردا واحدا حتى تقول الحرمة ثابتة ويحكم بالبطلان , ولذلك التزمنا بصحة الوضوء مع غصبيه الفضاء مع انه توجد فى الوضوء حركات فالغسل حركه والمسح حركه والتزمنا بصحة الوضوء فما افتى الاعلام من بطلان التيمم غير واضح علينا .

ص: ٣١٣

حركه تيمميه ونفس هذه الحركه فى استخدام الفضاء _ فان تنزلنا عن انه فردان وآمنا جدلا فنقول اذا كان الانسان عالما بالغصبيه وبالحرمه [اذن العلم بالغصبيه لا- يلائم العلم بالحرمه وكان على الاعلام التنبيه على هذه النقطه , فاذا كان جاهل بالغصب او جاهل بالحرمه فميم هل يحكم بصحه التيمم او لا ؟.

السيد الاعظم يقول ان هذه الحركه محرمة واقعا فلا تصلح ان تكون مصداقا للواجب والسيد الحكيم يقول ان هذا العمل حرام واقعا فهو مبعد للعبد عن ساحه قدس المولى فلا يمكن ان يكون مقربا الى المولى .

وهذا غير واضح علينا وعلى مبانيهم من القول بمراتب الحكم _ السيد الاعظم يقول بمرحلتين الانشاء والفعليه وحكيم الفقهاء يقول اقل تقدير ثلاثه اقتضاء وانشاء والفعليه والبعض يقول اربعة الرابع التنجز والبعض يقول خمسة كما فى كلمات صاحب الكفايه _ فالذى يقول بمراتب الحكم يلتزم من ان الاثار المتوقعه من الحكم تترتب اذا وصل الحكم الى مرتبه الفعليه والا اذا كان مضطرا يموت عطشا فأباحت له شرب الماء المغصوب فهل هذه حرمه فعلييه ويعاقب عليها ؟ ! او اذا تخيل هذه المرأه زوجته وهى ايضا تخيلت انه زوجها وحصل اللقاء وشهد عليها اربعة فهل تقيم عليها الحد ؟ ! ,

فالنتيجه ان الآثار المتوقعه من الحرمة تترتب على الحرمة الواصله الى مرتبه الفعليه بناء على القول بمراتب الحكم فاذا كان الامر كذلك فاذا كان الانسان جاهل بالحرمه والغصب فكيف ترتبون آثار الحكم عليه وهو بطلان العمل مع الجهل ؟ .

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ اباحه مكان التيمم وما يتيمم به _

فصل : يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا، فلو كان نجسا بطل وإن كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا ويشترط أيضا إباحته وإباحه مكانه والفضاء الذى يتيمم فيه . (1)

السيد الاعظم لم يوافق واصر على انه لا يمكن الحكم بالصحة فى هذه الصورة

ونبين الوجه لعدم الصحة فى كلام السيد الاعظم ثم نحاول فهمه يقول رض ان هذا المطلب تقدم منا فى بحث الوضوء فى ما اذا كان الماء مغصوبا وكذلك غير الماء من الامور التى تعتبر مباحة هناك يقول ادعى الاجماع وقالوا صحيح ونحن رفضناه ونلخص هنا ما قلناه هناك وهو ان المانع من التقرب بهذا التيمم الى الله سبحانه ليس من جهة استحقاق العبد للعقوبة فلو كان هذا هو المانع نقول ان العقوبة تكون حيث لا- عذر للعبد وفى المقام حسب الفرض العبد جاهل فحينئذ هو معذور فلو كان المانع للحكم بالصحة كون العبد مستحقا للعقوبة والمؤاخذة فكيف يكون متقربا الى الله تعالى , لو كان الوجه فى بطلان التيمم بالتراب المغصوب او بالجو المغصوب هو استحقاق العبد للعقوبة وعدم معذوريته فى ارتكاب المعصية فحينئذ يتم الكلام باعتبار ان العبد الجاهل بالحرمة او الموضوع ليس مستحقا للعقوبة انما هو معذور والمانع من الصحة مرتفع يقول لو كان هذا هو المانع لكان كلام الاعلام صحيح ولكن المانع ليس هذا انما هذا الفعل فى نفسه مبغوض للمولى فاذا كان الفعل فى نفسه لأجل الحرمة فى الواقع والحرمة الواقعية تنشأ من المبغوضيه الواقعيه بما ان الفعل مبغوض للمولى فيمنعنى انا العبد عن المبغوض فاذا كان الفعل مبغوضا للمولى فى نفسه مع قطع النظر كون العبد معذورا او غير معذور فكيف يمكن ان يحكم المولى ويقبل منه هذا الفعل ؟ لايمكن ان يقبله فهو مبغوض فكيف يقبل منه , يقول رض ان المانع هو مبغوضيه وقبح الفعل ولقبه اصبح مبغوضا للمولى وعليه نهانى المولى عنه فاذا نهانى عنه فكيف يقبله منى وهو مبغوض ومكروه عنده .

ص: ٣١٥

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٩٩.

ثم يقول ان هذا الكلام انه يصح التقرب اذا كان من جهة اجتماع الامر والنهي فلو كان الفعل فيه جهة الامر وجهه النهى ربما يرفع المولى عن احد الحكمين الحرمة ويبقى الامر وقد يكون بالعكس كما اذا كان المكلف مضطرا لشرب الماء المغصوب من جهة خوفه من الموت عطشا فالشارع يرفع اليد عن الحرمة ويأمره بالشرب فحينئذ يكون القول بالصحة له وجه , ولكن ان المساله هنا هى من فروع النهى عن العباده فالمولى نهانى من التصرف بالتراب المغصوب ومن جهة هذا التصرف بالتراب الذى هو عباده فهو نهانى عن هذه العباده فى هذه الصورة والفرد فاذا كان النهى عن العباده وفرضنا النهى واقعى فاذا كان واقعى فكيف يتقرب به الى الله تعالى وهو منهى عنه فالنهي موجود واقعا وحب المولى للفعل غير موجود واقعا واما ان العبد معذور فهو معذور لا يعاقبه ولكن هل يقبل العباده فلا . هذا ما رشح به كلام السيد الاعظم على ما نسب اليه .

ومع قطع النظر عن مناقشتنا المبناييه من انه الاحكام لا- تكون تابعه للمصالح والمفاسد فكلامنا على مستلزمات السيد الاعظم ومبانيه رض , قلنا مرارا ان الافراد ليست متعلقه للأحكام سواء كان الحكم طلبيا او تحريريا فالأحكام مطلقا لا تتعلق بالأفراد فهذا التصرف الخاص وضع اليد على التراب ووضع اليدين على الجبين ومسح الكفين فهذا الفرد ليس منهي عنه ولا مأمور به , فاذا قلنا ان الافراد لاتتعلق بالأفراد فنسأل ما نسب الى السيد الاعظم في هذا المقام فنقول الفرد ليس مصباً للحكم فهذا التيمم الخاص الذى صدر من المكلف وفي الارض المغصوبه والفضاء المغصوب فهذا ليس محرما فانت تقول ليس محرما وليس هو بواجب فمن اين اتيت بالنهي عن العباده ! فهذا جدا غير واضح .

ص: ٣١٦

ثم ملاحظه اخرى تقدم الاشاره اليها فهو رض يقول بمراتب الحكم _ مرتبه الانشاء ومرتبه الفعلية _ والاثار المتوقعه من الحكم من استحقاق العقوبه او استحقاق المثوبه كلها من آثار الحكم الفعلى ومع الجهل لا يوجد حكم فعلى , فلو غضنا النظر عن كلامنا وقلنا توجد الحرمة الواقعيه على ما نسب الى السيد الاعظم لكن نقول هذه الحرمة كيف وصلت الى مرحله الفعلية حتى ترتب عليه اثر الحرمة الفعلية من استحقاق العقوبه والبطلان والمبغوضيه ؟ ! كيف يفرض استحقاق العقوبه على ارتكاب محرم بحرمة غير فعلية _ فالمقصود لماذا تعترف على مبناهم _ ولا توجد الفعلية لأنها تكون بالعلم بالحكم والعلم بالموضوع فالمكلف اما جاهل بالحرمة او بالموضوع فكيف تصير الحرمة فعلية حتى تترتب عليها آثارها

التيمم _ اباحه مكان التيمم وما يتيمم به بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ اباحه مكان التيمم وما يتيمم به _

فصل : يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا، فلو كان نجسا بطل وإن كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا ويشترط أيضا إباحته وإباحه مكانه والفضاء الذى يتيمم فيه . (1)

للسيد الاعظم عده مطالب فى كلامه الشريف منها لا يمكن ان يكون هذا التيمم مصداقا للمأمور به وافاد ايضا ان المقام من النهى عن العباده وليس من موارد اجتماع الامر والنهى وقلنا اما بالنسبه الى المطلب الاول ان ما أفاده رض متوقف على القول ان لا- مراتب للحكم او القول ان الحرمة مع الجهل بالموضوع فعلية ولا يمكنه الالتزام بذلك لأنه بقى مصرا على مبناه اذن الحرمة المؤثره هى الحرمة الفعلية فالآثار المتوقعه من الشىء انما تترتب على وجوده النفس الامرى الذى له منشأيه الآثار ومنشأيه الآثار للحرمة الفعلية على رأيه والحرمة الفعلية مفقوده فاذا كانت مفقوده فمن اين له ان يثبت الآثار المترتبه على الحرمة الواقعيه ومن جمله تلك الآثار بطلان التيمم بهذا التراب , هذا ملخص نقاشنا فى ما تقدم .

ص: ٣١٧

١- العروه الوثقى، اليزدى، ج ٢، ص ١٩٩.

ثم ان قوله الشريف ان المقام من موارد النهى عن العباده جدا غير واضح :

وذلك انما هذا يثبت ان تمكن رض ان يأتى بآيه او روايه تدل على حرمة التيمم بالتراب المغصوب ولو كان مثل هذا لادليل بأيدينا لانحلت هذه المشكله فلا آيه ولا روايه على هذا انما عندنا نهى عن الغضب ونهى عن التصرف بمال الغير وعندنا امر بالتيمم فالأمر متعلق بالطبيعه ونهى متعلق بطبيعه اخرى وبسوء الاختيار وحسن الاختيار اجتماعا فى واحد وهو بالتراب المغصوب وهذا من موارد اجتماع الامر والنهى وليس من النهى عن العباده فإين ذلك النهى المنصب على التيمم بالأرض المغصوبه او التراب المغصوب ؟ فليس لدينا ذلك عندنا نهى عن الغضب وقد اعترف رض بذلك بما ان الارض او التراب مغصوب فاذا كان التراب مغصوبا فحرمة التصرف يعنى آمن ضمن كلامه بان الحرمة استفيدت من النهى عن الغضب وليست مستفاده من النهى

عن التيمم بالأرض المغصوبه او بالتراب المغصوب , فالأمر متعلق بالتيمم وهو فعل من افعال المكلف والغصب هو كون التراب ملكا للغير والغير لم يأذن لى بالتصرف فيه اذن هو من موارد الاجتماع وليس من موارد النهى عن العباده فما افاده او نسب اليه غير واضح .

ثم انه يأتى الكلام ان شاء الله فى البراءه فى الشبهات الموضوعيه فهو التزم بالبراءه فيها مطلقا شك فى ان هذا حرام او ليس حرام فالمشكوك والمجهول عنده وعند غيره على حد سواء مقابل انه لا يعلم ان هذا حرام اما للجهل او للشك فهو على هذا الاساس رايه الشريف كراى جمله بارزه من علمائنا الابرار انها تجرى البراءه فى الشبهه الموضوعيه واستثنى هناك عن جريان البراءه سوره واحده وحكم بجريان الاحتياط والمقام من الشك فى الشبهه الموضوعيه لأنه حسب الفرض جهل بالموضوع فقال ان كان الامر متعلقا بالطبعه والنهى متعلقا بماهيه بحيث لو ارتكب المكلف هذا المنهى عنه لما تحقق ذلك الامر المأمور به فى الواقع ,

ص: ٣١٨

توضيح ذلك : يقول ان يكون الامر متعلقا بشيء بسيط ويكون ذلك الشيء البسيط المأمور به مسبب عن ترك كل محرم ولو كان في الشبهه الموضوعيه وجاء بمثال لو قال صلى ولا تصلى في المكان المغصوب قال لا تصلى حتى يكون النهى عن الصلاه في المكان المغصوب فلو فرض ان الامر بالصلاه متعلق بماهيه بأمر بسيط بمعنى ان قوله لا تصلى في الارض المغصوبه معناه لا بد من احراز الصلاه في المكان المباح بحيث يكون الاستفادة من النهى ان متعلق الامر هو ذلك الامر البسيط وهو وجود الصلاه في المكان المباح بحيث اذا شك في ان ما أتى به في المكان الذي صلى فيه هو مغصوب او ليس مغصوبا من جهه الشبهه الموضوعيه لم يحرز ذلك الامر البسيط المأمور به وهو تحقيق الصلاه في المكان المباح فهو لم يقل صلى ولا تغصب انما قال لا تصلى في المكان المغصوب فمعنى ذلك ان الصلاه مطلوبه من هذا النهى نستفيد انه الامتثال لا يتحقق الا بالصلاه في المكان المباح فاذا شككت او جهلت ان هذا المكان مغصوب او ليس مغصوبا لم احرز الصلاه في المكان المباح فحينئذ تجرى قاعده الاحتياط .

هذا ما افاده هناك في نهايه الشبهه الموضوعيه قبل دخوله في دوران الامر بين المحذورين .

ف نقول لو تنزلنا عن مناقشتنا السابقه وان المقام من اجتماع الامر والنهى وليس من موارد النهى عن العباده ووافقناه بان المورد من موارد النهى عن العباده فقاعده الاشتغال حسب تقريره هناك انما تجرى في ما اذا كان امر بالصلاه ونهى عن الصلاه في المكان المغصوب ويكون المقصود من النهى تحقيق الصلاه في المكان المباح فحينئذ جريان الاحتياط يعنى لا يحكم بصحه الصلاه الا بعد احراز الاباحه , فعليك ان تثبت هذا في التيمم حتى يتم كلامك ويكون مفهوما واضحا لا بد ان تقول ان المولى امرنى بالتيمم ونهاني عن التيمم في التراب المغصوب ومقصود المولى ايضا تثبت انه لا بد من احراز اباحه التراب في صحه التيمم كما قال هناك لا بد من احراز اباحه المكان لأجل الحكم بصحه الصلاه فعليه ان يثبت ذلك , نقول اين ذلك النهى لا- تيمم بالأرض المغصوبه حتى تثبت بان مقصود الشارع من تيمم يعنى تيمم بالأرض المباحه يعنى بعبارة اخرى يريد ان يثبت بالنهى عنم التيمم بالتراب المغصوب عنوانا وخصوصيةً لمتعلق الامر بالتيمم وهو التيمم بالأرض المباحه ومن اين لك هذا ؟ ! , فكان على السيد الاعظم ان يثبت

اولا-: كيف انه من موارد النهى عن العباده فمن اين لك النهى عن التيمم فى الارض المغصوبه فلو فسرت الآيه (صعيدا طيبا)
يعنى غير مغصوب لانحلت المشكله ولكنك تقول بما ان الارض مغصوبه والتراب مغصوب فحرمه التصرف فعليه فتكون
مبغوضه فيكون التصرف مبغوض فلا يقع مصداقا للمأمور به , فكل الكلام كان بإمكانك ان تثبت اذا كان عندك نهى بالتراب
المغصوب انما عندنا نهى عن الغضب وامر بالتيمم لا اكثر ولا اقل فحينئذ نقول من اين تثبت الحرمة وانت تقول بمراتب الحكم
ونحن نرفض مراتب الحكم جملةً وتفصيلاً , فكيف تثبت فعليه الحرمة حتى تثبت فعليه المبغوضيه حتى تمنع من صحه التيمم

وثانيا : انك تقول المورد من النهى عن العباده فكيف ذلك انه ليس عندنا نهى عن التيمم بالأرض المغصوبه انما عندنا نهى عن
الغضب وامر بالتيمم فهذا من موارد اجتماع الامر والنهى عندك وعند غيرك فى الفقه والاصول .

ثالثا : اذا تنزلنا وقلنا ان المورد من النهى عن العباده حتى فى دوره الاخير آمن بحرف واحد هو انه يكون النهى فى الشبهه
الموضوعيه موجبا للحرمة فى ما اذا كان الامر متعلقا ببسيط ويأتى نهى عن فرد وذلك النهى عن الفرد يثبت لزوم تحقق ذلك
الفرد ماهيه المأمور به بغير هذا المنهى عنه يعنى قال صلى ولا تصلى فى الارض المغصوبه ومعنى لاتصلى فى الارض المغصوبه
يعنى صلى فى الارض المباحه حتى يأتى هناك قيد لمتعلق الامر وهو كون الصلاه فى الارض المغصوبه فهناك هكذا انت قلت
, واين ذلك لا يوجد مثل ذلك فما افاده رض جدا غير واضح .

التيمم _ اباحه مكان التيمم وما يتيمم به _ بحث الفقه

الموضوع : التيمم _ اباحه مكان التيمم ومايتيمم به _

فصل : يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا، فلو كان نجسا بطل وإن كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا ويشترط أيضا إباحتها وإباحه مكانه والفضاء الذى يتيمم فيه . (١)

كان الكلام فى ما أفاده السيد اليزدى حيث حكم بصحة التيمم بالنسبه للناسى والجاهل للغصبيه واما السيد الاعظم فحاول التفرقه بين عنوان الجاهل وعنوان الناسى وهذه التفرقه وملخصها انه اذا كان الغاصب شخصا اخر والمتيمم شخص آخر فالمتيمم لم يكن هو الغاصب فهنا يحكم بالصحة فالناسى تكليفه غير معقول فليس هو فاعلا- لفعل مبغوض وهو ايضا ناسيا فيصح الحكم بصحة التيمم اما اذا كان المتيمم هو الغاصب نسيانا تيمم فهنا يقول وان كان التكليف ساقط عنه باعتبار ان الناسى لا يصح تكليفه ولكن هذا العمل صدر من نفس الغاصب والامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار فهو الآن غير مختار ولكن العجز نشأ عن اختياره فيحكم بطلان التيمم .

وهذا الكلام منه مبنى على ماقرره فى بحث البراءه من ان العلم ليس شرطا اى ان العلم ليس شرطا للتكليف بخلاف المذكور فهو شرط فهناك فرق بين الناسى والجاهل وهاهنا التفرقه ايضا مبنيه على ذلك ونحن رفضنا هناك التفرقه بين الناسى والجاهل , والعمده ما أفاده انه اذا كان هو الغاصب ونسى وتيمم بالتراب المغصوب فيقول هنا الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار فنقول ما هو مفاد هذا التعبير الذى تردد فى كلمات الاعلام فى موارد مختلفه من المباحث العلميه ؟ مفاده هو انه الانسان المكلف حين ارتكاب المحظور او المحرم او حين ترك الواجب عاجز عن الامتثال ولكن هذا العجز مسبب عن فعله هو مثلا المكلف اذا كان على مكان شاهق لايجوز له ان يلقي بنفسه الى الارض فيموت فيهلك فهو الآن قادر على الامتناع عن السقوط ولكن اذا القى بنفسه واصبح بين الارض والسماء فهنا هو عاجز عن حفظ نفسه ولكن بما ان هذا العجز نشأ من اختياره قبل الالتقاء فهذا العجز مسبب عن اختياره هو فهنا يأتى الكلام وهو معقول يعنى الآن يستحيل الامتثال بهذا النهى وهو احفظ نفسك من الموت والهلاك ولكن هذه الاستحاله نشأت من فعله الاختيارى , وفى محل الكلام الغاصب غصب التراب فكان هو مكلفا بان لا يغصب وارجاع العين المغصوبه الى مالكها ولكنه نسى والنسيان قد يكون من ضعف قوه نفس الناسى وقد يكون النسيان بسبب فعل شخص آخر يفعل فعلا فيوجب ذلك الفعل غفله عند شخص فينسى فيكون النسيان حاصلًا بفعل غير الناسى فالنسيان له قسمان والآيات الشريفه بعض الاحيان تقول فلان نسى وبعض الاحيان الله انساه والبعض الاحيان الشيطان انساه , فان كان النسيان لضعف الذاكره يمكن ان يسند النسيان الى نفس الفاعل اى عليه ان يبقى منتبها دائما ويحاول ان لا يغفل واما اذا كان النسيان لشيء طارئ من الشيطان او من صدمه طارئه اغفلته فأنسته الغصب فتيمم بالأرض المغصوبه فحينئذ النسيان ليس منه فحينئذ لا يقال الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار لأنه النسيان ليس من فعله وانت تقول مطلقا هذا الناسى الغاصب لا يصح تيممه بهذه الارض المغصوبه وهذه القاعده تكون اذا كان النسيان من تقصير الغاصب اما اذا كان بقوه خارجه عن قدرته و ارادته فحينئذ لا يقال بهذه الجمله المعروفه , فالتفصيل الذى ذكره السيد الاعظم غير واضح .

التحقيق فى المساله : قررنا فى بحث البراءه انه العلم والذكر شرط فى التكليف وشبهه الدور التى اثرت من انه اذا كانت الحكم لو مقيدا بالعالم يلزم الدور رفضناه وقلنا هذا غريب جدا هذا الاشكال فلا يلزم دور ابداء , فاذا قلنا ان التكليف انشأت فى حق العالم والعلم ليس قيذا للحكم بل قيد للموضوع او للمتعلق او لنفس المكلف فالمكلف العالم مأمور بالامتثال والذى لايعلم ليس عليه تكليف وقد يكون هذا العلم قيذا لموضوع الحكم او لمتعلق الحكم او لنفس المكلف فاذا قلنا كذلك وكذلك الذكر على حد سواء والسيد الاعظم قلنا فرق بين الجاهل والناسى فكأنما الحكم ثابتا فى حق الجاهل وليس ثابتا فى حق الناسى انما يكون التكليف للذاكر مع ان شبهه الدور لا- تأتى هنا _ ان قلنا يوجد دور _ ونحن قلنا لافرق بين الجاهل والناسى والتكليف يكون بحق العالم فقط وذلك التكليف فى حق الذاكر المتذكر والناسى لايصح تكليفه كما آمن السيد الاعظم وغيره اذن لا يوجد تكليف فى حق الجاهل وكذلك فى الناسى , فاذا لم تكن حرمه فمن اين تأتى المبعوضيه حتى يقال ان المبعوض لا يصح ان يكون مقربا , فعلى هذا اذا لم يكن تكليف فلا-حرمه واذا لم تكن حرمه فلا- مبعوضيه فاذا لم تكن مبعوضيه فلا معنى للحكم ببطلان التيمم .

اذا قال ان التكليف ثابت فى حق الجاهل والعالم فى حد سواء فنقول انتم تقولون بمراتب الحكم وعليه فالآثار المترتبة على الحرمة وعلى الوجوب وانما تترتب اذا وصل الحكم الى مرتبه الفعلية واما اذا لم يكن واصلا الى الفعلية لم يفتى احد _ على ما اتذكر _ وهو اذا كانت الحرمة اقتضائية او انشائية فقط ولم تصل الى مرتبه من مراتب الحكم فيحكم بفسق هذا المرتكب او يحكم بكذا مثلا- , فاذا لم يعلم المكلف بنبوه النبى ص او لم يعتقد به فهل نقول انه من اهل النار فخذيجه لم تكن تعلم بنبوه النبى ص فالنبوه انشأت ولم تكن واصله الى الناس فاذا لم تكن واصله فلم يكن انكار النبوه موجبا للكفر فبعضهم على شريعته ابراهيم ع والبعض على شريعته عيسى ع كما فى بنى هاشم فكانوا على نبوه ابراهيم ع , وكذلك خلافه الامام ع فهل نعتبر ان سلمان الفارسى كافرا اذا لم يكن النبى ص اعلمه بذلك ! _ كلامنا على مبنى القوم فى تعدد المراتب للحكم ونحن لانقبلها ابداء _ فاذا لم تكن الحرمة فعلية مع الجهل فلما تحكم ببطلان التيمم ؟ ! ولذلك الحق مع الاجلاء الابرار مثل اليزدى وحكيم الفقهاء حتى البعض كمنهم ادعى الاجماع وان كان الاجماع هنا مدركى , فنقول اما الاحكام مختصه بالعالم والذاكر فلاحرمة فلما منع من التقرب بهذا الفعل الذى ليس محرما واقعا فليقترب به الى الله تعالى وان قلت ان الاحكام ثابتة فى حق العالم والجاهل فاننا نقول بمراتب الحكم فالآثار المتوقعه على الحرمة ومن جمله الآثار عدم صحه التقرب به وكونه مصداقا للمأمور به فهذا ايضا من الحرمة الفعلية كما قلنا فى النبوه , فاذا كان الامر كذلك فلما تتوقف بعدم صحه التيمم

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فصل : يشترط في ما يتيمم به _

مسألة ١: إذا كان التراب أو نحوه في آنية الذهب أو الفضة فتيمم به مع العلم والعمد بطل لأن التيمم بالضرب على التراب فيهما يعد .. (١)

افاد السيد اليزدي اذا كان التراب الذى يتيمم به فى اناء من الذهب او الفضة فحينئذ ان عد ذلك لاستعمال للاناء المصنوع من الذهب او الفضة فلا يجوز التيمم به , ويظهر من الاعلام موافقته على ذلك .

والذى ينبغى ان يقال انه لا بد من الالتزام من انه لا يجوز استعمال واستخدام الاناء المصنوع من الذهب والفضة فهذا الادله صريحه على ذلك وانما الكلام هو مامعنى الاستخدام وما معنى استعمال الاناء من الذهب والفضة هل اذا كان الاناء كبيرا بحيث يكون التراب الموجود بسعته وعلى هذا الاساس هل يتحقق من التيمم بالتراب استعمال الاناء المحرم او لا ؟

والذى يمكن ان نجعله قاعده بين ايدينا لمثل هذه الموارد هو اذا كان نفس العمل متوقفا على هذا الاناء بمعنى لولا هذا الاناء لما تحقق هذا العمل فحينئذ يعد ذلك استخداما واذا لم يكن كذلك فلا يعد استخداما فمثلا اذا كان الثوب او الفراش موضوعا على مكان مغصوب ونام على ذلك الفراش الموضوع على المكان المغصوب وبما انه لا يمكن ان يتحقق النوم على الفراش من دون ان يكون على مكان لانهل ايتمكن المكلف ان يكون نائما فى الفضاء ففى مثل ذلك يتحقق استخدام المكان المغصوب فتاتى ادله حرمة التصرف فى مال الغير فمنعنا من النوم على الفراش الموضوع على المكان المغصوب واما اذا كان نفس العمل لا يتوقف على ذلك الشىء بمعنى ان التيمم هو عباره عن مسح الجبين والكفين وقلنا وضع اليد على التراب مقدمه للتيمم ففى هذه الصورة نقطع ان التيمم ليس استخداما للاناء المصنوع من الذهب والفضة واما اذا قلنا ان وضع اليد على التراب داخل فى معنى التيمم باى نحو _ كما سيأتى ان شاء الله _ ففى هذه الحالة اذا كان التراب الموضوع فى الاناء يستحيل وضع اليد عليه بدون ان يكون فى هذا الاناء او فى غير الاناء ففى هذه الصورة يتحقق استخدام الاناء المصنوع من الذهب او الفضة بوضع اليد على هذا التراب الموجود فى الاناء واما اذا لم يكن وضع اليد على التراب متوقفا على كون التراب موضوعا على شىء ففى هذه الصورة لا يتحقق من وضع اليد على التراب استخدام الاناء المصنوع من الذهب او الفضة , فعلى هذا الاساس اذا كان التراب قليلا جدا بحيث هذا التراب لا يلتصق ولا يصبح موضعا لوضع اليد على التراب الا اذا كان بعد كونه موضوعا فى اناء او ظرف ففى هذه الحالة يتحقق استخدام الاناء واما اذا كان التراب متراكما عمقه اكثر من شبر او شبرين ففى مثل هذه الحالة وضع اليد على التراب ليس استخداما لذلك الاناء المصنوع من الذهب والفضة لان وضع اليد وضرب اليدين على التراب لا يتوقف على كونه موضوعا على شىء فلو فرضنا التراب متراكما وصلبا فبعد ما يبس وصار كالصخر او المدر فهذا لو كان فى الاناء فهنا لا يتحقق الاستعمال فهو ليس وضع اليد على الاناء لان التراب المتراكم المتصلب هو وحده يكفى لان اضع يدي عليه وان كان لا بد له من مكان ولكن لا بد له من مكان لا لأنه استعمال فهذا مطلب آخر ولكنه ليس استخداما للاناء المصنوع من الذهب والفضة ,

فالاتفاق على انه لا يجوز التيمم مطلقا او تحميل هذا المعنى الى العرف وتحكيم العرف فكل ذلك غير واضح علينا :

فأما تحميل العرف غير واضح لأنه ذكرنا ان العرف لا يحكم في المصاديق وانما الحكم في المصاديق هو العقل الدقيق , وقلنا ان الحكم العقلى انه يتحقق بعد ثبوت قيدين احدهما ان يكون وضع اليد على التراب داخلا فى مفهوم التيمم حتى نحكم ببطلان التيمم والا وضع اليد حرام اذا كان استعمالا بلا اشكال .

والاشكال الثانى ان هذا التراب لا يمكن وضع اليد عليه الا اذا كان بعد كونها فى ظرف معين وهذا يتحقق اذا كان التراب مطحونا مثلا كالغبار ويكون كميّه قليله بحيث لا يمكن وضع اليد عليه الا بعد فرضع فى الناء واما اذا كان التراب متصلبا كالحجر او مثلما قلنا كالمدر ففى هذه الحاله وضع اليد على التراب ليس استخداما للإناء جزما ففى مثل ذلك لا يحكم ببطلان التيمم فما ظهر من الاعلام رض غير واضح علينا .

مسأله ٢ : إذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس يتيمم بهما كما أنه إذا اشتبه التراب بغيره يتيمم بهما، وأما إذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما، ومع الانحصار انتقل إلى المرتبه اللاحقه، ومع فقدها يكون فاقد الطهورين كما إذا انحصر فى المغصوب المعين . (١)

ما اذا كان لدى المكلف شيان احدهما يعلم انه تراب والآخر ليس بتراب ولكنه لا يتمكن من التمييز بين ما يصح التيمم ما لا يصح التيمم به فقال رض يجب عليه ان يتيمم بكل منهما , هكذا قال وواقفه السيد الاعظم وحكيم الفقهاء رض , وكذلك اذا كان احد الترايين نجسا والآخر طاهرا فقال يجب التيمم بهما معا لأنه لا يميز بين الطاهر والنجس , واما اذا كان احد الترايين مغصوبا والآخر مباحا فحكم السيد اليزدى بانه يتركهما معا وينتقل الى وظيفه اخرى كالغبار او غيره والا يكون فاقد الطهورين فتاتى الاحكام المتقدمه فى فاقد الطهورين .

والسيد الاعظم عنده تفصيل فى المساله , وكلامنا فعلا فى الفرعين الاولين

احدهما : اذا كان الامر بين ما يصح التيمم به لأنه تراب وبين ما لا يصح التيمم به وهو ليس بتراب فهو لا يتمكن من التمييز لظلمه مثلا- او انه فاقد البصر او ان كل منهما مشابها للآخر _ الكلام لا يكون فى الصغرى _ فالمكلف عاجز عن التمييز فقال الاعلام الثالثه انه يجب التيمم بهذا وذاك .

فنقول هذا غير واضح فانت تفتى بالتيمم مرتين فلماذا هذا ؟ فنقول انه يضع اليد على هذا ثم يضع اليد على التراب الآخر ويتيمم مره واحده فهو يضع اليدين على التراب وعلى مايحتمل انه تراب وينفض اليدين ثم يمسخ الجبين والكفين , فقد وضعت الكفين على التراب بوضع يدي على هذا وعلى ذاك , ويجرى هذا الكلام نفسه فى الفرع الثانى وهو اذا كان احد الشيين ترابا والآخر غير تراب وانا عاجز من التمييز بينهما فحينئذ الكلام هو الكلام فلما وضعت اليد هنا ثم وضعت اليد على الثانى فقطعا انى وضعت اليد على ما هو تراب فحصلت على مقدمه التيمم وهو وضع اليد على ما يصح التيمم به ثم امسح على الجبين والكفين , فنقول لماذا تامر بتيممين الا ان تأول كلامهم .

التيمم _ فصل يشترط فى ما يتيمم به _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فصل : يشترط فى ما يتيمم به _

مسأله ٢ : إذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس يتيمم بهما كما أنه إذا اشتبه التراب بغيره يتيمم بهما، وأما إذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما، ومع الانحصار انتقل إلى المرتبه اللاحقه، ومع فقدها يكون فاقد الطهورين كما إذا انحصر فى المغصوب المعين . (١)

ص: ٣٢٥

١- العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٢، ص ٢٠١.

الفرع الثالث : ما اذا كان احد الترابين مباحا والآخر مغصوبا ففى هذه الصوره افى السيد اليزدى ووافقه السيد الحكيم بالامتناع عن التيمم بهما معا واللجوء الى المرحله الاخرى كالغبار او الطين واذا فقدهما معا فيكون من فاقد الطهورين , وما افاده غير واضح وقلنا من انه عليه ان يضرب يديه على هذين المسحوقين الذى احدهما تراب والآخر ليس ترابا ويتيمم مره واحده وليس التيمم مرتين لأنه لا يوجد موجبا لذلك بل لعله تاتى شبهه البدعه لأنه يقصد التقرب بالتيممين معا ويعلم بان احدهما ليس تيمما شرعيا فالصحيح والعلم عند الله انه يضع يديه على هذا وهذا وينفضهما معا اذا كانا بحاجه الى النفض فيما اذا كانا مسحوقين اما اذا لم يكونا مسحوقين اما اذا كنا كلاهما مدرا فلا يحتاج الى النفض ويتيمم مره واحده , وقلنا انه يمكن تأويل ظاهر كلامهما وهو ان يكون المقصود يتيمم بهما يعنى يضرب اليد بهما وليس تمام التيمم بما فيه مسح الجبين والكفين , هذا اذا كانا طرفا العلمى الاجمالي احدهما تراب والآخر ليس ترابا وكذلك اذا كان احدهما نجسا والآخر طاهرا , وقلنا اذا كان احدهما نجسا

وفى كل منهما رطوبه فيلزم نجاسه اليدين والجبين فعليه فى هذه الحاله ان يتيمم _ ويلزم هنا تعدد التيمم _ ثم يغسل اليدين والجبين ويتيمم بالثانى ويغسل الجبين واليدين , فما افاداه غير واضح .

فاما الفرع الثالث وهو احدهما مغصوب والآخر غير مغصوب _ عنوان الغصب من باب الطريقيه فالمفروض ان احدهما يحرم التصرف به والآخر لا يحرم التصرف به لأنها قد تكون لسبب آخر _ قلنا فى هذه الحاله العلمان السيد الحكيم والسيد اليزدى قالا ينتقل الى مرتبه ثالثه ,

ص: ٣٢٦

السيد الاعظم قال ان الصحيح _ ويصر في هذه المساله والمساله القادمه التي تشبه هذه المساله في هذه النقطه _ يقول ان المكلف مخير بان يختار احد الترابين ويقيم به .

واطال الكلام رض ونحن نلخص ما ذكره وهو ان التيمم اما لأجل رفع التكليف المعلوم بالاجمال في نفسه ممكن ان يقيم بهذا وبذاك ولكن في نفس الوقت كما يتحقق الامتثال القطعي التكليف وهو التيمم كذلك يتحقق ارتكاب المحذور قطعاً فكما انه تيمم وتصرف بتراب مباح كذلك يعلم بعد فعله انه قد تصرف بما لا يجوز التيمم به ولا يجوز التصرف فيه فالموافق القطعيه فلا تجب الموافقه القطعيه حينئذ لأجل انه ليست خاليه عن المخالفه القطعيه , ولكن يقول الموافقه الاحتماليه وذلك بالتيمم بأحد الترابين فقط ويحكم بالعقل بالتخير لأنه المكلف مخير فعليه تحصيل الموافقه الاحتماليه بمقتضى حكم العقل والعقل من باب وجوب الطاعه فان كانت الطاعه قطعيه غير ممكنه والطاعه الاحتماليه ممكنه فالعقل او العقلاء يلزمون العبد الانتقال من الطاعه القطعيه الى الطاعه الاحتماليه والطاعه الاحتماليه تتحقق بالتيمم بهذا فقط او بهذا فقط فالعقل يحكم بالتخير .

ما افاده رض غير واضح علينا فاصل الكبرى وهو التنزل من الموافقه القطعيه الى الموافقه الاحتماليه كبرى تؤمن بها ولكن مورد هذه الكبرى فردان احدهما ما اذا كان هناك موافقه احتماليه فقط من دون ان يكون في بطنها المخالفه الاحتماليه ايضا , فهنا حكم العقل او العقلاء _ التردد منا لأنه محل بحث هل ان وجوب الطاعه وجوب عقلي او هو حكم عقلائي _ فحينئذ ينتقل الى الموافقه الاحتماليه والعقل يلزمه بذلك , واما اذا كانت الموافقه الاحتماليه ملازمه للمخالفه الاحتماليه فالعقل لا يحكم , وعندنا امثله على ذلك مثلاً هذا الرجل الذي امامى اما ناصبي مجرم او هو انسان مؤمن فهل اقتله للموافق الاحتماليه ؟ ! فهل احد يتجرأ بهذا ؟ , ونورد قضيه واقعيه في حياه النبي ص في احدى الغزوات احد الصحابه لما اراد ان يقتل رجلاً من المشركين فقال المشرك اشهد ان لا اله الا الله ولكن المسلم قتله فوصل الخبر الى النبي ص فلم يقبل بذلك وقال اشققت عن قلبه ونتره وقال لماذا تفعل ذلك ,

ومثال آخر رجل طلق احدى زوجتيه طلاقا بائنا وهي يائس ايضا فلا تحتاج الى العده وله زوجه ثانيه والآن امامه معا وقد مرت اربعه اشهر لم يطأهما فيجب عليه الوطء ولا- يعلم ايهما فهل يحكم السيد الاعظم بوجوب وطء احدهما تحصيليا للموافقه الاحتماليه ؟! .

فقلنا يوجد خلط بين مصداقين لهذه الكبرى العقلائيه وهو التنزل من الموافقه القطعيه الى المخالفه الاحتماليه فيما اذا لم يكن هناك مخالفه محتمله فى نفس هذا الفرض هناك العقل يحكم كما افاد السيد الاعظم اما اذا كان هذا المصداق مورد الموافقه الاحتماليه مستلزما للمخالفه الاحتماليه فلا يحكم العقل بذلك سواء كان المثال مثال الفروج والدماء او غير ذلك من الامثله , فما ذكره غير واضح .

وما اختاره العلمان ايضا غير واضح وذلك انه اذا توقف الواجب على ارتكاب مقدمه محرمة فلانحكم بوجوب ارتكاب المقدمه المحرمة الا- اذا كان الواجب اهم كما فى انقاذ الغريق او الحريق ويتوقف على الدخول فى الارض المغصوبه _ حتى اذا صاحب الارض لا يقبل فيجب الانقاذ ولو بدفعه عن طريقه والوصول الى الغريق وانقاذه _ فهنا يجوز ارتكاب الحرام فى المقدمه للإتيان بالواجب الاهم سواء كان توصليا او تعبديا , وكذلك فى الحج اذا اضطر الى سلوك الطريق المغصوب او الدابه المغصوبه او الطائره المغصوبه فهناك كلام هل يجب الحج او انه يسقط _ طبعا فى صورته الانحصار _ ومحل الكلام هو انه ارتكب مقدمه محرمة فكان بإمكانه ان يركب الدابه المباحه ووصل الى الديار المقدسه فهو هنا وجوب الحج سقط او ادى العمره وان كان مرتكبا للحرام فى ركوبه _ .

فبهذا التمهيد واضح فان تمكن المكلف من احراز قصد التقرب بالتيمم بالتراب المباح بواسطه وضع اليدين على الترابين معا بأن يكون المكلف يقصد بوضع اليدين عليهما معا الوصول الى التراب المباح ويقصد التيمم بالتراب المباح فقط ويضع اليدين على الترابين الذين احدهما مغصوب فيحصل منه قصد التقرب وهو قصد التقرب بالمباح فقط ففى هذه الحاله نحكم بصحة التيمم وصحة الصلاه ولكن نحكم عليه ايضا انه ارتكب حراما فى المقدمه الموصله الى التيمم بالتراب المباح , فهل من فقيه يحكم ببطلان التيمم يعنى انا اريد ان اصل الى التيمم بالتراب المباح ولكن يمشى فى الارض المغصوبه فهو اخطأ وارتكب كبيره ولكن لما تحكم ببطلان التيمم ؟! .

النتيجة : ما أفاده العلمان السيد اليزدى وحكيم الفقهاء نؤمن به ولكنه ان ارتكب توصلنا الى التيمم المأمور به نحكم به انه ارتكب حراما ونحكم ان وضوئه وصلاته صحيحه وتامه الاجزاء والشرائط , واما ما افاده السيد الاعظم فغير واضح جدا .

التيمم _ فصل يشترط في ما يتيمم به _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فصل : يشترط في ما يتيمم به _

(مسألة ٣): إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء ولا التيمم ومع الانحصار يكون فاقد الطهورين، وأما لو علم نجاسه أحدهما أو كون أحدهما مضافا يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم وصحت صلاته [١].

افاد السيد اليزدى في هذه المساله اذا كان لديه المكلف ماء و تراب و يعلم ان احدهما مغصوب فيقول العلم الاجمالي منجز فعليهما ان يتركهما معا وتصل النوبه الى وظيفه فاقد الطهورين , ووافق على ذلك السيد الحكيم , والسيد الاعظم عنده توقف واشكال عليه .

نطرح كلمات الاعلام وفعلا كلام السيد الاعظم رض على ما نسب اليه يقول ان يفرض ان الاثر الشرعى وكذلك للتراب وقد يفرض ان الاثر الشرعى فقط للماء وليس للتراب والعكس يمكن فرضه اى لا يكون الاثر الشرعى للماء ويكون للتراب ولكن هذا احتمال غير مطروح فى كلامه .

فان كان الاثر الشرعى لهما معا فالعلم بغصبيه احدهما يكون منجزا ومقتضى القاعده وجوب الاجتناب عن استعمال الماء واستعمال التراب فلا يجوز له الوضوء ولا يصح منه التيمم فحينئذ يقول السيد الاعظم المكلف عاجز عن الموافقه القطعيه لان الوضوء والتيمم فيه مخالفه قطعيه وتركهما معا ايضا فيه مخالفه قطعيه لان وظيفته اما التيمم او الوضوء ففى هذه الحاله هو عاجز عن الموافقه القطعيه فتصل النوبه الى الموافقه الاحتماليه فهو يختار الوضوء , وهنا لا يحكم بالتخير لان الترتيب شرعا بين الوضوء والتيمم وليس التيمم والوضوء فى عرض واحد بخلاف الفرع فى المساله السابقه حيث ان التيمم بهذا او بذاك فى عرض واحد فهنا يختار الوضوء وتكون فيه موافقه احتماليه وهى كافيه فى صورته العجز عن الموافقه القطعيه .

ص: ٣٢٩

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ٢٠١.

اما اذا كان الاثر الشرعى لاحدهما فقط وذلك لان الاثر الشرعى فى الماء الوضوء والشرب وغيره واما الاثر الشرعى للتراب فقط هو التيمم وبما ان التيمم ليس فى مرحله الوضوء وان الوضوء متقدم عليه ولا يصح التيمم مع امكان الوضوء ففى هذه الحاله يكون الشخص له اثر شرعى للماء وليس اثر شرعى للتراب وفرضنا اثر شرعى آخر وهو السجود فلنفرض التراب فى مكان مرتفع ولا يمكن السجود عليه فعلى هذا الاثر الشرعى منحصر فى التيمم ومرتبته التيمم متأخره عن الوضوء فهو مبتلى بالوضوء فقط فأصالة الحل او استصحاب الملكيه او عدم الغصبيه يجرى فى طرف الماء فيتوضأ ولا يكون من باب دوران الامر بين المحذورين

وليس هناك علم اجمالى منجز , هذا مانسب اليه .

وفى كلامه مواقع للنظر :

الموقع الاول : وقد تقدم الكلام فيه وهو النزول من الموافقه القطعيه الى الاحتماليه حتى اذا كانت المخالفه الاحتماليه موجوده فهذا الماء كما يحتمل ان يكون مباحا فكذلك يحتمل انه غصبا , وقلنا القاعده العقلية يجب على المكلف النزول من الموافقه القطعيه الى الاحتماليه انما تؤمن بهذه الكبرى اذا لم تكن الموافقه الاحتماليه مشتمله ايضا على المخالفه الاحتماليه اما اذا كانت مشتمله كما فى المقام فالعقل لا يحكم بذلك .

الموقع الثانى : انه قال اذا لم يكن للتراب اثر شرعى الا التيمم والسجود ليس متمكنا منه لان التراب فى مكان مرتفع وهو عاجز عن السجود هذا الكلام غير واضح علينا وهو مبنى على بحث قرر فى علم الاصول فى الاصول العمليه وهو ان حجيته وجريان الاصل فى مورد من الموارد لا يمكن الالتزام به الا اذا كان المكلف بالفعل يريد ان يرتب اثر يمكنه ان ترتيب اثر ذلك الاثر واما اذا لم يكن ذلك فلايجرى الاصل فالأصل يجرى فى مورد العمل ومثلوا لذلك فى ما اذا كان احد الإناءين نجس احدهما امامك والأخر امام الملك فالثانى لاتصل اليد له فقالوا يجوز لك الشرب لان ذلك خارج عن تصرفك .

ص: ٣٣٠

واتخيل هناك مسامحه في بيان هذا الشرط وهو شرط جريان الاصل العملي والمقصود من هذا الشرط هو ان يكون المكلف يمكنه ان يستفيد بالأثر في كلاً- الموردين وان كان الاثر في احد الموردين شيء والاثر في المورد الآخر شيء آخر كما في المقام تراب وماء فالماء يمكن ان تشرب او تتوضأ وغيره من التصرفات واما التراب فكما فرضنا انه لا يوجد الا التيمم ولكن الصحيح ان لشرط ان المكلف يمكنه الاستفادة من اصاله الحل ولو كانت الاستفادة في احد الطرفين بشيء والاخر بشيء آخر فمثلاً- ماء غير مملوك احد وهذه المرأة زوجته فالزوجه طبعاً لا- يشرب بها وانما يفعل بها ما يفعل الزوج بزوجه وهذا الماء يشرب فالعلم الاجمالي منجز وان كان الاثر الذي يستفده من اصاله الحل غير الاثر الذي يستفده من الطرف الثاني وفي المقام اذا كان التراب موضوعاً على مكان مرتفع لا- تتمكن من السجود وتتمكن من التيمم والتيمم درجته متأخره عن الوضوء هذا صحيح ولكن هناك آثار اخرى يمكن ترتيبها بمقتضى اصاله الحل وهو ان املك هذا التراب لغيري واذا مت ينتقل الى ورثتي او ابيع ذلك على احد فهذه كلها آثار مترتبة على اصاله الحل فلماذا الا السجود فالخلط صار في كلمات الاعلام في توضيح معنى ذلك الشرط وهو ان يكون هناك اثر عملي لمورد الا- اثر اي يتمكن من استفاده الاصل في هذا الجانب ويتمكن من استفاده نفس الا- اثر في ذلك الجانب ايضا وان كانت الاستفادة غير الاستفادة التي كانت في هذا الجانب الاول فعلى هذا الاساس ما افاده السيد الاعظم جدا غير واضح .

والسيد الحكيم لعله اشار الى هذا المعنى فقال في المستمسك انه يمكن فرض للتراب آثار اخرى غير التيمم فيكون العلم الاجمالي منجزاً في الطرفين .

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فصل : يشترط في ما يتيمم به _

(مسأله ٣): إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء ولا التيمم ومع الانحصار يكون فاقد الطهورين، وأما لو علم نجاسه أحدهما أو كون أحدهما مضافا يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم وصحت صلاته [١].

قلنا ان الامتثال الاحتمالي انما يقوم مقام الامتثال القطعي اذا لم يكن الامتثال الاجمالي مشتملا على المخالفه الاحتماليه ايضا واما مع اشتمالها فلا يحكم العقل بقيام الامتثال الاحتمالي مقام القطعي كما في المقام وكذلك ما افاده رض من انه لا يكون للتراب اثر الا- التيمم كما فرض في المساله السابقه انه اذا لم يكن على وجه الارض بحيث يمكنه ولا يمكنه السجود عليه فحينئذ العلم الاجمالي , فما فرضه يكون فيه نقاش من حيث الصغرى والكبرى فأما من حيث الصغرى اذا كان السجود في مكان مرتفع والسجود ممتنع قلنا لا فأن الاثر ليس منحصر في جواز السجود فقط وانما بيعه والاتكاء عليه وابعاده لآخر فهذه آثار مترتبه على التراب وليس السجود فقط والتيمم واما الكبرى من انه اذا كان عاجزا وغير متمكن من الامتثال التفصيلي ينتقل الى الامتثال الاحتمالي فهذا غير واضح فالكبرى تؤمن بها ولا كن حيث لا يكون ارتكاب المحذور احتمالا موجود في الامتثال الاحتمالي كما في المقام فما افاده غير واضح فالنتيجه العلم الاجمالي موجود .

ولكن افاد حكيم الفقهاء انه لا بد ان يكون التيمم قبل الوضوء يعنى ليس المكلف مخيرا كما هو عند السيد اليزدى الذى عنده مخيرا بين الوضوء والتيمم والسيد الاعظم سكت عن ذلك فيبدو انه موافق فكأنه ضمننا ان العمين يلتزم بالتخير والاحتياط يتحقق بتقديم ايهما على الآخر .

ص: ٣٣٢

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ٢٠١.

السيد الحكيم يقول اذا توضحاً قبل التيمم والآن يريد ان يتيمم فالآن عنده علم اجمالى آخر اما بنجاسه اعضاء التيمم او بنجاسه التراب فكيف يمكنه التيمم فهذا العلم الاجمالي هو بعد استخدام الماء بخلاف الاول الذى بنى عليه السيد اليزدى الذى هو قبل استعمال الماء , فمتعلق العلم الاجمالي الثانى هو نجاسه اعضاء الوضوء ان كان الماء نجسا وان كان التراب هو نجسا فهذا الطرف الثانى للعلم الاجمالي , فبذلك يعلم بطلان التيمم لأنه يكون باطلا لان التراب نجس واما التيمم باطل لان اعضاء التيمم نجسه فلا يتحقق الاحتياط ونحن نريد ان نحقق الاحتياط الذى هو كما قلنا ان يعمل الانسان عملا يطمئن معه بفراغ ذمته على كل تقدير واما اذا قدم الوضوء و اخر التيمم فهنا يصح الوضوء ان كان الوضوء تم طاهرا واما اذا كان نجسا على الاحتمال الثانى فلا يتحقق منه التيمم الصحيح اما لفقدان الطهاره فى الاعضاء او لفقدان الطهاره فى التراب وبهذا جزم رض ورفض التخير الذى هو ظاهر كلام السيد اليزدى والذى يبدو هو ايضا من كلام السيد الاعظم .

فما افاده السيد الحكيم غير واضح والوجه فيه :

انه ان توضأ قبل التيمم فهنا استصحاب طهاره الاعضاء موجود وهذا الاستصحاب لايجرى فى طرف التراب لأنه غير معارض فيحكم بطهاره الاعضاء انما هو يشك فى طروا النجاسه على الاعضاء ان كان الماء نجسا واما اذا لم يكن نجسا فالأعضاء طاهره كما كانت اولاً- فيجرى الاستصحاب وهذا الاستصحاب لا-يجرى فى طرف التراب فرضاً لأنه ذاك الطرف هو طرف العلم الاجمالي والاستصحاب فى طرف العلم يكون معارضا , مثلاً- الماء والتراب فالعلم الاجمالي الاول لايجرى الاستصحاب لا فى هذا الجانب ولا فى ذلك الجانب فذلك الاستصحاب ارتفع فاستصحاب طهاره الماء وطهاره التراب غير موجود باعتبار انه ساقط بالمعارضه واما هذا الاستصحاب وهو استصحاب طهاره الارض فهذا ما المانع منه ؟ .

ص: ٣٣٣

بل هنا محذور شرعى آخر وهو فى تقديم التيمم على الوضوء وهو اذا اراد ان يتيمم فهو شاك فى مشروعيه التيمم وعليه لا يتأتى قصد التقرب والتعبد , نعم اذا كان الشك فى الوجوب وعدم الوجوب فهنا احتياطاً ليس فيه ضرر لان احتمال التكليف موجود واما مع الشك فى المشروعيه فحينئذ لا يأتى الاحتياط وتقديم التيمم مع احتمال طهاره الماء بان يكون فرضه الوضوء فشك فى مشروعيه التيمم اصلاً فإذن ما افاده السيد الحكيم عليه ملاحظتان :

الملاحظه الاولى : ان هذا العلم الاجمالي الثانى الذى آمن بتنجزه لاوجود له يرتفع باعتبار انه بدوى بعد الالتفات الى الاستصحاب يرتفع واذا ارتفع خرج احد اطراف العلم الاجمال ,

واما الملاحظه الثانيه : فهو شك فى مشروعيه التيمم قبل ان يتوضأ واما بعد الوضوء فلا فانه اصل التيمم حتى مع وجود الماء فى بعض الحالات يصح وذلك لكونه مثلاً لتجديد الطهاره , فالصحيح لا بد من تقديم الوضوء على التيمم , ومن هنا تبين ان التخيير الذى آمن به السيد الزدى والسيد الاعظم سكت عنه والسكوت دليل على موافقه , اذن العلم الاجمالي منجز ولا بد من تقديم الوضوء وليس الامر بالعكس

التيمم _ يشترط فى ما يتيمم به طهاره التراب وابعثه _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ يشترط فى ما يتيمم به طهاره التراب وابعثه _

(مسأله ٣): إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء ولا التيمم ومع الانحصار يكون فاقد الطهورين، وأما لو علم نجاسه أحدهما أو كون أحدهما مضافاً يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم وصحت صلاته [١].

وفى المقام حكمناه ان يجوز للمكلف ان يجمع بين الوضوء والتيمم ولكن بعد تقديم الوضوء ولكن ان ينوى بينه وبين الله تعالى التقرب الى الله تعالى بما هو مكلف به من الوضوء او التيمم واقعا ويجعل غيره وسيله الى الامتثال القطعى فهذا وان كان مرتكباً للحرام وذلك بان مقدمه الوصول الى التيمم والوضوء الصحيح هذه المقدمه محرمة ولكن حرمة المقدمه لا تقتضى عدم صحه المكلف به ولو كان عبادياً كما ضربنا مثال وهو لو كان عنده تراب او ماء مباح ولكن الوصول اليه طريق مغصوب فوظيفته ان لا يرتكب الحرام ولا يذهب ولكن ان ارتكب الحرام بمشيئه على الارض المغصوبه ووصل الى الماء او التراب فحينئذ يجب عليه الوضوء او التيمم ويحكم بصحه الوضوء والتيمم وان كان الطريق الذى سلكه محرماً وفى المقام كذلك فهو يقصد التقرب بالوضوء او التيمم المطلوب منه واقعا فى علم الله تعالى يقصد الوصول اليه بفعلهما معا لا انه يتقرب بفعلهما معا فان قصد التقرب بفعلهما معا فلا يحرز الامتثال القطعى انما يحرز الامتثال الاحتمالى , هذا تنمى الكلام فى هذا الفرع الشريف .

ص: ٣٣٤

١- العروه الوثقى، السيد الزدى، ج ٢، ص ٢٠١.

ثم قال الزدى اذا علم بناسه احدهما الماء او التراب ومع الانحصار ماذا يفعل فهل يتيمم او انه يتوضأ وكذلك اذا علم بان

فى ما اذا كان احدهما نجسا السيد الاعظم وكذلك يظهر من كلمات حكيم الفقهاء هو انه لا بد من تقديم التيمم ثم الوضوء وان فعل بالعكس فلا يحصل على الجزم بفراغ الذمه فهو لا يحرز الموافقه القطعيه وذلك لأنه ان توضأ اولاً فحيثئذ ان كان الماء هو الطاهر والتراب نجسا ففى هذه الحاله فالوضوء وان كان صحيحا ولكن التيمم باطل لان التراب نجس حسب الفرض وان كان الماء نجسا فحيثئذ تنجست اعضائه _ وسياتى قوله بذهاب الجمع من العلماء بانه لا بد من طهاره اعضاء التيمم _ فان كان الماء نجسا فتنجست اعضائه واقعا فحيثئذ لا يصح التيمم وان كان الماء طاهرا فالتيمم بالتراب النجس باطل ففى هذه الحاله من تقديم الوضوء يعلم علما تفصيلىا بطلان التيمم واما ان كان فعله بالعكس يعنى قدم التيمم على الوضوء فحيثئذ يحرز صحه التيمم وذلك اذا تيمم اولاً ثم يزيل اثار التراب من كفيه وجبينه فحيثئذ قد احرز التيمم ثم يتوضأ فان كان التراب طاهرا فوظيفته التيمم وقد تيمم فيحرز صحه التيمم وان كان التراب نجسا ففى هذه الحاله هو قد ازال التراب عن اعضائه فهى طاهره فليتوضأ فان توضأ فيكون وضوئه صحيحا ففى هذه الحاله يحرز الموافقه القطعيه واقصى ما يكون انه يحتمل نجاسه الاعضاء من جهه احتمال نجاسه الماء وهذه النجاسه يقول ليست مضره لأنه لا يحكم بنجاسه احد بنجاسه احد اطراف الشبهه , وهذا الذى افاده السيد العظم وكذلك يستشم من كلمات السيد الحكيم وهو لزوم تقديم التيمم هو غير واضح علينا .

نقول ان قدم التيمم فالتيمم باطل على كل حال وذلك لأنه اما التراب نجس فقد تيمم بالنجس والماء طاهر واما ان يكون الماء نجسا والتراب طاهر فحينئذ ان قدم التيمم على الوضوء ففي هذه الحالة هو اما تيمم بالنجس او تيمم مع وجود الماء عنده لان هذا الماء لم يعلم بنجاسته مادام لا يعلم بنجاسته فالحكم بصحة التيمم كيف يكون .

وبعبارة واضحة : ان تيمم وهو على هذه الحال وهو اما يعلم بنجاسه التراب او بنجاسه الماء فان كان الماء طاهرا فالتيمم كيف يحكم به مع وجود ماء طاهر لديه وكذلك يحكم ببطالان التيمم لنجاسه التراب فالتيمم باطل اما لنجاسه التراب واما لتقديمه على الماء الطاهر فالتيمم باطل [] , واما ان قدم الوضوء على التيمم كما التزمنا فحينئذ اقصى ما قال العلمان انه حينئذ بعدما توضحاً يعلم اجمالا اما اعضائه نجسه او التراب نجس فهذا علم اجمالى واحتمال نجاسه الاعضاء يمنعه من التيمم فهذا صحيح لأنه يشترط فى صحة التيمم طهاره الاعضاء فهاتان مشكلتان امام الاعلام الاولى هى احراز طهاره اعضاء التيمم قبل التيمم وهذا الاحراز غير متحقق والمشكلة الثانية انه علم اجمالى اما بنجاسه اعضائه او نجاسه التراب فيجب الاجتناب عنهما معا .

ولكن عندنا كلتا المشكلتين محلولتان اما الاولى وهى احراز طهاره الاعضاء هو بجريان استصحاب طهاره الاعضاء كانت طاهرة قبل الوضوء الآين اشك هل انها تنجست او لا فنجرى الاستصحاب والاستصحاب فى الشبهات الموضوعيه هو من المسلمات فاحرزنا طهاره الاعضاء فانتهد كلتا الشبهتين ,

والعلم الاجمالى ايضا ارتفع لان العلم الاجمالى يتنجز اذا كان هناك اصلا متعارضان فى طرفى العلم الاجمالى يعنى اذا كان اصل جارى فى هذا الطرف معارضاً مع الاصل الجارى فى ذلك الجانب وهاهنا الاصل المعارض هو اصاله الطهاره اصاله الطهاره فى الاعضاء واصاله الطهاره فى التراب فهذان اصلا متعارضان ويتساقطان ولكن استصحاب الاعضاء يجرى وفى طرف التراب لا يجرى فالاستصحاب غير معارض فحينئذ يتمسك بالاستصحاب ويحرز طهاره الاعضاء ويتيمم .

نلخص ماقلناه : اذا قدمنا التيمم فان كان النجس هو التراب فالتيمم باطل قطعاً في علم الله وان كان التراب طاهراً فلم احرز مشروعيه التيمم لأنها متوقفه على احراز الموضوع وهو فقدان الماء وانا هنا لم احرز الفقدان لأنه لعل هذا الماء طاهر فكيف تحكم بصحة التيمم .

واما ما تخيله والعلم عند الله وهو عليه تقديم الوضوء فاذا توضعاً وكان الماء طاهراً فهو توضعاً بالطاهر وان كان الماء نجساً فبعد ذلك عليه ان يتيمم ويكون تيممه صحيحاً غاية ما هنالك امام العلمين مشكلتان الاولى العلم الاجمالي بنجاسه الاعضاء والتراب وقلنا انه ينحل بالاستصحاب لأنه شك بدوى بنجاسه الاعضاء هل تنجست اعضائى او لم تنجس وهم مصررون على ان ملاقات احد طرفى العلم الاجمالي ليس نجساً فكيف تحكم بنجاسه الاعضاء هنا فهنا التيمم صحيح بمقتضى الاستصحاب وليس بمقتضى الواقع فحينئذ أما وضوئى صحيح واقعا او تيممى صحيح واقعا وكذلك احرزت مشروعيه التيمم .

ثم انه السيد اليزدى قال او يضافه احدهما , ونسب الى السيد الاعظم انه لعل هذا ماء الرمان هو المضاف اما اضافته التراب هو مضاف فقال لعل اضافته التراب حنطه .

نقول : كلا فان هذا السيد اليزدى المبدع فى انشاء الفروع لأنه ذكر سابقاً يشترط فى التراب الخلوص يعنى ان لا يكون فيه خليط وهذا الذى يقصد بالإضافه فى هذه الصوره الحكم واضح يتوضاً ويتيمم احرازاً للاحتمال القطعى ولكن لا بد من تقديم الوضوء حتى يكون التيمم صحيحاً .

التيمم _ يشترط فى ما يتيمم به طهاره التراب واباحته _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ يشترط فى ما يتيمم به طهاره التراب واباحته _

(مسأله ٣): إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء ولا التيمم ومع الانحصار يكون فاقد الطهورين، وأما لو علم نجاسه أحدهما أو كون أحدهما مضافاً يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم وصحت صلاته [١].

ص: ٣٣٧

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ٢٠١.

قلنا فى المناقشه انه ما هو الدليل على مشروعيه التيمم مع وجود ما يحتمل ان يكون الوضوء به صحيح فمع احتمال وجود الماء لا يجوز التيمم ولا يشرع فى حقه التيمم وكيف ما كان فهذا الفرع نلترم بما الترمناه فى الفرع السابق وهو لا بد من تقديم الوضوء باعتبار انه يحتمل انه يكون هذا السائل ماء فمع هذا الاحتمال فلا يكون التيمم مشروعاً فعليه ان يتوضاً بهذا المائع المشكوك الاطلاق والاضافه ثم بعد ذلك يتيمم بالتراب المشكوك الاضافه .

والفتنا النظر الى انه مُثِل فى الكلام المنسوب الى السيد الاعظم للتراب المشكوك الاضافه بانه التراب هل هو تراب او هو تراب

حنطه , ولكنى لم اسمع الى الآن بتراب الحنطه وانما مقصود الاضافه هو يوجد خليط فى طرف السائل ويوجد خليط فى طرف التراب ففى هذه الحاله معنى هذا الفرع انه هذا السائل يشك فى كونه مضافا وبإى معنى فسر المضاف وفى الطرف الثانى ان يكون التراب مضافا أى فيه خليط ويشك فى هذا الخليط هل اخرج المفهوم عن دائره التراب او لا ؟ .

ولابد من فرض فرع آخر وهو انه قد تكون الحاله السابقه لهذا السائل هو ماء مطلق وقد لا تكون له حاله سابقه وكذلك فى طرف التراب فالآن اشك فى كونه مضافا وكونه ترابا مطلقا ولكن هذا الشك له صورتان فقد يكون له حاله سابقه بانه كان خليطا وقد لا يكون فيه خليط مانع من التيمم به , اذن فهذا الفرع الذى طرح فى كلام الاعلام يستفاد منه فرع آخر فى ضمن هذا الفرض , فنقول اذا كان السائل حالته السابقه الاطلاق فيجرى الاستصحاب فى نفسه واما اذا كانت الحاله السابقه هى الاضافه والآن شك فى خروجه عن الاضافه كما لو اضيف اليه ماء فيستصحب الحاله السابقه فاذا جرى الاستصحاب فيثبت انه مضاف او يثبت انه مطلق ويصبح الموضوع صحيحا ولا يشرع التيمم حينئذ مع استصحاب حاله الاطلاق فى طرف الماء , وهذا بالنسبه الى طرف الماء .

وكذلك بالنسبة الى طرف التراب فيمكن فرض حاله الاطلاق وعدم الاطلاق فى حاله السابقه ففى كل منهما مع قطع النظر عن الآخر يكون هناك استصحاب يقتضى اثبات كونه مطلقا او يقتضى اثبات كونه مضافا فحينئذ قد يكون هذا الاستصحاب لا يجرى فى ما اذا كان اعلم ان احدهما كان مطلقا ثم صار مضافا او ان احدهما كان مضافا ثم صار مطلقا حينئذ الاستصحاب فى اطراف الشبهه المحصوره لا يجرى ففى هذه الحاله يصيح نفس الحاله التى طرحها السيد اليزدى رض وهى ان هذا مشكوك الاطلاق من طرف السائل ومشكوك الاطلاق من طرف التراب وبما انه عجزنا عن اثبات الاطلاق وان كان الاستصحاب فى كل منهما فى نفسه جاريا وبما انه اصيح الاستصحاب ساقطا بالمعارضه من جهه انه اصيح كل طرف مجره للاستصحاب فى نفسه ونعلم بان احد الاستصحابين مخالف للواقع فيثبت الاستصحابان معا فالنتيجه ينبغى ان نطرح هذا الفرع الذى لم يطل الاعلام الكلام فيه , فالتخير الذى ذكره السيد اليزدى والسيد الاعظم غير واضح علينا والصحيح هو تقديم الوضوء على التيمم فلا مشروعيه للتيمم فدليل التيمم غير شامل .

واما اذا كانت الحاله السابقه لكل منهما الاطلاق او الاضافه فاستصحاب كل منهما يجرى فى نفسه هذا اذا لم يكن علم بانتقاض الحاله السابقه فى احد الطرفين بمعنى ان يكون علم بعدم جريان الاستصحاب فى احدهما فان كان هنالك علم بالاستصحاب يسقط فتصبح الحاله نفس الحاله كأننا لا نعلم بالحاله السابقه فتأتى المشكله السابقه وهى انه يتوضأ ويتيمم ولكن عندهم تخيير وعندنا تقديم الوضوء على التيمم , واما اذا كان الاستصحاب يجرى فى كل منهما مع قطع النظر عن الآخر وليس هناك علم اجمالى ببطلان الاستصحاب فى احدهما ففى هذه الصوره الوضوء فقط ولا تصل النوبه الى التيمم فانه يتوضأ باستصحاب الاطلاق فى الماء او يترك الوضوء بعد استصحاب الاضافه وكذلك الكلام يأتى فى الطرف الثانى مادام الاستصحاب لكل منهما جار , ان كانت الحاله السابقه فى التراب الاطلاق فيجرى فيتيمم بعد العجز عن الوضوء او يجرى استصحاب الاضافه فلا يكون عنده حينئذ ما يتوضأ به ولا يكون عنده ما يتيمم به فتنقل الحاله الاخرى ان كانت والا فهو فاقد للطهورين , وعليه اذا كان الاستصحاب فى كل منهما معارض لاستصحاب الآخر لأننا نعلم بان احدهما مخالف للواقع ففى هذه الحاله يسقط الاستصحابان فتصل النوبه الى ماقلناه .

مسأله ٤: التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به إلا مع كون حالته السابقه النجاسه [١].

وبعد ذلك ذكر السيد اليزدى مساله اخرى وملخصها هو انه اذا شك فى ان هذا التراب هل هو طاهر او هو نجس فيقول حينئذ مادام لا يوجد الطرف الثانى يمنع يعنى حتى بمقتضى العلم الاجمالي يمنع من التمسك باصالة الطهاره فى هذا التراب يجرى الحكم فى انه ان كانت الحاله السابقه الطهاره فيجرى وان كانت الحاله السابقه النجاسه فالاستصحاب يجرى ويمنع من التيمم اما اذا لم تكن حاله معلومه سابقه فيجرى اصالة الطهاره ويحكم بطهارته بمقتضى اصالة الطهاره ايضا يحكم بصحة التيمم ,

فالتتيجه : ان هذا البحث ايضا نوافق فيه اليزدى حيث قال اذا كان الحاله السابقه النجاسه لا يحكم بصحة التيمم به ولكنه مبنى على اشتراط الطهاره فى مايتيمم به واما اذا لم نشترط ذلك _ وتقدمت الاشاره الى هذا الموضوع _ فحينئذ يضع يديه على التراب المشكوك وهناك نحن جوزنا التيمم بمعلوم النجاسه فكيف بمشكوك النجاسه , فيضرب اليدين وينفضهما او لا ينفضهما لأنه عندنا مستحب فيمسح الجبينين والكفين ويصح التيمم فهذا الفرض مبنى على ما أصر عليه فى ما تقدم من انه لا بد من احراز الطهاره فى التراب لأجل التيمم وقلنا لم نجد الى الآن دليلا على اعتبار الطهاره فى التراب الذى يتيمم به .

ثم بعد ذلك دخل فى فرع بديع جدا وهو اذا شك فب ان هذا تراب او ليس بتراب ففى هذه الحاله بحث العلماء قد يكون شبهه مفهوميه او قد يصير شبهه غير مفهوميه .

التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _ بحث الأصول

ص: ٣٤٠

١- العروه الوثقى، السيد اليزدى، ج ٢، ص ٢٠٢، ط جماعه المدرسين.

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _

افاد السيد الزدى انه لايجوز التيمم بغير التراب واذا شك في موضع انه من التراب حتى يصح التيمم به او ليس من التراب فلا يصح التيمم به وينتقل الى المرتبه الاخرى اذا كانت والا يلزم الاحتياط وهى انه يتيمم ويصلى ويقضى بعد ذلك .

السيد الحكيم والسيد الاعظم تمسكوا بلفظ التراب الموجود فى كلام السيد الزدى يعنى ما موجود امامه من تراب او ليس ترابا اما ان يكون من جهه ان يكون من الشبهه المفهوميه او من الشبهه الموضوعيه وبينوا انه ليس لدينا اصل للتخلص من الشبهه المفهوميه واذا لم نحرز ان مفهوم التراب ينطبق على الموجود فليس لدينا سبيل لحل هذه المشكله , فحينئذ نشك ان هذا الفرد هل ان مفهوم التراب وسيعا يصدق عليه او ليس وسيعا فلا يصدق عليه وليس بين يديه جامعا بين هذا الفرد وبين غيره حتى يقال بانه يتيمم بفرد آخر واما اذا كانت شبهه موضوعيه فينتقل الكلام اليها , اذن هما تمسكوا بكلمه التراب .

واتخيل ان هذه هفوه من العلمين رض وتوضيح المطلب :

تقدم فى أوائل الفصل الذى عقده السيد الزدى فى بيان ما يصح التيمم به فهو حكم حكما جازما بانه يصح التيمم بمطلق وجه الارض ترابا كان او مدرا او حجرا او .. فاذا كانت هذه هى الفتوى وفتوى السيد الحكيم والسيد الاعظم بصحه التيمم بمطلق وجه الارض فما معنى هذا الفرض بان الذى امامه تراب او ليس ترابا فلماذا لم تقل ارض او ليس ارضا وانت صرحت هناك ان التيمم يتم ويصح بمطلق وجه الارض الاقوى ان التيمم يصح _ هو يستعمل كلمه يجوز _ الا اذا كانت سببها ثم استثنى المعادن وقال لا يجوز والسيد الاعظم قال بجواز التيمم بالمعادن , اذن ما معنى طرح هذا الفرع ؟ فانت تصرح بجواز التيمم بغير التراب والآن ما معنى هذا الفرع فانت لم تقل لا- يصح التيمم الا بالتراب ! , والعلمان اتعبا نفسيهما فى كون انها شبهه موضوعيه او مفهوميه , فلا بد من تفسير كلمه المصنف بان المراد هو ان الشك فى ان هذه ارض او ليس بارض .

ص: ٣٤١

السيد الاعظم قال فى ذلك البحث ان المعادن من الارض فيجوز التيمم بها مثل العقيق والفيروزج وغيره من حجر الرحي فقال هو من الارض والسيد الزدى وان كانت تخرج من الارض كما هو فى النبات والشجر وكذلك الانسان من الارض ولكن الآن هو ليس بارض استحال او بالنمو , فهذه المباحث كانت منهم ان محل جواز التيمم هو مطلق وجه الارض حتى عقد السيد الاعظم وصاحب الجواهر والسيد الحكيم انه من ادعى ان التيمم لا يكون بمطلق الارض بل هناك مخصصات من الروايات والدعاوى فهؤلاء الاعلام وغيرهم من الفقهاء اتعبوا انفسهم هناك واثبتوا انه ليس التيمم بخصوص التراب انما بمطلق وجه الارض ,

وينبغى ان كان هناك بحث وحسب تخيلنا ان نطرح المساله هل انه من الارض او ليس من الارض فحينئذ يبحث هل لدينا اصل يثبت انه من الارض او ليس لدينا لإثبات ان هذا الذى اريد ان اتيمم به من الارض او لا , وقد اثبتنا انه مثل الجبل ليس من الارض واتينا بشواهد من كلمات امير المومنين ع (فَطَرَ الْخَلْقَ بِقُدْرَتِهِ , وَنَشَرَ الرِّيحَ بِرَحْمَتِهِ , وَوَدَّ بِالْصُّخُورِ مَيْدَانَ أَرْضِهِ) (١)

وقلنا لو كانت الجبال من الارض فكلامه ليس بواضح ما وتد به مخالف لما وتد فهذا غير ذاك , وقلنا ان الصخور لا يشمل اسم الارض لغه ولكن افتينا بصحه التيمم بالصخور ولم نتفق معهم بصدق لفظ الارض على الجبال , فينبغي ان يكون الكلام فى ان هذا من الارض او ليس من الارض فان كان هناك مورد آخر يطمئن انه من الارض فيجب الانتقال اليه لان الفراغ اليقيني يستدعى البراهه اليقنيه لأنى مشغول الذمه يقينا بالتيمم فان تيممت بهذا الموجود امامى الذى اشك انه من الارض او لا فلم يكن لدى علم بحصول براهه الذمه بخلاف ما لو تيممت بما احرز انه من الارض , ولكن نحن لا بد من محاوله فهم كلمات الاعلام فلو فرضنا ان التيمم مختص بالتراب لان الكلام لا يأتى الا على القول به _ فمن وظيفه الفقيه ان يتحول فى كل مورد الى مطلب معين _ فيكون بحثنا على مرحلتين فى هذه المساله:

ص: ٣٤٢

١- نهج البلاغه، الشريف الرضى، ص ٢٧، ت الحسون.

المرحلة الأولى هي التي طرحها الاعلام وهي امامه شيء يشك في كونه تراب او ليس تراب ثم يبحث قد تكون الشبهه مفهوميه او قد تكون موضوعيه يعنى مصداقيه

المرحلة الثانيه : نبحث ما ينبغى ان يكون محل البحث وهو ان ما لديه هل من الارض او ليس من الارض .

فلعل احد يقول ان المشكله واحده فنرفع كلمه التراب ونضع كلمه الارض فيمشى ذلك الكلام , فنقول ان هذا لا يصح لان كل ما هو امامنا هو من الارض واثبات انه ليس من الارض يحتاج الى الدليل بخلاف ما اذا قلنا انه كان البحث في التراب وامامى ارض فقد يكون ترابا وقد لا يكون ترابا اذن يوجد فرق فى محل البحث , فكلنا نمشى على الارض تراب او غير التراب فكونه من الارض يكون على طبق القاعده واثبات انه ليس من الارض يفتقر الى الدليل , وهنا ايضا هفوه مطبعيه وهي ان المقابله فى الشبهه الموضوعيه تصير مع الحكميه وليس مفهوميه وموضوعيه , المفهوميه تقابل المصداقيه واما الموضوعيه فى مقابل الحكميه

التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _

قلنا افاد السيد اليزدى انه اذا شك ما فى يده هل انه تراب او ليس ترابا قلنا هذا العنوان اوجب شبهه عندنا لان موضوع التراب لديه هو الارض اعم من التراب وغير التراب وقد اصر فى اوائل هذا الفصل قال ان التيمم يصح بما هو تراب سواء حجرا او مدرا وكان كلامه نصا فى المدعى اما هنا فيجعل موضوع التيمم فقط التراب فهو غير واضح فلا بد من التأمل فيه ولكن قلنا ان الكلام يمكن ان يفرض فى لفظ التراب كما هو ذكر ويمكن ان نفرض فى لفظ الارض كما احتملنا نحن وقلنا كلامنا من باب البحث العلمى فنبحث على كلى الاحتمالين والكلام فعلا- على ما فى النسخه الموجوده لدينا وهو الشك فى ان ما بيده تراب او ليس بتراب .

ص: ٣٤٣

افاد السيد الاعظم تعليقا على هذا المقام وملخصه مع التوضيح : ان كان هناك ما هو مشكوك التراب وما هو معلوم التراب ففى هذه الحاله يصح التيمم بما هو مشكوك التراب لان التكليف بالتيمم بالجامع بين ما هو تراب وبين هذا الموجود المشكوك الترابيه فالتكليف بالجامع معلوم ونشك فى ان هذا الا مع قيد بكونه منحصر فى ذلك الفرد الذى نعلم انه تراب فشك فى اضافته القيد الى الجامع ومادام شك فى اضافته القيد الى الجامع فيكون شك فى التكليف الزائد فاذا كان شك فى التكليف الزائد فتجرى البراءه عن القيد المشكوك اعتباره ومعنى ذلك اننى المكلف ليس ملزما بان اذهب للتيمم بمعلوم الترابيه انما يصح التيمم بهذا الفرد المشكوك ,

اما اذا لم يكن هناك فرد آخر معلوم الترابيه فهل يصح التيمم بالمشكوك ؟ يقول رض انه الحكم بصحه التيمم بهذا المشكوك بكونه تراب فهنا التكليف بالمعلوم بالتيمم فقد يقال انه لا- يتحقق بهذا التيمم لان المكلف والتكليف معلوم فاذا تيممت بهذا

المشكوك فاشك في فراغ ذمتي , ولكن الامر ليس كذلك انما يحكم بصحة التيمم به ولا تنتقل الوظيفة الى غيره وذلك لان مشروعيه التيمم بالمرتبه اللاحقه متوقفه على احراز وانتفاء المرتبه السابقه ومع وجود مشكوك التراييه لست محرزا لانعدام المرتبه السابقه فعلى هذا الاساس يكتفى بالتيمم بهذا المشكوك , فلا بد من الحكم بصحة التيمم بما بين ايدينا , يقول هذا كله اذا كان الشك في الشبهه المفهوميه بمعنى الشك في صدق معنى ومفهوم لفظ التراب على الموجود بين ايدينا , ثم يقول رض ان هذا للترف العلمى فقط وليس مقصود اليزدى هنا الشبهه المفهوميه .

والكلام فعلا فى ما افاده السيد الاعظم : وما افاده من اوله الى اخره غير واضح على كلتا الحالتين التى حكم بالصحة ,

ص: ٣٤٤

اما المقام الاول : وهو فى ما اذا كان فردان فرد معلوم الترايبه يصدق مفهوم ومعنى التراب عليه والثانى يشك فى صدق التراب عليه فقلنا ان التكليف فى الجامع معلوم ونشك فى التقييد بالجامع , نقول ان التكليف بالجامع وهو التراب معلوم وليس الشك بين مشكوك ومعلوم الترايبه فالتكليف المعلوم هو اننى مأمور بالتيمم بما هو مصداق طبيعى التراب وتحقق ذلك الطبيعى فى الفرد معلوم الترايبه فصحيح اما هذا فليس معلوم فالجامع بين المشكوك وبين معلوم الترايبه لم نحرز انه هو الجامع المأمور به التيمم ,

بعبارة واضحة : الجامع يمكن تصويره بتصويرين الجامع بين تراب وتراب قطعا وليس يوجد خصوصيه لذلك التراب ولهذا التراب وانما الامر بالتيمم بالجامع بين هذا الفرد وذاك الفرد فيأتى الكلام ما هو الدليل على انى مأمور بالتيمم بخصوص هذا الفرد دون الآخر فحينئذ يأتى التمسك بالإطلاق فلا خصوصيه شرعا لهذا الفرد على غيره لأنه شك فى التكليف فكل من الفردين مصداق للتراب واما اذا كان احدهما معلوم الترايبه فذاك مصداق للتراب قطعا وهذا الثانى مشكوك الترايبه اشك فى كونه ترابا وانه مصداق للتراب فالجامع بين هذا الذى لا اعلم انه تراب وبين الذى اعلم انه تراب فمتى علم التكليف بالتيمم بالجامع بينهما , فما افاده رض جدا غير واضح , لو امرنى المولى بذبح شاه فهذا الحيوان معلوم انه شاه وذاك الآخر المتولد من الكلب والسخل مثلا اشك فى انه شاه فهنا لا يقال ان المولى امرنى بذبح ما هو مصداق للطبيعى ولمفهوم الشاه فاذبح مشكوك كونه شاه , نعم ان كان لديك شاتان شاه اسود وشاه ابيض وشككت انك مأمور بذبح الشاه الاسود دون الابيض فحينئذ نقول ان التكليف بالجامع وهو الذبح للشاه معلوم والابيض شاه والاسود شاه واثبات الخصوصيه لهذا الفرد دون الفرد الآخر فيأتى التمسك بالإطلاق لدفع احتمال خصوصيه الفرد , واما اذا كان اصل الفرد مشكوكا فى كونه شاه كما فى المتولد من الكلب والسخل فحينئذ لا يوجد جامع . اذن اتخيل والعلم عند الله ان ما افاده جدا غير واضح , هذا بالقياس الى ما جاء ونسب اليه فى المقام الاول .

المقام الثانى : اذا لم يكن هناك فرد اخر وانما لدى المكلف الفرد المشكوك فقط فهو حكم بصحة التيمم بهذا الفرد المشكوك لان الانتقال الى المرتبه اللاحقه وان موضوع الانتقال هو انتفاء المرحله السابقه وهو كونه ترابا ,

فهنا لدينا ملاحظتان على كلامه رض :

الملاحظه الاولى : تقدم الكلام انه كان يريد ان يأمرنا مع الشك فى طهاره الماء الموجود بين ايدينا فيقول يبدأ بالتيمم فنقول كيف تحكم بالانتقال الى التيمم مع ان موضوع مشروعيه التيمم فقدان الماء لان الآيه تقول (ان لم تجدوا ماء) مع احتمال ان هذا السائل عندك ماء طاهر فمع الاحتمال كيف تحرز فقدان الماء حتى تحكم بانتقال المكلف الى التيمم فانك خالفت ما نسب اليك سابقا وتقدم , فهناك حكمت بتقديم التيمم وقلنا ما هو الدليل على مشروعيه التيمم وهو هنا يقول ما هو الدليل على مشروعيه الانتقال الى المرتبه اللاحقه مع عدم احراز فقدان المرتبه السابقه , فالكلام الكلام .

الملاحظه الثانيه : لو سلمنا وغضضنا النظر عما قاله رض لكن اذا تيمم بمشكوك الترابيه كيف تحرز انك رفعت الحدث وتحرز صحه الصلاه ؟ فالأمر بالصلاه منجز _ وحسب تعبيرهم _ فالحكم ثابت فى رقبتي فالمولى يقول قم صلى ولا صلاه الا بطهور فاذا تيممت بمشكوك الترابيه ولم انتقل الى المرحله اللاحقه فكيف احكم بانى قد فرغت ذمتى من الصلاه بالطهاره الترابيه , فما افاده فى المقامين غير واضح .

التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _

مع قطع النظر عما قلناه فى الجلسه السابقه نقول ما هو ذلك الجامع بين ما هو معلوم التراب وما هو غير معلوم التراب ما هو ذلك الجامع ؟ الجامع قد يكون اعم من التراب وقد يكون اخص من التراب الجامع اعم من التراب وغير التراب هو الارض فى محل الكلام فيكون المقصود حينئذ انه هل التيمم مختص بالتراب او غير مختص بالتراب وحينئذ يكون التقييد بالجامع معلوم والجامع هو الارض فاذا كان مكلفا بالجامع فيكون الشك فى وجوب التيمم بالتراب بالخصوص هذا صحيح لا انه شك فى ان ذلك الفرد الذى هو معلوم الترابيه يجب التيمم به

ص: ٣٤٦

وبعبارة واضحه اذا كان الجامع اعم من التراب مثلا كالأرض فيكون الشك فى وجوب التيمم بخصوص التراب لا خصوص هذا الفرد المعلوم الترابيه فيكون هذا التراب اجنبيا على كلام اليزدى رض فكلامه انه يجب عليه التيمم بما هو معلوم الترابيه واذا شك فى كونه ترابا لا يجوز التيمم به وانت تريد ان تثبت انه لا دليل على وجوب التيمم بخصوص التراب فيها خروج عن كلام السيد اليزدى , هذا اذا كان الجامع هو الاعم واما اذا كان المقصود من الجامع ما هو نسبته من التراب عموم من وجه بمعنى يصح التيمم بالتراب وبغير التراب وبما هو يشك فى كونه ترابا ايضا اى بما هو معلوم التراب وغير التراب وبما هو مشكوك التراب

حتى تكون النسبه بين الجامع بين معلوم التراب ومشكوك التراب عموم من وجه ففى هذه الصوره على السيد الاعظم ان بين ذلك الجامع ما هو الذى يصدق على التراب وعلى غير التراب وعلى مشكوك الترابيه , الآن هو قلنا اعم وان كان مقصود آخر فعلى السيد الاعظم ان يبين وهو لم يبين والله العالم ماذا اراد بهذه العبارة .

ثم مع قطع النظر عما قلناه نقول ان اصل المساله فى ما يشك فيه انه تراب يمكن ان نفرض الشك على صورتين او ثلاث

الصوره الاولى : ان ما بيده كان محكوما بالترابيه ونشك فى بقاء ذلك الاتصاف .

الصوره الثانيه : وقد يكون الشك هو هل وجد التراب امامى ام لا انما شىء آخر .

فالقرق بين الشئيين هو ان الشك فى الصوره الاولى يكون فى مفاد كان الناقصه يعنى هذا الموجود امامى كان متصفا بكونه ترابا والآن اشك هل مازال متصفا او انه خرج عن وصف الترابيه بسبب وقوع الخليط عليه يعنى او لم يخرج يعنى شك فى بقاء مفاد كان التامه , وقد يكون الشك بدويا هل هذا الذى وجد امامى اى وجد التراب ام لم يوجد امامى يعنى مفاد كان التامه , فحينئذ يكون فى مفاد كان التامه يعنى شك فى وجود التراب او شك باتصاف الشىء الموجود بالترابيه , او قسم ثالث وهو شك فى هذا الموجود هل اتصف بوصف الترابيه وطبعا الحكم يختلف باختلاف الشكوك .

ان كان الشك فى انه هل وجد التراب امامى او لا فالاستصحاب انه لم يوجد , فمفاد كان التامه ان شك فى تحقق الشىء وكل شىء مشكوك الحدوث مع سبق العلم بعدمه يجرى فيه استصحاب العدم ففى هذه الحاله تصل النوبه الى المرحله اللاحقه ان كانت موجوده , لأنه احرز بالاستصحاب عدم التراب امامه .

واما اذا كان الشك فى هذا الموجود كان متصفا بالتراب ولكن وقعت اشياء اخرى من التبن والرماد والرمال فهل خرج عن اتصافه بكونه ترابا فقط فهنا يجرى استصحاب ان هذا الشىء كان متصفا بالتراب والآن اشك فى خروجه عن الوصف فيجرى الاستصحاب , والفرق بين هذا وبين الفرد السابق فهناك كان المشكوك مفاد كان التامه وهنا كان المشكوك مفاد كان الناقصه , فهناك كان الشك فى تحقق التراب الآمن الشك فى زوال الترابيه عن الموجود فيجرى الاستصحاب فيثبت وجوب التيمم بالموجود امامه ولا- تصل النوبه الى الاستصحاب الحكمى وهو انه كان التيمم بهذا الموجود جائزا والآن اشك فى بقاء ذلك الجواز فهذا فى نفسه صحيح ولكن مع جريان الاستصحاب فى اصل الترابيه وامكان اثبات الترابيه بالاستصحاب لاتصل النوبه الى استصحاب جواز التيمم لان استصحاب الحكم مورود بالاستصحاب الجارى بالموضوع . هذا اذا كان الشك فى الموجود كان ترابا وهل بقى على اتصافه .

اما اذا لم يكن هذا الموجود ترابا خالصا هل الآن اتصف بوصف التراب الخالص او لا فهنا يجرى الاستصحابان معا ولكن مع قطع النظر عن الآخر الاستصحاب الموضوعى عدم اتصاف هذا الموجود بوصف الترابيه الخالصه فهو لم يكن متصفا والآن اشك فى انه اتصف او لم يتصف فحينئذ يجرى استصحاب عدم الاتصاف وبذلك يجرى الاستصحاب فيرتفع الموضوع ولكن هذا الاستصحاب انما يجرى ان كان الموضوع لوجوب التيمم هو بمقتضى الادله التى تقدم الكلام فيها ان كان موضوع التيمم هو المتصف بالترابيه لا- وجود التراب فقط يعنى يكون موضوع الحكم هو الاتصاف وعدم الاتصاف بالترابيه ففى هذه الحاله الاستصحاب يجرى بعدم اتصاف الموجود بوصف الترابيه , ولكن ان قلنا ان الموضوع هو وجود التراب ولكن بمفاد كان التامه فهذا الاستصحاب لا يجرى باعتبار انه ليس له اثر انام الاثر لوجود مفاد كان التامه فتصل النوبه الى الاستصحاب الحكمى وهو انه لم يكن التيمم بهذا الموجود جائزا والآن لا يجوز التيمم به .

واما انه فى بعض هذه الصور قد يتصور الاستصحاب فى الشبهه المفهوميه ومعلوم انه قد قرر فى بحث الاستصحاب ان الاستصحاب الحكمى عندنا لىس له وجود لان الحكم لا يتصف عندنا بالكلى او الجزئى انما دائما هو جزئى و

مع قطع النظر عما قلناه هناك , انهم قالوا فى الاستصحاب الكلى قالوا البحث ان الاستصحاب فى الشبهه المفهوميه لا يجرى فكيف يتصور فى المقام كما اشار حكيم الفقهاء رض يقول ان كان الشك من حيث المفهوم فلا يجرى الاستصحاب لأنه لا يجرى فى الشبهه المفهوميه .

وما افاده تام وتوضيح كلامه انه نأتى بمثال ثم نطبقه على محل الكلام لو فرضنا ان شك فى الكر كونه هل هو ثلاث اشبار او هو ثلاثه ونصف _ بحث فى محله اتعب الاعلام _ فلو كان ثلاثه ونصف وبعد ذلك نقص قليلا فهنا تقرب الاستصحاب على نحوين

الاول : هو انه هذا الماء كان كرا والآن اشك فى بقاءه على الكريه فهنا يجرى الاستصحاب للموجود الخارجى نشك فى تبده فيجرى

والثانى : نشك فى انه الماء لم يبقى ثلاثه ونصف لأنه نقص فهل استصحب الكريه الآن ؟ هذا معناه فى صدق مفهوم الكر الآن على الموجود وهذا الاستصحاب لا- يجرى لأنه شبهه مفهوميه , اذن اذا كان الشك فى بقاء هذا الماء على الكريه فهنا نؤمن بالاستصحاب اما بعدما علمنا انه نقص والآن ان كان مفهوم الكر ينطبق على ثلاثه فى ثلاثه فى ثلاثه فهو كرا واذا لم ينطبق فهو لىس كرا فهذا شك فى صدق الكر على الموجود فلا- يجرى لأنه استصحب فى الشبهه المفهوميه وفى المقام ان كان هذا الموجود ترابا وبعد ذلك تغير فمره اقول استصحب هذا الموجود على الترابيه فهذا يجرى اما اذا كان الشك فى ان هذا الموجود مصداق لمفهوم التراب او لىس مصداقا لمفهوم التراب فاستصحب لإثبات مفهوم التراب عليه فهذا استصحب فى الشبهه المفهوميه فلا يجرى فما افاده صحيح .

هذا تمام الكلام فى المساله وقلنا انها من الاعلام مجمله , فانتتم فسرتم الصعيد بمطلق وجه الارض ولم تقولوا التراب والذى كان يستدل بان الصعيد هو التراب وقفتم فى وجهه وقلتم لا يوجد دليل على هذا فكيف الآن تقولون يجب التيمم بالتراب فقط واذا شككنا بان هذا تراب او غير تراب فماذا نفعل , اذن لا يختلف صياغه البحث ولكن تصير صياغه تلاءم مع كلام الاجلاء وما التزمنا به هو ان التيمم بالأرض , فحينئذ يصاغ البحث هكذا ان يقال ان ما هو امامه اما من الارض او ليس من الارض فاذا شك بان من الارض فحينئذ يكون الشك على هذه الاقسام التى بينها فقط رفع كلمه التراب ونجعل مكانها كلمه الارض فتستقيم المباحث .

التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _ بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _

الكلام فى الشبهه المفهوميه كما فى التراب وشىء آخر لا- يصح التيمم به كالرماد مثلا- ففى هذه الحاله يقول رض ان كان موضوع الانتقال الى المرحله اللاحقه هو عدم وجود التراب امامه فهنا يجرى استصحاب عدم وجود التراب وتنتقل وظيفته الى المرحله اللاحقه , وان كان موضوع الانتقال هو عدم اتصاف ما لديه بوصف التراب فهنا يأتى استصحاب عدم اتصاف هذا الموجود بوصف التراب فيتحقق موضوع الانتقال الى المرحله الاخرى وهو التيمم بالغبار او الطين ونحو ذلك , وبما ان كلا الاستصحابين جار فى نفسه فمهما كان الموضوع للانتقال من التراب الى الغبار او الطين على كلا الاحتمالين الاستصحاب يحقق لنا الموضوع للانتقال فعلى هذا الاساس وافق السيد الاعظم السيد الزدى فى هذه الفقره الاولى وهى انتقال وظيفه المكلف الى المرحله البعديه .

ص: ٣٥٠

ثم قال واما ما افتى الزدى بالاحتياط بالصلاه مع التيمم بهذا الموجود وبالصلاه بعد الوقت يقول هذا غير صحيح وان كان الاحتياط حسن ولكن ظاهر الزدى وجوب الاحتياط ولا يمكن اثبات وجوب الاحتياط فى المقام لان العلم الاجمالى منحل لان طرفى العلم الاجمالى كون هذا ترابا حتى يصح التيمم به او هذا متصفا بالتراب حتى يصح التيمم به وبعد جريان الاصل العملى فى احد طرفى الشبهه المحصوره فينحل فاذا كان منحلا فدعوى تنجز التكليف على كل حال للعلم الاجمالى حتى يجب الاتيان بكلا- المحتملين حتى تصل النوبه للاحتياط الوجوبى لامعنى له , فالسيد الاعظم وافق الزدى فى احد فتويه دون الاخرى والتى هى القسم الثانى .

وما افاده السيد رض والسيد الزدى وحكيم الفقهاء من التيمم داخل الوقت والقضاء خارجه غير واضح علينا , وذلك لان ما افاده السيد الاعظم فى المقام من الاستصحابين غير واضح علينا وذلك :

اما بالنسبه الى الاستصحاب الاول نقول هل لا يوجد فى الدنيا تراب ؟ ! لا بد ان يقول عدم تمكنه من التراب وليس عدم التراب فالتراب نعلم وجوده فى العالم فكيف يجرى عدم التراب , فان كان يعنى انقطاع التراب فى العالم فنحن نقطع بانقطاع هذا العلم

لان الله تعالى لما خلق الارض والسماء خلق التراب وانت تعلم بوجود التراب فى الدنيا , وان كنت تقصد عدم التمكن فقطعا من حين خرج الانسان من بطن امه الى ان يكلف فلا بد انه فى يوم من الايام تمكن من التراب , فهو يقول عدم التراب ولم يقل عدم التمكن , هذا الاحتمال الاول فالاستصحاب لامعنى ولا مورد له اصلا .

اما الاستصحاب الثانى وهو استصحاب عدم اتصاف الموجود بين يديه هذا الشىء امامه تراب ام رماد يقول استصحاب عدم الاتصاف بالتراب فنقول اين هى اركان الاستصحاب فلا بد ان تثبت اولاً- انه لم يتصف بالترابيه والآن نشك فى انه اتصف بالتراب او لا فيجربى استصحاب عدم اتصافه بالتراب فلا بد ان نحرز يقينا ان هذا الموجود امامى لم يكن متصفا بالتراب ثم نشك هل تحول الى التراب او لم يتحول فجربى استصحاب العدم , فدعواه فى الاستصحابان هى غير جاريه ودعواه فى انحلال العلم الاجمالى ايضا غير واضحه فدعوى تنجز العلم الاجمالى من قبل الاعلام باقيه على حالها .

ص: ٣٥١

يشترط فى تنجز العلم الاجمالي وجوب الاحتياط ياتيان طرفى العلم الاجمالي فى الشبهه الوجوبيه يكون تكليف ليس فى احد الطرفين معلقا على شىء خارج عن قدره المكلف او متوقف على فعله هو ولم يفعله بعد والا- خربت الدنيا من اساسها , مثلا عندى شىء موجود امامى اشك فى انه حلال او حرام واتيت بشىء آخر وحصل لى علم اما هذا حرام او الاول حرام يعنى صار علم اجمالى اذا وجد واما اذا لم أثنى بالطرف الثانى واتمكن من الاتيان به فلا يقال ان العلم الاجمالي منجز وفى المقام كذلك سواء كان تحقق الطرف الثانى متوقفا على فعل المكلف او متوقفا على فعل غيره كما فى المقام , اما التيمم والصلاه بهذا الموجود فهذا الذى امامى احد طرفى العلم الاجمالي بعد رفع اليد عن الاستصحابات التى افادها السيد الاعظم والكلام فى الطرف الثانى وهو وجوب القضاء بعد لم ينتهى وقت الصلاه فالله يره وقت الصلاه وان يكون يبقى حيا ويحصل التغيير بالشمس واحراز انى لم اصلى حينئذ يجب على الصلاه , ان بقيت حيا وغربت الشمس فانتهى وقت صلاه العصر فيجب على القضاء ان لم اصلى فيه والله تعالى غيب الشمس وابقانى حيا مشتملا على شرائط التكليف فوجوب القضاء متوقف على هذه الامور كلها وهنا هى غير موجوده , وقد قرر فى بحث العلم الاجمالي لابد من كون طرفى العلم الاجمالي امامى اما اذا كان احدهما خارجا عن قدره فلا يتنجز العلم الاجمالي كما لو كان احدهما امامى والثانى فى بيت السلطان .

ثم اذا صليت بهذا التيمم فحينئذ شك فى وجوب القضاء وليس هو طرف العلم الاجمالي ! فلا وجه لإصرار العلماء الذين علقوا على العروه بان العلم الاجمالي تنجز فلا افهم كيف تنجز .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _

ونضيف الى ما قدمناه سابقا بعض المطالب حتى يتبين ما قدمناه ,

السيد الاعظم يقول بالعدم الازلى يعنى كل الاشياء كانت معدومه ونشك في وجودها فيستصحب ذلك العدم الازلى كذلك في المقام يمكن ان يقول السيد الاعظم هل يوجد عندى التراب حتى اتيمم به او لا يوجد بمقتضى استصحاب العدم الازلى لا يوجد التراب وكذلك اتصاف الشىء بالتراب فكذلك لم يكن شيئا موجودا ولا اتصاف بالترابيه موجودا , كان الله ولم يكن معه شىء فيجرى الاستصحاب العدم فحينئذ كيف يكون موقفنا مع السيد الاعظم , فالمناقشات السابقه لم تكن مرتبطه بالعدم الازلى وهو لم يصرح بالعدم الازلى هنا ولكن يمكن ارجاع كلامه الى ذلك .

فنقول عندنا ملاحظات :

الملاحظه الاولى : مخالفتنا مع السيد الاعظم ومن يوافقه باستصحاب العدم الازلى يتبين ان شاء الله في بحث الاستصحاب حيث قلنا انه غير معقول ولا تشمله ادله الاستصحاب ولكن هذا نقاش مبنائى , لكن في المقام نقول بناء على جريان العدم الازلى لا يمكن للسيد الاعظم التمسك بالاستصحاب وذلك انه ان كان المستصحب هو عدم وجود التراب في العالم فهذا العدم الازلى مع قطع النظر انه عدم ازلى قد انقطع لأنه قد وجد التراب في العالم قطعاً , فدعوى جريان استصحاب العدم الازلى بحسب وجود التراب بمعنى مفاد كان التامه جدا غير واضح , وكذلك استصحاب العدم الازلى باتصاف الموجود امامنا من انه تراب او رماد فهذا الاستصحاب ايضا لا- يجرى , والوجه فيه ان اتصاف الشىء بالترابيه انما هو من ذاتيات التراب لا انه يوجد شىء ثم بعد ذلك يتصف بكونه تراب او ليس بتراب فالتراب مخلوق من اوله تراب لا- انه كان غير تراب حتى يشك انه تحول الى التراب واتصف بوصف الترابيه مثلا اتصاف زيد بالقيام واتصاف زيد بالانتساب الى الهاشميه او غير الهاشميه فليس الانتساب ذاتيا في البشر انما هو الله سبحانه ان جعل زيدا من الناس فى صلب هاشم فقد اتصف بالهاشميه واذا خلقه من غير صلب هاشم فيوجد زيد ولا يوجد اتصافه بالهاشميه فالهاشميه وصف , واتصاف الشىء بالترابيه ليس مثل اتصاف الانسان بكونه هاشميا او نبطيا او غير ذلك فكون الشىء ترابا امر ذاتى للتراب فاذا كان ذاتيا فالشك في ترابيه الشىء هو شك في وجوده وليس امرا زائدا ليس وصفا زائدا على كونه حتى يقال كان وجوده مشكوكا واتصافه بالترابيه كان مشكوكا هذه . الملاحظه الثانيه : مع قطع النظر عن ذلك انه ربما يحتمل انه استصحاب عدم التمكّن فانا لم اكن متمكنا يوما من الايام من التيمم بعدما وجد امامى او وصلت يدي الى مشكوك الترابيه فاشك في انى تمكنت او لم اتمكن من التراب فهذا ايضا لا يجرى لأنى قد تمكنت قطعاً في حياتى بالتيمم بالتراب وهو امر وجدانى فلا يجرى استصحاب العدم الازلى لان هذا العدم قد انقطع جزماً , اما قبل لحظات كنت غير متمكّن فهذا مشكوك فيه لم اكن بعدما وجد هذا المشكوك امامى فهل تمكنت قبله لم اكن متمكنا او كنت متمكنا كل ذلك مشكوك فالشك في اصل التمكّن وليس له حاله سابقه حتى تستصحب فاستصحب العدم الازلى غير واضح علينا ,

ثم قلنا ان العلم الاجمالي بوجوب احد الامرين الصلاه بالتيمم بالموجود والعلم بوجوب القضاء خارج الوقت هذا العلم الاجمالي غير منجز لانهم قالوا لا يتنجز العلم الاجمال الا اذا كان كلا طرفي الشبهه تحت اختياري ولم يكن احدهما معلقا على امر الابتلاء بأحدهما لا يكون متوقفا على امور خارجه عن قدرتي كما في مثالهم ان الكأس الذي امامي نجس او الذي على سطح القمر او امام الملك هو نجس فقالوا لا يتنجز العلم الاجمالي فالذي امامك اشربه واغتسل به , فاذا كان الامر كذلك فوجوب القضاء متوقف على امور اشرفنا اليها في الجلسه السابقه ابرزها ان يبقى حيا وينتهي وقت الصلاه والله تعالى يحرك الارض والشمس وهذه امور خارجه عن القدره فكيف يأتي القول التكليف منجز بالمستقبل حتى لو كنت اعلم كما لو اخبرني المعصوم بانى ابقى حيا والارض تبقى دائره مع ذلك لا- يكون اعلم منجزا لأنه يشترط فى التنجز ان يكون التمكن فعلى وانا الآن لم اكن متمكنا , فالنتيجه هذا العلم الاجمالي الذى اعتمده الاعلام ومنهم السيد اليزدى غير واضح علينا فهو اذن غير منجزا للتكليف .

اما الحل لهذه المعضله نقول اولا كلامنا مع السيد اليزدى فهو يقول (لا يجوز التيمم) فنقول هل تفتى بالحرمة فهذا التعبير بلا يجوز دليل على الحرمة وهو غير واضح علينا الا اذا كان يقصد احد المعنيين احدهما انه لا يصح اى ان الجواز وضعى وليس تكليفيا , فهذا تأويل منا والاحتمال الثانى هو انه يقصد الحرمة التشريعيه مثلا اذا شك فى ان ما لديه تراب او رماد فإتيان التيمم بقصد التقرب يكون تشريعا لأنه لم يثبت ان هذا تراب حتى يصح التيمم كعباده لأنه اثبتنا ان التيمم عباده وعند الشك فى صحه التيمم فالإتيان به بعنوان انه عباده يكون تشريعا محرما .

والذى ينبغى ان يقال : نقول لا- يجب عليه التيمم فى مفروض السؤال انه اذا لم يحرز التمكن من التراب او من الغبار او من المراتب البعديه لأنه اصل الوجوب موضوعه التمكن مما يتيمم به والمفروض انه لم يحرز التيمم فلا يجب عليه التيمم فان تيمم يكون من باب انه قربه الى الله تعالى من دون قصد التيمم الشرعى فاحتمل ان هذا تراب وانا مطالب بالتيمم به فهذا امثالا احتماليا ولكن هذا الاحتياط ليس واجبا انما هو من باب الرجحان انما هو استحبابى فلا-يجب عليه التيمم وعليه فهو فاقد للطهورين فيجرى حكم فاقد الطهورين وقد التزمنا ان الصلاه لا تترك بحال وفاقد الطهورين عليه ان يصلى واحتمال ان هذا تيمم فيكون احتياط استحبابى ان يتيمم بما لديه من المشكوك وحسب التسلسل اذ ليس فى المقام علم بوجود التراب او غير التراب فلا-يكون هناك تكليف لادن التراب موضوع وبدون الموضوع لا- يوجد الحكم [] , فهذا لم يحرز التكليف فلا- يجب التيمم فهو فاقد الطهورين واما القضاء فان صلى بهذا المشكوك فاصل وجوب القضاء ايضا مشكوك لأنه القضاء يشترط فيه احراز الفوت فهو اذا لم يصلى فيجب القضاء والا فلا وجوب فان صلى بالتيمم بمحتمل الترابيه فلا يجب القضاء فلا دليل لوجوب القضاء فلا يطالب به ولكن الاحتياط طريق النجاه معلوم , نعم الصلاه لا تترك بحال فعليه ان يصلى والعلم عند الله والراسخين فى العلم .

التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _ بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _

افاد السيد اليزدى انه اذا كان الانسان محبوسا فى مكان مغصوب استشكل بالتيمم بالأرض التى محبوس فيها وكذلك فى ذيل المساله استشكل فى الوضوء بالماء الذى يكون فى المكان المغصوب وقال انه اشد .

ص: ٣٥٥

ويظهر من المحقق الكركى فى المقاصد من انه لا مانع من التيمم بالتراب الذى يكون فى المكان المحبوس فيه وملخص ما أفاده هو ان هذا المقدار من التصرف هو مضطر اليه والاضطرار رفع المنع فهذا التصرف وهو ضرب اليدين والتيمم والوضوء بالماء فهو مباح ولو لعارض وهو الاضطرار فاذا كان ذلك فلان مانع من الحكم بصحه التيمم .

حكيم الفقهاء اشكل على كلام الكركى يقول انه مضطر بالتصرف فى الفضاء الذى لا يمكنه ان يكون الا فيه واما ما زاد عن اشغال الفضاء من ضرب اليدين ونحو ذلك من التصرفات فهو غير مضطر اليه وليس مجبورا عليه فما افاده الكركى انما يتم من حيث الفضاء فقط .

نقول ان اشكال حكيم الفقهاء اخص من المدعى فوضع يديه والنوم على الارض مضطر اليه وليس الحكم بالاضطرار مختصا بالفضاء ولعل السيد الحكيم يقصد ان ما يحتاج اليه فى التيمم هو خارج عن الاضطرار ليس مقصوده انه فقط الفضاء فلعل التأمل فى كلامه يمكنه استنتاج ذلك وبدون ذلك الاستنتاج فكلام حكيم الفقهاء غير واضح .

واما كلام المحقق الكركى رض غير واضح علينا ايضا فان الاضرار انما هو فى ما هو مضطر اليه وما زاد على محل الاضرار من التصرفات من اكل المال الموجود فى المكان المغصوب الذى ليس مضطرا الى اكله وكذلك استخدام الاوانى والفرش مما هو ليس مضطرا اليه كما ايضا فى تشغيل المروحة اوز الضوء فكلامه اخص من المدعى فكلامه هو انه مضطر الى التصرفات التى يتوقف عليها التيمم وليس الامر كذلك اذن كان عليه ان يفصل ان كان ما يحتاج اليه من الضوء او التيمم ومضطر الى هذا التصرف فضرب اليد على الارض ووضعها هو مضطر اليه ووضع اليد الذى يعتمد عليه للتيمم فذلك هو اما الذى يريد ان يضع يديه على الارض ليتكأ عليها لأجل القيام ونحو ذلك فهذا الوضع هو مضطر اليه اما الجالس الذى يضع يديه على الارض فهذا خارج عن محل الكلام فدليل المحقق ان تم فهو اخص من المدعى الذى هو التصرف الذى يفتقر اليه الانسان لأجل التيمم هذا النحو من التصرف مباح او غير مباح فيقول انه مضطر اليه مضطر الى ما لا يمكنه اجتنابه ذاك مضطر اليه اما وضع اليدين لأجل التيمم فهو غير مضطر اليه , فما زاد عن الاضرار لا يشمله حليه الاضرار .

اما السيد الاعظم فقد افاد على ما نسب اليه هو ان التصرف الذى هو محرم ليس منه ما يتحقق به التيمم , يقول ان التصرف فى مال الغير محرم بلا اشكال ولكن الادله التى يستدل بها على هذا الحكم وهو حرمة التصرف فى مال الغير غير شامله لمثل هذا التصرف وذلك لان الادله قاصره عن الشمول لذلك اما سندا او دلاله , التصرف الذى يكون لأجل التيمم بالأرض هذا النحو من التصرف فانه غير داخل فى الدليل اما لان الدليل ضعيف السند او ان الدليل منصرف عن مثل هذا التصرف ومن هنا الانسان اذا يمشى يضع يديه على حائط احد او جلس فى الطريق متكئ على حائط الغير لم يفتى احد بالحرمة ولم يستشكل احد لان دليل الحرمة لا يشمل هذا النحو من التصرف , ثم قال عندنا روايتان احدهما مشتمله على التوقيع الشريف عن ولى الله الاعظم عجل الله فرجه الشريف ولكنه من كتاب الاحتجاج للطبرسى وهذا كله مراسيل فلا يعتمد عليه (فلا يحل لأحد أن يتصرف فى مال غيره بغير إذنه) [(١)] هذا التوقيع يعترف السيد الاعظم بمضمونه انه يعم هذا التصرف لأنه يقول لا يحل له ان يتصرف ولاشك فى ان وضع اليدين والاتكاء الى الحائط تصرف ولا يمكن ان ينكره السيد الاعظم ولكن مشكله هذه الروايه الارسال فى السند ,

الروايه الاخرى فى كتاب القصاص (وعنه , عن أبيه , عن ابن أبي عمير , عن أبي اسامه زيد الشحام , عن أبي عبدالله (عليه السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقف بمنى حين قضى مناسكها فى حجه الوداع _ إلى أن قال : _ فقال : أى يوم أعظم حرمة ؟ فقالوا : هذا اليوم , فقال : فأى شهر أعظم حرمة ؟ فقالوا : هذا الشهر , قال : فأى بلد أعظم حرمة ؟ قالوا : هذا البلد , قال : فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا إلى يوم تلقونه فيسألکم عن أعمالکم , ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم , قال : اللهم اشهد ألا من كانت عنده أمانه فليؤدها إلى من ائتمنه عليها فانه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله إلا بطيبه نفسه , ولا تظلموا أنفسكم ولا ترجعوا بعدي كفارا) [(٢)] ومحل الشاهد هذا الكلام المروى عن النبي ص لا يستشكل من حيث الشمول فيقول منصرف عن مثل هذا فالمقصود من الحرمة هنا هو التصرف الذى يكون اعتداءً واما اذا لم يكن بعنوان الاعتداء كما فى الاتكاء الى الحائط ووضع اليدين على الارض فاذا لم يكن هذا بدافع العدوان على صاحب المال فلا دليل على حرمة , هذا ما جاء منه مع توضيح منا .

ص: ٣٥٧

١- الاحتجاج، الطبرسى، ج ٢، ٢٩٩، مطابع النعمان

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢٩، ص ١٠، ب ١، ابواب القصاص، ح ٣، ط ال البيت.

فى ما جاء فى كلامه عدہ نقاط ینبغى فصل بعضها عن بعض

النقطه الاولى : يقول انه لا- يقول احد بحرمة الاتكاء ووضع اليد على الحائط وانت مار قرب بيت احد مع انه لا يطرق الانسان على بيت الآخر ويستأذن للاتكاء على حائط البيت , فكأن السيد الاعظم اخذ شيئا مسلما فى الشريعة ويتخذ من ذلك حجه على ان التصرف الذى لا يكون بعنوان العدوان فهو جائز .

النقطه الثانيه : يعترف بان روايه الاحتجاج ان الناقل للتوقيع ان دلالتها تامه على المدعى وهو لا يجوز التصرف مطلقا ولكن ان السند ضعيف , والنقطه الثالثه ان هذا الحديث المروى عن النبى الاعظم وهو الذى قاله فى حجه الوداع يقول ان هذا مورده ما اذا كان التصرف عدوانيا واما اذا لم يكن عدوانيا فلا بأس .

اما كلامه الاول وهو ان الانسان مار يضع يده على حائط انسان او ... فهذه غير واضحه فنحن نؤمن من حيث النتيجة وهى جواز الاتكاء ولكن ذلك لا لأجل انه لا يوجد دليل شامل بل ان سيره العقلاء مستقره بان الانسان يرضى فى مثل هذا التصرف ومن هنا جاء ذلك التصرف الذى استشكلنا فيه وهو حق الماره من اكل الفاكهه , فمادام انه مأذونا فهذا خارج عن محل الكلام ففى مثل هذا الاستدلال غير واضح علينا , فالدليل الاول غير واضح .

التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _

كان الكلام فى ما أفاده السيد اليزدى فى ما لو كان محبوبا وتيمم بما هو مغضوب او مضطرا الى الكون فى ذلك المكان وايضا قال الاشكال فى الماء اشد , والسيد الاعظم قال بصحه التيمم وكان ملخص ما افاده ان هذا التصرف لا دليل على حرمة لان الدليل على حرمة التصرف فى مال الغير اما فى خبر مرسل فى الاحتجاج او فى روايه معتبره اخرى تدل على ذلك اما روايه الاحتجاج (فلا يحل لأحد أن يتصرف فى مال غيره بغير إذنه) [(١)] فهو مطلق أى تصرف لا يجوز ولكن هذا السند ضعيف واما الخبر الآخر الذى ذكر فى القصاص يستفاد منه حرمة التصرف ولكن اذا كان استيلاءً عدوانيا اما اذا لم يكن عدوانيا فلا دليل على حرمة التصرف , هذا ملخص ما قاله رض .

ص: ٣٥٨

١- الاحتجاج، الطبرسى، ج ٢، ٢٩٩، مطابع النعمان

ونحن نناقش ما قاله اولاً فى روايه الاحتجاج فنقول نعم ان الخبر الذى فيه توقيع الامام ع فى الاحتجاج مرسل ولكن نفس هذا التوقيع موجود فى كتاب اكمال الدين واتمام النعمه وهو موجود فى باب الانفال(محمد بن على بن الحسين فى (اكمال الدين) عن محمد بن احمد السنانى وعلى بن أحمد بن محمد الدقاق والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب وعلى بن عبدالله الوراق جميعا ، عن أبى الحسين محمد بن جعفر الأسدى قال : كان فيما ورد على [من] الشيخ أبى جعفر محمد بن عثمان

العمري قدس الله روحه في جواب مسائلي إلى صاحب الدار (عليه السلام) : وأما ما سألت عنه من أمر من يستحل ما في يده من أموالنا ويتصرف فيه تصرفه في ماله من غير أمرنا فمن فعل ذلك فهو ملعون ونحن خصمائه ، فقد قال النبي (صلى الله عليه وآله) : المستحل من عترتي ما حرم الله ملعون على لساني ولسان كل نبي مجاب ، فمن ظلمنا كان من جملة الظالمين لنا ، وكانت لعنه الله عليه لقوله عز وجل : (ألا لعنه الله على الظالمين) _ إلى أن قال : _ وأما ما سألت عنه من أمر الضياع التي لنا حيننا ، هل يجوز القيام بعمارتها ، وأداء الخراج منها ، وصرف ما يفضل من دخلها إلى الناحية احتساباً للأجر وتقرباً إليكم ؟ فلا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه ، فكيف يحل ذلك في مالنا ؟ .. [(١)] . وليس في الرواية ما يتوقف فيه الا في من هو واسطه بين الصدوق وبين وسيله وصول التوقيع الذي هو محمد ابن جعفر الاسدي الذي كان بابا من ابواب الامام ع والناس بواسطته يوصلون الاسئله الى نواب الامام ع ويوصل الاجوبه الى الشيعة وهذا الرجل لاشك في جلاله قدره وعظمه شأنه لدى الجميع والنواب الاربعة معروفون بالعدل والوثاقه ولكن الواسطه بين الصدوق وبين ابى الحسين هؤلاء الاشخاص هم محمد ابن احمد السناني وعلى الدقاق والحسين ابن ابراهيم المؤدب وعلى ابن عبدالله الوراق فهؤلاء الوسائط في عرض واحد ينقلون هذا التوثيق من ابى الحسين الاسدي وهو ينقل بواسطه احد النواب عن الامام عجل الله فرجه الشريف ، فالكلام في هؤلاء الوسائط ، وهاهنا في نسخه الوسائل المطبوعه حذف كلمه (رض) من الشيخ الصدوق حيث ترضى عنهم فهذا خلل في نسخه الوسائل اما في نسخ اكمال الدين واتمام النعمه فالترضى موجود .

ص : ٣٥٩

١- وسائل الشيعة، العاملي، ج٩، ص ٥٤٠، ب٣، ابواب الانفال، ح٦، ط ال البيت.

وهل الترضى يكفى لأثبات الوثاقه او الدلاله على الوثاقه او غير كاف ؟ .

السيد الاعظم فى مدخل معجم الرجال رفض رفضا باتا وقال ان الترضى والترحم ليس دالا على التوثيق وذلك لان الائمة ع ترحموا على الفساق ايضا كما فى الشاعر لحميرى وهو معروف بشرب الخمر وكذلك ورد الترحم من الائمة ع فى حق زوار الامام الحسين ع (اللهم ارحم تلك الخدود التى غيرتها الشمس الهم ارحم ..) ومعلوم انه ليس كل زائر للإمام الحسين هو ثقه , وايضا تلك القصة التى تروى فى كتب التراجم حيث كان الامام الصادق ع يمشى فى بعض سكك المدينة مع بعض اصحابه فسمعوا امرأه تغنى وتقول (لو قدموا حضهم قدموك) فى حق امير المؤمنين ع فقال احد اصحاب الامام ع ما رأيك فى هذه المغنيه يابن رسول الله فالإمام ع تريث قليلا _ لعله كان يستغفر ثم قال انها صائره الى اللجنه _ او قال انها اقرب الناس الى اللجنه _ فذهب احدهم اليها وقال لها هكذا قال الامام ع فتابت فى نفس المجلس , فمجرد الترحم والترضى غير كاف لإثبات الوثاقه , وكذل يقول رض ان الشيخ النجاشى رض يحكم بعدم وثاقه احد فى مورد وفى نفس الوقت يترضى عليه اذن الترضى والترم ليس توثيقا هذا ماكتبه فى المعجم الشريف .

ولكن فى كلامه خلط بين مطلبين

الاول : ما اذا كان الترحم والترضى فى مقام الدعاء فهذا لا يدل على الوثاقه بل هو امتثال لأمر الله تعالى بالترحم للمؤمنين , وكذلك اذا كان مع العلم بفسق الشخص مثل الشاعر الحميرى وبعض زوار الحسين ع , فكلامه رض نسلم به فى هذا المطلب وهو ليس دليلا على الوثاقه .

ص: ٣٦٠

الثانى : وهو اذا كان الترضى والترحم فى مقام بيان الاعتماد على نقل الروايه أى انه يريد ان يعتمد على الحكم الشرعى فيعتمد عليه فالترضى لأجل بيان انه يريد ان يعتمد عليه وهكذا اذا كان الترضى فى مقام الاعتماد على النقل للروايه والنقل لأجل اىصال الحكم الى الاجيال القادمه فمع هاتين القرينتين يكون الترضى اكبر شاهد على التوثيق فالشيخ الصدوق ترضى على هؤلاء الاشخاص فى مقام التلقى وفى مقام نقل الحكم الالهى الى الاجيال القادمه فالترضى بهاتين القرينتين يختلف عن الترضى الذى ذكره السيد الاعظم فى معجمه الشريف فى رفض دلالة الترضى على التوقيع , فعلى هذا الاساس تصحيح الروايه معتبره عندنا ,

التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _ بحث الفقه

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _

بقى الكلام فى رفض السيد الاعظم الاستدلال بصحيحه ذكرها صاحب الوسائل فى باب القصاص (وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي اسامه زيد الشحام ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقف بمنى حين قضى مناسكها فى حجه الوداع _ إلى أن قال : _ فقال : أى يوم أعظم حرمة ؟ فقالوا : هذا اليوم ، فقال : فأى شهر أعظم حرمة ؟ فقالوا : هذا الشهر ، قال : فأى بلد أعظم حرمة ؟ قالوا : هذا البلد ، قال : فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا إلى يوم تلقونه فیسألکم عن أعمالکم ، ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : اللهم اشهد ألا من كانت عنده أمانه فليؤدها إلى من ائتمنه عليها فانه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله إلا بطيبه نفسه ، ولا تظلموا أنفسكم ولا ترجعوا بعدي كفارا) [(١)] يدعى رض ان المقصود من عدم الحليه هو عدم حليه الاستيلاء على المال , ماذا يعنى رض من الاستيلاء على المال ؟ ان كان هو الهيمنه والسيطره والقبض فمعنى ذلك اذا كان للإنسان طريقان الى بيته احدهما من بيت شخص آخر فيدخل من هذا الطريق الذى يمر على بيت شخص آخر فمن باب يدخل ومن باب آخر يخرج ومن دون اذن المالك فهو لا يتلف الدار ولا يستولى على الطريق واذا اراد ان يمنع فادفع صاحب الدار وامر عن طريق بيته الى بيتي فهل يمكن لاحد ان يفتى بذلك استنادا على ما قاله السيد الاعظم ؟ فهو لا يريد ان يستولى , فالمفهوم من كلمه الاستيلاء فلان استولى على السلطه يعنى تملكها يعنى اصبحت السلطه تحت يده وهذا المرور ليس تسلطا ولا هيمنه , وان كان مقصوده هو الاتلاف كما سوف يظهر من الشق الثانى من المساله وهو فى ما لو توضأ بالماء بالمغصوب نفهم ان مقصوده بالاستيلاء هو الاتلاف يعنى الاعدام فيقول يستشكل بصحه الوضوء والسيد الاعظم يقول لا داعى للاستشكال فلا بد من الافتاء لان هذا اتلاف .

ص: ٣٤١

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢٩، ص ١٠، ب ١، ابواب القصاص، ح ٣، ط ال البيت.

ما رأينا فى هاتين الروايتين او غيرهما لفظ الاتلاف والموجود هو عدم الحليه وفسره بالاستيلاء فى اتلاف الماء لا يجوز والتصرف بوضع اليدين يجوز فمن هذه القرائن نفهم من ان مقصوده من الاستيلاء هو الاتلاف فمعنى ذلك انه يجوز للإنسان ان يدخل الى بيت شخص آخر وبدون فعل أى محرم آخر وبدون استئذان فهذا ليس فيه استيلاء ! فنقول العين مال والمنفعه مال

فمنفعه الشيء مال ولذلك يعطى المستأجر المال الى المؤجر ويأخذه عوضاً عن المنفعه فالمنفعه مال سواء كانت قليله او كثيره فمادامت تؤمن ان منفعه المال مال فلا يحل مال مؤمن مسلم فلا يحل الا بطيب نفسه .

واما دعواه في من يتكأ على الحائط فيقول هذا لا يعد تصرفاً بل يعد هذا انه تصرف مسموح اذن بفهم العقلاء والعرف يعد ان هذا الشخص لا يمنعني من الاتكاء على حائط بيته وانا خارج الدار فهنا اذن موجود وحسب المتعارف اما اذا كتب شخص انني لا اجوز الاتكاء على حائط بيتي فهل يمكن ان يقول السيد الاعظم ارفع الكتابه واتكئ على الحائط ؟! فاذا لم يكن هناك قرينه على المنع فالعرف والعقلاء يرون ان هناك اذن من المالك لهذا التصرف بل في بعض الموارد يجبر المالك اذا كان طريقى منحصرافى المرور على ارض شخص آخر كما فى قصه سمره ابن جندب , فالنبي لم يمنع سمره من الدخول لانه من ملك شيئاً ملك حق استخدام الطريق للوصول اليه فهناك يكون صاحب الدار ملزم بالسماح الى صاحب الحق بالدخول والمرور عن طريق بيته الى نخلته ولكن لازم المرور وهو اذيه اهل الدار وعدم الاستئذان من الانصارى للدخول جعل النبي ص ان يحكم بقلع نخله سمره وطرده ,

ص: ٣٦٢

فملخص ما ذكرناه ان التصرف فى مال الغير هو اتلاف للمال والذى هو المنفعه التى هى لهذه الارض او لهذا الحائط فلا يجوز أى نحو من التصرف للمحبوس فى المكان المحبوس أى تصرف الا المقدار الذى لا يمكن اجتنابه وضرب اليدين على الارض ليس هو مضطر اليه فالحكم فيه هو ما تقدم وهو ان ادخلناه فى التيمم فهذا لا يجوز لأنه حرام الا ان تقوم القرينه برضا صاحب الدار وهذا خروج عن محل الكلام , اما اذا قلنا انه خارج عن ماهية التيمم فهنا ان ضرب يديه على الارض فهو فعل حرام ولكن تيممه صحيح , فما ظهر من السيد الاعظم غير واضح .

وما ذكره من الانصراف ايضا غير واضح فهذا حديث النبى ص (فان دمائكم واموالكم ...) فهذا يعم المنافع , فهو يقول ينصرف ومره يقول عدم الشمول ونقول عدم الشمول اعم من الانصراف لانه له معنيان احدهما يتحقق بالانصراف والثانى هو مفهوم لغوى لا ينطبق على هذا فكلمه الرجل تنطبق على الشريف والرذيل لأنه كله رجل ولكن فى موارد معينه ينصرف لفظ الرجل الى من له غيره وله حميه على دينه وعرضه فالنبى ص يقول لأعطين الرايه غدا رجلا- فهل من غيره ليس برجال ! كلا- انما كانوا فاقدين هذه الصفه وهى الغيره على الدين فكانوا ينهزمون ويتركون الرايه , فهذا معناه بعض الصفاه غير موجوده فلفظ الرجل لغه صادق عليهم ولكن ما كان يقصده النبى ص غير موجود عندهم , فقد يكون معنى عدم الشمول مثل لفظ الرجل لغه يشمل الجميع ويكون اخراج بعض الافراد بالتحصيص وغير ذلك ولايشمل لفظ الرجل للحائط وللمرء , واما الانصراف فالسيد الاعظم يؤمن ان المفهوم اللغوى يوجد فى هذا المصداق ولكن مع ذلك يلزم , والانصراف قد يكون من كثره الوجود وقد يكون من كثره الاستعمال فالانصراف الذى له قيمه هو ما اذا كان من كثره استعمال اللفظ لمعنى فى بعض المصاديق بحيث اصبح الفرد الذى لا يستعمل فيه عند العامه العقلاء كانه ليس بفرد , والانصراف الذى يكون من قله الوجود مثلا انسان فاقد لليدين والرجلين والعينين والاذنين ويكون حيا ايضا فنقول هذا ليس انصراف انما هو انصراف لا قيمه له فهو بسبب قله الوجود والانصراف والقيمه هى للانصراف الناشئ من كثره الاستعمال فلفظ الحيوان كثر استعماله فى غير الانسان فلذلك اذا قيل الى زيد انت حيوان فسوف يتأذى لأنه كأنه يقال له لست انساناً , فمعنى ذلك ان هذا الانصراف الناشئ من كثره الاستعمال له قيمه والسيد العظم ان كان يقصد من كلمه مال المسلم منصرف عن المنفعه من المعنى الاول يعنى من قله الوجود فهذا ليس قله الوجود لانه كثير من الناس لا يملكون البيوت وانما يسكنون البيوت فاذا استعمال لفظ المال فقط فى العين هذا ليس انصرافا معتبرا مهما لدى العقلاء وان كان يدعى انه منصرف من كثره الاستعمال فأیضا ليس كذلك , اللهم الا ان يكون مقصوده من الانصراف هو التحريم أى عدم الحليه فى كلام النبى ص منصرفه عن المنافع وهذا قلنا لازم ذلك ان يسمح لى ان ادخل الى بيت بدون اذن صاحبه , اذن فالصحيح ما اثبتناه وهو التصرف فى ما كان مضطرا اليه فالشرب اذا كان مضطرا اليه يشرب اما الوضوء فلا لان الضرورات تقدر بقدرها .

اما اشكاله على السيد اليزدى حيث قال ان الوضوء يكون الاشكال فيه اشد فعلل شده الاشكال يفهم ان هناك للماء اتلاف واما بوضع اليد على الارض ليس فيه اتلاف فعلل هذا هو الذى دفع اليزدى الى هذا القول ففى التيمم قال اشكال ولكنه يميل الى الصحه واما فى الوضوء فيقول الاشكال اشد ,

ثم عباره السيدين وعباره السيد الحكيم اتصور انها قاصره عن هذه المساله وهى كلمه المغصوب فانه قال المغصوب وسكت ولم يقل انه المغصوب من شخص ماله محترم , ولكن لعل هذا القيد انه منوى فى كلماتهم وهم غير غافلين عنه وعاده انه مستحيل فهم يقصدون المال المحترم خصوصا السيد العظم لما يذكر يقول دم المسلم .

التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _ بحث الفقه

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط فى صحه التيمم _

قال السيد اليزدى رض اذا كان الشخص محبوسا فى مكان مغصوب واحتاج الى ماء للوضوء وكان الماء قليلا لا ماله له فيقول فيه اشكال والاشكال فيه اشد من الاشكال الذى تقدم فى التيمم .

ولعل اشديه الاشكال عنده من جهه ان فى التيمم ليس اتلافا للتراب او شىء مما يعود للمغصوب منه بخلاف الماء فانه يشتمل على اتلاف الماء ولو كان قليلا كما لو غمس وجهه ويديه فى الحوض فيتوضأ فحينئذ الماء قد انفصل عن الجسم ولكن بقى شىء ولو الرطوبه المتبقية التى تعود الى المغصوب منه وهو لم يصرح بوجه الاشديه وكذلك علمائنا الابرار لم يوضحوا ذلك .

ثم امر بالجمع بين ثلاثه امور الوضوء والتيمم والقضاء بعد الوقت .

السيد حكيم الفقهاء استشكل من حيث دلالة الروايتين الذى قرأناهما على حرمة ما ليست له ماله والسيد الاعظم رض يقول ان الروايه الثانيه الحاكيه لقول النبى قال انها تشمل فهو محرم يعنى اتلاف ما ليس له قيمه ويعود للغير من كان ماله محترم يقول تدل الروايه على ذلك ثم يتعدى ويقول لا نحتاج الى الروايه بل ان السيره العقلائيه كافيه لإثبات الحرمة .

ص: ٣٦٤

السيد الحكيم ايضا يلتزم ويقول هناك التزام من العلماء على حرمة اتلاف شىء يعود الى الغير بدون اذنه .

اما ما افاده السيد اليزدى من اشكال اشد قلنا باعتبار انه اتلاف ولكن توقعه بالحكم بالحرمة فهو غير واضح لما سنبين من اقامه الدليل من حرمة اتلاف ما يعود الى الغير المحترم فى الاسلام , اما السيد الاعظم يقول ان الروايه تدل على الحرمة لأنها قالت مال الغير (فانه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله إلا بطييه نفسه ، ولا تظلموا أنفسكم ولا ترجعوا بعدى كفارا) [(١)] ما يعود الى الغير ما يعود اليه يعنى المال الذى يعود اليه والروايه تدل على حرمة اتلاف المال واما الذى لا قيمه له فليس مالا فحبه الخردل او جزء من الف جزء من حبه الخردل ليس مالا , فالمال قلنا هو ما يبذل العقلاء بإزائه المال وفى تحصيله اما هذا الجزء من الحبه ليس

هناك عاقل يبذل درهم او غيره لأجل الوصول اليه فليس مالا ومادام ليس مال فالحديث يقول لا يحل دم امرء مسلم ولا ماله وفرضنا ان هذا المقدار من الماء الذى يتلفه المتوضىء ولو كان قليلا وهو يعود الى الغير مع انه ليس مالا فهذه تقول حرمه المال فعلى هذا الاساس استدلال السيد الاعظم بهذه الروايه بعد اعتبار سندها عنده غير واضح وكذلك لا يمكن الاستدلال بالتوقيع الشريف فيقول سلام الله عليه (ولا يحل لاحد ان يتصرف فى مال غيره) فهذان الخيران دلا على حرمه التصرف او اتلاف المال ونحن فرضنا ان هذا الماء ليس مالا لقلته لا يبذل عليه ولا يشتري بشيء .

ص: ٣٦٥

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٢٩، ص ١٠، ب ١، ابواب القصاص، ح ٣، ط ال البيت.

والذى أتأمل فيه هو قول السيد الاعظم ان السيره العقلائيه كافيه لإثبات الحرمة ! نقول هل ان السيره العقلائيه دليل على اثبات الحكم ؟ مثلاً فى اوربا العقلاء يحكمون بجواز التعرى للنساء فى الشوارع فهل نلتزم بذلك ! نقول ان السيره العقلائيه تكون دليلاً للكشف عن الموضوع لا لأثبات الحكم , سيره المتشرعه بما انهم متشرعه فيكشفون بسيرتهم عما امر الله ورسوله والائمة الاطهار عن ثبوت الحكم اما السيره العقلائيه فنحتاج اليها لإثبات الموضوع وليس الحكم ولعل مراد السيد الاعظم هو هذا اى السيره العقلائيه لا ثبات الموضوع , والمفروض ان هذا تجاوز فأخذ حبه الحنطه تجاوز على مال الغير فلا نحتاج الى السيره العقلائيه , ولعل السيد الاعظم كان يقصد سيره المتشرعه ولكن صاحب المطبعه كتب العقلائيه .

ولكن عندنا طريقان لإثبات الحرمة للوضوء ولو كان الماء قليلاً ولا يعد مالا :

الوجه الاول : لاشك انه وان كان الذى يتلف قليلاً جداً ولكن هذا تصرف فى مال الغير والتصرف فى مال الغير لا يجوز وهذا ما فهمناه من التوقيع الشريف فهو يقول لا يجوز التصرف وهذا ليس اتلافاً فلما يتوضأ فهو يتصرف به لأنه اخذ ماء واكل تقدير هو ثلاثه اكف من الماء .

وبعبارة اخرى انه يمكن ان نقول ان هذا تجاوز وظلم والظلم قبيح وحرام والظالم ملعون (يوم ينادى المنادى الالعه) والظلم يتحقق بالتجاوز على حق احد ومال احد وما ليس بمال وهو مملوك لأنه تجاوز على ما يحتاج الى الاذن هذا الوجه الاول لالتزامنا بحرمة التصرف والوضوء عباده فيكون باطل .

الوجه الثانى : ان نفس الادله التى استدل على اباحه الماء الذى يتوضأ فيه تشمله الا ان يقال انه لا يشترط الاباحه فى الماء الذى يتوضأ به وهذا نفس تلك الادله التى دلت على ذلك تدل عليه فنقول ان هذا الماء اما تصرف فى المال فهو محرم واما انه ظلم والظلم حرام وتجاوز والتجاوز والظلم حرام فيكون هذا العمل حراماً فلا يصح الوضوء .

ثم انه السيد اليزدى جمع بالاحتياط ثلاثه امور الوضوء والتيمم والقضاء .

السيد الاعظم يستشكل فى هذا الاحتياط فيقول ان الوضوء لا يجوز لان هذا اتلاف فهو خلاف الاحتياط .

الوجه فى الاحتياط الذى التزم به السيد اليزدى رض هنا ان الشك عنده فى صحة التيمم ومشروعيه التيمم متوقفه على العجز عن الوضوء كما تقدم بعد فرض جواز اتلاف الماء بالمقدار الذى لا يعد مالا فشك فى مشروعيه التيمم فالاكتفاء بهذا الوضوء يحتاج الى دليل بعدما لا تثبت لديه حرمة التصرف بالماء فالاحتياط بالجمع على رايه صحيح اما على رأينا فلا لأننا قلنا وان لم يكن اتلاف لمال ولكنه تصرف فهو عاجز عن الوضوء والعجز الشرعى كالعجز العقلى فيسقط عنه الوضوء والتيمم ان قلنا ان التيمم هو تصرف فأیضا يحكم بحرمة وضع اليد على الارض لأجل التيمم واما بطلان التيمم فهذا مبنى على ما سياتى من ان وضع او ضرب اليدين على الارض هل هو داخل فى ماهيه التيمم او غير داخل ؟ فان قلنا غير داخل فقد فعل حراما ولكن التيمم صحيح وان قلنا انه داخل فى ماهيه التيمم والتيمم يبدأ من ضرب اليدين لا من المسح على الجبين فيكون التيمم باطلا , فعلى هذا قطعاً التيمم مشتمل على الحرام فعليه ان يرفع اليد عنه واما الاحتياط بالجمع فقد تقد الكلام فيه وقلنا ان العلم الاجمالي بجوب الصلاه الآن والقضاء غير منجز لاین ذلك متوقف على امور وهى غير حاصله فعلا , وانتم قلم اذا كان احد الكأسين امامك والآخر امام السلطان الظالم ولا تقدر ان تصل اليه فهذا غير منجز فهو متوقف على تمكنتك من الوصول الى داره وهذا غير متحقق , فكذلك وجوب القضاء متوقف على امور وهى دوران الشمس والارض وانت تبقى حيا ويطلق صراحك من السجن , فليس عندك علم بذلك فتصل النوبه الى فاقد الطهورين فعليه ان يصلى بدون الوضوء وبدون التيمم لان كل منهما حرام فالصحيح انه يصلى فقط ان كان التيمم والوضوء منحصرين فى التصرف فى الماء المغصوبه والماء المغصوب .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _

افاد السيد الزدى اذا كان المكلف لديه مايتيمم به بمقدار كف واحد كما لو فرضنا مقدار طابوقه واحده وقد احيط بأمر اخرى لا- يمكنه التمكن من وضع اليدين عليها , فاذا امكنه وضع يده _ والكلام لا يكون فى المثال لأنه مبنى على تقق الموضوع _ فيقول هنا يصح التيمم بالتعاقب فيضع يده اليمنى ثم اليسرى .

طرح هذه المساله مبنى على مشكله وهو هل المطلوب شرعا وضع اليدين معا على مايتيمم به او انه يجوز على التعاقب ثم ان التعاقب قد يكون فى اصل الضرب او قد يكون بوضع اليد وبالمسح مثلا يضع يده اليمنى ثم يمسح به طرف الجبين ويضرب يده اليسرى ثم يمسح الطرف الآخر من الجبين ثم بعد المسح يضرب احدى يديه اليسرى مثلا ويمسح ظهر اليمنى ثم يضرب او يضع اليمنى على الارض ويمسح ظهر الكف اليسرى فهل يصح ذلك او انه لا بد من وضع او ضرب اليدين معا على الارض ثم مسح الجبين معا باليدين معا ثم مسح الكفين بالتعاقب .

حكيم الفقهاء قال لم اجد من تعرض لهذا , ولم يفسر هذه الجوانب .

السيد الاعظم كلامه فى الجانب الاول فقط وهو فى الجانب الاول فقط وهو هل المعيه فى الضرب معتبره او غير معتبره واستقر رأيه على انه لا دليل على المعيه .

وكلامنا فعلا- فى الجانب الذى تعرض له الاعلام وهو ضرب اليدين على الارض هل مطلوب فيه المعيه او انه كيف ما تحقق الضرب فهو صحيح ؟ .

ذكر السيد الاعظم ثلاث ادله على اعتبار المعيه ورفضها كلها .

ص: ٣٦٨

الدليل الاول : قال ربما يستدل انه كان متعارفا انه ضرب اليدين معا فاذا كان التعاقب جائزا لصرح الاثمه ع فلا بد من حمل الآيه والروايات على اطلاقها وهو نحمل على ما كان شائعا فى افعال المؤمنين فى زمن ومحضر الاثمه ع .

ورد رض هذا الدليل ببيان : ان الاطلاق فى الآيه والروايات تام ولكن انهم كانوا يضربون اليدين معا بنحو المعيه لا دليل عليه , فيجابه مؤلف من ركنين الاول هو تماميه الاطلاق والثانى ان لم يثبت ان الاصحاب من تلامذه الاثمه ع كانوا ملتزمين من ضرب اليدين معا على الارض فلو كان الامر كذلك لوجد عليه شاهد .

وهذا كلامه بانه لم يوجد شاهد صحيح فلم نجد ما يدل على ذلك , اللهم الا ان يستدل بالسيره على نحو القهقره جيلا قبل جيل وهكذا نستكشف ذلك ولكن هذا ينفع ان افد الاطمئنان ولكنه ليس ظهورا حتى يمكن ان يجعل حجه لمواجهه الخصم

فالاطمئنان حجه لك وعليك وليس على خصمك فما افاده السيد الاعظم بانه لا دليل على ان الاصحاب رض كان عملهم ايام
الائمة هكذا هذا صحيح لا غبار عليه .

مرارا قلنا ان الآيات الشريفه كلها _ الا اوفوا بالعقود وليس بالسهوله التمسك بها بل بصعوبه , اما احل الله البيع وحرم الربا فقد
رفضناها لأنه لو تأمل في التفسير انها حكاية من الله تعالى لقول اكله الربا وليس تشريعا _ ليس فيها اطلاق اصلا فلا يمكن
التمسك بالإطلاق الا- اذا قيل ان الاطلاق بالوضع كما كان عليه القدماء مع ابناء العامه من ان الاطلاق بالوضع فحينئذ اصل
التقييد يحتاج الى قرينه لا الذي عليه استقرت نظريه علمائنا الابرار منذ سلطان العلماء من ان الاطلاق يكون هو يحتاج الى الدليل
وهو اتمام مقدمات الحكمه وهذا لا يمكن اثباته بالآيه الشريفه , فغريب من السيد الاعظم التمسك بإطلاق الآيه .

ص: ٣٦٩

اما الروايات فيوجد فيها ان الامام ع ضرب او وضع كفيه او أمر بضرب يديه او كفيه فأیضا البعض منها انه يستشم منه ان الامام ع فعل ذلك أى المعيه ولكن لم نجد فى الروايات انه ضرب يديه معا الا روايه واحده سنتكلم فيها ان ثبت سندها ودلالاتها تدل على كفايه التعاقب , وبهذا يتبين وجه المناقشه فى الذى ذكره السيد الاعظم من الروايات ما يدل على ضرب الكفين معا .

واما دعوى الاجماع على اعتبار المعيه فيقول رض ان هذا دليل لبي ويؤخذ منه القدر المتيقن .

نقول ان القدر المتيقن هو ما اذ كان الانسان متمكنا من وضع الايديين معا ومحل الكلام هو حيث لا يتمكن المكلف من وضع اليدين معا على الارض , وايضا نقول كيف ترضى بتماميه الإجماع مع وجود هذا الاطلاقات , فانت تقول اطلاق الآيه وروايات انه روايه تدل على وضع اليدين معا ثم تقول يوجد اجماع فهذا غير واضح .

اما الروايات فهى :

الروايه الاولى : (محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن الكاهلى قال : سألته عن التيمم ؟ فضرب بيديه على البساط فمسح بهما وجهه ، ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى) [١] فالموجود يده فقط ولكن اليد الثانيه كانت معا او لا فلم تذكر ولم تتعرض له الروايه لأنه نقل فلا يتمسك بالأطلاق لاثبات التعاقب فضلا عن اثبات المعيه فهو نقل لفعل الامام ع , يقول فضرب يده على البساط فمسح بهما وجهه فليس فى الروايه ما يدل على المعيه ولا على عدم المعيه .

ص: ٣٧٠

١- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٣، ص ٣٥٨، ب ١١، ابواب التيمم، ح ١، ط ال البيت.

الروايه الثانيه : وعنه ، عن أبيه ، وعن علي بن محمد ، عن سهل بن زياد جميعا ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن ابن بكير ، عن زراره قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن التيمم ؟ فضرب بيده الى الأرض ثم رفعها فنفضها ، ثم مسح بها جبينه وكفيه مره واحده [] فأیضا لا يمكن الاستدلال بها .

الروايه الثالثه : (وعنه ، عن القاسم بن عروه ، عن ابن بكير ، عن زراره ، عن أبي جعفر (عليه السلام) في التيمم قال : تضرب بكفيك الأرض ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك) [] . فضرب الكفين يمكن ان يكون معا ويمكن ان يكون على التعاقب فلا دلالة على ما قاله السيد الاعظم .

الروايه الرابعه : (وعنه ، عن ابن سنان ، عن ابن مسكان ، عن ليث المرادي ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) ، في التيمم قال : تضرب بكفيك على الأرض مرتين ، ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك) [] فأیضا لا يمكن استفادته المعيه ولا غير المعيه .

الروايه الخامسه : التي يمكن استفادته التعاقب منها (وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن التيمم ؟ فضرب بكفيه الأرض ، ثم مسح بهما وجهه ، ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع ، واحده على ظهرها ، وواحد على بطنها ، ثم ضرب بيمينه الأرض ، ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه ، ثم قال : هذا التيمم على ما كان فيه الغسل ، وفي الوضوء الوجه واليدين إلى المرفقين ، والقى ما كان عليه مسح الرأس والقدمين فلا يومم بالصعيد) [] ، هذه يمكن استفادته الاطلاق ولكن لا يدل على التعاقب اما الضربه الثانيه للكفين واليدين فهي صريحه في التعاقب ، وهذه الروايه تحمل على التقية لأنه ربما كان في مجلس الامام ع من كان يتقى من شره فهذه الروايه تدل على التعاقب في الجملة في ما كان يخص ضرب الكفين فقط وليس في ايدينا روايه تدل على لزوم المعيه حتى يحتاج الفقيه الى الجواز في حاله العجز عن ضرب اليدين معا ، والسيد الاعظم اعرض عن ذكر هذه الروايه وفي مقابل ذلك يدعى بوجود روايات تدل على ضرب اليدين معا ، ولم نجد نحن هذه الروايات في التي بين ايدينا .

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : التيمم _ فيما يشترط في صحه التيمم _

صاحب الحدائق رض قال ان ظاهر الاصحاب لا بد من الضربه معا في يكون المجموع ضربه للكفين وضربه لليدين .

والكلام في ما يمكن الاستدلال به على الضرب معا على ما يصح التيمم به واذا عجز فما هي وظيفته هل يضرب واحده بعد الاخرى على المكان او يكرر الضرب اذا كان مكان التيمم فرضا مقدار اصبع فيكرر الضرب الى ان يتحقق وضع جميع اجزاء الكف على ما يصح التيمم به , وهذا كلام السيد اليزدي , وفي نفس الوقت يقول ان هناك مرتبه اخرى من مراتب مايتيمم به يأتي به لأنه قد لا يكتفى شرعا بهذا الضرب المتعدد لكل واحده منم اليدين ثم يحكم بالقضاء والاعاده .

اما اصل الاعاده وهي مع التمكن ان تكون مره واحده قلنا ان معتبره زواره المتقدمه تدل على انه يجوز التعاقب بالنسبه الى الضربه الثانيه :

(وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن التيمم ؟ فضرب بكفيه الأرض ، ثم مسح بهما وجهه ، ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع ، واحده على ظهرها ، وواحده على بطنها ، ثم ضرب بيمينه الأرض ، ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه ، ثم قال : هذا التيمم على ما كان فيه الغسل ، وفي الوضوء الوجه واليدين إلى المرفقين ، والقى ما كان عليه مسح الرأس والقدمين فلا يومم بالصعيد) (1) , فمعنى ذلك بالنسبه الى مسح الكفين لا يكون الضرب دفعه واحده بل يكون متعددا , اذن هذا الذي افده اليزدي وقال في الحدائق انه ظاهر الاصحاب مع وجود هذه الصحيحه الصريحه .

ص: ٣٧٢

١- وسائل الشيعه، العاملی، ج ٣، ص ٣٦٢، ب ١٢، ابواب التيمم، ح ١، ط آل البيت.

البعض يقول ان هذا حكاية للفعل وليس فيه اطلاق ؟ الجواب انه قال تعدد الضرب فلا اريد اسأل عن كيفية الضرب انما السؤال ان الضرب واحدا او متعددا والروای يقول الضرب كان متعددا , فكيف تقول انه يدل على كيفية الفعل , فدعوى انه يجب الضرب دفعه واحده للكفين ايضا ولا يدل على خلاف ذلك فهذه الروايه تدل على خلاف ذلك وهي معتبره .

اما اصل الضرب فالقدر المتيقن الضربه للمسح على الجبين هل يعتبر فيه الدفعه او لا يعتبر ؟ .

الفعل وهو الحدث في نفسه لا تعدد فيه انما يكون التعدد باعتبار اطرافه مثل الاله والفاعل والمفعول واما نفس الفعل فلا يتصور فيه التعدد الا- بلحاظ الوجود والتعدد بلحاظ الوجود مرتبط بما يتعلق به الفعل فمثلا نفس الضرب او انتقال جسم من مكان الى مكان فنفس الانتقال مفهوم ماده النقل هذا الفعل كيف يتعدد ؟ يتحقق وجوده ثم يتحقق وجوده مره ثانيه مع وحده الفاعل

ووحده المفعول ومع وحده الاله واذا لم يلاحظ هذا التعدد فى الوجود حسب التحقق فالضرب مفهوم واحد لا يتصور فيه التعدد , فالفعل الذى عبارته عن الحدث مهما كان نوعه فى نفسه لا يتصور فيه التعدد انما يتحقق التعدد بلحاظ الوجود تحقق الفعل ثم يتحقق مره اخرى فالتعدد بلحاظ الوجود لا بلحاظ الماهيه , فالوجود أمر عارض على الماهيه فما هيته الفعل لا يتصور فيها التعدد فى نفسه , او يكون بلحاظ الفاعل فنفس الضرب من زيد ومن غير زيد فيما انه تعدد الفاعل فيكون الفعل متعددا فما صدر من هذا غير ما صدر من الثانى وكذلك اذا تعددت الاله ولو كان الفاعل واحدا فزيد اذا اذا ضرب بيديه على راس أحد فالضربه التى حصلت بيده اليمنى غير التى حصلت بيده اليسرى هذا التعدد بلحاظ تعدد الاله وقد يكون بلحاظ ما يقع عليه الفعل وهو مثلا ضرب زيد عمرا وضرب خالد فى نفس الوقت وبآله واحده فى نفس الوقت فالفاعل واحد والاله واحده ولكن المضروب متعدد فتجرى احكام تعدد الضرب اذا كان عليه ديه او قصاصا فيدفع اليه لهذا ويدفع اليه لذاك فهذا الفعل محرم وذاك فعل محرم آخر , فمن مجموع هذا الكلام النتيجة ان الفعل بما هو فعل بمعنى الحدث وهو الخروج من العدم الى الوجود لا يتصور فيه التعدد ولا يتعقل اما لهذا وجود او بلحاظ تعدد المتعلق يعنى المفعول به او بلحاظ تعدد الفاعل او بلحاظ تعدد الاله او بلحاظ ظرف المكان والزمان وغير ذلك يعنى ما هو خارج عن حقيقته نفس الحدث .

فى روايتين تقريبا انه احد المعصومين ع يقول ضربتين للميم يعنى ضربه للوجه وضربه لليدين , فضربه واحده للوجه لا تتحقق باليدين معا الا ان تكون دفعه واحده اما اذا تعاقبت الايدى فيصير ضربتان فيصير ضربتان للوجه وضربتان للكفين والامام ع يقول مجموع التميم ضربتان , وفى روايه اخرى تقول ضربه للوجه وضربه للكفين , فبعد هذه التمهيدي نقول ان الروايه تامر بان يكون اليد اليمنى مع اليد الثانيه تنزلان سوياً على ما يصح التميم به والا يصير ضربات للوجه وضربات لليدين وليس مجموع التميم ضربتان ,

الروايه الاولى : (محمد بن الحسن باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما) عليهما السلام) ، قال : سألته عن التميم ؟ قال : هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابه ، تضرب بيديك مرتين ، ثم تنفضهما نفضه للوجه ، ومره لليدين ، ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنبا ، والوضوء إن لم تكن جنبا التميم ؟ فقال : مرتين مرتين ، للوجه واليدين (١) ، فقد يقال انها مرتين للوجه ومرتين لليدين فهذا الاحتمال موجود ولكن الروايه الثانيه اوضح

الروايه الثانيه : (وعنه ، عن ابن سنان ، عن ابن مسكان ، عن ليث المرادى ، عن أبى عبدالله (عليه السلام) ، فى التميم قال : تضرب بكفيك على الأرض مرتين ، ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك (٢) فاذا لابد فى التميم كله ضربتان فاذا صار التعاقب فى مقام المسح للوجه فيصير ضربتان للوجه وضربتان للكفين فصار اربعة والامام ع يقول مجموع التميم ضربتان , ومن هنا كان لصاحب الحدائق الحق فى النسبه الى اصحابنا ظاهرهم ان يكون دفعه واحده .

ص : ٣٧٤

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٦١، ب ١٢، ابواب التميم، ح ١، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٦١، ب ١٢، ابواب التميم، ح ٢، ط آل البيت.

الروايه الثالثه : وهى صريحه لكن فيها اسماعيل ابن محمد الكندى فان ثبت توثيقه فالروايه معتبره (وياسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن إسماعيل بن همام الكندى ، عن الرضا (عليه السلام) قال : التيمم ضربه للوجه ، وضربه للكفين .) فهذا معناه ان يكون الضرب دفعه واحده وتصل اليد اليمنى واليسرى دفعه واحده والا فيصير الضرب متعددا , نعم بما انه الاله متعدده فقد يقال ان الضربه متعدده والامام ع غير ناضر فمادام يقول بكفين فهو لا يقصد بذلك الوحده من حيث الاله وانما يقصد التعدد من حيث التعاقب , فالضربه تكون واحده مع ان الاله متعدده كيف تكون واحده فالسنتيم الذى تحت اليمنى غير السنتيم الذى تحت اليسرى اذن مقصوده ع ان تصل اليدان فى لحظه واحده الى ما يصح التيمم به والا فان المكلف خرج عما افاده الامام ع .

الروايه الرابعه : (وعن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) ، قال : قلت له : كيف التيمم ؟ قال : هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابه ، تضرب بيديك مرتين ، ثم تنفضهما نفضه للوجه ، ومره لليدين ، ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنبا ، والوضوء إن لم تكن جنبا) (1) فلا يكون مره للوجه الا اذا كانا معا فدلاله الروايه على المعيه لا ينبغى التوقف فيها .

واما ما قاله رض من انه اذا لم يكفى المكان لكلا اليدين فيكون الضرب على التعاقب فهذا مبنى على قاعده الميسور وقد رفضناه ولكنه بما انه الاحتمال موجود فيفعل احتمالا- ثم ينتقل الى مرتبه لاحقه من التيمم فهذا ايضا صحيح لأنه يطمئن من التيمم الصحيح , اما وجوب الجمع بين الاداء والقضاء فهذا متوقف على اثبات تنجز العلم الاجمالى هنا وقد استشكلنا فيه وان كان كأنه اتفاق من اصحابنا انه منجز ولم افهم كيف يكون منجزا وعلى كل حال يمكن ان نلتزم بالاحتياط الاستحبابى .

ص: ٣٧٥

١- وسائل الشيعه، العاملى، ج ٣، ص ٣٦٢، ب ١٢، ابواب التيمم، ح ١، ط آل البيت.

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

